المحتويات

مناقشات سنة ١٩٦٧ ..... ٧٤٩٣

مناقشات سنة ١٩٦٨ ..... ٧٦٢٩

مناقشات سنة ١٩٦٩ ..... ٧٧٦١

مناقشات سنة ١٩٧٠ ..... ٧٩٥٧

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٧١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثاني عشر ـ العقد العادي الأول

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من آذار سنة ١٩٧١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ ـ مناقشة مشروع الموازنة العامة

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد العادي الأول سنة ١٩٧١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من آذار سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، جعفر شرف الدين، سميح عسيران، ممدوح العبد الله، أنطوان سعادة، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزيز عون، فؤاد طحيني، كمال جنبلاط، محمود عمار، باخوس حكيم، فؤاد غصن، فؤاد البرط، يعقوب الصراف، جورج عقل، حبيب المطران، حسن الميس، محمد دعاس زعيتر، نايف المصري.

واعتذر السادة: رفيق شاهين، قبلان عيسى الخوري، بشير الأعور، كميل شمعون، رشيد كرامي، جان عزيز، إدمون رزق، هاشم الحسيني، صبري حمادة، الأمير مجيد أرسلان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: جعفر شرف الدين، هنري طربيه، نجيب أبو حيدر، هنري إده، الياس سابا، حسن مشرفية، إميل بيطار، خليل أبو حمد، وجميل كبي.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرة النواب المحترمين.

الغائبون ـ تتلَ أسماؤهم ـ تليت.

الرئيس: المعتذرون ـ تتلَ أسماؤهم ـ تليت.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن عشر من آذار سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: عثمان الدنا، إبراهيم شعيتو، سميح عسيران، ممدوح العبد الله، يوسف سالم، إميل مكرزل، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزبز عون، فؤاد طحيني، كمال جنبلاط، فؤاد غصن، جوزيف أبو خاطر، حسن الميس، كميل دحروج، ناظم القادري، ونايف المصري.

واعتذر السادة: رفيق شاهين، قبلان عيسى الخوري، بشير الأعور، علي عرب، كميل شمعون، رشيد كرامي، سالم كبارة، حبيب المطران، جعفر شرف الدين، حبيب كيروز، جان عزيز، هاشم الحسيني، فؤاد البرط، صبري حمادة، الأمير مجيد أرسلان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: الياس سابا، حسن مشرفية، جميل كبي، خليل أبو حمد، جعفر شرف الدين، هنري إده، نجيب أبو حيدر، هنري طربيه.

افتتحت الجلسة، وأعترض حضرة النائب فريد جبران على انتخاب اللجان لجهة تسمية بعض النواب أعضاء في أكثر من لجنتين خلافاً لنص النظام الداخلي، فردت الرئاسة بأن مكتب المجلس مهتم بهذه الناحية، وبعد ذلك باشر المجلس بدرس مشروع قانون تسهيل البناء بناء على طلب الحكومة وبعد موافقة أكثرية المجلس، فصدق من مواد المشروع حتى المادة الحادية عشرة منه. وهنا طرحت الرئاسة التعديل المقدم من النائب أحمد اسبر على المادة الحادية عشرة منه وبعد نقاش مستفيض حول المادة، سقط التعديل. وبعد أن رفعت الجلسة مدة عشر دقائق تبين بعد استئنافها أن النصاب مفقود، فتأجلت إلى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء القادم.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والربع مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٣ آذار سنة ١٩٧١ الساعة العاشرة والنصف صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس

في الجلسة السابقة الأخيرة، ورد على لسان دولة الرئيس تصريح خطير اتهم فيه المجلس، بأنه يستهتر في دراسة القوانين وإنه خجل من ضيف كان حاضراً في جلسة سابقة وشاهد ما شاهد في المجلس. فوفقا لواجب الدقة وتحمل المسؤولية أقول لم يسبق للمجلس إن عاش فترة فوضى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كما عاشها في الجلستين الاخيرتين، ولا بد من معرفة السبب. وأصر على تدوين السبب وهو في مشروع قانون البناء كانت اللجان قد درست هذا المشروع وإذا بالحكومة تعرض على المجلس مشروعاً يتبنى تعديلات لم تدرس من قبل اللجان يضاف إلى ذلك أن صور المشاريع التي وزعت على المجلس كانت متباينة حتى في ما بينها، وهذا ما جعل الجو غير عادي في المجلس فالحكومة التي رمتنا بدائها لا تأمل أن تنسل سالمة أمام ذكر الضيف الذي تأثر وتضايق. فنرجو من الصحافة الكريمة أن تذكر أن المجلس النيابي اللبناني لم يسبق له قط أن عاش الجو الذي عاشه في الجلستين الأخيرتين إذا السبب كان الحكومة، لا المجلس وقد لمسنا في الجلسة الأخيرة أن الحكومة نفسها غير متفقة حتى على نص مادة واحدة فالمساجلة لم يكن سببها المجلس والنواب أنما كانت المساجلة بين دولة الرئيس ومعالي وزير الاشغال الذي اصر على أن يكون أمر المادة الحادية عشرة من اختصاصه.

لذلك لا لتبرئة المجلس من تهمة باطلة أنما للذكرى والتاريخ حتى لا يظن الرأي العام أن المجلس النيابي مستهتر، فالمجلس كان وما زال وسيبقى يعرف واجباته وكان السبب في الجلستين الأخيرتين الحكومة والمشروع الذي قدمته والمنافسة على مادة واحدة فيما بين دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير الاشغال فأرجو أن يدوّن ذلك في محضر الجلسات.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: إني أقدر للزميل الكريم فصاحته وبلاغته، رغم وقوعه في بعض الاغلاط النحوية مع حرصه على اللغة السليمة. لست مستعداً لأباريه في هذه الفصاحة لأنه يغلبني ولكن كما صحح وهنالك محضر مدون فليسمح لي أن أصحح لم تكن لحظة واحدة من خلاف بين رئيس الحكومة والوزير المسؤول.

حسن الرفاعي: مقاطعاً ـ لماذا عارض المشروع اذن.

رئيس الحكومة: متابعاً ـ أن دليلك خاطىء فأنا كنت دائماً مع الوزير في موقفه، ومعه فيما أتخذه من موقف تجاه المادة التي طرحت.

المشروع الذي كان بين يديه لم ينقل إليه من الحكومة، الحكومة لم تنقل هذا المشروع إليه، الحكومة كانت تدافع عن المشروع الذي كان أمامها، والوزير المسؤول اتخذ موقفاً من هذا المشروع ورئيس الحكومة والحكومة بكاملها مؤيدة لهذا الموقف.

الرئيس: حضرة الزميل

بالنسبة لتصحيح المحضر كما نعلم جميعاً يتلى ملخص المحضر وفي ملخص الجلسة تدون الوقائع الهامة والخطوط العريضة، ولا تدون جميع التصريحات، وجميع الأراء التفصيلية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما بالنسبة للكلمة التي اثارها الزميل حول تصريح رئيس الحكومة، فأن رئيس الحكومة نائب قبل أن يكون رئيساً للوزراة وفي معرض الكلام حول المجلس وواجبات المجلس التي تمس جميع أعضاء المجلس فأن كل تصريح وكل قول نعتبره من النقد الذاتي لا من قبيل الرأي الذي يقصد به فريق أتهام فريق آخر. وعلى كل حال، بالنسبة لمشروع قانون البناء أقول أن المشروع درس درساً كافياً والكل يعلم أن هذا المشروع هام جداً وأنه يقلق المواطنين ولا سيما الذين هم بحاجة للمساعدة والنواب جميعهم مهتمون بهذا المشروع وعندما درس هذا المشروع في الجلسة الأخيرة برئاسة رئيس المجلس كان هنالك اتفاق بين أعضاء اللجنتين، لجنة الاشغال العامة ولجنة الادارة والعدلية، وكانت الحكومة ممثلة بشخص الوزير وكان هنالك أصحاب الآراء بالتعديل المتعلق بالمادة الحادية عشرة.

ولكن يبدو أن كثرة اهتمام المجلس بهذا المشروع جعلت هذا المشروع يؤجل ونحن بهذه الجلسة سنباشر بدرس الموازنة على أمل أن نضع هذا المشروع في أول جلسة تعقد هذه الدورة لدرس المشاريع.

الكلمة لرئيس لجنة الموازنة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

بادىء ذي بدء أود أن أقول، إنني في هذه الكلمة لا أدخل في تفصيل مشروع الموازنة، حيث إن زميلي مقرر اللجنة الأستاذ سعيد فواز سيعالج هذا الموضوع ويعالجه وفقاً لتقرير وزّع عليكم منذ جلسات سابقة ولكني أريد أن أركز على نواح عامة أساسية أرى أن درسها بعمق وجدية ومعالجتها بسرعة أصبحا ملحين جداً.

دولة الرئيس ـ وجوب تدخل الدولة في شتى الحقول حتم وضع الموازنة على أساس عدم التوازن على اعتبار أن الواردات العادية لم تعد تقوى على تغطية جميع النفقات ولا سيما نفقات التجهيزات الانشائية الطويلة المدى والتي وضع لها قوانين برامج تتناول في مختلف الحقول من عمرانية واجتماعية واقتصادية. هذه السياسة المالية، قد يمكن أن نسميها تقدماً ما أشاعت بعض الازدهار في الاقتصاد القومي، وحققت بعض الأهداف الاجتماعية ولكن رتبت من ناحية أخرى أعباء مالية باهظة.

في موازنة هذا العام شيء جديد وهو التبويب التوظيفي لنفقات الدولة وأكيد انكم لاحظتموه في بدء هذا الكتاب من صفحته الأولى. وقد وعد وزير المال بأن يقدم الينا في العام المقبل تبويباً جديداً آخر هو التبويت الاقتصادي للنفقات العامة بشكل يظهر فيه الطابع الاقتصادي الشامل.

وإننا نأمل أن تستمر الجهود في هذه المجالات إلى أن نصل في وقت قريب إلى وضع موازنة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ودراسات تساعدنا على تحليل نفقات القطاع العام بأسلوب علمي يسهل لنا تخصيص النفقات بشكل مجدي يكون منسجماً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومبنياً على تخطيط علمي مدروس. كما أنه يساعد على ابراز المواقف ويسهل عملية التخلف من الهدر في مختلف الوزارات. لقد واجهت وزارة المال هذا العام صعوبات كبيرة في تأمين الموارد الكافية لتغطية نفقات الجزأين الأول والثاني. ومن دراسة تطورات عام ١٩٧١ تبين بوضوح أن هذه الصعوبات ستكون أكبر وأصعب على المعالجة في المستقبل القريب.

أن المتطلبات الاجتماعية تضغط بشدة باتجاه توسع القطاع العام في هذا المجال واشير هنا خاصة إلى نفقات الضمان الصحي ونفقات الصحة العامة، ونفقات التربية الوطنية وإلى جانب هذه المتطلبات ينتظر من الدولة أن تقوم بدور متوسع في نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي نطاق الدفاع. وهكذا يتبين لنا أن النفقات العامة يُنتظر أن تستمر بالارتفاع المتزايد، بينما نجد أن الواردات العامة تقصر عن اللحاق بها.

هذه مشكلة أساسية تواجهها ماليتنا العامة، ويجب العمل بسرعة لإيجاد الحل السليم لها. أن بعض تقديرات الواردات لهذا العام، فيها شيء من التفاؤل، وقلت ذلك لمعالي وزير المالية اثناء المناقشة في اللجنة المالية. أكرر أن بعض تقديرات الواردات لهذا العام فيها شيء من التفاؤل الذي أرجح أن لا يتحقق، وقد يعتمد على بعض الواردات الاستثنائية أو الظريفة لتغطية جزء من نفقات الجزأين الأول والثاني، إنما هذه النفقات ستتكرر ونجد على الارجح صعوبة جدية في تأمين التغطية العادية لها في السنوات المقبلة، فماذا أعددنا لذلك؟ قد يقال، أن الدين العام في لبنان قليل أو محدود نسبياً ولا خوف من التوسيع بالاعتماد إلى درجة أوسع على الاقتراض.

الدين العام محدود نسبياً عندنا، أنما هل يجوز الاعتماد على الاقتراض لتغطية نفقات ادارية أو استهلاكية؟ قد يجوز ذلك، إذا كانت الحاجة ظرفية أو موقتة فقط، إنما لا نعتقد بسلامة الاعتماد على القروض لتأمين تغطية مثل هذه النفقات، إذا كانت هذه دائمة ومتزايدة.

ثم هناك اعتبارات أساسية يجب أن لا نغفلها عند الحديث عن مستوى الدور العام، وهي تتعلق بنوعية وتركيب السوق المالية، فحيث تكون السوق المالية متطورة ناشطة، يبرر مستوى للدور العام أكثر من بلد يكون سوقها نامياً وضعيفاً، والسوق المالية عندنا و أعني هنا السوق المالية، وليس السوق النقدية أو السوق المصرفية ويجب أن نميز بين السوق المالية، والسوق النقدي أو المصرفي هي ضيقة، ولم تزل في عهد تطورها، وهي لا تؤمن النوعية والمدى المطلوبين للقروض التي يحتاجها القطاع العام.

حسب بيان الوزير الذي وزع علينا، عما يسميه باللغة المالية، وضع الدولة المالي، أعتقد نتيجته

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

حوالي ٥٦٤ مليون ليرة من الدخل القومي. إن الدخل القومي ٤ مليارات ونصف تقريباً، وهناك من يقول، إنه خمسة مليارات، ولكن علينا أن نعتبره بين الخمسة والاربعة مليارات والنصف حوالي ١٢ بالمئة. ما في شك معالي الوزير مشرفية سوف يقول لي، على ماذا اعتمدت فإنني مستعداً أن أصحح وقد سمعت من يقول أن الدخل أربعة مليارات، وعلى كل حال تكون النسبة ١٣ بالمائة. ما في شك النسبة غير كبيرة على الصعيد النظري، ولكن المهم كما قلت أن يتمكن السوق الاقتصادي والمالي من حملها.

ريمون إده: هذه النقطة بدها شرح.

رينه معوض: أنا كنت بشرحها، ولكن فهمت نتيجته ٥٦٤ مليون ولست أنا الذي وضعتها، ولكنني فهمت النتائج.

أستنتج من ذلك أمرين: أولاً ـ على الدولة التروي بالتوسع في النفقات العامة، أو في بعضها. ثانياً ـ أن لا بديل لاعادة النظر بالنظام الضريبي بغية توفير الموارد الضرورية مع تأمين توزيع أعدل لاعباء هذه الضرائب وبدون مضايقة القطاع الخاص، وتقويم عملية اعادة النظر بالقوانين الضرائبية عملية دقيقة وصعبة، وقد يستوجب ذلك، اعادة تنظيم الادارات المعنية بتطبيق هذه القوانين وتقويتها بشرياً وفنياً، لقد سبق لهذا المجلس أن منح الحكومة صلاحيات خاصة للقيام بإعادة هذا التنظيم، إنما لم نلمس بعد نتائج هذه الصلاحيات.

إنني أود، أن أنبه إلى أن هذه القضية هي قضية هامة، قضية تنمية الواردات العامة فإنها هامة جداً، وملحة جداً، وعلى الحكومة أن تتخذ الخطوات السريعة والحازمة لمعالجتها هنالك وسائل تنفيذية صرفة على ادارة قبل كل شيء أن تفكر وتستنفذ جميع امكاناتها لتحسين وتطوير وسائل التحقق ووسائل التنفيذ والجباية، أن وسائل التحقق أهم من وسائل الجباية، ولم يعد هنالك مبالغ ضخمة. وعلق في بعض الاذهان، أن العطل من الجباية، أعتقد، أن جباية الضرائب تحسنت تبقى بعض الضرائب متأخرة، ولكن المبالغ غير باهظة أما من ناحية التحقق، فهناك قطاعات مهمة جداً، ضرائب التحقيق فيها ضئيل جداً، فنأمل أن تعالج هذه الناحية. أن التقديرات هذه السنة للضريبة ٦٩ مليون تقريباً، لأنه لم يجر قطع الحساب بعد، والتقديرات عن الزيادة في هذه السنة هي أربعة ملايين، فمعنى ذلك، أن هناك بطأ بالتحقق، عندما تكون التقديرات أربعة ملايين معنى ذلك أن التحقق لم يتطور أبداً. والموضوع الثاني المهم، هو قضية المفاوضات البترولية، فهذه المفاوضات التي أصبحت مزمنة، أصبحت كل موازنة نتأمل بها وتصطدم دائماً بعراقيل الشركات البترولية الموجودة في لبنان. أن وزير المال يكون عضوا دائماً مع الاعضاء الذين فاوضوا هذه الشركات. وأسلوب هذه الشركات أصبح معروفاً. فالوزير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المختص يبدأ بالمفاوضة، الشركات تظهر كل استعداد وكل تجاوب في البدء وعندما يصل المفاوض إلى النقطة الحساسة أو الأرقام، تصبح الحكومة متأملة بحكومة ثانية، والحبل على الجرار حتى يماطلوا بالوقت والخزينة اللبنانية تبقى بدون أية نتيجة من هذه الناحية. أنا أعتقد اليوم أن الموضوع مختلف تماماً. هناك على رأس الدولة فخامة الرئيس، عالج هذا الموضوع كنائب وكوزير اقتصاد وله موقف صلب وواضح من هذه الناحية، وأعتقد أنه بهذا الموقف وبوجوده على رئاسة الدولة يؤمن استمرار بالمفاوضات. وأصبح علينا كحكومة أن نسرع ونعطي الوقت النهائي، لكي تتمكن الحكومة عند تجاوب هذه الشركات، أن تضع عليها ما يجب من قوانين، وما يجب من تنفيذ قوانين حتى نصل إلى حقوق الخزينة اللبنانية.

هذا المجلس في أكثر من مناسبة أظهر كل استعداد للتجاوب مع أي حكومة في هذا المجال. وأننا نكرر ذلك، وكررنا هذا يا معالي الوزير في اللجنة المالية وأؤكد أن كل زميل منا هو على استعداد للتجاوب ومساعدة الحكومة في أي تدبير يتخذه لمصلحة الخزينة اللبنانية.

رئيس الحكومة: نحن أخذنا هذا بعين الاعتبار كاملاً.

رينه معوض: متابعاً ـ ثانياً: عند اعداد الموازنة، يجب أن تعمد الادارات ما أمكن وبشكل متزايد إلى الدرس والتخطيط قبل رصد الاعتمادات لتجنب صعوبات التنفيذ ولتجنب الهدر. بادرة أيضاً مهمة في هذه الموازنة، هي أن موازنة وزارة التصميم أصابت أهم أسباب الزيادة النسبية، ولكن كما قلنا لمعالي وزير التصميم، المهم ليس زيادة الاعتمادات، بل أن المهم أن تقتنع كل وزارة، أن عليها قبل أن تبدأ بأي عمل أو قبل أن تلحظ أي أعتماد، أن تكون على انسجام مع وزارة التصميم. فأن وزارة التصميم هي شريان الدولة، في كل دولة حديثة، وتسمى أم الوزارات، ولكن المهم أن يكون ذلك عملياً في دولة الرئيس. ثالثاً: يجب أعادة النظر بالاعتمادات المدورة وايجاد حل جذري لها، بحسب الفذلكة ٣٤٠ مليون ليرة هي الاموال المدورة وذلك من سنة ال ١٩٦٩ إلى سنة ال ١٩٧٠ حسب الفذلكة وهذا الرقم أخذته عن الفذلكة التي وضعتها وزارة المالية. فهذه موازنات عامة وملحقة مدورة ٣٤٠ مليون ليرة.

ما في شك أن هذا التدوير عبء كبير على الخزينة، وهذا سرطان للخزينة، لأنه إذا بقي موجوداً، فهو يمنع تنفيذ مشاريع مهمة ومرصد لاعمال يمكن أن يكون ما عادت مهمة، وتخطاها الزمن، لكن على الورق وعلى الطريقة الحسابية، لم يزل مجمداً. وأجب التفاهم مع هذا المجلس لمعالجة المدور وهكذا اتفقنا مع معالي وزير المالية، أن يعالج هذا المدور معالجة جذرية، حتى تأتينا الموازنة سليمة من بعد هذه المعالجة. وقضية السلفات أيضاً واجب معالجتها حتى يكون وضع الخزينة سليماً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رابعاً: يجب التوفيق بين مختلف ادارات الوزارات من تجنب التعدد لرصد الاعتمادات وبالعمل بين هذه الادارات ولتغطية التخصص بالعمل، ويجب أيضاً تحديث الادارة وبناءها على أسس علمية، تجنباً للتوسع فيها أكثر مما يبرر ويحد من النفقات الادارية المتزايدة.

لاحظنا، بأن الجزء الأول الذي هو فعلاً معظم واردات الدولة رايحة في سبيله، وهذا ما يسمى بالتوظيف في لبنان الأستاذ ريمون إده يسمي صناعة التوظيف نوعاً من الضمان الاجتماعي، فنسميها مثلما يريد، ما حدا منا طالب أي موظف نبعثه على بيته، لكن ممكن أن يعطي الموظف نتيجة. المهم أن يكون الموظف منتجاً، وحيث هؤلاء نتيجة يمكن نقله إلى مكان يعطي نتيجة، ومتى أعطى نتيجة، لم نعد نشكو من هذا الهدر، ومن هذا الموضوع، المهم أن الموظف حيث ما وجد أن يعطي نتيجة. إذا توصلنا لهذا الموضوع أعتقد أننا نكون أمنا الضمان الاجتماعي، وأمنا الانتاج في الدولة.

هذه بعض الملاحظات يا دولة الرئيس، أردت أن أبديها، بعد ما استسقيت الخبرة أثناء المناقشات واستقيتها من ملاحظات زملائي في اللجنة. ما في شك أن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تطور تدخل الدولة يوماً عن يوم، وارتفاع مسؤولياتها في هذه الحياة أدى إلى ارتفاع أرقام الموازنة العامة وإلى حصول ظاهرة سرعة ازدياد النفقات، على سرعة ازدياد الواردات، بشكل أصبح من العسير تمويل المشاريع الانشائية وجزءاً في الموازنة بوساطة الواردات العادية. فأصبح من الضروري أن يعي كل منا مسؤولياته بهذا المضمار، وأن نعمل على الحد من اقرار زيادة الاعتمادات الغير المنتجة، وأن نفكر قبل اقرار أي تدبير يترتب عنه نتائج مالية من انعكاس تأثيره على موازنة مالية جارية وعلى موازنات لاحقة، وقبل أن نقرر أي مشروع، علينا أن نوفر امكانات تمويله، وهذا المهم بنظري، وبانتظار جواب الحكومة بشخص وزير المالية، خصوصاً في وضع الدولة المالي، وفي الخطة الخمسية التي قرأنا تفاصيلها في الصحف والاذاعة صباح اليوم، وهي تطلب أموالا ضخمة، وتتعلق بمشاريع لها أهميتها، من تربوية، ودفاع، وصحة، ولكن علينا أن نعلم قبل كل شيء من أين سنأتي بالمال، وكيف سنتمكن من القيام بالتزاماتنا المالية عند حدوثها.

الرئيس: الكلمة لمقرر اللجنة المالية حضرة النائب المحترم الأستاذ سعيد فواز.

سعيد فواز: حضرة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

مشروع موازنة عام ١٩٧١ المحال على مجلسكم الكريم بموجب المرسوم رقم ٤٦١ تاريخ ٢٨/١/١٩٧١ وضع على ضوء الأنظمة والقوانين التي تحدد ملاكات مختلف الادارات الرسمية. وطالما لم يطرأ أي تغيير أو تبديل

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

في أطار هذة الادارات فلم يحصل بالتبعية أي تغيير بالمشروع الجديد من حيث الأساس بالنسبة للمشاريع السابقة إلا بنسبة ما أضيف على بعض البنود من زيادة أو نقصان.

وإليكم أهم خصائصه:

الموازنة العامة (الأجزاء الثلاثة)	٧٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
موازنة مديرية الهاتف العامة	٦٤,٨٥٠,٠٠٠ ل.ل.
موازنة مديرية اليانصيب الوطني:	٢٠,٤٠٠,٠٠٠ ل.ل.
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري:	١٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
المجموع:	٨٧١,٢٥٠,٠٠٠ ل.ل.

أما موازنة الجامعة اللبنانية فقد انفصلت عن الموازنة العامة بصورة نهائية وأصبحت مستقلة اعتباراً من أول سنة ١٩٧١ عملاً بنظامها المالي الصادر بالمرسوم رقم ١٤٢٤٦ تاريخ ١٤ نيسان سنة ١٩٧٠ وهي تتلقى مساعدة مالية واردة ضمن اعتمادات وزارة التربية الوطنية بلغت بهذا العام أربعة عشر مليوناً ١٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

إن الزيادة التي طرأت بهذه السنة بالنسبة إلى موازنة العام الماضي بلغت في الموازنة العامة ٣٧,٣٧٥,٠٠٠ ل.ل.

ـ وفي موازنة مديرية الهاتف العامة	١٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
ـ وفي موازنة مديرية اليانصيب الوطني:	١,٦٠٠,٠٠٠ ل.ل.
ـ وفي موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٣,٣٠٠,٠٠٠ ل.ل.

وقد تضمن المشروع تصنيفاً جديداً لمجموع النفقات بحسب أنواع الخدمات التي تؤديها لكل قطاع وجرى توزيع الاعتمادات بحسب هذا التصنيف على الوجه التالي:

٣٠٥٨٤٩٠٠٠	الخدمات العامة (الادارة العامة، العدل والشرطة، الدفاع).
١٥٧٩٧٥٠٠٠	الخدمات الاجتماعية (التعليم) ٣٧٦٣٠٠٠٠ الصحة.
٩٦٧٤٠٠٠	خدمات الانعاش الاجتماعي.
٤٣٤٩٥٠٠٠	الخدمات الاجتماعية الأخرى.
١١٥٧٨٠٠٠	مياه الشرب، الوقاية الصحية والخدمات الأهلية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٢٦٨٩٢٠٠٠	الزراعة والري والموارد غير المعدنية.
٥٧٤٥٠٠٠	الصناعة.
٨٥٧٥٠٠٠٠	النقل والتخزين والمواصلات.
١٧٢٨٨٠٠٠	الخدمات الاقتصادية الاخرى.
٧٢١٢٤٠٠٠	نفقات غير قابلة للتوزيع.

إلا أن هذا التبويب لا يمنع القول بأن أعتمادات الجزء الأول من الميزانية بكاملها والبالغة ٥٨٦,٥٣٤,٨٠٠ ل.ل. يضاف إليها خمسة وسبعون بالمئة (٧٥ بالمئة) من أعتمادات الجزء الثاني استحالت إلى رواتب وتعويضات ونفقات ادارية وبدلات ايجار ومساهمات ومساعدات.

وإذا رجعنا قليلاً إلى الوراء نجد أن اعتمادات الجزء الأول تقفز سنة فسنة بنسبة عالية، بينما اعتمادات الجزء الثاني تتقلص من سنة إلى أخرى حتى تضاءلت بهذا العام إلى المستوى الذي وصلت إليه، ولو لم تحشر في هذا الجزء المساهمات والمساعدات لكان تضاءل إلى أدنى الحدود.

ففي السنوات الخمسة الماضية:

ـ نجد في سنة ١٩٦٦ اعتمادات الجزء الأول بلغت	٣٧٢,٦٠٣,٠٠٠ ل.ل.
واعتمادات الجزء الثاني بلغت:	١٣٢,٣٩٧,٠٠٠ ل.ل.
ـ وفي سنة ١٩٦٧ زادت اعتمادات الجزء الأول	٥٥,٦٠٢,٠٠٠ ل.ل.
وزادت اعتمادات الجزء الثاني	٥٩٧,٠٠٠ ل.ل.
ـ وفي سنة ١٩٦٨ زادت اعتمادات الجزء الأول	٢٤,٥٠٣,٠٠٠ ل.ل.
ونقصت اعتمادات الجزء الثاني:	١٤,٤٥٣,٠٠٠ ل.ل.
ـ وفي سنة ١٩٦٩ زادت اعتمادات الجزء الأول	٣١,٩٩٨,٠٠٠ ل.ل.
ونقصت اعتمادات الجزء الثاني:	١٦,٢٤٨,٠٠٠ ل.ل.
ـ وفي سنة ١٩٧٠ زادت اعتمادات الجزء الأول	٢٧,٥٦٩,٠٠٠ ل.ل.
وزادت اعتمادات الجزء الثاني:	١٣,٤٣٢,٠٠٠ ل.ل.
ـ أما في موازنة ١٩٧١ فقد زادت اعتمادات الجزء الأول	٧٥,٠٢٨,٨٠٠ ل.ل.
ونقصت اعتمادات الجزء الثاني	٩,٥٥٣,٨٠٠ ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فيكون الجزء الأول زاد في غضون الخمس سنوات الأخيرة مبلغ ٢١٤,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل. بينما نقص الجزء الثاني ٢٦,٢٢٥,٨٠٠ ل.ل.

وإذا تطلعنا إلى وزارة الاشغال العامة بصورة خاصة نجد الاعتمادات المخصصة للطرق والمباني قد انخفضت بصورة محسوسة.

إلا أن وزير الاشغال العامة والنقل أعلن أن لدى هذه الوزارة أموالاً مدورة من سنة ١٩٧٠ تبلغ ٨,٤٥١,٠٠٠ ل.ل. وهي، مع الاعتمادات المرصدة بهذه السنة للطرق والمباني، تكفي لسد حاجة الوزارة.

التوزيع بين الوزارات

الوزارات التي زادت اعتماداتها في هذه السنة تأتي في طليعتها وزارة الصحة.

فقد زادت نفقاتها بنسبة ٣٦ بالمئة عن العام الماضي.

وهذه الزيادة بلغت في الجزء الأول ـ ٤,٤٥٠,٢٠٠ ل.ل. خصص منها ٢,٩١١,٧٠٠ ل.ل. للمتعاقدين واجراء جدد لتأمين الدوام الكامل والباقي تعويضات وزيادة على رواتب الموظفين.

أما في الجزء الثاني فقد زادت اعتماداتها ما يقارب الثلاثة ملايين ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. خصصت للتجهيزات ولإنشاء مراكز صحية في المناطق ولحملات تلقيح مختلفة على سبيل الوقاية.

وتأتي في المرتبة الثانية وزارة التربية الوطنية.

فقد زادت اعتماداتها عن السنة الماضية بنسبة ٣٣ بالمئة.

وهذه الزيادة بلغت ٢٨,٣٨٠,٦٠٠ ل.ل.

منها ٧٤٠٥٣٠٠ زيادة في البند الأول العائد لرواتب الموظفين الدائمين والمتعاقدين والاجراء.

و ١٠٦٦٥٨٠٠ زيادة بالبند الثاني العائد للتعويضات والمساعدات والمكافآت.

و ٤٤٠٩٥٠٠ زيادة في البند السابع للمساعدات والمساعدات الاجتماعية.

وهذه الزيادات هي التي أعطيت للمعلمين بموجب قانون خاص أقره مجلسكم الكريم في العام الماضي.

وفي أثناء مناقشة موازنة هذه الوزارة أعلن وزير التربية أن برامج التعليم ومشروع الأبنية المدرسية هي موضع أهتمام الحكومة وأنه يعد مشروعاً لتحقيق دورات تدريبية للمعلمين، وقد عهد بصورة خاصة، إلى لجنة من ذوي الاختصاص (عدا اللجنة المكلفة بتعديل المناهج)، كي تقوم بدرس مختلف أوضاع التربية والتعليم والمطالب التي ينادي بها الطلاب، ويأمل أن تنتهي هذه اللجنة من عملها في أواخر شهر حزيران المقبل.

ومن الرجوع إلى الاحصاءات التي وضعتها وزارة التربية للعام الدراسي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ يتضح أن لدى الوزارة:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٩٢٨ معلم لا يحملون شهادة مدرسية.

٥٠٠ معلم يعجزون لأسباب صحية عن القيام بعملهم.

٦٥٢ إجازة أمومة لهذه السنة.

وحاجة وزارة التربية إلى مدرسين جدد تتجاوز ١١٠٠ مدرس في هذا العام.

وهنا يجب التساؤل عن المصلحة من الاحتفاظ بالعدد الذي لا يحمل شهادة علمية والعدد العاجز عن القيام بمهمة التعليم، فلماذا لا يعوض عليهم ويتم استبدالهم بفريق من الشباب الجدد حملة الشهادات لسد النقص الحاصل في أجهزة التدريس.

وقد أصبحت نسبة نفقات هذه الوزارة بهذه السنة ١٥٢,١٠٨,٨٠٠ ل.ل. ما يوازي ١٩,٦٥ بالمئة من مجموع الموازنة العامة للدولة.

وتأتي في المرتبة الثالثة وزارة التصميم.

وقد زادت اعتماداتها عن العام الماضي ٥٨ بالمئة.

هذه الزيادة بلغت ٤٨٩,٢٠٠ ل.ل في الجزء الأول، وأكثرية اعتمادات هذا الجزء أجور متعاقدين ولقاء دراسات وتعويضات لأعضاء مجلس التصميم والأنماء وتعويضات لأعضاء لجنة التخطيط.

والجدير بالذكر أن هذه الوزارة من المفروض أن تقوم بالدرس والتخطيط لجميع ادارات الدولة هي نفسها لم يكتمل تنظيمها ولم تتوفر لديها العناصر البشرية القادرة على تحقيق المهام الموكولة إليها.

وقد وعد الوزير المختص بأن هذه الزيادة بالاضافة إلى الزيادة المرصدة في الجزء الثاني وقدرها ٩٥٥,٠٠٠ ل.ل. ستمكنه من وضع البرنامج الأنمائي الشامل المتكامل الذي خصص له بهذا العام مبلغ ٧٥٥,٠٠٠ ل.ل.

وتأتي في المرتبة الرابعة وزارة البريد والبرق والهاتف.

وقد زادت موازنتها عن العام الماضي بنسبة ١١ بالمئة.

وهذه الزيادة هي ١٠٠٠٠٠٠ في الجزء الأول و ٤٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في الجزء الثاني.

أما اعتمادات الجزء الأول فعلاقتها بالموظفين.

واعتمادات الجزء الثاني تتعلق بتشييد بناء وشراء معدات وأجهزة آلية لفرز البريد ولتوسيع التلكس وشراء خطوط دولية في كابل بيروت ـ مرسيلياً.

وبهذه المناسبة لا بد من الإشارة إلى أن المعدات التي استوردت لمركز الفرز الإلكتروني ما زالت في صناديقها لعدم وجود من يحسن تشغيلها.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

هذا بالإضافة إلى نوعية بعض الموزعين الذين على ما يبدو لا يحسنون القراءة كما يجب. هذا نقلا عن معالي الوزير.

هذه الأسباب هي مصدر البطء في توزيع المراسلات البريدية.

وفي أثناء درس الموازنة أثيرت الملاحظات التي سبق وترددت في السنتين الماضيتين حول استقلال المصالح المستقلة وتعددها وعدم اخضاعها لرقابة السلطة التشريعية وضرورة اختصار الأجهزة الادارية والمجالس المتنوعة.

فكان جواب الوزراء الموكول إليهم أمر الوصاية على هذه المصالح أنهم يقومون في وزارة الموارد المائية والكهربائية باعادة درس وتقييم المصالح المستقلة الخاضعة لوصايتها واختيار أفضل الحلول لجهة استمرار الفصل أو الدمج.

أما وزارة الزراعة فقد عهد إلى خبير من منظمة التغذية العالمية هو السيد ادوار صوما بدرس أوضاعها مع المصالح التي انفصلت عنها. وبانتهاء هذه الدراسة سيتقرر دمج ما يمكن إعادته إلى الوزارة الرئيسية واستمرار فصل ما تقضي طبيعة عمله بالاستقلال المالي بمعزل عن الوزارة.

أما بالنسبة للمصالح المستقلة الخاضعة لوصاية وزارة الاشغال العامة والنقل فإن النية منصرفة لاخضاعها لسلطة الوزير بالنسبة لمجلس المشاريع الإنشائية، وسيتم توحيد مصلحة التعمير ومجلس الإسكان بمصلحة واحدة تخضع مباشرة لسلطة الوزير. وتقرر إنشاء مكتب مركزي للدروس الهندسية بدلاً من توزيع هذه الدروس على مكاتب مختلفة دون اتباع قاعدة عامة بهذا التوزيع.

وعهد بدرس أوضاع مصلحة النقل المشترك إلى السيد منير أبو حيدر لكي يتقرر على ضوء الدراسة التي يقدمها ما يجب عمله تلافياً لتخفيض عجز هذه المصلحة الذي يتصاعد سنة فسنة.

والجدير بالذكر أن لدى مصلحة التعمير عدة مشاريع مجمدة لأنها تفتقر إلى تقرير خطة عمل قام المعنيون بوضعها وعرضها على وزارة الاشغال وما زالت بدون تقرير حتى الآن.

أما لجهة مجلس السياحة فالنية متجهة للاحتفاظ به لمتابعة السياسة التي تسير عليها الوزارة في الحقل السياحي.

وبالنسبة لوزارة الأنباء فقد أعرب الوزير أن موضوع إنشاء إذاعة جديدة تفي بحاجة البلاد هو موضع درس واهتمام الوزارة بالوقت الحاضر.

وبالنسبة لوزارة الخارجية والمغتربين فإنها تعد ملاكاً جديداً لم يأخذ طريقة إلى التنفيذ بعد.

وبالنسبة لوزارة المالية فإن قانون الضرائب الموعود ما زال قيد الدرس.

وفي أثناء درس موازنة وزارة العدلية تكررت ملاحظات النواب حول انتداب القضاة للجان الاستملاك

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وضرورة احداث محكمة مستقلة متفرغة لقضايا الاستملاك بدلاً من أختيار عدة قضاة وتوحيد النصوص القانونية المتعلقة بهذا الموضوع.

واثيرت قضية الرسوم القضائية وضرورة تخفيضها، وقد اتضح أنها تبلغ في السنة ٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. فإذا أضيف إليها ثلث واردات الطوابع الأميرية تصبح ١٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. بينما نفقات وزارة العدلية ١٣٠٠٠٠٠٠ في هذه السنة، وهذا دليل على أن الدولة تربح من واردات هذه الوزارة أكثر مما تنفق عليها مع أن إقامة العدل من أهم واجبات الدولة.

واللجنة تتمنى على الحكومة بصورة جدية تخفيض هذه الرسوم.

وفي أثناء دراسة ميزانية وزارة الاقتصاد الوطني أعرب الوزير المختص عن إهتمامه بموضوع التصنيع والعمل على زيادة فعالية الاتفاقات التجارية.

وأثير بالمناسبة موضوع الغلاء وعدم مراقبة الأسعار إذ انها تقفز بصورة جنونية. وسئل الوزير عن نتائج مفاوضاته مع شركات البترول فأجاب بأنها لم تنته بعد.

وأثير موضوع أستيراد السكر الأحمر، إذ ان الوزارة تجيز استيراد ٤٠٠٠٠ أربعون ألف طن سكر أحمر في السنة، والكيلو الواحد من السكر الأحمر يستفيد من حماية قدرها اثنا عشر قرشاً بالنسبة لكل كيلو من السكر الأبيض وبذلك يفوت على الخزينة ربح قدره ٤,٨٠٠,٠٠٠ ل.ل.

وقد تمنت اللجنة على وزير الاقتصاد الوطني أن يعير هذه الناحية ما تستحق من الاهتمام.

وفي أثناء درس ميزانية وزارة الداخلية تحدث النواب بإسهاب عن موضوع الأمن وأوضاع السجون ولفتوا نظر حضرة رئيس الحكومة وزير الداخلية إلى ضرورة تخصص عدد من رجال المباحث بالأدلة الجنائية واتباع الأساليب العصرية في مكافحة الجريمة وإلى أوضاع السجون وضرورة الاهتمام بإعداد قوائم الناخبين في دوائر الأحوال الشخصية التي طالما ارتفعت الشكوى مما يظهر فيها من نقص وأخطاء، وأكد الرئيس الوزير أن هذه القضايا موضع عنايته واهتمامه.

وتجدر الملاحظة إلى أن أموال الدعاية والمساعدات ما زالت موزعة بين وزارات مختلفة فلم يعمل على جمعها بوزارة واحدة بالرغم من تنبيه اللجنة في السنة الماضية إلى هذا الأمر.

أما وزارة الدفاع الوطني، وقد ظلت تحتل المرتبة الأولى من حيث حصتها في الموازنة العامة، فقد زادت اعتماداتها في الجزء الأول ١١,٤٠٢,٠٠٠ ل.ل. ونقصت في الجزء الثاني ١٥,٠٨٨,٦٠٠ ل.ل.

وهذا النقص تناول البند الحادي والعشرين (التجهيزات) باعتبار أن مشروعاً مستقلاً لتجهيز الجيش سيقدم على حدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في طليعة الأسباب التي دعت اعتمادات الجزء الأول من الموازنة تزداد بصورة متواصلة هي استخدام الأجراء والمتعاقدين الدائمين والمؤقتين.

وباستيضاح المعنيين في مجلس الخدمة المدنية تبين أن في ادارات الدولة ستة آلاف ومئة أجير دائم عدا الأجراء المؤقتين والموسميين وأنهم موضع درس من قبل المجلس المذكور وبانتهاء هذه الدراسة ستقدم إلى المراجع المختصة قبل آخر حزيران المقبل.

وقد اتضح أن مجلس الوزراء منذ بضع سنوات انتزع صلاحية الموافقة على استخدام الأجراء من مجلس الخدمة المدنية واحتفظ بها، وبموافقته استمر التعيين حتى بلغ هذا المستوى.

بالاضافة إلى اعتمادات الأجراء هناك اعتمادات تتكرر سنوياً في الباب العشرين والباب الحادي والعشرين من الموازنة وأهمها:

أولاً: مخصصات التقاعد وتعويضات الصرف وقدرت بهذا العام بمبلغ ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. بينما لم تتجاوز تحصيلات عام ١٩٦٩ من الحسومات التقاعدية ١٠,٦٣٥,٦٩٠ ل.ل. أي ثلث هذه الاعتمادات.

ثانياً: استهلاك القروض وفوائد سندات الخزينة وقدرت بهذا العام: ١٢,٠٨٨,٥٠٠ ل.ل.

ثالثاً: الرسم الدوري لمؤسسة ضمان الودائع ٦,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. بزيادة ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. عن العام الماضي.

رابعاً: احتياطي للأحكام القضائية والمصالحات ٩٥٠,٠٠٠ ل.ل.

خامساً: احتياطي للخدمات الاجتماعية بنسبة ٣,٨٥ بالمئة من الرواتب ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

سادساً: مساهمة في نفقات الصندوق الوطني للضمان الصحي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

(وهذا نصف القسط المتوجب سنوياً) لأن مساهمة الدولة محددة ب ـ ٢٥ بالمئة من مجموع النفقات، إذ أن الدولة تقول بأن لها لدى الصندوق فائض يساوي تسعة ملايين ليرة لبنانية.

سابعاً: مساعدة لتعاونية الموظفين ١٤,١٠٠,٠٠٠ ل.ل.

ثامناً: يضاف إليها عجز مصلحة النقل والسكك الحديدية ١٧,٨٢٢,٠٠٠ ل.ل. بزيادة ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. عن العام الماضي.

هذه المبالغ تتجاوز المائة مليون ليرة وهي تزداد في كل سنة عن الأخرى وتمتص قسماً كبيراً من اعتمادات الموازنة.

قسم الواردات

الواردات المقدرة لتغطية مجموع النفقات هي ٦٩٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. بزيادة ٩٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. عن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الواردات المحصلة في سنة ١٩٦٩ وبزيادة ٤١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. عن تقديرات سنة ١٩٧٠.

إن واردات الجمارك تأتي بالدرجة الأولى في حقل الواردات وتبلغ تقديراتها ٢٠٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. وقد زادت تقديراتها لهذا العام ١١,٤١٥,٢٨٩ ل.ل. بالنسبة للمحصل منها في سنة ١٩٦٩.

وتأتي بعدها رسوم المواد الملتهبة وقدرت لهذا العام ب ـ ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. بزيادة ٩,٥٢٣,٥٢٧ ل.ل. بالنسبة للمحصل منها في سنة ١٩٦٩.

وبعدها ضريبة الدخل وقدرت لهذا العام ب ـ ٦٩,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. بزيادة ٧,٩٢٤,٤٥٩ ل.ل. بالنسبة للمحصل منها في سنة ١٩٦٩.

وضريبة الأملاك المبنية وقدرت لهذا العام ب ـ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

وبعدها رسوم التبغ والتنباك وقدرت لهذا العام ب ـ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

والرسوم على السيارات الخاصة وقدرت ب ـ ٢٠,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

ورسوم الطوابع وقدرت ب ـ ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

وسواها من الرسوم المختلفة،

وجميعها لم تقدر بما يكفي لسد نفقات الجزأين الأول والثاني فأضيف إليها ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل من إيرادات مكتب الحبوب والشمندر السكري و ٣,٢٠٠,٠٠٠ ل.ل. من موازنة الهاتف و ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. اقتطعت من واردات مصلحة التعمير لإيجاد التوازن بين الواردات والنفقات في الخزأين المذكورين وهذا المبلغ الأخير يقتطع لأول مرة من واردات التعمير.

وجدير بالذكر أن واردات إجازات العمل التي تمنحها وزارة الشؤون الاجتماعية قد ارتفعت في العام الماضي من ٤٠٠,٠٠٠ ل.ل. إلى ٢,٨٠٠,٠٠٠ ل.ل.

أما الضريبة التي ما زالت وارداتها متدنية فهي رسوم الانتقال لأن قانون سرية المصارف يحول دون التثبت من الأموال المنقولة التي تنتقل إلى الورثة بحال الوفاة.

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الضرائب لا يجوز الإبقاء عليها لأنها تعطي مبلغاً زهيداً من الواردات لا يوازي الاهتمام والجهود التي تبذلها الإدارة في سبيل جمعها، كرسوم الملح وهي ضريبة قديمة تذكر المواطنين بضرائب القرون الوسطى la Gabelle ومجموع حاصلات هذه الضريبة دون المئة ألف ليرة وكذلك الرسم الداخلي على ورق اللعب فهو لا يعطي أكثر من مئة ألف ليرة أيضاً، والرسم المفروض على الأحراج وهو دون ال ـ ٥٠,٠٠٠ ل.ل. والرسم الذي يستوفى على الطحين قرش واحد عن كل كيلو فهو لا يتجاوز المائتي ألف ليرة. وهذا الرسم فرض في أثناء الحرب العالمية الثانية تحت شعار (قرش الفقير).

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

هذا فضلاً عن تعدد الضرائب والتكاليف من حيث التسمية كرسوم المالية ورسوم الجمارك ورسوم البلدية ورسوم التعمير وسواها.

لذلك فاللجنة تتمنى على وزارة المالية إعادة النظر بالأسس التي بنيت عليها هذه الرسوم وإلغاء ما برهنت التجارب على ضآلة وارداته وتوحيد الرسوم التي أعطت نتائج حسنة تلافياً لضياع الوقت وتعدد القيود بدون طائل.

أما اعتمادات البرامج الواردة في الجزء الثالث وقدرها ٧٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل فإنها تغطى بقروض جديدة عن طريق اصدار سندات مالية نص عليها مشروع قانون الموازنة وعين الحد الأعلى لمجموعها في أي وقت من السنة بمبلغ ١٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهذه الطريقة سارت عليها الدولة في موازنة العام الماضي.

إن الواردات والنفقات في الموازنات الملحقة قريبة جداً من التقديرات وعلى الأخص في موازنة الهاتف فما زالت وارداته بازدياد مستمر واعتقادنا أن مصلحتي الهاتف والبرق سيستمران بازدهار مطرد إذا ما بذلت في سبيلهما العناية الكافية التي تساعد على تحقيق مثل هذا الازدهار لأن لبنان أصبح مركزاً عالمياً مرموقاً في حقل المواصلات اللاسلكية.

وفي أثناء بحث موازنة الهاتف سئل الوزير المختص عما آلت إليه التحقيقات الجارية بشأن راديو أوريان والكابل البحري فصرح بأن التحقيق لم يكتمل بعد.

حضرات النواب المحترمين،

بعد أن أوضحت لحضراتكم مختلف التفصيلات الواردة في حقلي الواردات والنفقات وتطوراتها أرى من واجبي أن ألفت انتباهكم إلى أن الدولة ابتداء من سنة ١٩٦٢ بدأت تنفق سنوياً أكثر من وارداتها الفعلية، ففي تلك السنة تجاوزت النفقات الواردات بمبلغ خمسة وخمسين مليون ليرة (دون الكسور وفي سنة ١٩٦٣ تجاوزتها بمبلغ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة (دون الكسور).

وفي سنة ١٩٦٤ تجاوزتها بمبلغ ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة (دون الكسور)

وفي سنة ١٩٦٥ تجاوزتها بمبلغ ٤١,٠٠٠,٠٠٠ ليرة (دون الكسور)

أما في سنة ١٩٦٦ فقد زادت الواردات عن النفقات مبلغ ثلاثة ملايين ليرة.

وفي سنة ١٩٦٧ عادت النفقات إلى الصعود.

فزادت عن الواردات الفعلية ب ـ ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة (دون الكسور)

وفي سنة ١٩٦٨ زادت النفقات عن الواردات ٢٩,٠٠٠,٠٠٠ ليرة (دون الكسور)

وفي سنة ١٩٦٩ زادت النفقات عن الواردات ٧٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة (دون الكسور)

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وزير المالية: مقاطعاً: أما سنة ١٩٧٠ فلم يقتطع حسابها بعد.

وزير المالية: أرجو أن يسمح لي بالتصحيح التالي:

دولة الرئيس، في موضوع قطع حساب سنة ١٩٦٩ في الواقع عندما وصل قطع الحساب إلى المجلس، وصل محالاً من الحكومة السابقة، فتبين لي أن فيه خطأ، وأنا أثرت الموضوع في اللجنة المالية، ويذكر معالي رئيس اللجنة وحضرة المقرر، أنني نبهت إلى وجود خطأ في قطع الحساب وطلبت تصحيحه من قبل الدوائر المالية بحيث يظهر قطع الحساب عجز بقيمة تسعة عشر مليون ليرة، لأن واردات القرض الكويتي يجب ألا تدخل في هذا الحساب طلب التصحيح ورد عن الحكومة وبلسان وزير المالية.

سعيد فواز: متابعاً ـ هذا بالإضافة إلى القروض وسواها من الالتزامات التي ترتبت على الدولة عن طريق القطاع المصرفي (بنك انترا والمصارف الموضوعة عليها اليد).

وكان بودي أن أقدم لكم بياناً مفصلاً عن الوضع المالي لو كان وزير المالية استطاع أن ينهي جمع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع قبل وضع هذا التقرير، ولعله يسد هذا الفراغ في أثناء بحث الموازنة.

إن قطع حساب سنة ١٩٦٩ انتهى بعجز في الاحتياط قدره تسعة عشر مليوناً.

وهناك حساب سلفات الخزينة وهي ثلاثة أنواع:

١ ـ ذات طابع خاص ومجموعها ١٣١ مليون ليرة (دون الكسور) منها مائة مليون في القطاع المصرفي (انترا وسواه).

٢ ـ سلفات خزينة طويلة الأجل ومجموعها ٣٧٩ مليون ليرة.

منها ١٥٢ مليون ليرة لمصلحة الليطاني و٧٨ مليون ليرة لمجلس تنفيذ المشاريع و٢٩ مليون للمشروع الأخضر و٢٣ مليون لمصلحة كهرباء لبنان.

٣ ـ قصيرة الأجل ومختلفة ومجموعهما ٤٦ مليون ليرة.

يمكن لمن أراد معرفتها بصورة أكثر تفصيلاً أن يطلع عليها في قطع حساب سنة ١٩٦٩.

وهناك الضرائب المتأخرة والمدورة من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧٠ وقدرها ١٥٣ مليون ليرة. هذه الضرائب منها ما هو مترتب على المصارف الموضوعة عليها اليد ومنها ما هو موقوف بأحكام قضائية ومنها ما يتعذر تحصيله بسبب افلاس المكلفين بها، واعتقادي أنه لا يمكن تحصيل أكثر من ثلثها.

هذا مجمل ما تمكنت من معرفته على ضوء قطع الحساب، موضوع أمامكم اليوم وإنه لجدير بنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جميعاً أن نتطلع بكثير من الجدية والحذر إلى موضوع متابعة الانفاق على الصورة المتبعة منذ سنة ١٩٦٢ حتى اليوم وأن تتضافر الجهود لموقف الاستخدام في دوائر الدولة مهما كانت المبررات والعمل على إنشاء مؤسسات خاصة مشتركة بين القطاع العام والخاص تتولى إدارة بعض الأعمال والمشاريع العمرانية وتساعد على امتصاص العناصر الفائضة في أجهزة الدولة وتخفف الأعباء عن كاهل الخزينة. فأمامنا من المشاريع ما أصبح في مرحلة التقرير كمشروع تسليح الجيش ونفقاته ٢٠٠ مليون ليرة ومشروع تجميع الأبنية المدرسية ونفقاته ٣٠٠ مليون فضلاً عن تمويل شبكة الطرق التي باتت ضرورية للبنان. فكيف نستطيع المثابرة على توفير النفقات العادية وعلى تمويل أمثال هذه المشاريع إن لم نقتصد إلى أقصى الحدود بكل ما يمكن الاستغناء عنه من النفقات أو تعليقه لوقت آخر إن لم يكن من المستطاع صرف النظر عنه بصورة نهائية؟

هذا هو الواقع ولمجلسكم الكريم القول الفصل.

بيروت في ٩ آذار سنة ١٩٧١

مقرر لجنة المالية والموازنة

سعيد فواز

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: دولة الرئيس، تصحيح بسيط، منعاً لكل التباس، ورد في الصفحة الرابعة من تقرير حضرة مقرر اللجنة الأستاذ فواز، أن الاعتمادات المرصدة لسنة ١٩٧٠ للطرق والمباني تكفي لسد حاجة الوزارة.

يذكر معالي رئيس اللجنة وحضرة المقرر أن هذا الشيء لا يمكن أن أقوله، إنما ذكرت رقماً، لصيانة الطرق فقط، على أساس أنه إذا اتخذ واحد بالمائة من القيمة الموجودة للطرق في لبنان، وجب أن يكون عندنا عشرون مليون ليرة لتأمين صيانتها، إنما بالفعل مجموع النفقات للطرق هي تسعة ملايين ليرة، ولكن هذا الرقم الذي ذكرته يمكننا من الحفاظ على صيانة الطرق، إنما الوزارة هي بحاجة إلى أكثر من هذا المبلغ بكثير.

سعيد فواز: أتكلم بوصفي نائباً بصرف النظر عن كوني مقرراً للجنة المالية إن الاعتمادات التي وضعها هذا المجلس في السنة الماضية، عجزت الوزارة عن تنفيذها، وقد وضعنا لها اعتمادات مماثلة في هذا العام، ولدينا من العام الماضي أموال مدورة كثيرة وحتى الآن ما زالت عاجزة عن التنفيذ... أنا آمل من معالي الوزير أن يثبت لنا في هذا العام، أن الدوائر المختصة لديه قادرة على تنفيذ الاعتمادات الموجودة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: مع تقدير الرئاسة للرأي الذي أبداه حضرة النائب الكريم، إنما الكلام أعطي له بوصفه مقرراً للجنة المالية.

حضرات الزملاء المحترمين. الرئاسة كلفت الموظفين المختصين وفقاً للعادة بتوزيع جميع الأوراق الواردة بجدول الأعمال، إن من حيث تقرير اللجنة المالية أو من حيث فذلكة الموازنة، وتبين الآن، أن هناك نواباً لم تصلهم هذه الأوراق، أو أنهم أضاعوها في مكان ما، على أي حال هذه الجلسة سنستمع فيها إلى بيان الوزير الذي لا أعتقد، أنه بيان خطي، وبإمكان حضرة النواب أن يدونوا ملاحظاتهم إلى الجلسات المقبلة ليتمكنوا من الرد عليه ولدينا الوقت الكافي لذلك.

والكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

السؤال البديهي الذي يطرح نفسه عند بحث موازنة عام ١٩٧١ هو ما الذي جاء كجديد في هذه الموازنة خاصة وأن هذه الموازنة تأتي في الظروف التي تعرفونها جميعاً والجواب على ذلك يتلخص بما يلي:

أولاً ـ لقد تم تبويب جديد لنفقات ١٩٧١ وهذا التبويب يعرف بتبويب النفقات على أساس المهمة أو على أساس الوظيفة.

لقد اعتمدنا هذا التبويب والذي أراد حضرة مقرر اللجنة المحترم أن يعتبره غير جديد مع أنه معتمد في غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقد تم الاتفاق عليه مع خبراء من الأمم المتحدة ساعدوا وزارة المالية في ذلك.

لو اعتمدنا هذا التبويب ونظرنا إلى نفقات الموازنة العامة لعام ١٩٧١ لتبين لنا ما يلي:

إن نسبة مجموع نفقات الخدمات العامة من إدارة وشرطة وعدلية ودفاع بلغت حوالي أربعين بالمئة من مجموع نفقات الموازنة.

إن مجموع نفقات الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع من تعليم وصحة وضمان اجتماعي وما شابه بلغت حوالي ٣٤ بالمئة.

إن مجموع الخدمات الاقتصادية من زراعة وصناعة وري ونقل بلغت ١٨ بالمئة ويبقى رصيد من الصعب تبويبه وهو ٨ بالمئة. ولذلك فإذا جمعنا النفقات الاجتماعية والنفقات الاقتصادية لبلغ مجموعها ٥٢ لبالمئة من مجموع النفقات.

وأود أن أضيف هنا إلى أنه في البند غير الموزع أي ٨ بالمئة حوالي نصف هذا البند أي ٤ بالمئة يعود لمعاشات التقاعد وهذا أيضاً يمكن اعتباره نفقات اجتماعية بحيث أنه إذا أضيف هذا المبلغ إلى ٥٢ بالمئة لبلغ مجموع النفقات الاجتماعية والاقتصادية ٥٦ بالمئة أما إذا أضفنا الموازنات الملحقة إلى الموازنة العامة واستخلصنا نفس الأرقام لوجدنا ما يلي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولاً ـ الخدمات العامة تنخفض من ٤٠ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة.

ثانياً ـ النفقات الاجتماعية ترتفع إلى ٣٢ بالمئة.

ثالثاً ـ النفقات الاقتصادية تصبح ٢٢ بالمئة والنفقات غير المبوبة تصبح ١٠ بالمئة.

إذاً، الموازنة العامة مع الموازنات الملحقة تحتوي على ٥٤ بالمئة من مجموع نفقاتها نفقات ذات طابع اجتماعي وطابع اقتصادي.

وإذا أضفنا النفقات غير الموزعة أي نصف العشرة بالمئة والتي تشكل معاشات التقاعد لبلغ مجموع النفقات لاجتماعية والاقتصادية ٥٩ بالمئة من نفقات الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

أما القول بأن مجموع نفقات الجزء الأول من الموازنة وثلاثة أرباع الجزء الثاني من الموازنة تذهب كرواتب وأجور وإضافات للرواتب والأجور وان ذلك كله يشكل نفقات غير مجدية فهو قول مردود إذ لا يمكن أن نعتبر بأن رواتب المعلمين مثلاً أو رواتب الأشخاص المكلفين بإدارات الدوائر الاستثمارية كالبرق والبريد والهاتف هي نفقات هالكة أو غير مجدية.

إذا تبويب الموازنة المعتمد لغاية اليوم في لبنان، أي تبويبه على الجزء الأول والثاني والثالث لا يعطي التبويب الوظيفي الذي نعتمده هنا.

ونحن نتمنى أن يستمر هذا التقليد في المستقبل وأن تبوب النفقات على أساس الوظيفة. وهكذا نتمكن من مقارنة نفقات الموازنة في لبنان مع نفقات موازنات العديد من الدول الأخرى.

ثانياً ـ المستجد في هذه الموازنة هو توزيع الأموال المرتقب تحصيلها حسب سلم أولويات اعتمد على أسس تقدمت بها الحكومة من مجلسكم الكريم في بيانها الوزاري وكان من نتيجة ذلك التغيير التالي في اعتمادات الوزارات المختلفة.

أ ـ زادت اعتمادات وزارة الصحة العامة بنسبة ٣٦ بالمئة في العام ١٩٧١ مقابل ارتفاع متوسط بلغ خلال الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ ـ ٩ بالمئة فقط.

ب ـ إذا أضفنا إلى اعتمادات وزارة الصحة هذه الاعتمادات التي اعتمدت من أجل تغطية خطة الحكومة في الضمان الصحي لبلغت زيادة النفقات التي ستصرف على الصحة العامة ١٢٥ بالمئة بالنسبة للعام الفائت.

ج ـ زادت اعتمادات وزارة التربية الوطنية بنسبة ٢٣ بالمئة مقابل أقل من ١٤ بالمئة متوسط الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٧٠.

د ـ زادت اعتمادات وزارة الخارجية الاعتمادات الفعلية حوالي ١٧ بالمئة مقابل ٨ بالمئة فقط في الماضي.

هـ ـ زادت اعتمادات وزارة التصميم العام بنسبة ٥٨٪ مقابل صفر للعام الفائت ومقابل معدل وسط للأعوام

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١٩٦١ ـ ١٩٧٠ بلغ ٢٦ بالمئة فقط. وهذه الزيادة في سبيل التهيئة لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني وهذه الفقرة جاءت في بيان الحكومة الوزاري.

و ـ زادت اعتمادات وزارة البريد والبرق والهاتف حوالي ٣١ بالمئة مقابل ١١ بالمئة فقط في السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ وتأتي هذه الزيادة بتكريس مركز لبنان كسوق مالية وكمركز اقتصاد في هذه البقعة من العالم.

وقد انحصرت هذه الزيادة بمعظمها في الجزأين الأول والثاني.

وقد انخفضت نفقات وزارة الدفاع الوطني لأول مرة منذ سنوات وذلك بسبب تخفيض اعتمادات النفقات السرية واعتمادات الصيانة بالطبع لم تتمكن الحكومة من تخفيض نفقات الصيانة بنسب كبيرة إلا أنها قررت إلى جانب ذلك تسليح الجيش بأسلحة جديدة. وقد أقر مشروع تسليح الجيش في مجلس الوزراء وهو في طريقه إلى المجلس النيابي.

خ ـ الأشغال العامة انخفضت نفقاتها فقط في الجزء الثالث أما في الجزأين الأول والثاني فقد زادت والطرق الدولية والرئيسية تمول من الجزأين الأول والثاني أما نفقات الجزء الثالث فقد انخفضت بسبب برمجة هذه النفقات حسب قوانين برامج صدق عليها المجلس الكريم في السابق.

كذلك انخفضت نفقات وزارة الموارد بسبب انخفاض نفقات الجزء الثالث مع العلم أن هناك مشروعاً لمياه الشفة بقيمة ١٢ مليون ليرة أقر في مجلس الوزراء وهو في طريقه إلى المجلس النيابي.

الشيء الثالث الجديد في موازنة ١٩٧١ هو أنه لأول مرة في لبنان تأتي نفقات وزارة الدفاع الوطني بتفصيلات في الجزء الأول وفي الجزء الثاني وأود أن اؤكد أن هذه التفصيلات لم تفش أية أسرار عسكرية ولم تعرض سلامة البلاد لأي خطر.

رابعاً ـ حاول مشروع موازنة ١٩٧١ الحد من هدر الأموال العمومية بقدر الإمكان وأشدد على كلمة قدر الإمكان وذلك أولاً عن طريق تخفيض النفقات غير المجدية وثانياً باعتماد تقديرات أكثر واقعية لقدرة الوزارات الحقيقية على الانفاق والاعتمادات المدورة من السنين السابقة والمتوافرة في هذه الوزارات سنة ١٩٧١.

الجزء الأول من البيان يختص بالجديد بالموازنة وقد أنهيته والجزء الثاني يتعلق بشرح وضع الدولة المالي والجزء الثالث يتعلق بسياسة الحكومة المالية ومشاريعها المالية للمستقبل.

ونأتي الآن إلى الجزء الثاني وفيه جديد مهم، بأنه، لأول مرة، تقدم خلال مناقشة الموازنة العامة في المجلس النيابي، وضعية للدولة تشرح مالية الدولة العامة وما عليها وتقدم بهذا الشمول وبهذا التحليل.

ولقد وزع بيان وضع الدولة المالي على حضرات النواب الكرام وسأشرحه الآن بالتفصيل.

أسمح لنفسي أن أبدأ أولاً ببند المطلوبات من الدولة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولاً ـ الأموال المودعة

لدى الدولة أموال مودعة تتعلق بالمصالح العامة أي الصناديق المستقلة والإدارات المختلفة.

أهم المصالح الخاصة التي لها في ذمة الخزينة المركزية أموال: مكتب الحبوب، اليانصيب الوطني، المصلحة الوطنية للتعمير، مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، مكتب الفاكهة، مكتب الحرير، مصلحة الإنعاش الاجتماعي، المجلس الوطني لإنماء السياحة الخ...

الصناديق المستقلة وأبرزها الصندوق المستقل للمحروقات وله ١٩ مليوناً من أصل ٣٥ مليوناً.

حاصلات بيع أملاك الدولة ٣ ملايين ليرة تعاونية موظفي الدولة والمصالح المشتركة الخ...

إدارات مختلفة ٤٢ مليون ليرة وأهمها الدفاع المدني مصلحة التعمير، استملاكات مطار بيروت، أمانة صندوق قصر العدل الخ.

إذاً للمصالح العامة والصناديق المستقلة والإدارات المختلفة في ذمة الخزينة العامة ٣٤٦ مليون ليرة.

ثانياً ـ من الحسوم للبلديات فلها في ذمة الخزينة العامة لتاريخ نهاية العام ١٩٧٠ حوالي ٢٥٩ مليون ليرة.

ثالثاً ـ الأمانات والتأمينات والحجوزات وهذا مبلغ يرتفع سنة بعد سنة وهو في الواقع لا يطلب مباشرة من الخزينة.

رابعاً ـ سندات الخزينة:

وهي السندات التي أصدرتها الدولة والتي لها حق إصدارها ووضع لها الحد الأقصى ما قيمته ١٧٥ مليون ليرة ولقد كان لتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٧٠ مجموع رقم هذه السندات ٦٢ مليون ليرة أما اليوم فقد انخفض المبلغ إلى ٣٧ مليون ليرة فقط.

خامساً ـ فوائد مستحقة على الدين العام ٥ ملايين.

سادساً ـ سندات ١٩٤٩ التي نتجت عن فرق العملة بين الاسترليني والفرنك بقي منها ٣٩ مليوناً.

سابعاً ـ سندات التمويل منها ما هو داخلي أي أنه لمتعهدين لبنانيين ٦٧ مليون ليرة ومنها ما هو خارجي ١٥ مليون ليرة المجموع ٨٢ مليون ليرة.

ثامناً ـ قروض خارجية من الكويت ٦٣ مليون ليرة.

تاسعاً ـ أوامر دفع متوجبة على الخزينة ولم تدفع بعد ٣٨ مليوناً.

عاشراً ـ حسابات جارية لم يتم توزيعها بعد على مختلف الصناديق ٦٦ مليوناً.

حادي عشر ـ والاعتمادات المدورة ٣٢٠ مليون ليرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إنما أود أن أشير هنا إلى تفصيل الاعتمادات المدورة من غير الصحيح أن يقال إن هنالك اعتمادات مدورة ب ـ ٣٢٠ مليون ليرة وممكن إلغاء معظمها ذلك لأن من أصل ٣٢٠ مليون هناك ١٥٠ مليون ليرة مقابل سلفات فتحت بالموازنة وهذا دين على الموازنة يبقى الرقم الباقي وهو ينقسم إلى سلفات معقودة بمبلغ ٤٣ مليون ليرة وسلفات غير معقودة بلغت ١٢٧ مليون ليرة وإذا أردنا تخفيض أو حذف بعض الاعتمادات المدورة وخاصة الاعتمادات الصغيرة جداً والتي لا يمكن للدولة أن تنفذها يجب أن يأتي هذا الرقم من ضمن ال ـ ١٢٧ مليون ليرة.

مختلف بنود الموازنة مطلوبات مختلفة ٣١ مليون المجموع ١٣٢٤ مليونا. القرض الفرنسي، يا حضرة العميد، هو بكفالة الدولة ولا يدخل ضمن الخزينة العامة.

نأتي إلى بند الأصول،

بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٧٠ كان يوجد في الصندوق المركزي، صندوق الخزينة، ٦٠ مليون ليرة منها ٨ ملايين بصندوق المالية ٥٠ مليوناً في صندوق المصرف المركزي، ومليونان فروقات قطع، المجموع ٦٠ مليون ليرة.

ثانياً ـ سلفات الخزينة:

إن مجموع السلفات هو في الواقع ٥٧٠ مليون ليرة كما جاء في كتاب قطع حسابات الموازنة، إنما هنا أرادت وزارة المالية أن تفصل هذه السلفات وأن توزعها وهنا يأتي التحليل.

السلفات ٤٣١ مليون ليرة منها سلفات طويلة الأجل، منها سلفات قصيرة الأجل، ومنها استثمارات كاشتراك لبنان في صندوق النقد الدولي وفي المصرف المركزي في المصرف الدولي الخ...

سأعطيك تفاصيلها أيضاً يا حضرة العميد إن أرقام حضرة المقرر مستقاة من قطع الحساب وفيه أن مجموع السلفات هو ٥٧٠ مليوناً. والسلفات هنا ٤٣١ مليوناً، يضاف إليها، سلفات خزينة هالكة ٢٣ مليوناً، ويضاف إليها سلفات خزينة ١١٦ مليوناً، فيصبح المجموع ٥٧٠ مليوناً. إنما في هذا البيان صفينا وضع السلفات بحيث جاءت سلفات أساسية تحت الأصول، والباقي نعتبره عجزاً دفترياً.

مساهمة الدولة في مؤسسات دولية ولبنانية ٨٧ مليوناً، سلفات قابلة للتسديد ٣٤٤ مليوناً سلفات مستحقة على الموازنة تسدد بفتح اعتمادات من بيع أملاك الدولة السلفات التي أعطيت لبناء وزارة الدفاع الوطني أعطيت على أن تسدد بفتح اعتمادات في الموازنة أو من ريع أملاك الدولة ١١٦ مليوناً، سلفات هالكة ٢٣ مليوناً، المجموع ٥٧٠ مليوناً.

ثالثاً ـ المترتب على ادارة الحصر للخزينة على إدارة الحصر أي شركة الريجي ١٠٠ مليون ليرة.

دولة الرئيس، في الواقع إن هذا الرقم يرد في وضع الدولة المالي لأول مرة. ذلك لأن أوضاع الدولة المالية، في قطع الحساب، لا تحتوي على هذا الرقم. بالواقع إن للدولة على شركة الريجي مئة مليون ليرة، وهذا ناتج عن شيئين:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولاً، بعض سلفات أعطيت للريجي حتى تبني مراكز في مختلف المناطق اللبنانية.

ثانياً، سلفات أعطيت لشراء معدات.

ثالثاً، بعض بقايا ضرائب ورسوم لم تدفعها الريجي للحكومة. وهذه الضرائب والرسوم تبلغ ستين مليوناً، والسلفات ٤٠ مليوناً. فيكون المجموع مئة مليون ليرة، وسيرد التفصيل عنها.

جوزف مغبغب: السلفات، ممكن تحصيلها. ولكن ما هي هذه الضرائب والرسوم؟

وزير المالية: هي بقايا أرباح لم توزع، ورسم طابع جيش لم يدفع، وسلفات لم تسدد لغاية اليوم، ورسم بلدي لم يدفع، ورصيد سلفة حوالي ١٥ مليوناً هناك جدول طويل بهذه التفاصيل، أتمنى على النواب الكرام الذين يريدون هذه التفاصيل أن يطلبوها مني في وقت آخر.

جوزف مغبغب: نريد أن يتعهد معالي الوزير بتقديم جميع التفاصيل إلى المجلس في الجلسة القادمة.

وزير المالية: في الجلسة القادمة غير ممكن لأن التفاصيل عديدة.

جوزف مغبغب: إذن، في الجلسة التي تلي الجلسة القادمة.

وزير المالية: ما في مانع.

دولة الرئيس ـ لو سمح لي حضرة النواب أن أنهي حديثي حول وضع الدولة المالي، لبينت لكم مكامن الضعف ومكامن القوة من هذا الوضع.

رابعاً ـ بقايا الضرائب المباشرة: كانت حتى نهاية سنة ١٩٦٩ ـ ١٥٤ مليون ليرة، وحتى نهاية ١٩٧٠ حوالي ١٦٩ مليوناً.

وإذا جمعنا مجموع هذه الأصول لبلغت ٧٦٠ مليون ليرة يقابل ذلك خصوم بمبلغ ١٣٢٤ مليون ليرة ويكون الفرق بين الخصوم والأصول ٥٦٤ مليوناً ما معنى هذا الرقم؟ كيف جاء هذا الرقم؟ إنه موزع كما يلي:

أولاً ـ سلفات خزينة هالكة ٢٣ مليون ليرة.

ثانياً ـ نتائج عمليات قديمة للتسوية من أيام بناء الأونسكو مثلاً لم تزل على دفاتر المالية ١٠ ملايين ليرة.

ثالثاً ـ رصيد عمليات الموازنة، ٥٣١ مليون ليرة، وفي الواقع هذه أموال أنفقت من الموازنة منها سلفات خزينة ١١٦ مليوناً من أصل ال ـ ١١٦ يوجد سلفات خزينة لمختلف الوزارات وأكثرها لوزارة الدفاع الوطني وسلفات موازنة ١٦٢ مليوناً من أصلها هنالك اعتمادات مدورة بقيمة ١٥٠ مليوناً وفي الواقع يجب أن ينظف وضع الخزينة وتحذف ١٥٠ مليوناً من الاعتمادات المدورة البالغة ٣٢٠ مليون ليرة، لأنه يوجد فيها سلفات موازنة بالمقابل وتحذف ال ـ ١٥٠ من أصل ١٦٢ فيبقى ١٢ مليوناً سلفات موازنة فعلياً.

ومن أصل ال ـ ٥٣١ مليوناً الاعتمادات المدورة الباقية أي ١٧٠ مليوناً (٤٣ و١٢٧ مليوناً) كذلك عجز مال

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاحتياط كان لنهاية ١٩٦٩ حوالي ١٩ مليوناً ونصف وتقديرنا أن نهاية ١٩٧٠ جاءت بعجز حوالي ٣٠ مليون ليرة.

إذاً عجز مال الاحتياط التقديري بأول عام ١٩٧١ بلغ ٥٠ مليون ليرة يقابلها فوائد ٥ ملايين، مختلف ٢٢ مليوناً، المجموع ١٣٢٤ مليوناً.

يضاف إلى ذلك فوائد بقيمة ٥ ملايين ليرة وبنود مختلفة بقيمة ٢٨ مليوناً، فيكون مجموع رصيد عمليات الموازنة ٥٣١ مليوناً.

الآن قد يقول البعض إن العجز في وضع الدولة المالي هو الفرق الدفتري الظاهر هنا بين الخصوم من جهة والحسوم أي ٥٦٤ مليون ليرة. إنما في الواقع هذا ليس صحيحاً لأن هنالك مكامن قوة ومكامن ضعف في الأصول وفي الخصوم وسأشير إليها أولاً، عناصر الضعف من أصل سلفات الخزينة الطويلة الأجل أي ٣٢٠ مليون ليرة هناك حوالي ١٠ ملايين ليرة لم تسترجع.

ثانياً ـ من بقايا الضرائب المباشرة في تقديرنا الواقعي بأنه من أصل ١٦٩ مليون ليرة ومع كل الجهد الذي يمكن أن يبذل لن نتمكن من تحصيل أكثر من حوالي ٥٠ مليون ليرة. وهنا توافق المالية على الرقم الذي أبداه حضرة مقرر اللجنة المالية إذاً يوجد هنا عجز حوالي ١٢٠ مليوناً.

ثالثاً ـ السلفات للريجي، لو صفينا الريجي اليوم بما فيها من مبان ومن أراض ومن مكائن ومعدات ومن بضائع سواء كانت مصنعة أو في طور التصنيع أو من بضائع كمحاصيل ومن منتوجات من التبغ الأجنبي لوجدنا أن مجموع هذه الموجودات لن تتعدى واقعياً مبلغ الثمانين مليون ليرة. إذاً هنالك خطر العجز بين الأصول والحسوم في وضع الريجي بحوالي ٢٠ مليون ليرة وهذا مكمن ضعف أيضاً في وضع الريجي.

هذا بالطبع لا يأخذ بعين الاعتبار قيمة الامتياز الذي هو ملك للدولة وليس لإدارة الريجي الاحتكار الذي هو ملك الدولة بموجب قانون لا يدخل في تقييم موجودات الريجي.

ما هي عناصر القوة في هذا البيان؟

أولاً: أود أن أذكر النواب الكرام اننا لم نورد في البيان المالي هذا، جميع موجودات الدولة، وعلى التخصيص لم نورد بالطبع أملاك الدولة ولم نورد الحقوق الامتيازية للدولة، ولم نورد أيضاً الأبنية، لأنه من غير المتعارف عليه، أن يرد كل ذلك في بيان وضع الدولة المالي.

ثانياً: الأموال المودعة سواء كانت للإدارات العامة أم للبلديات، هنا أود أن أشير إلى أن هذه الودائع تخص إدارات حكومية وبأن الكثير من هذه الإدارات وخاصة الاستثمارية منها لها مواردها الخاصة وبالتالي قد لا تحتاج في المستقبل إلى هذه الودائع.

ثالثاً: إن هذه الواردات تخص بعض الإدارات التي قد لا تتمكن من إنفاق هذه الواردات انفاقاً مجدياً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رابعاً: إن هذه الأموال تخص بعض الإدارات الحكومية كالبلديات التي يمكن للدولة أن تتحكم بإنفاقها خاصة من حيث مراقبة طرق الانفاق على المشاريع الإنمائية وأود أن اؤكد في هذا الصدد بأنه تقدر واردات البلديات سنوياً بحوالي ٧٢ إلى ٧٥ أو ٨٠ مليون ليرة، وبأنه كان يخصص في السابق حوالي ٢٢ مليون ليرة منها فقط للبلديات. مما رتب هذا المبلغ على الخزينة العامة للبلديات.

أود أن اؤكد هنا للنواب الكرام أن الحكومة في هذه السنة ستخصص للبلديات نسبة أكبر مما كان يخصص لها في السابق وعلى الأخص عندما تكون المشاريع المقدمة من البلديات مشاريع إنمائية لها طابع المنافع العامة.

كيف كان يغطى العجز سنوياً بين واردات الدولة ونفقاتها؟ كان يغطى بالاقتراض وباستعمال أموال الإدارات والموازنة ابتداء من سنة ١٩٦٢ كانت نتائجها كل سنة في عجز بحيث أن وارداتها الفعلية كانت تنقص عن النفقات بحيث ترتب هذا الدين الهائل.

ثالثاً ـ من عناصر القوة الأمانات والتأمينات فمبلغ الأمانات والتأمينات هو مبلغ ثابت ويزيد سنة بعد سنة.

رابعاً ـ الاعتمادات المدورة وخاصة أن هنالك قسماً منها لم يعقد بعد وبالإمكان إلغاء الاعتمادات الصغيرة أو بقايا الاعتمادات التي لا يمكن تنفيذها. إنما هنالك شيء أود أن أضيفه، بالاضافة إلى هذه الأرقام هنالك التزامات إضافية تقع على الدولة أولاً كفالة الدولة لمكتب الحبوب والشمندر السكري، وقد بلغت بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٧٠ ـ ٣٤ مليون ليرة.

ثانياً: المصارف الموضوعة اليد عليها ومصرف انترا. وهنا تقدير ما سيترتب على الخزينة هو تقدير أولي، وبالواقع لا يستند إلا إلى معطيات أولية، وبكل تواضع يمكن للمالية أن تقدر هذا المبلغ الذي يمكن أن يتوجب على الخزينة في المستقبل من نتيجة المصارف الموضوعة عليها اليد وبنك انترا بحوالي ٨٥ مليون ليرة. فإذا أضفنا مجموع هذا أي عناصر الضعف بالإضافة إلى الإلتزامات الأخرى لبلغ مجموع العجز حوالي ٨٣٣ مليون ليرة.

أي الخصوم تزيد على الاصول بحوالي ٨٣٣ مليون ليرة، إنما أود أن أسارع هنا إلى القول بأن هذا الرقم الكبير بحد ذاته لا يعني شيئاً من حيث قدرة الخزينة على القيام بالتزاماتها وقت استحقاقها، ولا يعني الشيء الكثير بالنسبة لقدرة الخزينة على تمويل المشاريع الانمائية الضرورية، لأن مثل هذا القيد هو قيد نظري ودفتري وحتى نتمكن من تقييم قدرة الدولة على القيام بالمشاريع الإنشائية، وحتى نتمكن من تقيم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها يجب علينا أن نتحرى الرقم المسمى بالدين العام وهو التزامات الدولة تجاه الغير وتقدر الحكومة قيمة الدين العام بما يلي في نهاية ١٩٧٠:

سندات خزينة ٦٢ مليوناً، وألفت النظر هنا إلى أن هذا المبلغ هو اليوم ٣٧، فلقد دفع مبلغ ٢٥ مليوناً في آذار.

وهناك ٢٦ مليوناً سندات ١٩٤٩. وسندات تمويل ٨٢ مليوناً، وقروض خارجية ٦٣ مليوناً، وكفالة الدولة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لمكتب الحبوب ٣٤ مليوناً، وهنا عنصر بالطبع لا نعرف مقداره إلا بالنسبة التقديرية وهو ما قد يترتب على الدولة من المصارف الموضوع اليد عليها ٦٥ مليوناً وقد استخلصت منها ما قد يترتب على الدولة من بنك انترا لأن في اعتقادنا أننا في زمن ليس ببعيد قد لا تضطر الدولة إلى تسجيل أية خسارة على القيمة الدفترية للسهم.

إذاً في رأينا أن تقدير الدين العام يبلغ في نهاية ١٩٧٠ حوالي ٣٣٢ مليون ليرة.

هذا مجموع التزامات الدولة اللبنانية في نهاية ١٩٧٠ تجاه الغير.

ماذا يعني هذا الرقم بحد ذاته؟ لا يعني الشيء الكثير، بل يجب علينا أن نقيس هذا الرقم إلى المؤشرات الاقتصادية الأخرى حتى نتمكن من استخلاص وضع لبنان بالنسبة لوضع بعض الدول الأخرى من متقدمة ومتخلفة. وأود هنا أن أقارن هذا الرقم كنسبة مئوية من:

أولاً: مجموع واردات الموازنة من ضرائب ورسوم. وثانياً: مجموع الدخل القومي في لبنان.

إن مجموع الدين العام كنسبة لمجموع الواردات للموازنة العامة يبلغ ٤٨ بالمئة وكنسبة لمجموع الواردات في الموازنة العامة والموازنات الملحقة يبلغ ٤١ بالمئة. إن نسبة الدين العام لمجموع الدخل القومي في لبنان يبلغ حوالى ٨ بالمئة.

ما هي الحال في الدول الأخرى؟ أبدأ بالمقارنة بين الدين العام والدخل القومي، الدين العام بالنسبة للدخل القومي في العراق وهو بلد منتج للبترول ٢٠ بالمئة، في إيطاليا ٢٢ بالمئة، في هولندا ٤٠ بالمئة، في المانيا ١٩ بالمئة، في فرنسا ٢٥ بالمئة، في بلجيكا ٧٤ بالمئة، في تركيا ٣٥ بالمئة، (تلاحظون أن هذه البلدان متقدمة متطورة ومتخلفة وفي طور النمو) في اليابان ٨ بالمئة، في الهند ٤٥ بالمئة، في البرازيل ١٢ بالمئة، في الولايات المتحدة الأميركية ٦١ بالمئة، في المكسيك ١١ بالمئة، في كندا ٦٧ بالمئة، في إفريقيا الجنوبية ٤٧ بالمئة، في بريطانيا ١١٥ بالمئة (الدين العام في بريطانيا يفوق حتى الدخل القومي). في لبنان ٤٨ بالمئة من واردات الموازنة العامة ٤١ بالمئة من واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقة، في العراق ٧٠ بالمئة بالرغم من واردات البترول، في إيطاليا ٩٤ بالمئة في هولندا ١٤٦ بالمئة، في المانيا ٦٥ بالمئة، في فرنسا ٩٣ بالمئة، في بلجيكا ٢٦٧ بالمئة، في تركيا ١٨٢ بالمئة، في اليابان ٢٧ بالمئة، في الهند ٢٤٨ بالمئة، في البرازيل ١٠٩ بالمئة، في الولايات المتحدة الأميركية ١٣١ بالمئة، في المكسيك ١٢٤ بالمئة، في كندا ٣٠١ بالمئة، في إفريقيا الجنوبية التي تنتج ذهباً وماساً ٢٧٢ بالمئة، وفي بريطانيا ٢٨٥ بالمئة.

أخلص من ذلك إلى القول بأن لبنان والحمد لله، من حيث شروط الدين العام فيه ومن حيث نسبة الدين العام لمجموع واردات الموازنة ومن حيث نسبة الدين العام لمجموع الدخل القومي لا يزال في أي حال من الأحوال بعيداً كل البعد عن النسب الخطيرة. ومؤكد أنه بعيد كل البعد عن النسب المعتمدة في الدول الأخرى من متقدمة ومتخلفة. هذا لا يعني أن هدراً لم يجر في السابق. هذا لا يعني أن بإمكاننا التوسع الأعمى في سياسة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الإنفاق. إنما هذا يعني بكل تأكيد، أن في قدرة لبنان، أولاً، أن يفي بالتزاماته المالية عند استحقاقها، وثانياً أن يموّل المشاريع الانمائية الضرورية حسب أولوياتها، وضمن حدود اقتصادية معقولة، وهذا ما جرى بحثه خلال الأسبوع الفائت، وهذا ما دعا الحكومة إلى أن تعتمد برنامجاً، وليس بخطة للتنمية، برنامجاً لمشاريع انمائية تحتاج إليها البلاد.

ووزارة المالية بإمكانها أن تؤكد، أن بإمكان لبنان، متى حسن استعمال الاقتراض، ومتى ضبط الانفاق، بإمكان لبنان أن يفي بكل التزاماته المالية، وأن يتمكن من القيام بالمشاريع الانمائية اللازمة، والذي يفترض فيه أن يقوم بها، لا أن يتوسع توسعاً أعمى في سياسة الإنفاق.

وأضيف إلى عناصر القوة في وضع لبنان وفي قدرته على الاقتراض وعلى الإنفاق أمراً لم أتطرق إليه بعد، وهو الفائض الكبير والكميات الهائلة المتوافرة لدى السلطات النقدية في لبنان من احتياطي للذهب النقدي وعملات خارجية قابلة للتحويل إلى الذهب.

هذا كله مما يعزز قدرة لبنان على الايفاء بديونه وعلى القيام بالمشاريع الإنمائية.

آتي الآن إلى القسم الثالث من هذا البيان ويتعلق بمشاريع الوزارة للمستقبل ما هي سياسة الدولة للمستقبل؟

أولاً: أود أن أؤكد للنواب الكرام بأن عملية تطوير الموازنة، وعملية تحديث الموازنة، هي عملية مستمرة لا تتوقف. أنا لا أعرف بلداً متطوراً، وصل إلى وقت قال فيه، لقد تطورت الموازنة بالقدر الكافي، ولا نريد تطويراً جديداً لها. إذاً عملية تطوير الموازنة هي عملية مستمرة، ووزارة المالية مستمرة في تطوير وتحديث الموازنة، وتعد وزارة المالية المجلس النيابي الكريم أن تقدم في موازنة ١٩٧٢ التبويب الاقتصادي للنفقات، الأمر الذي يعطي من يطلع عليه صورة عن فعالية كل إدارة حكومية من حيث انفاقها.

ثانياً: أود أن أتكلم بعض الشيء عن سياسة الحكومة المالية. إن سياسة الحكومة المالية في المدى الطويل تنطوي على تحقيق نمو أسرع في القطاعات المنتجة للسلع لتعميم الازدهار وتحقيق وتوزيع أكثر عدالة للدخل والثروة في لبنان بين الأشخاص وبين المناطق، وتقوية عناصر الاستقرار في نشاطات الخدمات، للحد من تقلباتها، والإفادة من طاقتها على النمو السريع، لزيادة معدل نمو الإنتاج القومي، أما في المدى القصير، فإن السياسة المالية للحكومة تهدف إلى التعويض عن التدني الحاصل في إنفاق القطاع الخاص وإلى تنشيط الحركة الاقتصادية وذلك عن طريق.

أولاً: القيام بمشاريع إنمائية جديدة وهذا ما تحقق فعلاً كخطوة أولى اليوم.

وثانياً: عن طريق إنشاء مصرف للإنماء يؤمن التسليف المتوسط والطويل المدى للقطاعات الخاصة.

ثالثاً: تنظيم دوائر وزارة المالية.

رابعاً: التنظيم الضرائبي.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وهنا تنقسم سياسة الحكومة إلى قسمين:

أولاً: في حقل التحقق والجباية هنالك تقصير كبير في التحقق وفي الجباية على السواء لقد وجدنا أنه من أصل ١٦٩ مليون ليرة ضرائب مباشرة متأخرة لن نتمكن من تحصيل أكثر من ٥٠ مليون ليرة وترتكز سياسة الحكومة في تطوير التحقق والجباية إلى ما يلي:

أ ـ جعل العلاقة بين المكلف والوزارة علاقة لا شخصية بدلاً من كونها اليوم علاقة شخصية تقوم بينه وبين المراقب. وذلك يعني المكلف لا تكون علاقته مباشرة مع موظف معين بل مع ادارة معينة ككل.

ب ـ تدريب المراقبين وإعدادهم اعداداً فنياً خاصاً.

ج ـ تبسيط المعاملات وتطوير علاقة المكلف بالادارة.

أما في حقل قوانين الضرائب فإنه يتم الآن اعداد مشروع قانون جديد لضريبة الدخل يعتمد على ضريبة الدخل الشخصية التصاعدية بحيث تجمع مداخيل الفرد الواحد من مختلف مصادرها وتخضع لضريبة دخل تصاعدية. ويهدف المشروع الجديد إلى إعادة توزيع عبء ضريبة الدخل بحيث تتحمل الجزء الأكبر منها الطبقات الموسرة التي تتوفر لها قدرة أكبر على الدفع. كل ذلك من غير أن يحد المشروع الجديد على النشاط الاقتصادي الخاص وعلى نشاط المبادرة الفردية الخاصة.

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين،

لقد تحدثت في بياني هذا عن الجديد في مشروع موازنة ١٩٧١ وعن الوضع المالي للدولة وعن مشاريع الحكومة المالية للمستقبل وأود أن أنهي حديثي بالتأكيد مرة أخرى على أن بمقدور لبنان أن يفي بالتزاماته المالية في أوقات استحقاقها وأن في مقدور تأمين التمويل اللازم والملائم للمشاريع الانمائية التي تكمل تجهيز لبنان بالمرافق الضرورية كما تؤمن تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة فعاليته. أما كيف ستمول هذه المشاريع الانمائية، فقد درست مصادر التمويل بالتفصيل. والحكومة تؤكد بتوافر هذه المصادر دون أية خطورة مالية ودون أي تضخم نقدي.

هذا ما رأيت عرضه على حضراتكم هذا المساء راجياً من مجلسكم الكريم المصادقة على مشروع الموازنة لعام ١٩٧١ كما احالته الحكومة وكما تم تعديله في اللجنة المالية وشكراً.

ـ تصفيق ـ

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين

الرئاسة تعلن أن جلسة المناقشة العامة من الموازنة هي جلسة واحدة مستمرة مهما طال الوقت، لذلك فإنني أعلن تعليق الجلسة الآن على أن نستأنفها صباح الخميس المقبل الساعة الحادية عشرة. ولسنا بحاجة إلى اكتمال النصاب لعقد الجلسة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة الزملاء المحترمين.

كما نعلم، هذه الجلسة وغيرها من الجلسات القادمة هي لمتابعة مناقشة الموازنة بصورة عامة، ولست أرى من ضير أن يكون عدد الحاضرين قليلاً، وآمل أن يكون عددهم أوفر في جلسة بعد الظهر.

الكلمة الأولى في مناقشة مشروع الموازنة العامة، للدكتور أمين الحافظ.

أمين الحافظ: عطوفة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

بين أيدينا اليوم موازنة جديدة، في عهد جديد، تقدمها حكومة من نمط جديد، ويشرف عليها وزير مال، هو صديق عزيز علينا جداً، وزميل لي في الفكر الاقتصادي وفي التدريس الجامعي.

وهذه الموازنة الجديدة، حاولت أن تبدأ بجعل محاولات جديدة في عالم الموازنة وفي عالم النظرة المالية إلى شؤون الدولة.

فبدأت بابتكار جديد في لبنان، ولكنه ليس جديداً في العالم، وهو التصنيف الوظيفي فإذا فتحنا هذه الموازنة نجد أن التصنيف الوظيفي قد راعى الخدمات العامة، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الاقتصادية، والنفقات الغير قابلة للتوزيع الخ... تصنيفات لم نعهدها في الموازنات الماضية، وهي بالفعل شيء نهنىء عليه الوزارة، لأنها قد أتتنا بوضوح أكثر وبأسلوب يمكننا من الاطلاع على سير الانفاق وسير الواردات بطريقة طبيعية، طبعاً وزير المالية قد وعد بأن تأتينا وزارته في السنة المقبلة بتصفيق آخر، هو التصفيق الاقتصادي ولا شك، أنكم تدركون مدى هذا التصنيف الاقتصادي، لأنه يجعلنا من لمحة واحدة، نرى مدى النفقات المجدية والنفقات الغير المجدية على الرغم من أن النفقات التي تسمى غير مجدية وكما ذكر الوزير تتضمن أيضاً في حد ذاتها، نفقات يمكن أن تسمى مجدية، أي أنه ليس هناك حد فاصل بين النفقات المجدية والنفقات الغير المجدية، لكن هناك نفقات، حتماً يمكن أن يطلق عليها كلمة غير مجدية بكل معنى الكلمة وإذا حاولت أنا هذه السنة، أن أساهم في تبيان التضيق الاقتصادي بقدر الإمكان، فإني أعود إلى الموازنة وإلى فذلكتها لكي أبين إلى حد ما التقسيمات الاقتصادية، فنجد أن النفقات الادارية قد بلغت ٧٥٪ من مجموع الموازنة وأن التجهيز والانشاء قد بلغ ١٤,٢٧ فاصلة ٢٧ بالمئة. والبرامج الطويلة المدى قد بلغت ٩ بالمئة. طبعاً هذا التقسيم نحن نوافق وزير المالية على أنه ليس تقسيماً يبين لنا تماماً، أن النفقات الادارية هي فقط ادارية وليست مجدية ابداً، ولكنها تعطينا صورة، ولو فيها شيئاً من الغموض عن مدى حاجتنا الملحة إلى زيادة النفقات المجدية.

نلاحظ، أن الموازنة قد زادت حوالى واحد واربعين مليون ليرة أغلبها نفقات ادارية. نعود إلى الموازنة في السنة الماضية فنجد، أنها كانت ٥١١ مليوناً، فأصبحت هذه السنة ٥٨٦ مليوناً، أي لوحدها زادت ٧٥ مليون ليرة. بينما الموازنة العامة كلها زادت ٣٧ مليون ليرة والنفقات في الجزء الأول زادت ٧٥ مليون ليرة، أي، أن الفارق بين ال ٧٥ وبين ال ٣٧ الذي هو حوالى ال ـ ٣٩ مليون ليرة، هذه الزيادة لا يسعنا إلا أن نقول، إنها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قامت على حساب النفقات المجدية، ولو أن هذه الزيادة بحد ذاتها فيها بعض النفقات الادارية التي يمكن أن نسميها مجدية أيضاً، ولا تعوزنا الامثلة على هذا. فنجد أن هناك بعض الاعتمادات التي كانت ترصد لأبواب مجدية فعلاً، أذكر منها مثلاً معهد البحوث الصناعية الذي يجلب للبنان مالاً من الخارج لأنه يؤدي خدمات إلى الخارج ويكسب مالاً، وهو بحاجة إلى تجهيز وزيادة التجهيز من أجل أن يستمر في خدماته وأن يطورها وأن يأتي إلى لبنان بكمية أكبر، أي أنه يساهم في إقالة عثار ميزان المدفوعات اللبناني. هذا قد انتقصت موازنته مع أن هذه الموازنة هي موازنة مجدية.

وتطالعنا الحكومة بمشاريع تسميها مجدية ونحن نجاريها القول بأنها مجدية نوعاً ما. فحدثت الحكومة عن التسلح، وعن قوى الأمن وعن تعميم مياه الشرب، وعن توحيد المباني المدرسية.

هذه مشاريع نستطيع أن نقول، إنها تمكننا من التوفير أكثر من أن نسميها مجدية هناك فارق، مثلاً فيما يتعلق بين تجميع المدارس، تمكننا من التوفير، لكن أنا أسمي النفقات المجدية أكثر، مثلاً هي النفقات التي تؤدي إلى الإنماء. توحيد الابنية يوفر مالاً، ولكنه لا يمكن اعتباره عملاً إنمائياً، ايصال مياه الشرب أمر حيوي جداً، ولكنه أصبح من البديهيات في هذا العصر. بينما تعميم مياه الري، يمكن أن يعتبر عملاً إنمائياً، لأنه يؤدي إلى زيادة امكانيات لبنان الانتاجية.

هذه الزيادة التي نطالب بها جميعاً والتي نتمناها للبنان حتى يكون هناك نوع من التوازن في مصادر الرزق في لبنان، وحتى لا يبقى لبنان معتمداً أكثر ما يعتمد على التجارة والخدمات فقط من دون الانتاج الزراعي والصناعي فيما بعد.

أنا أعتبر، أن العمل الانمائي هو المساعدة على إنشاء مصنع بتروكيمائي مثلاً، فهذا عمل انمائي نسميه هكذا، فأعتبر بأن النفقات المجدية تكون من هذا النوع، مع تقديري للأعمال أو للمشاريع التي تزمع الحكومة إقامتها والتي حدثنا عنها، والتي أوافقها على أنه لا مفر لنا منها أيضاً. كل هذا يقودنا إلى أن نلاحظ ملاحظة هامة جداً، وهو أن كل هذه المشاريع، وكل طموح اللبناني، هذا الطموح الجديد في هذا العهد الجديد وفي المستقبل، مستقبل هذه السنوات التي تصل بنا إلى آخر هذا القرن، يجب أن تكون ضمن المخطط، أن يكون لها تصميم وإني التفت دوماً إلى دور وزارة التصميم الذي يجب أن يتزايد في اعداد الموازنات وأن لا تكون الموازنة، هي فقط للانفاق وللواردات، بل أن تكون اداة فعالة، من أجل انماء لبنان، ومن أجل تطويره.

تقول الفذلكة، إن النية متجهة لعقد النفقات الادارية في المدى الطويل، أما في المدى القصير فالنية متجهة إلى الحد من الهدر ونحن مع واضع هذه الفذلكة ومع معالي الوزير لأن الهدر يجب أن يوقف، وأن كل اصلاح يجب أن يبدأ من هنا، من توقيف الهدر، لكني مع ادراكي بأن هناك نفقات كثيرة يجب ايقافها، وأن هناك هدراً كبيراً يجب الحيلولة دونه، لا يسعني إلاّ، أن أقول لمعالي الوزير، إنني أنا وكثير من المواطنين، سوف نقف له على الكوع، عندما ينتهي من هذه المهمة، لنقول له تعال يا صاحبي، إن عملك، أنت مسؤول عنه، ولكنه لم يكن ليكفي، فلا بد من إعادة النظر في الضرائب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن إيقاف الهدر مسألة هامة والنفقات غير الضرورية مسألة هامة ويجب أن تبدؤوا بها واحسنتم صنعاً في البدء بها، ولكنها لوحدها ليست كافية، بل إن عهد إعادة النظر في الضرائب، هو أمر ضروري فسيأتي دوره وهذا ما حدثنا عنه معالي الوزير عندما قدم بيانه في آخر الجلسة الماضية.

أما فيما يتعلق بالهدر، أحب أن ألفت نظر معالي الوزير، إلى أن هناك، بعض النقاط لا يمكن إيقافها مثلاً، التنقل والنقل وما إلى ذلك. إذا أوقفنا التنقل والنقل وما إلى ذلك، قد نصل إلى يوم من الأيام، إلى جمود، لا يمكن أن تمنع الموظف من عدم التنقل، يجب أن تراقبه وأن تتأكد من أن تنقله هو تنقل حقيقي ومجد وله علاقة مباشرة لمصلحة الدولة. وهذا يقودنا إلى التحدث إلى الكفاية الادارية في هذه الدولة.

هذه الكفاية الادارية التي على صعيد الموازنة نستطيع أن نراها منعكسة في عدم مقدرتنا كل هذه السنين على تنفيذ المشروعات التي أصبحت بمثابة اعتمادات مدورة. سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ كانت الاعتمادات المدورة ٣٤٠ مليوناً وسنة ١٩٦٨، ١٩٦٩ كانت ٣٢٠ مليوناً أي هناك عشرون مليون ليرة زيادة وفي فذلكة سنة ١٩٧١ تقول، إن اعتمادات ضخمة يتوقع تدويرها، يعني فوق ال ـ ٣٦٠ مليوناً كما نرى بالإضافة إلى الموازنة العامة البالغة ٧٠٠ مليون وكسور، نجد أن المبالغ تصل إلى فوق الألف مليون. هذه مبالغة ضخمة، يجب درس تنقيتها، لأنه بدون التنقية لا نصل إلى نتيجة فسنبقى ندور.

وهناك مشاريع وهمية، وهناك مشاريع لا يمكن تنفيذها، وهناك مشاريع غير مدروسة. عملية التنقية، هي عملية صعبة بحد ذاتها يجب الانكباب عليها، ويجب أن تدرس على ضوء الحاجات الحاضرة والمستجدة والحقيقة فلماذا نظهر العجز في موازنتنا ولماذا نسيء إلى سمعة موازنتنا، طالما أن هناك مشاريع مدورة كثيرة لا يمكن تنفيذها، يجب أن لا نسيء إلى سمعة لبنان، وإلى سمعة موازنته بالقول، إن هناك عجزاً. لا يا سيدي، بالفعل لا يوجد هناك عجز.

ويقولون، إن المشاريع الانتاجية سوف يمول بعضها من القروض الداخلية، وهذه سنة جديدة طالما طالبنا بها وقد وفقنا والحمد لله في مطالباتنا الماضية إلى اعتمادها من الدولة وتأتي الحكومة الجديدة لتواصل هذه السنة ولتزيدها، ونحن نوافقها على ذلك، لأن هذه القروض لها حسنات كثيرة، أهمها أنها لا تربط بقروض خارجية، وأهمها أنها لا تؤدي إلى تضخم نقدي، أنها وأنها، لها حسنات كثيرة، لكنني أريد أن أقف هنا لأقول، إن هذه القروض يجب أن تذهب إلى المشاريع المجدية أي المشاريع المنتجة، وإلا فإن لم تذهب إلى ذلك، فإن الحكومة ستكون قد خالفت قانون المحاسبة لا سيما، المادة التاسعة والعشرين التي تنص صراحة، بأن المداخيل الاستثنائية، يجب أن تذهب إلى المشاريع الانشائية أو إلى الجزء الثالث من الموازنة. هذه ناحية، لا أعتقد، بأن الحكومة قد غفلت عنها.

ونعود إلى موضوع الضرائب وإلى التحصيل، ونحن قد سمعنا وقلنا كثيراً، بأن التحصيل المهم، ولكن التحقق أهم، والتحقق شيء، والتحصيل شيء آخر. وفيما يتعلق بالتحقق، هذه قضية طويلة، لم نعد نعرف من أين نبدأ، لأن الموظفين والكفاية الادارية كما ذكرت، ليست كافية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

طالبنا منذ زمن بإنشاء معهد يسمى معهد الضرائب وهو موجود في كل العالم المتمدن، معهد الضرائب حتى الآن لم ينشأ وهذه مسألة هامة جداً، لأن هذا المتحقق، وأنا أفرض أنه من الملائكة، وأن أخلاقه حميدة جداً، وأنه نزيه ونظيف الكف، ولكن كيف يمكنني أن أفهم أن شاباً من حملة البكالوريا أو على الأكثر من حملة الليسانس خاصة ليسانس في الحقوق قد يمكن، ليس في التجارة، ولا في المسائل الاقتصادية، أو في التاريخ مثلاً، يستطيع أن يضع رأسه في رأس دهاقنة الاقتصاد اللبناني، هؤلاء الشطار الذين يشهد لهم العالم بشطارتهم وحربقتهم، وباستطاعتهم أن يقتنصوا المكاسب من كل مكان وأنهم قادرون على التهرب من الضريبة قدرة الشياطين. كيف يمكن لهذا المسكين الشاب، ذي الدخل المتواضع والثقافة المتواضعة، أن يضع رأسه أمام رأس هؤلاء، وأن يناقشهم الحساب؟

إن معهد الضرائب مسألة ضرورية جداً، وقد أقدمت الحكومة على زيادة عدد المراقبين أو على إصدار مرسوم بزيادة عدد المراقبين لأن هؤلاء المراقبين لم يكونوا كافين للاطلاع على كل ما يتكلف به المواطنون، لأن الكمية كبيرة والعدد محدود، ولكن صدر هذا المرسوم في أيلول سنة ١٩٧٠ ولغاية الآن لم ينفذ، وإني أنتظر أن ينفذ في القريب العاجل، مع أن زيادة عدد المراقبين لا يحل المشكلة، إن إنشاء معهد الضرائب، هو الذي يحل المشكلة والنوعية، مع العلم أننا إذا استطردنا في موضوع الكفاءة، نجد أن حسابات الخزينة لا تزال بدائية مثل مسك الدفاتر عند البقالين. وهناك ملايين الليرات لا تضبط، بين حسابات في بعض الدوائر ومقابلها في الخزينة. نلاحظ بعض دوائر أرسلت حسابات، والخزينة عندها حسابات أخرى، لا تتطابق مع بعضها، مثل حسابات الهاتف أيضاً، وكم سمعنا عن عدم مطابقة في حسابات الهاتف، بين دوائر الدولة التي تتحدث بحسابات الهاتف، وبين الهاتف نفسه.

ثم إذا أراد مواطن أن يحصل على براءة ذمة، هل تستطيع الدوائر اللبنانية أن تعطيه براءة ذمة كما هو موجود في البلاد المتمدنة رأساً؟ يجب أن ينتظر أياماً معاملته من دائرة إلى دائرة، حتى يحصل على براءة الذمة، مع أنه يجب أن يكون هناك، ليس سجلات كثيرة، بل أنه يجب أن يكون هناك، آلات جديدة حاسبة وأن يكون هناك بطاقات لعموم المكلفين، حتى إذا ما طلب المكلف براءة ذمة تعطى له بالحال وبالأسلوب الإلكتروني الجديد والسريع، هذا ليس متوفراً عندنا أبداً، وقد وقعنا في كثير من الاخطاء.

أنتقل إلى موضوع بقايا الضرائب، ١٥٣ مليون ليرة ونيف بقايا الضرائب، حضرة الزميل مقرر اللجنة المالية يقول، إن الثلث من هذه البقايا عليه مشاكل.

سعيد فرار: يمكن تحصيل الثلث من هذه البقايا، هكذا قلت في تقريري.

أمين الحافظ: إذن، اشطب كلمة لا من تقريرك.

هذا الثلث الذي عليه مشاكل مثل، التابلاين مثل، دعاوى مجلس الشورى، بعض كبار المكلفين من الشركات الكبيرة، هذه عليها مشاكل. إذا سلمنا بهذا الثلث، الثلثان الباقيان أي مائة مليون ليرة تقريباً لماذا لا

to obtain the original document, please contact M: Adnan Daher

تحصَّل؟ منها ما يزيد على ٤٦ مليون ليرة عائد لضريبة الاملاك المبنية وهذه تؤخذ من الايجارات، لماذا لا تحصل؟

تقول الدولة، إن الموظفين الموجين بهذا الموضوع قلائل ولا يمكنهم أن يتبعوا. أنا أعتقد، أن هذا الأمر بالذات، من الطبيعي، بل من المطلوب التوظيف لهذه الدائرة بالذات، لأنها دائرة تنتج مالاً، وليست دائرة كبقية الدوائر التي توافق على تضخم عدد موظفيها. تسعون مليون ليرة أيضاً لم تحصل، وهنا نتكلم عن التحقق، بل نتكلم عما تحقق فعلاً، وظهر بأن هناك ٩٠ مليون ليرة لم تتحصل، على الرغم من التحقق الرديء. هناك ١٦ مليون ليرة ضريبة انتقال لم تحصل. هذا بالاضافة إلى من يتهرب من التصريح. عندنا مثلاً، المصارف الأجنبية، إن المصارف الأجنبية تفتح حسابات سرية، فروعها مع أصولها في الخارج، فتهرب هذه الأموال ولا يظهر هناك أرباح. الشركات الكبرى على الرغم من التحسن الذي طرأ فيما يتعلق بالرواتب التي يتقاضاها أعضاء مجلس الادارة فإنه لا تزال هناك امكانيات للضغط. هناك متعهدو الاشغال العامة الذين يجنون الأرباح الكبيرة كل سنة، أكثر من خمسة بالمئة كما ينص القانون هذه الأرباح لا يحاسبهم أحد عليها هناك ضريبة التركات التي نرى أن معدلاتها في لبنان بالنسبة لبقية البلدان لا تزال منخفضة، هذا فيما يتعلق بالتركات غير المنقولة أما الأموال السائلة، فالحمد لله، لغاية الآن لم ينتقل أحد إلى رحمة الله في لبنان ومعه غرش واحد من الأموال السائلة/ لماذا؟ فهل هذا يدوم؟ أم أن هناك الأموال التي يورثها الواحد للآخر، إذا كانت أموال سائلة فلا تستطيع الدولة أن تحصل منها شيئاً هناك ضريبة تحسين الأراضي، هناك في قانون الاستملاك مواد تنص على أن كل تحسين يطرأ على قيمة الاراضي من جرَّاء الاشغال التي تقوم بها الدولة، خاصة عندما يفوق التحسن العشرة بالمئة فللدولة الحق بربع قيمة هذا التحسين ويدفع على خمس سنوات. هذا القانون لم يطبق في لبنان حتى الآن ويسقط حق الدولة خلال سنتين مع العلم أن ثروات طائلة قد تحققت من جراء تحسن قيمة الاراضي ومن جراء الاشغال التي أجريت على هذه الاراضي وبجوارها، فتحسنت قيمتها تحسناً كبيراً.

ونعود إلى الموارد، ونتحدث عن امكانية زيادتها، فنبادر إلى القول وبسرعة: إن أحسن مورد للدولة هو الازدهار. فعندما يكون هناك ازدهار تزيد موارد الدولة. والازدهار حتى يكون متواصلاً وحتى يكون طبيعياً يجب أن تكون الموارد أكثر تنوعاً في لبنان وأن تكون أهمية الإنتاج من الصناعة والزراعة متصاعدة حتى توازي يوماً من الأيام أهمية التجارة والخدمات فيكون هنالك توازن طبيعي ولا تكون هناك عوامل لا سلطان للبنان عليها، تسيطر على مقدرات لبنان وتأرجح ازدهاره بين حين وآخر.

إذاً، الأخذ بناحية الانماء الحقيقي والبحث عن التمويل المتوسط الأجل والطويل الأجل مع تنقية التمويل والمصارف المولودة في الوقت الحاضر، وتشجيع المصارف الوطنية على أنواعها يجب دفعها دفعاً متواصلاً لكي تقوم بمهمتها خير قيام ويجب البحث عن الأسواق، وموضوع الأسواق موضوع جدير بالاهتمام والانتباه، فالانماء الاقتصادي والانماء الانتاجي لا يمكن أن يكون لهما مستقبل صحيح إلا إذا تأمنت لهما هذه الاسباب والسوق الطبيعية للبنان قبل كل شيء هي السوق العربية فبالاضافة إلى ما يتوجب على لبنان القيام به من أجل

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

البحث عن الأسواق أيضاً يجب القيام بنوع من التنسيق بينه وبين الدول العربية الأخرى من أجل أن تكون الأسواق أكثر ديمومة وأكثر تواصلاً وأكثر استقراراً حتى يستطيع أرباب الأعمال أن يقوموا بمشاريع وهم يحسبون حساب وجود سوق واسعة فيكون انتاجهم أكثر توفيراً ويكون هناك حافز أكثر لهم أن يقوموا بمشاريع طويلة الأجل.

هناك أيضاً من أجل الازدهار المواصلات، والمواصلات قضية هامة جداً في لبنان، بل ان لبنان هو بلد المواصلات في الشرق الأوسط وحبذا لو فكر رئيس الدولة بإنشاء وزارة للمواصلات لأن المواصلات يجب أن يكون لها سياسة موحدة، السياسة الموحدة تجمع بين البرق والبريد والهاتف وما يتبع ذلك من كابلات وما يتبع ذلك من الأقمار الاصطناعية مع المواصلات الأخرى البرية والجوية والبحرية والمرافىء وسكة الحديد مع شركات الاستثمار فتكون هناك وزارة موحدة، وأريد أن ألفت نظر معالي وزير التصميم إلى ذلك، تكون هناك وزارة موحدة لها مفهوم موحد تتقدم بأفكار موحدة من أجل تنمية المواصلات في لبنان.

ومن أجل الإنماء ومن أجل الازدهار هناك الإعداد البشري، وهنا تدخل في نطاق التربية ووزارة التربية تلك التربية التي نسمع اصداءها في هذه الأيام صرخات مدوية والتي يعود جزء من أسباب هذه الصرخات إلى عدم وجود التخطيط في السابق، وعدم وجود التصميم السابق الذي لم يضع تصميماً لحاجات لبنان من التربية ولحاجات لبنان من العناصر البشرية التي يحتاج إليها قطاعه الخاص وقطاعه العام، لاسيما قطاعه الخاص لأن لبنان حتى الآن المشغل الأكبر فيه هو القطاع الخاص. وإني أنذركم بأن هذه الحالة سوف تستفحل في المستقبل لأن هناك معاهد قد بدأت ويجب إعادة النظر بها وأقولها: إن هناك معهداً اسمه معهد الصحافة، هذا المعهد الذي نقدر أهميته، ولكننا لا نقدر الطريقة التي أنشىء بها ان الصحافة «مليقة»، وهناك كثير من الطلاب من حاملي البكالوريا أو ما يعادلها وهم يعدون بالآلاف سوف يقبلون على معهد الصحافة ولكنهم عندما يتخرجون سوف يجدون الأبواب مقفلة أمامهم... فماذا يفعلون؟ هناك طاقات في الصحف لاحتوائهم، هذه الآلاف وستزيد على الآلاف الأخرى المتخرجة من المدارس النظرية فتزيد الطين بلة في المشكلة الاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد في الوقت الحاضر وفي رأيي يجب إعادة النظر في معهد الصحافة ورفع مستواه وقصره على من يحمل شهادة جامعية.

وهناك من أجل الازدهار العدل والأمن، وهذا حديث يطول وإننا ننظر إلى أجهزة الدولة الآن آملين أن يسود الأمن كافة أنحاء الجمهورية اللبنانية حتى تستطيع كافة القطاعات والقوى الاقتصادية وغير الاقتصادية في البلاد أن تؤدي عملها بطريقة طبيعية بعيدة عن الخوف والحذر والمشاكل.

وأحب أن أنتقل في مجال الازدهار، إلى الخارجية والسياسية الخارجية، وأعتقد أن وزارة الخارجية لها مهمات كثيرة، وها قد حضر معالي وزير الخارجية في الوقت المناسب.

أول مهمة طبعاً هي أن تتجاوب وزارة الخارجية مع أماني الشعب في القضايا الكبرى التي تهمه وأن تبذل الجهود اللازمة من أجل التلاءم مع هذه الأماني والآمال لا سيما في القضايا الهامة التي تهمه كقضية فلسطين وفي

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

قضايا أخرى تتعلق بالدور الذي يتعين على لبنان أن يقوم به في المجال الدولي ذلك الدور الكبير الذي لا يمكن أن نستهين بأهميته ابداً. وهناك مهمات أرى للخارجية هي المشاركة والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات اللبناني عن طريق الأتفاقات الاقتصادية بعيداً عن كل هوى وبالنظر فقط إلى الحاجات الحقيقية للبلد، وأن تعقد هذه الاتفاقيات مع كافة أنحاء العالم شرقاً وغرباً من أجل مصلحة لبنان ومن أجل إقالة عقار موازين المدفوعات اللبنانية.

هناك مثلاً: اتفاقات كالاتفاقات الثقافية، وهناك اتفاق ثقافي بين لبنان والجزائر، بالاضافة إلى أهميته الروحية والقومية وإلى شرف مشاركة لبنان في نشر اللغة العربية وفي إعادتها إلى البلد الشقيق الجزائر فهناك فائدة اقتصادية، ذلك أن هذه الاتفاقية الثقافية تؤدي إلى تصدير الكثير من النشرات المدرسية وإلى صناعة الطباعة عندنا وتؤدي أيضاً تشجيعاً كبيراً لا يمكن أن نتخيل مدى أهميته لا سيما وأن المستهلكين هم حوالى ١١ مليون نسمة في الجزائر.

فهذا أمر يتطلب من وزارة الخارجية أن تنكب على تنفيذ الأتفاق الثقافي الذي تم مؤخراً والذي صادقنا عليه مؤخراً في لجنة الشؤون الخارجية.

من كل هذا نرى أن الموازنة المصممة تصميماً صحيحاً هي التي تقيم توازناً بين الدخل والإنتاج، أي بين الواردات والنفقات.

الواردات الحكومية تبلغ حوالى ٢٢ بالمئة من الدخل القومي وزيادتها تأتي من الواردات الجمركية نتيجة لزيادة الاستيراد الاستيراد عندنا يزيد من سنة إلى سنة.

فزيادة الواردات الحكومية تأتي من زيادة العائدات الجمركية.

خلال الخمس عشرة سنة الماضية زادت الواردات حوالى ٢٥ بالمئة بينما ارتفع الدخل القومي أضعافاً مضاعفة وفي خلال أل ١٥ سنة الماضية بقيت نسبة الضرائب المباشرة إلى حجم الواردات حوالى ٢٢ مليون، وبرغم زيادة الضرائب على الأملاك المبنية لم ترتفع الضرائب المباشرة إلى درجة تحد من النفقات في الدخل وتحقق نوعا من العدالة في التوزيع وليست هناك ضريبة واحدة لمجموع الدخل، وقد أشار إلى ذلك معالي الوزير ووعدنا بأن تبدأ الاصلاحات الضريبية من هنا، وهي أن يكون هناك ضريبة موحدة على الدخل وقد يحصل في بعض الأحيان أنه في مكان واحد نجد أن هناك مكلفاً مضطراً لأن يدفع ضريبة أعلى من الذي يحصل على دخل من أمكنة متعددة. وهذا أمر غير عادل فيجب إعادة النظر في الضريبة التصاعدية وفي مدى صلاحيتها من ناحية، وفعاليتها من ناحية أخرى حتى لا تقتصر على الرواتب وعلى الدخول الثابتة والواضحة، والدخول الواضحة مثل أرباح الشركات المساهمة. إن هذا يؤدي إلى تثبيط الهمم في إنشاء شركات مساهمة، لأن الشركات المساهمة تدفع ضريبة الدخل بينما الشركات غير المساهمة تستطيع أن تتهرب من ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هناك خبراء يقدرون أن التهرب من دفع ضريبة الدخل في القطاع التجاري يبلغ حوالى ٦٦ بالمئة من المداخيل الحقيقية . . .

أما الضرائب غير المباشرة، فالملاحظة الأولى هي أن لا علاقة وثيقة بين السياسة الجمركية والسياسة الاقتصادية وهذه أول ملاحظة يجب أن تبدى بل إن السياسة الجمركية همها الوحيد أن تأتي بالمال والواردات إلى الدولة دون أن تكون هذه السياسة الجمركية هي من ضمن السياسة العامة وأن تؤدي إلى إنماء البلاد. وهذا أمر أريد أن ألفت إليه نظر معالي الوزراء ولا سيما وزير التصميم وهناك التعرفة الجمركية، سعت أحياناً إلى حماية الإنتاج الوطني وإلى تسهيل تصريف الإنتاجين الزراعي والصناعي وتوفير المال والمواد الخام بأسعار معقولة وذلك عن طريق الإعفاء من الرسوم للمواد الخام التي تأتي من الخارج. غير أن هذه السياسة التشجيعية لم تأت من ضمن برنامج متكامل لم ينبثق عن سياسة عامة تستهدف تشجيع الصناعة والزراعة، كما أن مفعولها محصور في عدد من الصناعات فقط بينما يجب أن تساعد هذه السياسة الجمركية على التصنيع وليس الصناعات، هناك فرق بين التصنيع والصناعات.

وننتقل إلى مال الاحتياط، لأن مال الاحتياط تزايد في الماضي بسبب عدم توافر خطة تقييمية وأداة تنفيذية كذلك نجد أن مال الاحتياط قد نفذ لنفس السبب. مال الاحتياط نفذ في الماضي لأنه لم يكن هناك من ينفذ المشاريع وبعد ذلك قد نفذ لأنه كانت هنالك سياسة اتفاقية عشوائية ليست مقيدة بأي رابط أو بأي سياسة معينة أو بتخطيط.

وأخيراً، أريد أن ألفت النظر إلى حادثة هامة أو إلى مشكلة ستجابه الحكومة اللبنانية قريباً:

تعرفون أن أسعار النفط المعلنة كانت لغاية أيلول سنة ١٩٧٠ دولارين و ٢١ سنتم للبرميل. وبنتيجة اتفاق ليبيا في أيلول رفعت الأسعار على المتوسط إلى دولارين و ٤١ سنتم أي عشرين سنتم لكل برميل واليوم، المرجح بعد اتفاقية طهران والمفاوضات الجارية حالياً في ليبيا أن تزيد أسعار النفط الخام عن ثلاث دولارات و ٢٠ سنتم أي بزيادة دولار عن كل برميل.

في لبنان يكرر ١٦ مليون برميل في السنة ستزيد أكلاف النفط الخام على الأقل ١٦ مليون دولار يقابلها فائض في السابق ١٩٧٠ في صندوق المستقل للمحروقات قدره خمسة ملايين دولار لذلك يقدر أن يتحول الفائض إلى عجز بتخريج الخمسة ملايين من ١٦ فيصبح هذا العجز حوالى ٤٧ مليون ليرة أي الفرق بين ١٦ مليون دولار وال ٥ ملايين دولار.

فكيف نغطي هذا العجز؟ هذا سؤال أريد أن أتوجه به إلى الحكومة لأنني أعرف أن الحساب الجاري ٤ ملايين دولار زيادة عن عوائد التابلاين وعندها ٩ ملايين متأخر ستدفعها التابلاين عن سنتين لمجرد انتهاء المفاوضات في سنة ١٩٦٧، فيبقى عندنا بين هذه السنة والسنة المقبلة عجز بحدود ٨ ملايين دولار بالتمام. هذا العجز لا يمكن تفاديه إلا لقاء حسومات على أسعار المحروقات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العجز يقع في الموازنة لأن الدولة تكفل أكلاف التكرير ومعدل الربح بنسبة ٧،٥ بالمئة على رأس المال الموظف وكلفة التكرير نفسها تكلفه والقسم الأكبر منها يقود إلى سعر النفط الخام الذي هو ٨٠ بالمئة من الكلفة العامة تقريباً أي مجموع كلفة الانتاج فأريد أن أسأل الحكومة من أين ستغطي هذا العجز؟ هذه بعض الملاحظات التي بدت لي لدى دراستي الموازنة، وإنني أنتظر مع معالي وزير المالية ومع بقية الزملاء الكرام موازنة أكثر انسجاماً مع الفن الحديث في السنوات المقبلة وإننا لمنتظرون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، أيها السادة

لأول مرة يدلى ببيان كالبيان الذي تلاه علينا معالي وزير المالية. ولأول مرة نرى، أن الميزانية أخذت بالتصاعد في نواح خيَّم عليها الركود خلال ست سنوات. لأول مرة تنكشف أمامنا خبايا، كنا لا نزال ننتظر ونأمل في كشفها لنداوي ما أمكننا التداوي. بيان معالي وزير المالية وثيقة يجب أن ندرسه وأن نعطي عليه ملاحظاتنا لكي تكون ميزانية عام ال ١٩٧٢ متوافقة متكاملة مع العلم، مع الموافقة التامة بين الدخل وبين الخرج، بين النفقات وبين الواردات.

هذا البيان الذي يحمِّل العهود السابقة مسؤوليات الاهمال لا سيما، عن شركة استثمار الريجي التي بين طيات هذه الكلمات تساؤلات ونقط استفهام كبيرة وعريضة؟ يبلغ ما يترتب للدولة على ادارة الريجي ما مجموعه ٩٩ مليون وسبعمائة ألف ليرة، وهذا الدين ناتج عن أمرين،

أولاً: سلفات للريجي لإنشاء مراكز لها قيمتها أربعون مليون ليرة، ضرائب ورسوم لم تدفعها قيمتها ٦٠ مليون ليرة، كرسم طابع الجيش والرسم البلدي. من المسؤول عن ذلك؟ الزميل الكريم والأخ العزيز أمين الحافظ، يحمِّل هذه الوزارة وهذه الحكومة بعض المسؤوليات، وكنا نتمنى عليه أن يقف ههنا... خلال درس الميزانيات مدة طالت على كذا سنوات، يقول للمسؤولين ولا سيما، لمعالي وزير المالية، إن هذه الميزانية هي روتينية، وليس فيها شيء يتوافق ويتجانس مع العلم الحديث، ومع التساوي بين النفقات وبين الواردات.

أنا أسأل من هنا، من خلال هذه الفضيحة الشنعاء، أين كانت الحكومة؟ أين كانت وزارة المالية وما هو سبب إغفالها عن المترتب للدولة بذمة الريجي، هل دفعت هذه القيمة كما دفع من أموال المودعين، ومن مال أصحاب المصارف لجهات معينة؟ لمحاربة اللبنانيين؟ لاضطهاد اللبنانيين؟ حتى سكتت الدولة وسكتت أجهزة التحقق في وزارة المالية وممثل وزارة المالية لدى الريجي؟

سؤال كبير، أريد أن أوجهه إلى المجلس الكريم، وإلى الرأي العام اللبناني، اليوم بحاجة إلى التسليح وإلى طابع الجيش بقيمة ٦٠ مليون ليرة، لماذا لم يحصل هذا الرسم؟ وبأية قوة ضاغطة تجاهلوا الموجبات على شركة الريجي؟ ولا يتجاهلون الرسوم والضرائب على التابع في أقاصي جبال لبنان، على المعاز، على الفلاح، على العامل الذي هو بحاجة لتأمين لقمة العيش لعائلته المضنوكة. إنما الريجي تلك الشركة المحظوظة التي تعيش بسخاء ومدراؤها يسرحون ويعيشون عيشة هي أشبه بعيشة أمراء ألف ليلة وليلة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

لماذا وزارة المالية لم تجب هذه القيمة التي كان بإمكانها يا حضرة الزميل أن نخلق بها مصنعاً بتروكيمائيا وأن نؤمن لمتطلباتنا حاجاتهم الملحة. كان علينا أن نشجع هذه الحكومة لا أن نكبل طريقها بملاحظات كان الأولى أن تقال إلى مسؤولين كانوا خلال حقبة طويلة في الحكم وليس هؤلاء الذين لم يمضِ عليهم في الحكم أكثر من خمسة أشهر.

أيها السادة الزراعة تهمنا ونرى من خلال بيان معالي وزير المالية. ونحن موالون لكننا لا نقبل ولا نسمح لأنفسنا أن نكون غافلين وأن نكون طرشانا في بعض المواقف زادت ميزانية وزارة الزراعة في هذه السنة قيمة ٢١ بالمئة مقابل بين سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧٠. هذه الوزارة التي يجب أن تكون إحدى شرايين الدولة بالنسبة إلى المواطن هذه الوزارة المشلولة ليس فيها أي إنتاج وليس لها أي فضل على المزارع، وقد استبدلت هذه الوزارة بمؤسسة مستقلة اسمها المشروع الأخضر.

إنني أسأل الحكومة، هل تريد أن تبقي على هذه الوزارة وعلى هذه الأجهزة في الوزارة وموظفوها لا يفعلون شيئاً سوى قبض معاشاتهم فلا يعرفون شيئاً عن الزراعة في لبنان سوى في مركز واحد في الشمال في قرية المعبدة. هناك تقام تجارب فقط وفي قرية شربل محافظة البقاع تقام تجارب أما سائر الموظفين، فلا عمل لهم، وقد زيدت ميزانية وزارة الزراعة لكي يعملوا من جديد ولكي تتحسن هذه الوزارة فتستصلح هذه الوزارة الأراضي اللبنانية كما يعمل المشروع الأخضر.

أيها السادة على ذكر كلام معالي الوزير رئيس الحكومة بالوكالة، أذكر أن دولة الرئيس صائب بك عندما قال ثورة من فوق الثورة يا معالي الوزير يقتضي لها قطع رؤوس يقتضي لها بولدازر يقتلع الصخور ويقتلع كل الجراثيم.

أما ثورتكم فلم تقتلع شيئاً وهي أمل فقط عليكم أن تعيدوا للثورة مفاهيمها إن كان هناك ثورة وإلا فأنتم عاملون بالآية الكريمة القائلة في القرآن: قطع الأرزاق من قطع الأعناق.

بعض النواب: مثل هذا المعنى وارد في الحديث الشريف يا محترم.

الأب الدويهي: نعم في الحديث صح.

إنني أوالي الحكومة ولا يمكن، إلا أن أقول الحق، إن التخطيط يجب أن يكون بداية لهذه الحكومة العهد من هنا أسأل الأخ الأمين أمين الحافظ لماذا لم يكن التخطيط خلال اثني عشرة سنة، وهذا ما يطلبه الآن بصورة ملحة كي تصنع هذه الحكومة العجائب خلال خمسة أشهر، لماذا لم تجبِ الدولة خلال ١٢ سنة وقانون التحسين موجود في هذا البلد. لماذا لم تجبِ الدولة قيمة تحسين الأراضي. التنسيق بين الدول العربية وبين لبنان، يزيد في ميزان المدفوعات لماذا قطعت العهود الماضية شعرة معاوية بيننا وبين الجيران، ولولا هذا العهد القائم لما أعيدت شعرة معاوية ولما انفتحت القلوب والصدور لكي يعاد لميزان المدفوعات قيمته، ولكي يعاد إلى لبنان صلاته الوثيقة الموطدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التخطيط للتربية وهذا إرث ضخم ورثه العهد وهذه الحكومة. معهد الصحافة تطالبون أن يكون المنتمون إليه من حملة الشهادات العالية لم يؤسس، ولم يفتح هذا المعهد في هذا العهد وفي عهد هذه الحكومة إنما كان نتيجة تخطيط في العهود السابقة، لماذا لم تعترضوا ولم تطلبوا، أن يكون لهذا المعهد مستوى كهذا المستوى.

نحن نريد من هذا العهد، ومن هذه الحكومة أن يكون في لبنان إلى جانب وزارة التصميم مؤسسة كالتي في المانيا، تلك المؤسسة، تدعى مؤسسة «هرمس»، فإن أي مواطن أراد أن يقترض من مصرف ما لإنشاء صناعة أو لأنشاء أي عمل ذات دخل قومي أو دعائي، يطلب إليه أن يتقدم من هذه المؤسسة، لكي تدرس وضعه ومشروعه.

وضعه ومشروعه إن كان ذا دخل. ففي هذه الحالة وعلى المدى الطويل من حيث التخطيط الشامل، يتسنى لنا عندئذ أن نبني دولة حديثة تجابه التيارات وتجابه التطورات التي تتفاعل عالمياً، وداخلياً وفي الجوار.

أما المسألة العلمية التي قال عنها الزميل فإننا نحن نشاركه الرأي بأن يصار إلى البحث في ما خص العلم وما خص التقنية، ولكننا، كنا نريد أن يأتينا بهذه الفكرة قبل أن تضيع وقد ضاعت علينا سنوات، وضاع على النشء، وضاع على المواطنين كذا سنوات خسرنا خلالها الأرباح الطائلة.

أمين الحافظ: مقاطعاً ـ بيظهر يا أبونا ما كنت تحضر المحاضرات كنا نلقيها بهذا الشأن ولم تسمع ما كنا نقوله.

الأب الدويهي: بتأسف ما كانوا يدعوني.

أما السياسة التشريعية بالنسبة إلى الضرائب الغير مباشرة التي يقوم بها مجلس الجمارك. فلا شك أننا نؤيدكم بذلك، إن بين المكلف اللبناني، وبين الهيئة التشريعية الضرائيبية الروتينية في مجلس الجمارك تفاوتاً في التفكير بعيداً كل البعد بينهما. هذا كما قال الزميل، همّه أن يجمع المال للدولة ولو عن طريقة ظالمة، والضرائب الغير مباشرة، جد ظالمة، للمواطن الذي يدفع، ومن لا يدفع يدخل السجن، يحجز عليه فراشه، تحجز اللقمة من أمام أولاده.

فإننا نأمل على هذه الوزارة الجديدة، على هذا العهد الجديد وعلى سيد العهد، أن يعيد النظر في نسبة الضرائب الغير مباشرة. وأن ينظر إلى تلك الشركات الغير مساهمة، تلك التي عرف منها اللبناني كيف يسرق الخزينة وأموال الدولة بتأسيس شركة الأهل والأقرباء، تلك الشركات هي كل لبناني يأتي بشركة مؤلفة منه، ومن زوجته، ومن ولده و٨٥ بالمئة من هذه الشركات تحمل هذه المواصفات.

هنا، مهمة وزارة المال. هنا مهمة وزارة العدل، المحكمة التي تجيز لهذه الشركات بتأسيس هذه المؤسسات ومجلس الوزراء أيضاً، عدا عن أن وزارة العدل لنا عندها مجال في الكلام، عن الأشخاص، وعن العدل، إنما لنا تمنٍّ على الحكومة أن تخلق في وزارة العدل جهازاً قضائياً مالياً، اختصاصياً للنظر في الدعاوى المالية، حيث لا يشرشح العدل والقضاء كما شرشح في القضايا المصرفية التي فصلا بها والتي لا تزال عالقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هناك شك كبير بالنسبة لعدم الكفاءة عند القضاة الذين نظروا في قضايا مصرفية مهمة. وإنني ألفت نظر رئيس الحكومة إلى تسمية الخبراء، هؤلاء الخبراء الذين لا يملكون من الضمير ذرة، هؤلاء الخبراء الذين يكبلون ضمير القاضي، ويكبلون القانون ويلزمون القاضي أن يحكم بموجب تقاريرهم و٩٩ بالمئة من التقارير كاذبة، مغرضة ثمنها مال. ألفت نظركم، أن لا تناموا على حرير، وأن لا تقولوا نحن نحكم بثقة المجلس، المجلس يقف لكم بالمرصاد. اعملوا بعدل، وأحسنوا تنظيم القوانين، وانظروا نظرة خاصة، إلى القضاة. إنهم بشر، إن الطاقة الإنسانية، العلمية الضميرية، العائلية في القضاء، ليست متوفرة في ٧٥ بالمئة من هؤلاء الأشخاص.

ألفت نظركم، لأن خراب لبنان، هو عن طريق فئة تحكم بغير عدل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، في موضوع الريجي اعتقد، أن الكلمة التي قالها معالي الوزير غير واضحة كفاية، وحتى لا يتصور بأذهاننا، أن المئة مليون ليرة راحت، وهذا الذي سبب موقف الأب سمعان الدويهي ومعه حق، لأنه في البيان الذي ألقاه معالي الوزير، أعتقد، أن كلمته تحتاج إلى توضيح ومعالي وزير المالية مقتنع بهذا التوضيح. فإذا أمكن يشرحه لنا، حتى لا يتصور الرأي العام، أن هناك، مبلغ مئة مليون ليرة راحت أو أنها غير مجبية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المال.

وزير المالية: دولة الرئيس، أتمنى أن أعطي التوضيح بتفاصيله في آخر المناقشة، فالذي أريد أن أقوله الآن، هو أن المئة مليون ليرة، ما راحت على الدولة هذا المبلغ مترتب للدولة بذمة الريجي، وللدولة حق، أن تطالب الريجي خلال شهر، على الريجي أن تدفع للدولة خلال شهر من هذه المطالبة، لكنما الذي حصل هو طالما أن هذه القيمة مترتبة على الريجي، فإن الدولة تقبض على هذا المبلغ خمسة بالمئة فوائد.

وأن هذه المائة مليون الموجودة مع الريجي والريجي لها الحق بهذا الاستعمال ضمن البروتوكول أو ضمن دفتر الشروط المصدق عليه. لكن لا يعني أن المئة مليون ليرة لا تدخل كحق من حقوق الخزينة.

فلذلك، قلت في تقدير المالية الأولي، أنه لو صفيت الريجي اليوم لبلغ مجموع موجوداتها حوالى ال ـ ٨٠ مليون ليرة، فقد يمكن أن يترتب عجز بقيمة عشرين مليون.

أود أن أقول، يا دولة الرئيس، إن كلمة فضيحة لم ترد على لساني خلال بحث هذا الموضوع، كما أنني أقول، إن هذا حق للخزينة على الريجي.

دولة الرئيس، أنا لا أود أن أخوض بهذا الموضوع بالتفصيل، إنما لأبدد بعض ما لحق بالأذهان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وذكر في الصحف. لا أعتقد، أن هنالك فضيحة.

الموضوع، هو أن للدولة مئة مليون ليرة.

لويس أبو شرف: شو السبب إذن بكلمة أعتقد؟

وزير المالية: يا سيدي، ما لم يجر تحقيق بهذا الموضوع لا يمكن، أن أجزم بأن هنالك فضيحة. ولم يجر التحقيق وأنا ما زلت في طور بحث هذا الموضوع. فهذا شك في ذهني. إنما هنالك سوء إدارة، لأنه عندما تضطر الحكومة للاستدانة من السوق بفوائد تفوق الخمسة بالمئة، فلا أعرف كيف أنها تدين بمبلغ خمسة بالمئة.

هناك سوء إدارة ولا أعتقد أن هناك فضيحة.

دولة الرئيس، أود أن أقول إن هذا الموضوع هو قيد البحث الجدي وأنا بانتظار جميع التفاصيل، لكنما الموضوع هو أنه ورد حق من حقوق الدولة وكان يجب أن يرد هذا الحق في وضع مالية الدولة.

مئة مليون ليرة، ولم أقل ثمانين مليون مثلاً مع العلم أنني قلت: من مكامن الضعف في أصول وضع الدولة المالي هو أنه مثلاً بقايا الضرائب التي هي ١٩٠ مليون يمكن تحصيل ٥٠ مليون منها.

إذاً، يوجد هنا مكمن ضعف ١٢٠ مليون زيادة. ومن مكامن الضعف أيضاً المئة مليون ليرة الموجودة على الريجي، في تقدير المالية الأولي أنه يمكن تحصيل ثمانين مليون لو صفيت الريجي اليوم. وهذا بالطبع أمر نظري. لذلك لم أقل ثمانين مليون بدل المئة مليون في الفصول. إنما هذا مكمن ضعف.

دولة الرئيس، كل ما أرجو هو أن أقدم بياناً تفصيلياً بهذا الموضوع في المستقبل، إنما مجال الملامة وأنا لم أتطرق للملامة في بياني. إنما مجال الملامة بالطبع هو أن لا تقترض الدولة بستة أو بسبعة بالمئة وتطبل وتزمر أن هذه فائدة منخفضة وبنفس الوقت تقرض بخمسة بالمئة. هذا هو مجال الملامة.

الرئيس: بكل حال في موضوع من هذا النوع لا أعتقد أن المهم يا معالي الوزير ماذا قالت الصحف وماذا صححت الحكومة، المهم أن شركة الريجي، هذه الشركة التي كلنا يعلم أن عقدها قد انتهى مع الحكومة. نأمل من معالي الوزير من أجل قضية جميع المواطنين ومن أجل وضع الأمور في نصابها أن يأتي في جلسة مقبلة ويوضح ما هي الإجراءات التي ستأخذها الحكومة من أجل مصلحة اقتصاد هذا البلد بمعزل عن أي اعتبار آخر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: دولة رئيس المجلس النيابي.

زملائي الكرام،

لا بد لي قبل مناقشة الميزانية المعروضة على المجلس الكريم من توجيه كلمة ثناء وتقدير إلى معالي وزير المالية على البيان بل على المحاضرة القيمة التي ألقاها علينا مساء نهار الثلاثاء الماضي هذه المحاضرة التي أدخلت الاطمئنان إلى نفوس المواطنين على اختلاف ميولهم ونزعاتهم ولكن السؤال الذي ما زلت أطرحه على نفسي كما أطرحه على وزير المالية بالذات لأنني لست اختصاصياً بعلم الاقتصاد هل ان هذا البيان ينطبق فعلاً على واقع مالية هذا البلد أو أن معاليه قد أدلى به على سبيل التطمين لا أكثر ولا أقل.

يتبادر إلى أذهان الذين استمعوا إلى محاضرة وزير المال أن وضع الخزينة اللبنانية ووضع لبنان المالي هو أفضل من وضع الكثير من الدول التي كنا وما زلنا نعتقد بأنها دول غنية تحسد على إمكاناتها التي لا حدود لها أعني الولايات المتحدة الاميركية واليابان وفرنسا وهولندا وإيطاليا والعراق وكندا هذه الدول التي تكلم معالي الوزير عن وضعها المالي على سبيل المقارنة مع وضع لبنان.

ألا يعتقد معالي وزير المال وهذا التفكير يمليه علي المنطق السليم وليس الاختصاص كما سبق لي وأوضحت أن العجز الذي تشكوه ميزانية الولايات المتحدة الاميركية مثلاً يمكن هذه الدولة الكبيرة الغنية أن تسده إن شاءت في سنة واحدة إذا أوقفت المساعدات التي ما زالت تقدمها لكثير من دول العالم أو أوقفت الحروب التي ما زالت تغذيها هنا وهناك من مال الخزينة الاميركية أو أوقفت تجاربها النووية أو أوقفت رحلاتها إلى القمر؟؟ وما قلناه عن الولايات المتحدة الامريكية نقوله عن اليابان وعن فرنسا وهولندا والعراق وكندا وإن كان قولنا بصدد هذه الدول لا ينطوي على حجم ما قلناه عن الولايات المتحدة الاميركية.

إن شأن الدول على ما أعتقد وعلى ما يقول به المنطق مثل شأن الأفراد: هناك أفراد مدينون للغير بمبالغ طائلة ويعتبرون بالرغم عن ذلك أغنياء بالنظر لامكاناتهم الكبيرة على تسديد ديونهم وهناك أفراد لا دين عليهم وبالرغم عن ذلك يعتبرون في عداد الفقراء لأن ليس لهم إمكانات كسب ولا مدخول ثابت.

لذلك فإنني أعتقد في قرارة نفسي أن بيان معالي الوزير ينطوي على المبالغة وأن معاليه لم يدل بالبيان الذي أدلى به نهار الثلاثاء إلا على سبيل التطمين وهذا العمل يجب أن نشكره عليه لأن اللبناني والأجنبي الذي يتعامل مع لبنان يجب أن يطمئن إلى وضعنا المالي كي تتحسن الأمور وتعود الثقة والازدهار الأقتصادي ولكن يبقى أن عجز الخزينة اللبنانية مهما كان مقداره هو عجز يصعب جداً سده لأنه ليس من مداخيل ثابتة وأكيدة للبنان وبالتالي للخزينة اللبنانية تتمكن بواسطتها من تغطية هذا العجز ولو تدريجياً وان كل ما نتمناه هو ألا يتفاقم هذا العجز وكي لا يتفاقم هذا العجز يجب علينا أن نتذكر عند الإقدام على كل مصروف غير ضروري أو غير منتج المثل اللبناني الرائج: «على قدر بساطك مد رجليك».

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فبعد هذه الملاحظة العامة التي أبديها تعليقاً على بيان معالي وزير المالية أنتقل إلى مناقشة الميزانية في أساسها وبالتالي ما يهمني من هذه الميزانية ويهم من أرسلني إلى هذا المجلس النيابي، ناخبي في المتن الجنوبي قضاء بعبدا المتن الأعلى.

إن كل نائب في هذا المجلس لا يمثل المنطقة التي ينتمي إليها فحسب بل يمثل مبدئياً لبنان بأسره هذا مبدأ ولكن الحقيقة التي نلمسها كل يوم هي أن النائب يضطر بطبيعة ظروفه المحلية أن يدافع بنوع خاص عن مصالح المنطقة التي يمثل سيِّما إذا كانت هذه المنطقة مهضومة الحقوق بالنسبة لباقي المناطق اللبنانية.

إننا جميعاً نشترك في تغذية الخزينة اللبنانية ومن حقنا جميعاً أن نستفيد من هذه الخزينة.

إن أول مطلب لمنطقة بعبدا ـ المتن الأعلى التي أتشرف بتمثيلها في هذا المجلس التي يسكنها نيف وثلاثمائة ألف شخص في صيف سنة ١٩٦٩ على اثر انتشار أمراض الكلى والجهاز الهضمي وعلى أثر اعلان التقارير الصادرة عن المسؤولين في وزارة الصحة التي تثبت أن هذه المياه موبوءة ومضرة بالصحة العامة (تقريري الدكتور حسني جلول والياس حايك) بحملة عنيفة على الحكومة التي كانت قائمة انذاك بواسطة الصحافة وبواسطة الأسئلة المحرجة الموجهة بواسطة المجلس النيابي وقد عقد الوزراء المسؤولون الاجتماعات المتعددة بحضور رؤساء مصالح المياه في لبنان وحضور نواب المنطقة كما وأن فخامة الرئيس شارل حلو قد عقد هو أيضاً اجتماعاً شاملاً في قصر بعبدا بغية إيجاد حل لهذه القضية الملحة قضية مياه الشفة في قضاء بعبدا حتى قر الرأي في آخر المطاف إلى أنه من واجب الحكومة إنشاء محطة لتكرير المياه التي يشربها أهالي المتن الجنوبي وقسم من أهالي بيروت وإن المرحوم الأستاذ أنور الخطيب وزير الموارد المائية والكهربائية آنذاك قد لحظ في طليعة ميزانية وزارته لسنة ١٩٧١ ستة ملايين ليرة لبنانية تصرف في سبيل إنشاء محطة لتكرير مياه المتن الجنوبي.

فعندما تألفت وزارة الشباب الماثلة أمامنا هذه الوزارة التي منحناها ثقتنا على سبيل التجربة وتأييداً لعهد جئنا به وأردناه، قصدنا معالي وزير الموارد المائية والكهربائية ولفتنا نظره بشدة إلى مبلغ الستة ملايين الذي لحظه سلفه المرحوم الأستاذ أنور الخطيب في ميزانية وزارته لأجل إنشاء محطة لتكرير المياه فاستدعى معاليه بحضورنا حضرة المدير العام للوزارة واستفسر منه عن حقيقة هذه القضية فأكد له حضرة المدير ما سبق لنا وعرضنا وقد وعد حضرة الوزير بإعارة قضيتنا كل اهتمامه وبالمحافظة على المبلغ الذي لحظه سلفه في ميزانية الموارد المائية والكهربائية.

بعد مرور شهر على تولي الوزارة مهامها أكد لنا الوزير المذكور أن الستة ملايين ليرة أدرجت في الميزانية فهللنا لهذا النبأ وأبلغناه للمواطنين ولكن بعد فترة من الزمن عاد حضرة الوزير يخبرنا أن مبلغ الستة ملايين التي كانت ملحوظة في الميزانية قد صار تخفيضها إلى ثلاثة ملايين تصرف في سنة ١٩٧١ على أن يلحظ ثلاثة ملايين أخرى في ميزانية سنة ١٩٧٢ ومثلها في سنة ١٩٧٣ كل ذلك من أجل إنشاء محطة لتكرير مياه الشفة في المتن الجنوبي.

فعندما توزعت علينا ميزانية سنة ١٩٧١ أول أمر بحثنا عنه وفتشنا عليه هو ميزانية الموارد المائية والكهربائية والثلاثة ملايين التي وعدونا بها فإذا بنا نلاحظ أنها قد تبخرت ولم يبق منها شيء اطلاقاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المطلب الثاني ـ الذي كنا ننتظر إدراجه في الميزانية الموزعة علينا هو المبلغ الواجب أن يصرف في سبيل التعويض على مالكي العقارات المجاورة للمطار الدولي أعني التعويض عن ارتفاقات المطار.

إن العقارات المجاورة للمطار الدولي مرتفقة بعدم البناء أو عدم التعلي أي أن مالكي هذه العقارات القائمة على بعد خمسة كليومترات من مدينة بيروت لا يمكنهم الاستفادة اطلاقاً من عقاراتهم الثمينة هناك قانون صدر في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٦٦ رقم ٦٦/٧٠ مدرج في الجريدة الرسمية عدد ١٠٠ قد أعطى أصحاب العقارات المرتفقة بعدم البناء أو عدم التعلي بسبب المطار الدولي الحق بتعويضات تتراوح بين ٨٠ بالمئة من أصل كامل ثمن عقاراتهم و ٢٠ بالمئة من أصل كامل هذا الثمن وقد لحظ القانون المذكور تعيين لجنة تقوم بتخمين التعويضات يصار إلى دفعها لمستحقيها.

ولكننا بالرغم من مرور ثلاث سنوات وثلاثة أشهر على صدور قانون ١٥ كانون الأول سنة ١٩٦٦ لم يوضع هذا القانون موضع التنفيذ فمالك العقار المجاور للمطار الدولي لا يمكنه أن ينتفع من عقاره اطلاقاً فلا يمكنه البناء فيه ولا رهنه ولا الاستفادة منه اطلاقاً.

وأن زهاء ثلاثة الآف مالك كانوا ينتظرون أن يلحظ في الميزانية التي توزعت علينا مبلغاً يصار إلى صرفه للتعويض عليهم تطبيقاً لقانون سنة ١٩٦٦ ولكننا مع الأسف لم نجد في الميزانية أن هناك مبلغاً قد صار لحظه في هذا السبيل.

ثالث مطلب لمنطقة المتن الجنوبي هو إتمام المجارير التي بوشر بها ولم يصار إلى إتمامها.

إن شبكة المجارير قد لحظ إتمامها في الأساس على مرحلتين الأولى مد خطوط المجارير وإيصالها إلى جميع القرى، والثانية إيجاد مكرر للمياه القذرة قبل أن تصب في البحر لجهة بلدة برج البراجنة ـ تحويطة الغدير.

إن المرحلة الأولى قد انتهت من مدة عدة أشهر وقد كلفت الخزينة زهاء خمسة عشر مليوناً ولكن المرحلة الثانية لم تزل متوقفة بسبب عدم وجود المال اللازم لإنشاء مكرر للمياه القذرة.

رابع مطلب لمنطقة المتن الجنوبي: هو التخطيطات الملحوظة على أغلبية العقارات من فرن الشباك إلى حارة حريك وكفرشيما والحازمية والحدث: إن الدولة قد وضعت إشارة تخطيط على العقارات التي يملكها الأفراد ولكنها لا تقوم لا بتنفيذ الاستملاكات ولا برفع إشارات التخطيط كل ذلك بالرغم من مراجعاتنا المتكررة للمسؤولين في هذه الدولة كي يتخذوا موقفاً نهائياً في هذا الصدد.

هذه أهم ملاحظاتي وانتقاداتي للميزانية المطلوب منا المصادقة عليها وإنني احتجاجاً على النقص في هذه الميزانية سأمتنع عن المصادقة عليها إلا إذا أقنعتني هذه الحكومة أنه لا يزال بإمكانها أن تسد هذا النقص وهذا ما لا أعتقده.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد الزين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد المجيد الزين: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

لا بد لي قبل أن أبدأ كلمتي أو ملاحظاتي حول الموازنة إلا أن أشكر معالي وزير المالية الذي تقدم في هذه السنة ولأول مرة ببيان مفصل عن أوضاع الميزانية، جعلنا نعرف ما لنا وما علينا.

ومن ثم أنتقل إلى بعض الملاحظات ولا سيما المتعلقة بمنطقة بيروت.

أولاً: قضية بلدية بيروت، إن بلدية بيروت تشكو العجز وتدّعي أن هذا العجز ناتج عن أن أموال البلدية تتصرف بها الدولة منذ عام ١٩٦٧ إذ إن هناك حصة لبلدية بيروت من الرسوم العائدة للبلدية والتي تجبى بواسطة الدولة وأهم هذه الرسوم هي الرسم الإضافي على ضريبة الأملاك المبنية، والرسوم الإضافية على المهن التجارية والصناعية وغير التجارية، رسم الانتقال والتركات، رسوم على التسجيلات العقارية، رسوم المواد الملتهبة رسم المرفأ، الرسوم على المستوردات، والرسم الاضافي على رسوم السيارات الخاصة، والرسم على عقود التأمين.

إن جميع هذه الرسوم تجبى بواسطة الدولة والدولة وضعت يدها على هذه الرسوم حتى بلغت كما قال معالي وزير المال ٢٦٩ مليون ليرة إن بلدية بيروت لها من أصل هذه المبالغ ٣٦ بالمئة أي ما يقارب اليوم ثمانين مليون ليرة.

وكما أن نواب المناطق يطالبون بتحقيق بعض المشاريع الإنمائية والإنشائية والعمرانية في مناطقهم، كذلك لا يخفى أيها السادة أن هناك في بيروت بعض المناطق محرومة أكثر بكثير من مناطق البقاع والجنوب وعكار، وأخص بالذكر منطقة الباشورة ومنطقة زقاق البلاط. إذ إن في منطقة زقاق البلاط لغاية اليوم تخطيطات وضعت منذ عشرات السنين ولم ينفذ منها أي تخطيط بحجة دائمة، أن البلدية لا تملك الأموال اللازمة.

هناك «بلوكات» أكثر من ثلاثماية متراً في مدينة بيروت. بلوك ٣٠٠ متر عرض و ٣٠٠ متر طول، ليس فيه منفذ واحد. وهذا أمر عجيب غريب في بيروت. إذ، إنه في سائر المناطق أو في سائر الاحياء، كل عشرة أو خمسة عشر متراً، منفذ يؤمن الوصول إلى المراكز ومنذ أكثر من سنة يلاحق رئيس البلدية بالذات والمحافظ بالذات بشأن شارع رئيسي أساسي، يمتد من أمام البطركية وينتهي إلى المدخل الجنوبي، في زقاق البلاط بالذات، وحجة البلدية، أن ليس لديها أموال تتمكن من الاستملاك والتنفيذ، بحجة أن هناك ٨٠ مليون ليرة موجودة في وزارة المالية. كما أن لا بد أن أشير، إلى أن هناك مشروعاً ضخماً، وهو أتوستراد شارل حلو الذي نفذ بواسطة مجلس تنفيذ مشاريع بيروت والذي استنفذ الأموال الطائلة، يقال إنه كلف ١٨ مليون ليرة. لست فنّياً، ولست مهندساً لكي أنتقد هذا المشروع، ولكن هناك قضية بسيطة جداً. كلكم يعرف شارع سوريا، أي الشارع الذي ينفذ من خندق الغميق وينتهي إلى المعرض. إن هذا الشارع كان مصمماً وقد رأيت التصميم في مجلس المشاريع بنفسي. كان هناك جسر مصمم، يبدأ من طريق الشام، وينتهي إلى البسطة، ولكن لسوء الحظ، شاهدنا، أن هذا الجسر تمخض وسد منفذ زقاق البلاط، منفذ خندق الغميق، وأصبح المرور عبره يتطلب برمة طويلة عريضة، وأصبح يعرّض الأهالي، يومياً لحادث قتل أو لحادثين أو ثلاثة على أقل تعديل في هذه المنطقة بالذات، لأن مجلس تنفيذ

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المشاريع حاول أن يوفر مبلغاً جزئياً، بعد أن تكلف على هذا الجسر مبلغ ١٨ مليون، حاول أن يوفر مليوناً أو مليوني ليرة. لذلك نطلب بأضعف الايمان أن ينشأ ممر نفق تحت الارض أو جسر فوق الارض للمشاة حتى نوفر الضحايا اليومية على هذه المنطقة الآهلة بالسكان والتي تنفذ إلى قلب العاصمة.

إن هذا التقتير يا معالي وزير المال على البلدية يحمل البلدية على التفتيش في دفاترها العتيقة فتلاحق المواطنين مثلاً بأخطاء ارتكبت منذ عام ١٩٥٢ و ٥٣ و ٥٤ بقضايا البناء فهي تطالبهم بأموال لكي تعوض عن الخسارة وتؤمن النفقات الضرورية لموظفيها وللترميمات فتلاحق المواطن المكلف اللبناني بمخالفات بناء عائدة إلى سنة ١٩٥٢، فهي تنذرهم وتحجز أموالهم وتعلق معهم أمام المحاكم، أمام مجلس الشورى، وتشجع بهذه الطريقة السماسرة لكي يعملوا في البلدية كما تعلمون جميعاً حتى يتمكنوا من تحصيل هذه المبالغ أو هذه الجزاوات عليهم لكي يصلوا إلى نتيجة معينة.

لقد أخذت بلدية بيروت سلفات من الدولة على حساب هذه الرسوم المتوجبة لها.

إننا نرجو من معالي وزير المال أن يحسم هذه السلفات والتي تستوفى على مدد طويلة، أن يحسمها فوراً، يحسم حصة البلدية وما يتوجب على البلدية ويعطي إلى البلدية ما تبقى ولو اسمياً لكي تتمكن البلدية من لحظ المشاريع الانشائية والعمرانية في ميزانيتها في مدينة بيروت.

هذا فيما يتعلق بقضية البلدية، وأنتقل إلى موضوع حساس لا بد أنكم شاهدتم منذ أسبوع وعلى شاشة التلفزيون سعادة المدير العام لقوى الأمن الداخلي يتكلم عن قضايا الأمن وعن قضايا قوى الأمن، وكما سمعنا مراراً وبكل مناسبة دولة رئيس الوزراء يتحدث عن الأمن وضرورة استتبات الأمن وما يجلب الأمن من استقرار من الناحية الاقتصادية ومن الناحية السياسية في هذا البلد.

كل ذلك يحملني إلى القول أن هذه القضية بالذات يجب أن تعالج بواسطة تعزيز قوى الأمن ليس على الصعيد العددي فقط بالأخص على الصعيد المالي، رفع مستوى رجل الأمن، إن رجل الأمن يا معالي الوزير يتقاضى شهرياً ١٦٩ ليرة لبنانية وهو يعمل ٢٤ ساعة في ال ـ ٢٤ ساعة ليس له راحة أسبوعية كسائر الموظفين، كسائر العمال حتى المياومين منهم، إنه يعمل بصورة دائمة وهو بحالة طوارىء لا سيما في الاحداث الطلابية الأخيرة والتي ستكرر يوماً بعد يوم.

لذلك لا بد لنا من إنصاف هذه الفئة، لا بد لنا من الشعور معها، لا بد لنا من الشعور مع عائلات رجال قوى الأمن، إن عدد قوى الأمن في لبنان يربو على الستة الآف، وكان هذا العدد كما أعلم أنا شخصياً قائماً منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، إن لبنان تطور والمناطق اللبنانية تطورت والاجرام تطور عددياً بنسبة عدد السكان ولا يزال عدد قوى الأمن كما كان. . .

فإني أرجو ولنا ملء الثقة في هذا العهد بالذات بأن العهد الكريم سوف يعطي هذه الفئة من المواطنين ومن الموظفين حقهم وسوف يرفع مستوى رواتبهم ليجعل من رجل الأمن اداة فعالة، اداة وطنية تشعر بمسؤوليتها ولا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نحملها حملاً على الرشوة التي طالما شكونا ونشكو منها بصورة مستمرة.

وزير المالية: هناك دراسة لجعل الحد الأدنى ٢٠٠ مائتي ليرة.

عبد المجيد الزين: متابعاً ـ شو بتعمل يا سيدي الثلاثون ليرة؟ من ١٦٩ إلى ٢٠٠ ليرة؟...

دولة الرئيس، إن هذه الفئة بحاجة أكثر بكثير، أتعرف يا معالي الوزير أن الدركي ليس له ما للآخرين، الجندي في الجيش له ثكنة، له مطعم، له غذاء، له لباس بينما الدركي ليس له أي شيء من ذلك بل له اللباس فقط وهناك ٣,٨٥ بالمئة بحيث اجازت لنفسها المديرية العامة في السابق أن تصادر هذا المبلغ وتجعله لمساكن الضباط..... فكيف يحق لها أن تعدل قانون صدر عن هذا المجلس؟

وزير المالية: لقد توزع هذا المبلغ.

عبد المجيد الزين:

لم يتوزع شيء للآن، لقد طلبت المديرية العامة أن يتقدموا بطلبات ولغاية الآن لم يوزع غرش واحد.

أنتقل إلى قضية الريجي، هذه القضية، نشكر لمعالي الوزير إثارتها بهذا الشكل الذي أثارها به ولكن، لقد تركت في ذهننا تساؤلات وتساؤلات وكيف يمكن لنا أن نواجه المواطن الذي يطلب منا معلومات عن هذه القضية بعد أن اطلع عليها الرأي العام اللبناني كله، كيف يمكننا أن نواجه هذا المواطن ونقول له إن مئة مليون ليرة ذهبت هدراً ولم تدفع منذ عشرات السنين...؟

ستون مليون ليرة ضريبة، كيف اجازت لنفسها الحكومات المتعاقبة أن تتغاضى عن هذا التدبير، عن هذا التصرف الأرعن كيف يمكن لنا أو للحكومة الحاضرة، كيف يمكن لها أن تستعيد هذا المال؟ وإننا بانتظار معالي وزير المال أن يوضح لنا صراحة كيف أنفقت؟ لا سيما طابع الجيش كيف ذهب؟... كيف أنفقت هذه الأموال؟ وكيف يتمكن أو سوف يتمكن من جباية الضريبة التي بلغت ٧١ مليون ليرة على حد قوله؟

أعود إلى قضية شغلت في السنوات الأخيرة أهالي هذا البلد الكريم، أهالي بيروت.

مياه بيروت، إن مياه بيروت كما تعلمون أصبحت توزع بالتقتير، إنها تقطع عن الأحياء بصورة دورية، فيوم بالأشرفية ويوم بالمزرعة ويوم بالمصيطبة الخ...

ولولا وجود الاطفائية وسيترنات الاطفائية لكان سكان العاصمة يعنون ويئنون من العطش.

لقد أمّلنا معالي وزير الموارد بأنه استوفى الدروس لإنعاش بيروت بالمياه في السنة القادمة. فإننا نأمل أن تكون وزارة الموارد المائية والكهربائية جادة في هذا الموضوع الحيوي فتنعش هذا البلد في أقرب فرصة ممكنة. وهنا لي ملاحظة صغيرة أقولها، وإنني قد علمت من بعض الخبراء المهندسين لمصلحة مياه بيروت أن ٤٤ بالمئة من كمية المياه التي توزع في بيروت تذهب هدراً لاهتراء الشبكة المائية فلماذا لا تعمد الوزارة إلى تبديل هذه الشبكة المهترئة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والتي مضى على وجودها في بيروت ما يقارب من أربعين سنة؟ مهما كلفت، إن بيروت هي وجه لبنان ولا يجوز مطلقاً أن يبقى أهلها بحالة العطش.

ثم أعود إلى ناحية زراعية لا بد أنها تستأثر باهتمام كثير من المواطنين لا سيما الجنوبيين منهم الذين يهتمون بالحقل الزراعي.

لقد شعرنا في الآونة الأخيرة أن أسعار السماد الكيماوي وكل الكيماويات المستخدمة إن في الدخان أو في الحمضيات أو في سائر المزروعات، ارتفعت بشكل صاروخي إذ ان أسعارها ارتفعت بنسبة ٣٥ بالمئة واعتقد أن هذا الارتفاع مرده إلى الحماية التي وضعت على معمل أسو. وكنا نأمل أن هذه الحماية تحدد الأسعار. لقد رفع معمل أسو هذه السنة أسعاره حتى أصبح السماد الكيماوي المستورد من الخارج بنفس السعر الذي يستخرج من البترول. فكيف تجد الحكومة أن تحرم هذه الفئة من اللبنانيين الفئة الكادحة العاملة التي تنتظر مرة في السنة موسماً لكي تقتات وتقيت عائلاتها. إنني أطلب رفع الحماية عن هذا المصنع، كما أطلب رفع الحماية عن كافة المصانع لأن بهذا التدبير يمكن لكافة السلع أن تنزل أسعارها بنسبة كبيرة.

وأنتقل إلى الحمضيات، وإيجاد أسواق خارجية لتعريفها.

إن اسرائيل تمكنت بفضل مراوغتها ودهائها أن تدخل إلى الأسواق العربية دخلت إلى الأسواق العربية بواسطة الضفة الغربية، وأعطي مثلاً بالأرقام. إن الإنتاج، إنتاج الحمضيات في الضفة الغربية يبلغ ٧٠ ألف طن سنوياً، بينما نجد أن ما صدرت اسرائيل عن طريق الضفة الغربية بلغ ١٧٠ ألف طن من الحمضيات، أي هناك مئة ألف طن صدرت عن طريق الضفة الغربية. وإني أعطي أرقاماً استقيتها من أكبر مصدّري ومزارعي الحمضيات في لبنان أمثال: زعتري، طيار وغيرها. لقد أثرت هذا الموضوع مع معالي وزير الاقتصاد ومع معالي وزير الخارجية وأثرت هذا الموضوع عندما كانت لجنة مقاطعة اسرائيل مجتمعة في لبنان منذ ثلاثة أشهر، ولكن دون جدوى.

إني أكرر هنا الرجاء بأن تعمل الحكومة على تصريف الحمضيات في الأسواق العربية لأن لا مجال لنا للتصريف في الغرب أو حتى في الدول الشرقية. ويجب أن لا ننسى أن هناك دولاً كثيرة مثل: الجزائر ومراكش والمغرب تزاحمنا جميعها مزاحمة قاسية جداً في الغرب لتصريف الحمضيات.

لذلك فالسوق الطبيعي الوحيد الذي بقي للبنان هو الأسواق العربية. وإن انتاج الحمضيات يبلغ ٨٠ بالمئة في منطقة الجنوب ويعتاش منه.

هذه هي الملاحظات التي أود أن ألفت نظر معالي وزير المال إليها آملاً أن يأخذها بعين الاعتبار لا سيما قضية بلدية بيروت ومدّها بالأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الحيوية في البلد.

والسلام عليكم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: نرفع الجلسة الآن على أن تستأنف في الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر.

الرئيس: استؤنفت الجلسة، ونتابع مناقشة الموازنة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف أبو خاطر.

جوزف أبو خاطر: دولة الرئيس،

أيها السادة

إنني غير معتزم إطلاقاً أن آخذ الكثير من وقتكم، وغير معتزم أن أعود إلى الموازنة بحد ذاتها لغة وأرقاماً، فقد سمعنا عنها الشيء الكثير، ودون مجاملة لا لزوم لها أقول إن البيان الذي تقدم به معالي وزير المالية كان في محله.

إنني لا أعتزم أن آخذ الكثير من وقت المجلس في مناقشة الموازنة، وقد سمعت الكثير عنها في هذا الصباح، وسأقتصر في بحثي على شؤون التربية وعلى الشؤون الخارجية التي أصبحت ذات طابع ملح للغاية.

أما التربية فبعيد عني أن أسمح لنفسي بأي كلمة نقد، ذلك، أن المتاعب التي يعانيها المسؤولون عن التربية تكفي على أن تمنع على أي منا النقد. ولست بالقائل إن جميع المطالب محقة، ولكنني أرى، بعد حوار مع وفود من الطلاب جاءت إلي، كما جاءت إلى سواي، أن بعض المطالب، أضحى من السهل التفاهم عليها تفاهما ينهي هذه الحالة الشاذة التي يعيش فيها طلابنا اليوم. من جملة هذه المطالب ما يتعلق بإنشاء الثانويات، وما يتعلق بإنشاء جهاز رقابة على المدارس الخاصة من مجانية وسواها، وما يتعلق بخريجي كلية التربية فوراً حسب الارتباط الملزم الذي يربطهم بالدولة. ويتعلق بوجوب إعطائهم الأولوية في التعيينات من وزارة الأنباء أم سواها.

تلك مطالب أربعة من عشرة قدمت لائحة بها، لي ولسواي من النواب الكرام، وقد رجوت حضرة وزير التربية أن يقول لي ماذا يرى في الأمر فأجاب، أنه حاور الطلاب مراراً، وأنهم لم يذعنوا بعد لما تم عليه الاتفاق. وإنني بهذه المناسبة، وبكل إخلاص أرجو من حضرة الوزير أن يعيد الحوار معهم بعد ما بذلوا من استعداد كامل للتفاهم، وقد أوشك العام الدراسي أن ينصرم وأوشك موعد الامتحانات أن يحل، والاضراب ما زال قائماً، يشل الحركة التعليمية بأسرها.

تلك كلمة فيما خص التربية. على أن الشيء الذي أضحى ملحاً للغاية هو أن ننظر إلى الشؤون الخارجية بعد اليوم في ضوء التطورات العربية القائمة، وفي ضوء ما ينتظر من انعكاسات دولية على الموقف، ليس فقط النظرة المتحركة عربياً، كما فعل، مشكوراً، معالي وزير الخارجية والمغتربين، وكما فعل عن جد وعن فائدة أعترف بهما، بل أعتقد أن على لبنان أن ينفتح على العالم في شقّيه الغربي والشرقي معاً، وأن يؤدي في هذه الظروف الدقيقة، التي يجتازها العالم العربي دوره الخطير المعد له، فنحن أمة لا تملك الأسلحة ولا تملك الوسائل المادية الكبرى، ولكنها تملك اتصالاً فكرياً في العالم يمكن أن يؤدي للقضية العربية إحدى الفوائد وأهمها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ورب قائل أيها السادة، إن ما نقرأ من الصحف ومن البرقيات إن هو إلا مجرد كلام بكلام، وإننا بعيدون عما أسمي بالحل السلمي ولكنني أخالف من يجنحون إلى هذا التشاؤم وأعتقد أننا من الحل على قاب قوسين، ما هو هذا الحل؟ هذا أمر في ضمير المجهول حتى الآن، سوى أن تفاعلات دولية تتم، ستؤدي دون ريب إلى منع اصطدام العسكريين الجبارين من جراء حرب تبدأ في فلسطين. وتعلمون أيها السادة أن المسؤولين العرب الأول أي في القاهرة ومن بعدهم في دمشق وعمان، مضوا بعيداً في تغليب سياسة الحكمة وفي تغليب سياسة المسالمة، واعلنوا مراراً وتكراراً، وما برحوا يعلنون أنهم يرضون بما يسمى، الحل السلمي. فقد رسم له الرئيس أنور السادات خطوطه ومعالمه. الحل السلمي سيضع لبنان، وجهاً لوجه، أمام مسؤوليات جسيمة عليه أن يضطلع بها اضطلاع الجريء. والحل السلمي، يقتضي التمهيد له، أن تنصرف الديبلوماسية اللبنانية متحركة، ليس كما فعلت، نشيطة ومشكورة في البلاد العربية وحسب، بل أن تؤدي دورها الفعال، خدمة للقضايا العربية، والقضية الفلسطينية في الدرجة الأولى وخدمة للمصلحة اللبنانية العليا، على أي صعيد وخاصة في العالمين، الشرقي والغربي معاً أقول الشرقي والغربي معاً، وأعرف ما أعني. لقد آن الآوان كي نتحرر من العقد لقد آن الآوان كي نعترف بالحقائق القائمة، لماذا؟ لماذا يأتي بلد الكويت، نعرف ضخامة موارده البترولية، ونعرف ارتباطه الوثيق بالعالم الغربي، فيقف، دون تردد ويقول إنني أعترف بالصين الشعبية. لماذا نتلكأ نحن؟ لماذا؟ ولمصلحة من؟ هل تمنع صداقتنا الأكيدة للولايات المتحدة الاميركية التي نعض عليها بالنواجذ، هل تمنع أن ننفتح الانفتاح الشجاع على باقي أنحاء العالم، فنحذو على الأقل حذو سوانا في هذا المضمار الخطير.

أنا أعتقد بأن الآوان قد آن كي نحاول في هذا الصدد. محاولة جريئة تمنع الاعتقاد بأن لبنان معقد في هذه الناحية أو تلك.

ولست، يا معالي وزير الخارجية، في معرض المنتقد أو الناصح، ولكنني في معرض الصديق المخلص الذي يعرف مدى النشاط الذي تبذله وزملاؤك في الوزارة، والذي يتمنى لك التوفيق إن شاء الله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عصام حجار.

عصام حجار: دولة الرئيس، أيها السادة

إنها لمكابرة من أي نائب مهما طال باعه علماً وثقافة، ومهما علت همته، أن يخوض لوحده وبما عنده من مقدرات شخصية غمار مناقشة مشروع كمشروع الموازنة هذه، استغرق اعداده وتحضيره الأشهر والأشهر من قبل الاخصائيين والفنيين. إلا أن تطبيق النصوص والتقاليد البرلمانية حدث بالنواب ركوب هذا المركب الخشن فهاموا في عالم الموازنة، علهم يستنبطون مراميها. في البلدان البرلمانية المتطورة يلفت خبراء وفنيو الاحزاب الانظار، في دراسة الموازنة، فيكشفون عن خفاياها، ويقيّمون أرقامها ولعلهم بحضّرون الموازنة البديلة إذا قضت بذلك سياسة الحزب وتوجيهاته.

أما في البلاد التي تفتقر إلى العمل الحزبي كما هو الحال في لبنان، يعوض عن هذا النقص بتزويد المجلس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

النيابي ببحاثة ومستشارين، هم العون والمرجع للنائب عند دراسته أي مشروع أو تدقيقه في أي موضوع بحيث يكون رائد النائب العلم والبحث لا الارتجال والحدس.

إنه لمن الخفة أن يقف النائب ليناقش اختصاصيي الادارة في حقله والفني في علمه. إن مواجهة المسؤولين بالسطحية والارتجال، ولعل الجهل، سهل على الادارة تصوير الامور على غير حقيقتها، فالتبس الامر علينا، فجاريناهم بما كان يجب أن ندينهم عليه. ولنا في قضية الكابل البحري وراديو اوريان وخلافها التي لا نزال في جهل من أمرها، أكثر من دليل ودليل.

إن التحدي المعاصر الذي أملى على ادارة الدولة الاستعانة بخبراء واخصائيين لتسيير أمور الحكم هو التحدي بالذات الذي على هذا المجلس الاستعانة ببحاثة ومساعدين ليلعب دوره بحذاقة وكمال.

إن مواجهة النائب للقضايا العامة، بهذه الوسائل والاساليب المتردية، إن هي الا تعجيزاً لمقدراته وتكبيلاً لدوره في الرقابة والتشريع.

لا مفر لهذا المجلس أمام تحديات العصر من أن يتخطى العقبات بتفهم وتفتح، وإلا كان المصير المحتوم الاكتفاء والتعرض للاتهام.

لن ننسى أبداً الهتافات التي تطلق بين حين وآخر ضد هذا المجلس وضد «التسعة وتسعين حرامي».

وإذا أطللنا على مشروع الموازنة هذه نرى العجب. نتلمس أسباب تقديم باب على باب بلا طائل. نتساءل عن دور الحكم من خلال هذه الموازنة فنقع في تناقض وتباين. لا هو الدور الايجابي للحكم، كالمفهوم الحديث للدولة، ولا هو الدور التقليدي، بل خبط عشواء بعض من هذا وشيء من ذاك.

وزارات تتوارث نسبة ما يصيبها من أرقام. أبواب في الموازنة تعلو وتنخفض دون توجيه أو تخطيط. اعتمادات تقتنص اقتناصاً. ثغرات من النصوص للتأويل والتفسير. ومناقشات الموازنة لم تتغير ولم تتبدل. انتقادات لاذعة لهدر الطاقات، تبذير، جهل في التقدير، وسوء في التدبير. اتهامات للمسؤولين بالفساد واللامسؤولية، دلالة على الاحتكار والتلاعب والتجني.

كلها اتهامات قاسية كانت تهز الحكومات والحكام فأصبحت لا تزيدهم إلا تأففاً وتذمراً لما قيل وما يقال.

إن صرخات النواب لم تعد تلك الاصوات المبدعة الواثقة من نفسها توجه وتبدل، بل إنها، ويا حيف، أصبحت أشبه بلهاث مستغيث أو مستجد، تطويها الامواج.

إن سياسة التعجيز المستمرة وسياسة تجاهل الدور الرئيسي للنائب في الرقابة والتشريع، البلده عن المشاركة في المسؤولية فانكفأ على نفسه متردداً متعثراً، حاملاً وزر الحكم الذي هو بريء منه.

إن مسؤوليتي تجاه ضميري وتجاه اللبنانيين أن أرفض الأمر الواقع الذي يفرض علينا يوماً بعد يوم وأنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

برفضي إقرار هذه الموازنة، والرفض هو آخر ما بيدي من سلاح، فإنني بالواقع، أرفض أن أكون شاهد زور على كل ما يجري حولنا وبيننا، والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبدو صعب.

عبدو صعب: دولة الرئيس،

كرئيس للجنة التصميم العام للعام السابق أريد أن أبدأ بالتعليق على موازنة عام ١٩٧١ بأوضاع وزارة التصميم العام.

تنص المادة الثانية من قانون تنظيم وزارة التصميم العام على ما يلي:

- تتولى وزارة التصميم العام إعداد خطة عامة شاملة وتصاميم متعاقبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتولى وزارة التصميم العام رسم سياسة اقتصادية واجتماعية ومالية موحدة تنسجم مع الخطة العامة.

- الايعاز إلى مختلف الوزارات والمصالح وسواها من الاجهزة العامة أو تكليفها بتحضير المشاريع التي تبدو لها متفقة وأهداف التصميم العام الشامل.
- إبداء الرأي في مشاريع القوانين المتعلقة بحياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية وفي برامج الاشغال الانمائية السنوية العائدة للادارات العامة قبل عرضها على مجلس الوزراء.

يتبين لنا، على ضوء هذه النصوص، أن لوزارة التصميم العام دوراً هاماً في إعداد موازنة الدولة، وتحضيرها، وفي رسم السياسة المالية في البلاد بحيث تكون جميع المشاريع منسجمة والخطة التي على البلاد أن تنتهجها في عصر بدأ يعتمد على التخطيط والدرس والتصميم اعتماداً كلياً.

أتساءل هنا:

هل تمارس وزارة التصميم العام هذا الدور الذي وجدت من أجله؟

ولماذا لا تمارسه؟

بعد اطلاعي على ملاك وزارة التصميم العام، وجدت أن أهم الوحدات الحساسة في الوزارة تفتقر إلى رؤساء لها، وإلى اختصاصين، بل حتى إلى موظفين صغار.

أود أن أقول هنا، إن وزارة التصميم قد وعدت بتنظيم ملاك جديد لها وإرساله للجنة التصميم العام لمناقشته، كما وعدت بالاعتماد من الآن فصاعداً، على ذوي الخبرة والاختصاص في التخطيط والتصميم، حتى لو اضطرت إلى دفع نفقات مرتفعة للذين سيتعاقدون معها، ونحن علينا أن نطلق يد الوزير في التعاقد مع خبراء وطنيين ودوليين، إذا اقتضى الأمر، دون تقيده بروتينية الوظيفة العادية، والتعاقد العادي حيث في ظل التعاقد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العادي، لا يمكن لخبير كبير أن يقبل برواتب ضئيلة، ولا يمكن مقارنة وظيفة المخطط ومصمم البرامج وواضع الدراسات بوظيفة عادية في وزارة من الوزارات.

إن دراسة خاطئة لمشروع كبير مثلاً، يضعها اختصاصيون عاديون، من شأنها أن تعرض الملايين من الليرات للهدر، وكم هي عديدة مشاريعنا التي انهارت وضاعت فائدتها أو أعيد انشاؤها بسبب سوء الدراسة المقدمة أصلاً.

مثلاً: مشروع مجارير ساحل المتن الجنوبي.

فإذا نحن دفعنا رواتب مرتفعة لاختصاصيين من ذوي الكفاءة العالية لوضع التخطيط للمشاريع، ومن ثم راقبنا التنفيذ مراقبة مخلصة فعالة، عندها نكون قد وفرنا على الخزينة في الواقع، دون أن نقع في أخطاء أيضاً.

لقد زادت الحكومة موازنة وزارة التصميم العام لهذه السنة، ووعدت في اللجنة بلسان دولة رئيسها أنها ستضع بتصرف الوزير فيما بعد الاعتمادات التي يحتاج إليها ضمن الإمكانات.

إننا نود أن نشكر الحكومة على الزيادة، والوعد بالزيادة، ولكن لتسمح لنا أيضاً أن نقول، بأن زيادة موازنة وزارة التصميم العام لهذه السنة لا زالت ضئيلة ولا تفي الغرض، إذا ما أرادت وزارة التصميم العام أن تمارس دورها في التخطيط والإنماء.

إن كل الزيادة التي طرأت على موازنتها لهذه السنة، قد لا تكفي راتب بضعة خبراء بل تكاد لا توازي رواتب بضعة موظفين في هذه الدولة يقبعون وراء مكاتبهم ولا يفعلون شيئاً.

ألا يوجد عندنا موظفون عاديون، رواتب واحدهم السنوية مع التعويضات تبلغ الخمسين ألف ليرة أو أكثر...

ولنقارن هذه الأرقام الآن بزيادة موازنة وزارة التصميم العام.

بعض الأرقام من موازنة وزارة التصميم العام سنة ١٩٧١.

زادت رواتب المتعاقدين زهاء مئة ألف ليرة.

زادت أجور الأجراء زهاء ١٤٠ ألف ليرة.

زادت التعويضات الخاصة زهاء ٥٠ ألف ليرة.

زادت نفقات الدروس زهاء ٢٢٥ ألف ليرة.

والزيادة التي قد تفيد هنا، في الواقع، هي زيادة نفقات الدروس، أي ٢٢٥ ألف ليرة فتصوروا أيها السادة، زيادة موازنة أهم الوزارات بما يعادل جائزة اليانصيب الوطني لرأس السنة عندنا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وفي صدد الدروس والاحصاءات فمن المؤسف جداً أن تعتمد الحكومات المتعاقبة الارتجالية لمعالجة الأمور الاقتصادية والمالية.

والدليل على ذلك أن وزارة التصميم التي انشئت خصيصاً للقيام بأعمال احصائية صحيحة ومثمرة تفتقر إلى احصاءات تبين واقع البلاد على جميع الصعدان وخاصة أوضاع مؤسساتنا الوطنية التي نفاخر بها.

ومن تلك المؤسسات نذكر شركة طيران الشرق الأوسط والكازينو والمصارف اللبنانية والمرفأ وسابقاً مصرف انترا الذي كان يعتبر قوة اقتصادية عالمية هائلة.

وعندما اضطر هذا المصرف إلى طلب مساعدة الحكومة لتأمين سيولة لا تفوق بأسوأ الأحوال قيمة الخمسين مليون ليرة لبنانية.

لو كانت لدى وزارة التصميم المعلومات الاحصائية الصحيحة عن وضع بنك انترا والمؤسسات الوطنية الأخرى التي كان المصرف المذكور يملك قسماً محترماً في أسهمها المقدرة مع ممتلكات انترا في الداخل والخارج بمبالغ تفوق الخمسماية مليون ليرة لبنانية.

تفصيلياً:

أسهم شركة الميدل ايست ٣٣٥ ألف سهم ٥٠ مليون.

أسهم كازينو لبنان ٦٠ بالمئة من الأسهم ٣٠ مليون.

أسهم فندق فينيسيا ٩٠ ألف سهم ١٠ ملايين.

أسهم راديو اوريان ٢٨ ألف سهم ٧ ملايين.

أسهم المرفأ ٦٠ ألف سهم ٨ ملايين.

أسهم المرفأ الشركة العقارية ٩٠ ألف سهم ١٥ مليون.

ومؤسسات مصرفية في نيويورك وجنيف وروما.

وممتلكات عالمية سان ايلبذه وسيوتا التي تقدر بملايين الملايين.

كان من الممكن عندئذ أن تتجاوب الحكومة مع هذه الرغبة الملحة على أن تضع يدها على جميع هذه الممتلكات العالمية للحؤول دون وقوع الكارثة وانقاذ سمعة لبنان معنوياً ومادياً.

والآن نأمل من الحكومة أن تضع حداً للمناقشات العلنية في الصحف والتليفزيون التي حصلت وتحصل بين مسؤول حكومي سابق ومسؤول في ادارة مصرف انترا سابقاً.

فتظهر حقيقة الوضع في شركة انترا الجديدة التي نتمنى لها كل توفيق وازدهار.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأضاف النائب صعب: وانتقل للتعليق على موازنة وزارة السياحة، لأن لجنة التصميم العام، تتبنى وضع خطة سياحية للبلاد.

لا يستدل من موازنة وزارة السياحة لهذه السنة، على أن هناك خطة لتطوير هذه الوزارة، ولتطوير خطة سياحية من شأنها زيادة واردات الدولة، لأن المشاريع السياحية هي مشاريع تنمية.

تطوير السياحة يقتضي زيادة هامة في موازنة وزارة السياحة لعام ١٩٧١ فأين هذه الزيادة؟

موازنة السياحة عام ١٩٧٠ بلغت ٦٥٢٠١٠٠ ل.ل.

موازنة السياحة عام ١٩٧١ بلغت ٦٨٦٠٦٠٠ ليرة لبنانية.

ومع هذا، معظم النفقات في هذه الموازنة هي نفقات موظفين وتجهيزات وصيانة واعتمادات أخرى غير مجدية.

الزيادة الملحوظة لهذا العام واردة في اعتماد العلاقات الخارجية والدعاية فقد كانت عام ١٩٧٠ ـ ٣١٢٥٠٠٠ ل.ل.

وأصبحت عام ١٩٧١ ـ ٣٨٠٠٠٠٠ ل.ل.

مع شكرنا للحكومة على هذه الزيادة، نود أن نلفت النظر إلى أن هذا الاعتماد الضخم أصلاً والزيادة التي طرأت عليه، أي اعتمادات الدعاية، ألم يكن من الأجدى صرف هذه المبالغ لإنشاء مشاريع سياحية تكون فيها الفائدة أكبر وسوء استعمال الأموال أقل...

وهنا أرى من الفائدة، أن أذكر بعض الملاحظات التي أوردها كبار المسؤولين في وزارة السياحة، في جلسة لجنة التصميم العام بتاريخ ٢٧/٣/٦٩:

١ ـ موازنة وزارة السياحة ضئيلة جداً، بنسبة ١,٦ بالمئة تقريباً من الموازنة العامة.

٢ ـ ضرورة إيجاد مدن سياحية، وزيادة الأماكن السياحية، وتحسين الشواطىء، وتحسين الأمكنة الأثرية وتجهيزها.

ـ تطوير المشاريع السياحية والاستراحات وأماكن النزهات في المناطق الجميلة من لبنان.

ـ تطوير الدعاية عن طريق الأفلام والوثائق والزيارات خاصة في البلاد العربية المجاورة، وفي بلدان العالم أجمع.

ولا يستغرب أحد، ما قاله رئيس المجلس الوطني لإنماء السياحة، لتأكيد أهمية القطاع السياحي في لبنان، إذ انه أورد تقديرات احصائية، أقول تقديرات احصائية، أقول تقديرات على سبيل الاستنتاج، للمبالغ التي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سيجنيها لبنان، من وضع خطة سياحية ناجحة ومدروسة حين قال: إذا سارت الأمور وفقاً للخطة، وتحسن الاستقرار في هذه المنطقة وفي العالم سيجني لبنان:

٦٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٥.

١٠٠٠ مليون ليرة عام ١٩٨٠.

ولا بد من إيراد بعض الملاحظات العامة حول موازنة عام ١٩٧١:

أ ـ معظم النواب، هاجموا في مناسبات عديدة، أوضاع المصالح المستقلة فلماذا لا تلحق هذه المصالح بالإدارات الرسمية، أو تدمج، أو تلغى كلها أو بعضها ممن أثبت عدم انتاجيته؟

وهل يجوز أن تدفع هذه المصالح ٦٠ أو ٧٠ بالمئة من موازناتها رواتب موظفين وتعويضات؟

ففي وزارة الزراعة وحدها ١٠ مصالح، فهل يوجد هذا في أي بلد في العالم؟...

ب ـ المتعاقدون في الدولة والخبراء، أكثرهم عينوا للتنفيعات وهم يتقاضون رواتب ضخمة، مع أنهم في الأصل يتقاضون معاشات تقاعد أو يتقاضون رواتب من مصادر أخرى يجب إعادة النظر بوضع هؤلاء، لأن هناك فئة كبيرة من الشباب المثقف خريجي الجامعات، ينتظرون دورهم ويجب إفساح المجال لهم.

ج ـ لقد زاد الجزء الأول من الموازنة نحو ٧٥ مليون ليرة وهو المتضمن رواتب الموظفين وتعويضاتهم.

وزاد الجزء الثاني عشرة ملايين ليرة.

بينما الجزء الثالث، جزء المشاريع، قد نقصت اعتماداته وهذا يعني أن النفقات غير المجدية، تزيد على حساب النفقات المجدية.

فهل هذا يجوز، في موازنة عصرية صحيحة؟

د ـ يجب التفكير بزيادة الواردات وهناك عدة طرق لذلك نذكر منها:

١ ـ ضرورة تحصيل واردات إضافية عن طريق الاتفاق مع شركات البترول كما فعلت دول عديدة في المنطقة وخارجها...

ـ بيع أملاك الدولة للاستفادة منها في مشاريع منتجة.

ـ وضع سياسة ضريبة جديدة وعلى أساليب حديثة تؤمن واردات للخزينة ولا ترهق المكلف ذي الدخل المحدود.

ـ الحد من التوظيف، ومن التعويضات الكبيرة والكثيرة التي يتقاضاها عدد كبير من الموظفين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ البت بقضية الاعتمادات المدورة وبعضها يعود لعام ١٩٥٣ وبعضها تخطاها الزمن، وأصبحت غير قابلة للتنفيذ.

ـ البت بقضية تراكم الضرائب على المكلفين من سنة إلى أخرى إن هذه الضرائب تبلغ الملايين، لماذا لا يوضع حد لهذه القضية عن طريق تشريعات لتسوية هذه الديون مع المكلفين؟

ـ يجب القيام بمراقبة أكثر جدية وفعالية وتجرداً، على تنفيذ الأشغال العامة، حيث يتبين لنا، أن هناك ملايين الليرات تهدر لسوء التنفيذ ولأسباب أخرى.

ـ أخيراً، ليس من حسنات الموازنة، النقص في اعتمادات الأشغال والموارد، لأن الانفاق، وزيادة الانفاق، في مشاريع منتجة من شأنه تنشيط الحركة الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة وتأمين مصير الجيل الجديد.

الرئيس: حضرة الزملاء،

الذين طلبوا الكلام، منهم من يرفض أن يتكلم الآن، وقد سقط حقهم في الكلام، ومنهم من هو متغيب عن الجلسة. وبما أن النصاب مفقود لا يمكننا الاستمرار في الجلسة للتصويت على بنود الموازنة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: ألاحظ ملاحظة بسيطة هي أن الدستور ينص صراحة على كيفية اعتبار اجتماعات المجلس قانونية. أي في بدء كل اجتماع لمجلس النواب، يجب أن يكون هناك نصاب، وإلا نكون قد تصرفنا ضد الدستور وضد روحه حقيقة. لا يمكننا أن نعتبر الجلسة مفتوحة عندما ننتقل من جلسة إلى جلسة أخرى. أظن، أن دراسة قانونية لهذا الموضوع تظهر لنا أن المشترع حرص، أو على الأقل، في أول كل جلسة أن يكون هنالك نصاب. إذا لم يكن هناك نصاب، لا يمكن اعتبار الجلسة قانونية ونكون قد خرجنا على الدستور بمثل هذا التصرف.

هناك بهذا الصدد نهجان، النهج البريطاني مثلاً الذي يعتبر أن الجلسة قانونية بمجرد من حضر في البداية، وعند التصويت يجب أن يكون هنالك نصاب. أما نحن وقد أخذنا عن النظام الفرنسي، ونظراً لنص الدستور الصريح، لا يمكننا أن نخرج عن هذه الاعتبارات التقليدية، وعن نصوص الدستور بشكل خاص.

الرئيس: حضرة الزميل،

ليس من نص صريح على وجوب اكتمال النصاب في المناقشة، ولكن هنالك تقليد، يوجب اكتمال النصاب خصوصاً عند التصويت حتى لا يقال إن ممثلي الشعب لم يقرروا القضايا التي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تعود إلى الشعب، لأن أكثرية ممثلي الشعب غير متوافرة عند التصويت. وفي كل بلدان العالم، كما يعلم حضرة الزميل، لا يمكن أن تلغى الجلسة بمجرد فقدان النصاب، أي أنه لا يمكن أن يوضع مصير التشريع ومصير الحياة العامة تحت رحمة أفراد قد يسيئون استعمال هذا الموضوع.

أما بالنسبة للمناقشة فإن هذه الجلسة ليست جديدة، هي جلسة مستمرة للمناقشة سواء أكان عدد الأعضاء مكتملاً أم لم يكن وقد درج هذا المجلس بالذات على استمرار المناقشات حتى ولو لم يكن النصاب مكتملاً. وعلى أي حال إن هذا الموضوع كما يعلم حضرة الزميل تختلف فيه الآراء، ولا يمكن أن نبت به في هذه الجلسة، وموضوع هذه الجلسة هو مناقشة الموازنة.

أرفع الجلسة إلى نهار الثلاثاء حتى يتمكن من هو غائب من مناقشة الموازنة. وقد يفسح المجال للزميل كمال بك جنبلاط أيضاً.

الرئيس: حضرة الزملاء،

قبل استئناف المناقشة العامة في مشروع الموازنة، نطرح على المجلس الكريم مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم ٨٩٠ بإجازة الحكومة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر نيسان سنة ١٩٧١ على أساس القاعدة الاثني عشرية، يتلى مشروع القانون.

فتلي مشروع القانون التالي:

مشروع قانون معجل مكرر
بإجازة جباية الواردات وصرف النفقات خلال شهر نيسان ١٩٧١ على أساس القاعدة الاثني عشرية

مادة وحيدة: يجاز للحكومة خلال شهر نيسان سنة ١٩٧١ جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية.

ويعمل بهذا القانون اعتباراً من أول نيسان سنة ١٩٧١.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة.

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

لما كان مشروع موازنة ١٩٧١ لا يزال قيد الدرس والمناقشة ولم يصدق لغاية تاريخه.

وبما أنه يقتضي جباية مختلف الواردات خلال شهر نيسان ١٩٧١ وصرف نفقات الشهر المذكور ولا سيما رواتب الموظفين وسواها من النفقات الضرورية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وضعت الحكومة مشروع القانون المعجل المكرر المرفق وهي إذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم، ترجو إقراره.

الرئيس: من يقبل بإعطاء المشروع صفة الاستعجال المكرر، يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أعطي المشروع صفة الاستعجال المكرر،

من يقبل بالمادة الوحيدة كما تليت يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة ـ والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلي القانون برمته ونودي حضرة النواب بأسمائهم.

ـ إجماع ـ

الرئيس: صدق القانون بالإجماع، والكلمة الأولى في مناقشة الموازنة للأستاذ ادوار حنين.

ادوار حنين: عطوفة الرئيس.

حضرة الزملاء المحترمين...

كانت النية ألا أناقش مشروع الموازنة هذه السنة، بعد أربع عشرة سنة انقضت علينا ونحن نطالب بأن تتبدل أسس الموازنة، فتوضع في طريق التحديث. إلا أن وزير المال، الأستاذ الياس سابا، رأى، هذه السنة، أن يباشر عملية التحديث، وأن يضع الموازنة في طريقها السوي.

كان علينا أن نيأس، غير أن رحمة الله تداركتنا. ولسنا، على كل حال، من الذين ييأسون، أولاً، لأننا نحب الخدمة، ولا خدمة لليائس، ثانياً، لأننا لن نيأس من لبنان، وثالثاً، لأننا بنينا حياتنا على التفاؤل.

ففي هذه المناسبة، باسمي الشخصي، أرفع كلمة تهنئة، وشكر، لوزير المال الذي أعاد إلينا الأمل، بأن هذه الموازنة سوف تحدَّث. وإن كان اليوم أول الغيث، فسيأتي الغيث مدراراً، بإذن الله، في الموازنة، المقبلة، سواء على يد الوزير الحالي، أو على يد سواه.

يوم أعطينا الثقة لهذه الوزارة، كان في نيتنا أن نستمع إلى كل وزير بمفرده، يدلي لنا ببيان، كالبيان الحالي هذا، في الشأن الذي يعنيه.

كنا ننتظر فعلاً، أن يجيء وزير التصميم، من عن هذا المنبر، أو في مؤتمر صحفي، فيقول لنا، كيف يتصور أن تكون وزارة التصميم، لكي تصبح دفاع الدولة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وكان في ظننا، أن وزير العدل، ولا انتقاص من شأن أحد، سيأتي إلى هنا، ويقول لنا، كيف يتصور الأمور، لكي يصبح العدل أساس الملك.

وكنا نتصور أن يأتي وزير التربية الوطنية ويقول، كيف يجب أن ننتقل في التعليم، من التجميع إلى التثقيف، وكيف يجب أن يعطى لكل تلميذ في لبنان مقعده.

وكنا ننتظر أن يأتي وزير السياحة، فيقول، إن هذه الوزارة، لا يمكن أن تعيش برأسين، فإما مجلس الإنماء السياحي وإما الوزارة بحد ذاتها. فيلغى، إما الوزارة وإما مجلس الإنماء السياحي، وأن يقول، كيف يجب أن تعمل، من أجل أن نستقطب، من الثلاثين مليون سائح في العالم، كيف يجب أن نستقطب، ثلثهم، ربعهم، أو عشرة بالمئة منهم.

وكان يجب على وزير الأشغال، مثلاً، أن يأتي إلينا ببيان، يقول، كيف يتصور هو أن يبني لبنان من جديد. فلو أن هذه البوادر جاءت في حينها، ولم يفت حينها بعد، كان للثقة التي أعطيناها مبررات كثيرة.

على أن العمل الصامت، عمل نؤيده ونفضله على غيره من الأعمال الصارخة، ومن يعمل، أقرب إلى قلوبنا من الذي يقول ولا يعمل، أو يقول ويعمل. الذي يعمل بصمت أقرب إلى قلوبنا.

ولكن القول الذي ننتظره، ننتظره لكي تطمئن قلوبنا، من بعد أن لوعت كثيراً، على يد وزارات كثيرة، وإن كنا قد اشتركنا في بعضه.

فيما يتعلق بالموازنة، بحد ذاتها، لن نعيد ما قلناه في مناسبات كهذه المناسبة، لدى مناقشتنا الموازنات العامة السابقة. وفي البدء، لا بد من أن أسأل، هل أن المواد ٨ و٩ و١٤ و١٥ من قانون الموازنة، تنسجم تماماً مع المادة الخامسة من قانون المحاسبة العمومية؟ هذه المادة التي تقول: «إن قانون الموازنة هو النص المتضمن اقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة. يحتوي هذا القانون، قانون الموازنة، على أحكام أساسية، تقضي بتقدير الواردات والنفقات، وإجازة الجباية، وفتح الاعتمادات اللازمة للانفاق. ويحتوي قانون الموازنة، على أحكام خاصة تقتصر على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة. «وإذا ما نظرنا إلى المواد ٨ و٩ و١٤ و١٥، نجد أنها تتحدث عن السندات المالية، وعن عددها. تتحدث عن حاصل الغرامات. تتحدث عن مصلحة التعمير، الشؤون التي لم تلحظها المادة ٥ من قانون المحاسبة. هنا أترك هذا لجواب الوزير المختص مع اقتناعي بأن هذه المواد يجب أن تسقط من قانون الموازنة، لئلا يحمل قانون الموازنة، كما في الماضي، أشياء كان يجب أن لا يحملها.

أبرز ما في بيان الوزير من التحديث، هو التبويب الوظيفي. أفليس انهم يقولون، يا معالي الوزير، الموازنة الوظيفية؟ التبويب الوظيفي، هو أبرز قاعدة في الموازنات الحديثة. ولكن هذا التبويب الوظيفي جاء على أربعة أبواب. الخدمات العامة، الخدمات الاجتماعية، الخدمات الاقتصادية، النفقات غير القابلة للتوزيع. هذا التبويب هزيل، بالنسبة إلى التبويب الوظيفي الذي درجت عليه الموازنات العامة في العالم. الموازنات الوظيفية يكون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تبويبها أكثر تنوعاً. وهذا التنوع هو الذي يجعلها أكثر اتصالاً بحياة الشعب وأقرب إلى فهمه، وأجدى في سد حاجاته. نأخذ مثلاً، التبويب الوظيفي في هولندا. حيث تلحظ الموازنة ١٧ مجموعة من الأبواب الوظيفية. ونحن لحظنا أربعة أبواب. الأبواب التي لحظت في الموازنة الهولندية، هي، الدفاع الوطني، الشؤون الخارجية، التعليم والثقافة، الطرق ومجاري الأنهر، النقل والمواصلات، الزراعة والمساهمات الزراعية، الشؤون الاجتماعية والصحية، السكن، الإدارات العامة، معاشات التقاعد، الدين العام، الاستهلاك الخ. . . فلو نوعت هذه الأبواب في الموازنة الحديثة على هذا النحو، لكان الارتباط الذي تعطيه الموازنة الوظيفية، بين الأموال العامة وأشياء الناس، بين الأرقام والحياة أكثر وثوقاً. ولكان التحرك المرجو من الموازنة العامة أنفع بكثير.

ثم اسأل، جاء في بيان معاليه، أن الضرائب كانت في هذه الموازنة أداة لتوزيع الثروة اللبنانية توزيعاً عادلاً بين اللبنانيين، وانظر فأرى، أن الضرائب غير المباشرة تبلغ نسبتها ٨١ بالمئة من مجموع الضرائب. والمباشرة ١٩ بالمئة، وبالمعنى الواسع ٧١ بالمئة الضرائب غير مباشرة و٢٩ بالمئة الضرائب المباشرة. هذه النسبة في هذه السنة لم تعدل للأفضل، وإنما ظلت الزيادة في جانب الضرائب غير المباشرة.

سؤال، فهل ان توزيع الثروة بواسطة الضرائب غير المباشرة، ميسور كما هو ميسور على يد الضرائب المباشرة؟ منهم من يعتقد، أن لا. وهذا المجلس ينتظر شرحاً من معالي وزير المالية في هذا الموضوع. فإذا كانت هذه الطريقة المعتمدة، بما فيها من التفاوت الذي بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لا نقضي إلى حسن التوزيع، وإلى إتاحة العدالة الاجتماعية، فإنها تنم عن قلة شجاعة. الأمر الذي أأباه لوزير المالية الذي دلَّ على شجاعة كافية عندما اعتمد الطرق الحديثة في الموازنة.

ثم أسأل في موضوع النفقات المنتجة، والنفقات غير المنتجة، هذه النفقات المنتجة وغير المنتجة يجب أيضاً أن تتبدل نسبتها، فتقرب الفوارق التي بين هذه وتلك في الموازنة الحديثة. الكلام الذي أدلى به معالي وزير المالية، من أن هناك مفهوماً خاصاً للنفقات المنتجة، إذ ليس كل نفقة يقال إنها غير منتجة هي، غير منتجة فعلاً. هذا الذي قاله الوزير أعتقد أن العرف العالمي يأباه. هناك تعريف للنفقات، يميز منها المنتج، من غير المنتج، هذه النسبة في السنة ١٩٧١، كانت ٢٥ بالمئة منتجاً، و٧٥ بالمئة غير منتج. في السنة ١٩٧٠، كانت أقل ٣٠ بالمئة منتجاً، و٧٠ بالمئة غير منتج. في سنة ما، كان المنتج ٣٧ بالمئة وغير المنتج ٦٣ بالمئة فإذا اليوم، تزيد نفقاتنا غير المنتجة. هذا الأمر يدعونا إلى التساؤل، هل أن هذا من صفات الموازنة الحديثة؟ هل أن تحديث الموازنة، يجر إلى هذا، أم يجر إلى عكس هذا؟ وعندما أعلن معالي الوزير بصراحة كلية، وقد تكون لأول مرة، عن العجز الذي تتخبط به الموازنة. قال أشياء، منها ما يتفق، ومنها ما لا يتفق مع بنود الموازنة وقواعد الفذلكة.

منذ السنة ١٩٦٣، هذا المجلس يئن من العجز الذي وقعت فيه الموازنة، وما زال يئن، إلى أن جاءت الإيضاحات التي أعطيت إلينا في جلسة المناقشة المتمادية. وننظر فنرى، أن هذه الموازنة بالذات، عاجزة بقيمة ٧٧ مليون ليرة لبنانية، ولكن هذا العجز الذي كان يحصل، سابقاً، في البابين الأول والثاني انتقل، اليوم، إلى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الباب الثالث. وهنا خطورة القضية، ٧٧ مليون ليرة عجز في الموازنة، ليس في البابين الأول والثاني، ولكن في الباب الثالث، هذا الباب الذي نبني عليه آمالاً لبناء لبنان، والعجز الذي وقع في الباب الثالث البالغة قيمته ٧٧ مليوناً، لم يعف الموازنة من العجز التقليدي الذي كان يقع في الباب الأول وفي الباب الثاني، وإنما أصبحنا أمام عجزين، عجز معترف به وصريح وظاهر، وعجز مقنع، مكتم، وهو العجز الذي من أجله استعارت وزارة المالية، مثلاً، خمسة ملايين ليرة، من باب الهاتف، ومكتب القمح، والسكر الشمندري، واستعارت عشرة ملايين ليرة من مصلحة التعمير، أيضاً هذا، مما ننتظر بصدده كلاماً يوضح: هل أن هذا العجز سيبقى في الموازنات المقبلة؟ أم أنه سيطرح منها تمشياً مع نظرية التحديث؟

ويا معالي الوزير، بي شعور، أن التقديرات التي وردت بهذه الموازنة، تقرب من المبالغة، وأحياناً تتجاوز حد المبالغة إلى حد الخطأ. أعطي مثلاً، ضريبة الدخل في تحصيلات السنة ١٩٦٩ كانت ٦١ مليون ليرة وقد بلغت في تقديرات السنة ١٩٧١، ٦٩ مليونا. على أن الأعمال لم تتحسن.

مثلاً ثانياً ـ إن تحصيلات السنة ١٩٦٩ لضريبة العقارات المبنية كانت ٤٢ مليون ليرة وقد قدرت موازنة السنة ١٩٧١ عائدات هذه الضريبة بخمسين مليون ليرة. على أن البناء لم يزد.

هناك مثل آخر، رسوم التبغ والتنباك، تحصيلات السنة ١٩٦٩ بلغت ٣٨ مليوناً، التقديرات عن السنة ١٩٧١ حددت بأربعين مليوناً، وقد أنزلنا ثمن الدخان، والدخان، في أي بلد كان، من الحاجات البشرية التي تبلغ حداً يصعب أن يتجاوزه البلد بسهولة، لأنه من الاستهلاك العام. هذه الأمثال، تعطي فكرة، على أن في تقدير الواردات مبالغة، أرجو أن لا يكون في تقدير الواردات خطأ، لأنه عندما نصل هنا إلى حدود الخطأ، تبدأ الكارثة أن تقع.

جدول المقارنة في الموازنات التي سبقت، كان يستغرق ٦٠ أو ٧٠ صفحة، وقد جعل في الأصل، ليعرف المكلف عندما تزاد بنود الموازنة لماذا زيدت، وعندما تنقص لماذا نقصت. هذا الجدول يطمئن قلب المكلف. في الموازنة الحديثة، جدول المقارنة، لا يتجاوز الخمس صفحات. على أن المواطن يكون سعيداً إذا عرف لماذا زيد هذا الباب ولماذا نقص ذاك، ولماذا زادت هذه الضريبة، ولماذا نقصت تلك.

قبل أن أنتهي، لا بد من أن أشير إلى أمر. هناك بعض زيادات في الموازنة موفقة جداً، أعني ما زيد على اعتمادات وزارة التربية، وقد كانت تمثل ١٦ بالمئة من أصل الموازنة، فأصبحت تمثل ١٩ بالمئة من أصل الموازنة، أي بزيادة ٢٩ مليون ليرة. وزارة التربية لها علينا هذا الحق. ولا أقول بصورة خاصة بهذه الأيام نظراً إلى ما يحدث، فهذا شيء عرضي ونهايته قريبة إن شاء الله، ولكن عندما تبلغ ال ـ ١٩ بالمئة، اعتمادات وزارة التربية من أصل الموازنة العامة. نكون قد قاربنا النسبة التي بلغت إليها أرقى الدول. إذ في الدول الراقية، موازنة التربية تستنفذ ٢١ إلى ٢٥ بالمئة. وهذا أمر هام جداً، نرجو أن تكون هذه الزيادة، قد خصصت، لا لتسديد النفقات غير المجدية، وإنما، لإنشاء ما نصبو إليه جميعاً من أعمال تؤمن لنا مستقبلاً أفضل، في عالم التربية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزارة الصحة، قد زيدت اعتماداتها ٨ ملايين ليرة.

ولكن وزارة الأشغال التي يطلب منها أن تبني لبنان الحديث، قد نقصت موازنتها من ١٤ بالمئة إلى ١١ بالمئة، يعني ١٦ مليوناً أقل. أسأل لماذا؟ هذه الزيادات كان يجب أن تشمل وزارات أخرى، وبصورة خاصة، وزارة التصميم، ووزارة السياحة.

وزارة التصميم، يا معالي وزير التصميم لقد سبقتك إليها، وأنا «عتلان همك»، المطلوب منك، أن تكون دماغ الدولة، ومش عاطيينك الوسائل حتى تكون مفكر الدولة. الواقع، إن وزارة التصميم بحسب المراسيم التي نظمتها. عهد الرئيس فؤاد شهاب. هذه الوزارة نظمت على أحدث الأسس. وقد أعطيت ٧٢ موظفاً فنياً. لكي يشتغلوا في مختلف المصالح، وهي سبعة. ننظر فنرى. إن في وزارة التصميم وهذا أمر يعرفه معالي وزير التصميم، ستة موظفين لسبع مصالح، أقل من موظف لكل مصلحة. المكتوب شيء، وقد صار في الواقع شيء آخر.

وزارة التصميم. كان يجب أن تعطى عشرة ملايين، من أجل أن تستكمل العدة البشرية التي تلزمها، لكي يتيسر لوزير التصميم أن يقوم بالمهمة التي أوكلت إليه.

وبالإضافة إلى هذا، يجب أن تعطى أيضاً من أجل أن تستطيع أن تستقدم ما يسمى ال ـ organisateur وهو الرجل الذي بعد أن تتجمع لديه المواد الأولية، يبني البيت. وهؤلاء الـ organisateurs يبدو أن عددهم في العالم قليل، كان يجب أن تخص وزارة التصميم بما يمكنها أن تأتي بـ organisateur لكي يكون هذا الدماغ دماغاً مجدياً.

أما وزارة السياحة. وزارة السياحة لم تعط شيئاً إضافياً عما أعطي لها في الموازنة السابقة، حين ان، في الأيام العاطلة جداً، كمثل هذه الأيام، تسهم وزارة السياحة، في الدخل القومي بأكثر من عشرة بالمئة من مجموعه.

فعندما تعطي وزارة السياحة هذا المقدار للدخل القومي، فعلى الدخل القومي أن يعطيها بمقدار يمكنها أن تعمل.

ومن جهة ثانية، وزارة السياحة، التي كتب على بابها، إنها هي التي ستكون مرتكز الثروة الوطنية والدخل القومي، يجب أن تبدأ من البداية، يجب أن تعلم الناس، من سواقين، وخدم فنادق، وخدم مقاهي، وشرطة وتجار، أن تعلم الناس الذين يتعاطون مع السياح أدب التصرف والتعامل. هؤلاء، يقتضي لهم تربية جديدة. وإلا، جاء السائح مرة، وغاب إلى آخر الدهر.

هاتان الوزارتان، كان يجب أن تخصا بمبالغ باهظة بالنسبة إلى بنود الموازنة الحاضرة. على ألاّ تقل الزيادة التي لهما عن الزيادة التي أعطيت لوزارة التربية.

الموازنة، أيها السادة، مرآة الأمة، وعنوان نشاطها، ودليل تقدمها، لم تزل موازنة لبنان متخلفة عن دخله

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القومي، متخلفة عن طموحه في مماشاة العصر، ومتخلفة عن حاجات أبنائه. فهل أن وزير المالية، يأخذ بعين الاعتبار كل هذا ويضعه في التطبيق.

وكلمتي الأخيرة، هي أنه، يا معالي الوزير، طالما انك وضعت هذه الموازنة على طريق التحديث، فلا بد من أن ننشىء في وزارة المالية مديرية خاصة، للعناية بهذه الموازنة الحديثة، فتقسم مديرية المالية إلى اثنتين، واحدة للإدارة، وثانية للموازنة.

والسلام عليكم

ـ تصفيق ـ

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج سعادة.

جورج سعادة: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين.

كنت آليت على نفسي أن أتخذ سنوياً من المناقشة العامة للموازنة مجالاً لعرض أوضاع وزارة من الوزارات الشديدة الالتصاق بالمواطنين، وهكذا تناولت في مناقشة موازنة ١٩٦٩ أوضاع وزارة التربية الوطنية، وفي مناقشة موازنة ١٩٧٠ أوضاع وزارة الصحة العامة، وكان بودي أن أتناول هذه السنة أوضاع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

غير أن المشاكل التربوية التي تتفاقم سنة بعد سنة، والأوضاع التربوية المتردية والمطالب الطلابية المتعددة، كل ذلك حملني على أن أعود ثانية إلى هذه الوزارة التي غدت المنبع الغزير لجميع المشاكل التي نتعرض لها في مجتمعنا أكان على الصعيد التربوي أم الاجتماعي أم السياسي.

إن وزارة التربية هذه التي كان من المفروض أن تعد لنا العناصر البشرية الفاعلة المنتجة، أصبحت مع الأسف الشديد خير مصنع لتخريج العاطلين عن العمل الواقفين في مهب الرياح.

وما آلمني أن تكون الصرخات التي تطلق من هنا وهناك والدراسات والاقتراحات التي تقدم، يقتصر الموقف الرسمي منها على التأييد والتصفيق، وخير دليل ما أوردت في الماضي من مقترحات وحلول اعتقدت أن الدولة عازمة حقاً على تحقيق العديد منها ولو أنها فعلت لكانت وفرت علينا وعلى الأجيال الطالعة ومن ثم على البلاد خضات هي بغنى عنها.

ولا بد لي على سبيل التذكير من العودة في سياق مناقشتي إلى بعض هذه الحلول متمنياً أن يكون حظها من التنفيذ غير حظها السابق ونحن في مطلع عهد ظهرت بوادر اهتمامه بالقضايا الطلابية أن تولى سيد العهد شخصياً أمر معالجتها وأن انصرف معالي وزير التربية الوطنية إلى دراستها بجدية وموضوعية.

قلت منذ سنتين وأعيد القول اليوم، إن المبالغ التي تزاد سنوياً على موازنة وزارة التربية الوطنية، وبالشكل

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الذي تحصل فيه تسهم إلى حد بعيد في تعقيد مشاكلها بدلاً من أن تخفف من خطرها، لأن أموالاً كثيرة تنفق في سبيل التعليم وتذهب هدراً فنحن أحوج إلى التخطيط والتنسيق وإلى رسم سياسة تربوية متكاملة، منا إلى اقرار الاعتمادات كيفياً.

دليلنا على ذلك هذه المقارنة البسيطة بين أرقام موازنة ١٩٦٩ ومشروع موازنة ١٩٧١ وانعكاس هذه الزيادة على أوضاع وزارة التربية خلال العامين المنصرمين.

مجموع أرقام الموازنة:

١٩٦٩/ ١١٢٠٥٦٦٠٠ ـ ١٩٧١/ ١٥٢١٠٨٨٠٠

ـ مديرية التعليم الابتدائي:

ـ رواتب الهيئة التعليمية بمن فيهم المتعاقدون ١٩٦٩/ ٥١٦١٤٧٢٤ ـ ١٩٧١/ ٥٩٣٤٢٧٩٠

ـ عدد المدرسين ١٩٦٩/ ١١٦٢٦ ـ ١٩٧١/ ١٤٣١٦

ـ عدد التلامذة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ١٩٦٩/ ٢٣٠٣٧٥ ـ ١٩٧١/ ٢٥٠٠٠٠ تقريباً

يستدل من هذه الاحصاءات أن موازنة هذه المديرية زادت خلال سنتين حوالى ثمانية ملايين ليرة لبنانية.

ماذا استفدنا من هذه الزيادة؟

١ ـ ارتفع عدد المدرسين ٢٦٩٠ مدرِّساً.

٢ ـ ارتفع عدد التلامذة ٢٠٠٠٠ تلميذ.

بالنسبة لارتفاع عدد المدرسين لم نستفد تربوياً لأن الزيادة التي حصلت اقتصرت على الكمية دون النوعية فضلاً عن أن الكمية المطلوبة لم تتوافر بعد كما سأبين.

مم نشكو؟

١ ـ نشكو من عدم كفاءة المدرسين وخاصة في المرحلة التوسطة.

إن تفجر السكان في لبنان من جهة والإقبال المتزايد على المدارس من جهة ثانية وعدم وضع خطة تربوية متكاملة حتم إنشاء مدارس هدفها استيعاب ما تيسر من الطلاب دون النظر إلى المستوى العلمي الذي يجب أن توفره لهم وهذا ما تؤكده لنا الاحصاءات التي يتبين منها:

أ ـ إن المعدين للتعليم في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، أي حملة الإجازة التعلمية والتعليمية التكميلية والتعليمية الابتدائية لا يتجاوز عددهم ٣٦٦٨ موظف تعليم أي بنسبة ٣٠,٢ بالمئة.

ب ـ إن حملة شهادة البريفه وما دون يبلغ عددهم ٨٦٧ موظف تعليم أي بنسبة ٤٨,٣ بالمئة من أصلهم ٩٢٨ بدون شهادة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ج ـ إن حملة الشهادة غير اللبنانية (الموحدة والتوجيهية خاصة) يبلغ عددهم ١١٩٠ أي ضعفي حملة شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني بفرعيها.

د ـ إن تلامذة المرحلة المتوسطة وهنا الكارثة التربوية يحتاجون إلى ٢٩٨٥ معلماً لا يتوافر من أصحاب الاختصاص بينهم إلا ٢٧٥ معلماً فقط هم حملة الإجازات التعليمية والشهادة التعليمية التكميلية.

هـ ـ إن أكثر المدرسين الذين يدرسون في هذه المرحلة هم من حملة البريفه علماً بأن حامل هذه الشهادة لا يستطيع أن يعد سواه لنيلها.

٢ ـ نشكو من نقص في عدد المدرسين.

على الرغم من التعيين الذي يحصل سنوياً فإن مدارسنا الابتدائية والمتوسطة بحاجة دائمة إلى المزيد وقد أظهرت الاحصاءات أنها لا تزال بحاجة إلى ١٥٠٠ مدرّس مما يجعل الوضع في مطلع كل عام دراسي غير مستقر.

٣ ـ نشكو من ارتفاع كلفة التعليم في المدارس الرسمية.

إن معدل التلامذة للمعلم الواحد هو ١٩ تلميذاً وهو من أدنى المعدلات العالمية يجب أن ترتفع هذه النسبة إلى حدود الثلاثين على الأقل فيصبح بإمكان مدارسنا الرسمية بالجهاز التعليمي الحالي أن تستوعب حوالي ١٨٠ ألف تلميذ تقريباً أكثر مما تستوعبه حالياً وبذلك نتخلص من المشكلة التي تواجهنا في مطلع كل عام دراسي وهي معضلة إيجاد المقاعد الدراسية لمن يرغبون كما نتخلص من تعيين المزيد من حملة شهادة البريفه وتصبح كلفة التعليم أخف مما هي عليه اليوم بكثير (الكلفة الحالية ٢٧٥ ل.ل).

٤ ـ نشكو من سوء توزيع المدرسين وعدم استقرارهم.

أ ـ تعيين المدرسين في أماكن نائية ومن سوء حظ المدرسين والمدرسات من أبناء منطقتي أنهم يعينون سنوياً في القرى النائية من محافظتي البقاع والجنوب، وهذا ظلم لن نقبل به بعد الآن.

ب ـ نقل عدد من المدرسين إلى بيروت أو ضواحيها على حساب مدارس المناطق.

٥ ـ نشكو من المدرسين العقائديين.

يتخذ الكثير من المدرسين العقائديين من التعليم مجالاً للترويج لعقائدهم الهدامة حتى غدت منابر التعليم في الكثير من مدارسنا الرسمية مطية للترويج لهذه العقائد وقد ظهرت نتائج ذلك السيئة في الكثير من المناسبات الوطنية.

من نتائج ذلك على التدريس.

أ ـ مدارس بيروت والضواحي تعج بالمدرسين بينما مدارس المناطق تفتقر إليهم.

ب ـ تقديم طلبات النقل بكثافة هائلة. لقد بلغت طلبات النقل السنة الماضية حوالي ٧٠٠٠ طلب تم استجابة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

طلب حوالى ألفي مدرس من بينهم من استجيب طلبهم جزئياً. مما يجعل مديرية التعليم الابتدائي تبذل جهوداً جبارة لدرس هذه الطلبات ووضع الأسس لها وتقبل المراجعات حتى غدا من الأصح أن يطلق عليها اسم مديرية نقل المدرسين.

ج ـ تكاثر التقارير الطبية. إن المدرس الذي يلحق في مكان بعيد أو ينقل إلى المركز الذي لا يرغب فيه يعمد وبسهولة كلية، إلى الحصول على تقارير طبية متلاحقة وقد بلغت هذه التقارير خلال العام الدراسي ١٩٦٩ ـ ١٩٧١. ١١٤٧٦ تقريراً مغطية ٥٨٥٧٣ يوم غياب.

٦ ـ نشكو من الأبنية المدرسية غير الصالحة.

إن أغلبية الأبنية المدرسية الابتدائية والمتوسطة غير صالحة على الرغم من أن الدولة تدفع سنوياً ٣٤٦٨٦٧٠ ليرة لبنانية بدل استئجار والسلطات المحلية تسهم بمبلغ إضافي قدره ٨٨٠٦٧٦ ل.ل. وعلى الرغم من أن الدولة قامت ببناء مائتي مدرسة.

السبب في ذلك يعود إلى أن الأبنية المستأجرة من قبل الوزارة قديماً غير مستوفية الشروط الصحية والفنية ولا يقوم أصحابها بإصلاحها لقلة بدل إيجارها.

أما الأبنية المستأجرة أو المقدمة من قبل السلطات المحلية أو الأهلين أو الأوقاف وهذه تشكل العدد الأكبر فأكثرها غير مستوف الشروط الصحية.

فلا يبقى إلا المستأجرة حديثاً أو التي بنيت مؤخراً وهذه وحدها هي الصالحة للتدريس من الاحصاءات يستدل:

أ ـ أن الملاعب غير موجودة في ٤٦,٤ بالمئة من المدارس الرسمية.

ب ـ وأن السقائف الشتوية غير موجودة في ٨٠,٦ بالمئة.

ج ـ وأن غرفة الرياضة الشتوية غير موجودة في ٩١,٥ بالمئة.

للأبنية المدرسية أهمية كبرى على الصعيدين التربوي والمالي إذ إن خبراء التربية جعلوا البناء المدرسي أساساً لكل استثمار تربوي وواقعنا التربوي يشهد على صحة ذلك.

لقد ذكرت أن نسبة التلامذة للمعلم الواحد هي ١٩ تلميذاً وأن كلفة التلميذ في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة تبلغ ٢٧٥ ل.ل. تقريباً فلو اعددنا غرف تدريس تستوعب ثلاثين تلميذاً على الأقل لتمكنا بالنفقات نفسها من توفير ٣٠٢٥ ل.ل. في كل شعبة سنوياً (١ط ٢٧٥ = ٣٠٢٥).

٧ ـ نشكو من الافتقار إلى التجهيزات الإدارية والفنية:

إن الاعتمادات الملحوظة لسنة ١٩٧١ هي: ١٣٠٠٠٠٠ ل.ل. للتجهيزات.

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

٥٠٠٠٠ ل.ل. للخرائط وأدوات التدريس.

٣٠٠٠٠ ل.ل. للأدوات والمواد الطبية.

تشير دراسة مديرية التعليم الرسمي إلى النقص الفادح في عدد طاولات المعلمين والكراسي والمقاعد والخزائن وغيرها من التجهيزات التربوية الضرورية وتنتهي إلى القول بأن المكتبة معدومة في ١٠٦٠ مدرسة وغير كافية في ٢٣٠ مدرسة وأن المختبر غير موجود في ١١١٥ مدرسة علماً بأن عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة هو ١٢٥٢ مدرسة.

٨ ـ نشكو من شلل المدارس الرسمية بسبب الامتحانات وخاصة السرتفيكا ومن تكليف المدرسين بتفتيش المدارس الخاصة المجانية.

إن ٤٨٢٠ مدرساً تقريباً يجندون ابتداء من أواخر أيار للمراقبة والتصحيح في الامتحانات الرسمية وأكثر من مائتي مدرس يفصلون عن مدارسهم خلال مدة شهرين للتدقيق في بيانات المدارس الخاصة المجانية مما يشل العلم في معظم المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة.

الحلول

من كل هذا يتبين لنا خطورة استمرار الوضع على ما هو عليه في هذه المدارس الرسمية، وصحة ما ذهبت إليه من أن الأموال التي تزاد سنوياً على موازنة الوزارة تذهب هدراً، ونحن أمام معضلة ستزداد تعقيداً إذا لم نبادر فوراً إلى وضع الأسس التربوية السليمة وإلا سنزيد من إرهاق الخزينة حتماً في المستقبل القريب ببدلات رواتب للمدرسين دون أن يكون هناك استفادة كاملة من طاقتهم لذلك أرى أن يصار إلى:

أ ـ توقيف تعيين المدرسين على أساس المباراة بين حملة الشهادة التكميلية وتشجيع العاملين منهم على ترك الوظيفة عن طريق التعويضات الإضافية أو السماح لهم بالاستقالة بعد مرور عشرين سنة على خدمتهم.

ب ـ تعيين معلمين للمرحلة المتوسطة من حملة الإجازات التعليمية أو التعاقد مع أصحاب الاختصاص حسب المواد التي بحاجة إليها لا سيما مواد العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية أسوة بما هو حاصل في المرحلة المتوسطة في المدرسة الثانوية الرسمية.

ج ـ إقرار مشروع تجميع المدارس الذي يهدف إلى إلغاء العديد من المدارس الصغيرة في معظم القرى والاستعاضة عنها ببناء مدارس جديدة موزعة في مراكز استقطاب جرى تحديدها نسبة إلى كثافة السكان وحركة المواصلات كما لحظ المشروع ضرورة تنظيم نقل الطلاب إلى هذه المدارس.

من حسنات المدارس المجمعة:

ـ رفع المستوى التعليمي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ استيعاب عدد أكبر من التلامذة.

ـ رفع معدل التلامذة للمدرس الواحد.

ـ الإفادة من جهاز تعليمي كفوء.

ـ الإفادة الصحيحة والكاملة من التجهيزات المدرسية والتربوية.

وفي حال تحقيقه نتخلص من أكثر الشكاوى التي أوردت.

وعلى صعيد الأبنية المدرسية وفي منطقة البترون بكاملها لم يبن إلا مدرسة واحدة والثانية هي قيد البناء علماً بأن معاملات تسجيل الأرض على اسم الدولة قد تمت في قرى متعددة ومنذ مدة طويلة لذلك نطالب باقرار تلزيمها هذه السنة.

د ـ تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالحد الأعلى لعمر التلميذ في كل مرحلة من مراحل التعليم فالمرسوم ٩٠٩٩ تاريخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٨ نص على أن يقبل في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية من أتم الخامسة من عمره وفي السنة الأولى من المرحلة المتوسطة من أتم العاشرة وإذا كان لا بد من التساهل من حيث العمر فيجب أن لا يتعدى ذلك حدود السنتين فقط.

من مراجعة كتاب الإحصاء التربوي يتبين أنه يوجد طلاب في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية يبلغون من العمر عشرين سنة أي بزيادة خمسة عشر سنة عن المعدل وكذلك الحال بالنسبة للسنة الأولى من المرحلة المتوسطة (صفحة ٤٢ و٤٩).

هـ ـ إلغاء شهادة السرتفيكا بعد تأمين المراقبة الكافية والفعالة على جميع المدارس الخاصة والرسمية.

ـ التعليم الثانوي ـ	١٩٦٩	١٩٧١
ـ رواتب أساتذة الهيئة التعليمية بمن فيهم أساتذة التعاقد بالساعة	٤٩٣٩٤٧٠	٩٦٩٠٨٨٥
ـ عدد المدرسين الداخلين في الملاك	٦٨٣	٩٥٥
ـ عدد الأساتذة بالساعة	٦٤٤	٨١٣
ـ عدد الطلاب	١٤٥٦٢	٢٠١١٠
ـ عدد المدارس	٣٤	٣٩

إن كلفة التعليم في المدارس الثانوية الرسمية مرتفعة غير أن المستوى التعليمي في هذه المدارس لا بأس به.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ـ ما نشكو منه في التعليم الثانوي:

أ ـ نشكو من قلة عدد المدارس الثانوية وعدم إمكانية استيعاب الطلاب الذين يتدافعون على هذه المدارس.

ب ـ نشكو من عدم التجانس في الهيئة التعليمة لأن سياسة التعاقد بالإضافة إلى أنها كانت مجال احتجاجات متعددة من قبل خريجي كلية التربية في الجامعة اللبنانية الذين يستخرجون ليجدوا أن غيرهم ممن لم يعد أصلاً للتعليم قد احتل مراكزهم، فهي لا تأتي دائماً بالأساتذة المؤهلين من هنا كان عدم التجانس بين أفراد الهيئة التعليمة في هذه المدارس.

ج ـ نشكو من انصراف عدد كبير من أساتذة الملاك المعدين أصلاً للتدريس إلى أعمال يمكن أن يقوم بها موظفون إداريون أو مدرسون ابتدائيون كأعمال النظارة والأعمال التحريرية والمحاسبة وأمانة المكتبات أو قرع الجرس وجمع العلامات وتسطير الأوراق. عدد هؤلاء ١٥٦ أستاذاً ثانوياً. تكبدت الدولة المصاريف الباهظة في سبيل إعدادهم وتدفع معاشات مرتفعة ليقوموا بمثل هذه الأعمال.

د ـ ونشكو من المناهج التي لم تربط بين التعليم المهني والتعليم الأكاديمي ومن عدم تشعيب التعليم الثانوي بما يتفق ومتطلبات التعليم الجامعي وسوق العمل.

الحلول

أ ـ وضع تصميم لإنشاء عدد من المدارس الثانوية في مختلف المناطق.

ب ـ عدم التعاقد مع أساتذة إلا في الحالات التي لا يتوافر فيها من خريجي كلية التربية وعلى أساس الكفاءة.

ج ـ إنشاء وحدة إدارية في كل ثانوية من معلمين ابتدائيين أو من موظفين إداريين للقيام بأعمال النظارة والتحرير وغيرها فنوفر بذلك أموالاً باهظة وطاقات تعليمية مؤهلة نستفيد منها في الحقل الذي أعدت له.

د ـ تعديل المناهج الثانوية.

ـ مصلحة اعداد المعلمين	١٩٦٩	١٩٧١
ـ رواتب موظفي الهيئة التعليمية مع المتعاقدين والأساتذة بالساعة	٢٤٣١٢٢٠	٢٩٠٦١٢٠ ل.ل
ـ منح إعاشة لطلاب دور المعلمين	١٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠ ل.ل
ـ عدد الدور	٧	٧
ـ عدد الطلاب	٢٦٦٦	٣١٦٠
ـ عدد الأساتذة بالملاك	١٣٤	١٦١

to obtain the original document, please contact Mr. Aoman Daher

ـ عدد الأساتذة بالتعاقد	٢٧٠	٣٠٩
ـ عدد المتخرجين	٦١١	٧٥٠
ـ نفقات الدورات التدريبية	٦٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠ ل.ل

لهذه المصلحة مهمتان أساسيتان:

الأولى: إعداد المدرسين للمدارس الابتدائية الرسمية.

والثانية: تدريب المدرسين.

أولاً: اعداد المدرسين

ينفق حوالى سبعة ملايين ليرة لبنانية لنخرّج سنوياً ٧٥٠ مدرساً ابتدائياً إذ أن خريجي هذه الدور لا يستطيعون عملياً التدريس في المرحلة المتوسطة لأن المناهج لا تشمل من علوم الفيزياء والرياضيات إلا ربع ما يناله حامل شهادة البكالوريا اللبنانية تقريباً. بكلمة أوضح إن مناهج دور المعلمين هي نسخة مشوهة عن مناهج التعليم الثانوي.

لذلك أرى من باب الوفر في النفقات إذ إن الطالب في دار المعلمين يكلف سنوياً ٢٢٩٤ ل.ل. ومن باب خلق تجانس نسبي في الهيئة التعليمية الصالحة أن يختار الراغبون في التعليم الابتدائي من بين حملة شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي وعلى أساس المواد وأن يخضع هؤلاء لتدريب فعلي ونشيط تختلف مدته باختلاف المرحلة التي سيدرسون فيها ونستغني عن المدرسين من حملة الشهادة التكميلية تدريجاً.

ثانياً: تدريب المدرسين

رأينا أن أكثر من ٧٠ بالمئة من المدرسين غير معدين للتدريس، من هنا كانت الضرورة القصوى لتدريبهم بالإضافة إلى كون الأساليب التربوية آخذة بالتطور والنظريات التربوية تتدافع سراعاً. غير أن الطريقة المتبعة حالياً عديمة الفائدة. فالمدرس لا يخضع طوال حياته إلا لدورة تدريبية واحدة الغاية منها الحصول على درجات استثنائية عملا بأحكام القانون رقم ٦٥/١١ تاريخ ١٧/٢/١٩٦٥ ولفترة زمنية قصيرة خلال بعض عطلة الصيف.

لذلك أرى أن يخضع المدرس لدورات تدريبية كل سنتين أو ثلاث سنوات وخلال مدة أطول وبطريقة أكثر تنظيماً وفعالية.

ـ التعليم الخاص ـ	١٩٦٩	١٩٧١
ـ مساهمة الدولة في أعباء المدارس الخاصة المجانية	٧٥٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

إن أكثر هذه المبالغ ينفق بطريقة تتنافى مع الغاية التي من أجلها خصصت، فالمساهمة تدفع على أساس التلميذ دون تمييز بين مدرسة تتوافر فيها جميع الشروط والضمانات الصحية والتربوية، ومدرسة هي عبارة عن دكان أو زريبة يكدس فيها الطلاب.

إن التعليم الخاص يفتقر إلى التشريع فالنصوص القانونية الحالية تجيز للأمي أن يحصل على إجازة مدرسة كما أنه بالرجوع إلى المرسوم رقم ١٤٣٦ تاريخ ٢٣/٣/ ٥٠ المتعلق بمنح إجازات المدارس الخاصة يتبين أن الملاعب غير مفروضة أساساً، يقابل ذلك انعدام المراقبة لافتقار وزارة التربية إلى جهاز خاص لهذه الغاية وهذا لا يتنافى مع حرية التعليم التي نؤمن بها كما يعتقد البعض.

لذلك أرى أن يصار إلى:

١ ـ استصدار المرسوم المتعلق بإنشاء جهاز تفتيش ومراقبة لمؤسسات التعليم الخاص.

٢ ـ استصدار قانون يحدد نظام إنشاء واستثمار المؤسسات الخاصة للتعليم.

٣ ـ درس وإقرار اقتراح القانون الذي تقدم به نواب الكتائب المتعلق بتعميم التعليم شبه المجاني في مراحله الثلاث الابتدائي والمتوسط والثانوي والذي يقضي بإشراك أولياء التلامذة وأصحاب المدارس الخاصة والدولة في تحمل أعبائه المادية بنسب مختلفة على أن تفرض شروط صحية وتربوية في المدارس التي ترغب في الاستفادة من أحكامه.

من شأن هذا الاقتراح أن يحقق مجانية التعليم ويؤمن المدرسة ل ـ ٦٦٣٥٠٠ طالب في المراحل الثلاث وأن يرفع المستوى التربوي كما أنه من شأنه أيضاً أن يؤمن مبدأ العدالة في نشر التعليم بين اللبنانيين فلا تحرم منه فئة على حساب الأخرى.

لا يجوز لنا بعد اليوم أن نتأخر اطلاقاً في تعميم التعليم المجاني خاصة متى علمنا أنه في سنة ١٨٦٩ صدر القانون العثماني الذي يفرض التعليم الإلزامي المجاني وأنه في سنة ١٩٢٣ صدر قانون ١١ تشرين الأول الذي نصت المادة الأولى منه على جعل التحصيل الابتدائي إجبارياً ومجانياً في المدارس الابتدائية العمومية. فأين نحن اليوم من ماضي لبنان التربوي.

مصلحة الأبحاث التربوية

يجب أن تستبدل بمديرية للتخطيط والدراسات التربوية لكي نبتعد عن الارتجال في مطلع كل عام دراسي وأن تعطى الصلاحيات الكافية للتخطيط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ التعليم المهني والتقني ـ	١٩٦٩	١٩٧١
ـ الموازنة	٦٠٨٥٩٠٠	٨٣١٣٠٠٠
ـ عدد المدرسين بالملاك	٣٤٨	
ـ مجموع الطلاب في مختلف الفروع	١٨٨٣	
ـ مجموع الخريجين في مختلف المدارس المهنية وفروع التخصص فيها	٣٤٢	

إن عدد خريجي المدارس المهنية والتقنية قليل جداً وعلى الدولة أن تعتمد سياسة واضحة خاصة في هذا المجال الذي غدت الحاجة إليه أكثر من ماسة. ويجب أن يوضع تخطيط علمي وشامل يتناول حاجات البلاد والبلاد المجاورة إلى الاخصائيين وعلى أساس هذه الحاجات نعمم التعليم المهني والتقني فنتخلص بذلك من تخريج هذا العدد الهائل من حملة الشهادات الكلاسيكية الذين أصبحوا عاطلين عن العمل وبالتالي يشكلون عبئاً ثقيلاً على الدولة ابتدأت بوادر انفجاره.

لم يعد اليوم من مبرر للتعليم المهني الابتدائي لأنه لا يجوز تربوياً ولا بسيكولوجيا لحامل السرتفيكا أي لابن العشر سنوات أن يختار لنفسه مهنة معينة وقد عمدت أكثر البلدان إلى الغائه انطلاقاً من هذا المبدأ.

ولا بد لي على صعيد منطقة البترون من أن أعود مجدداً إلى المطالبة بإنهاء قضية مدرسة دوماً المهنية متوجهاً باسم منطقتي إلى معالي وزير الأشغال العامة طالباً إليه بإلحاح أن يصادق على التلزيم وقصة هذه المدرسة أصبحت تشكل فضيحة لا يجوز السكوت عنها.

لقد جرى تلزيمها خلال سنة ١٩٦٤ وفي أواخر سنة ١٩٦٥ وقبل بدء التدريس فيها حصل انهيار قسم من البناية الكبيرة ومنذ ذلك الحين والدراسات تجري واللجان تشكل لتحديد المسؤولية إلى أن بت بأمرها نهائياً وجرى تلزيم إعادة بناء القسم المنهار بتاريخ ٢٨/٩/١٩٧٠ بناء على توجيهات معالي وزير الأشغال السابق الشيخ بيار الجميل إلا أنه حتى تاريخه لم يتم التصديق على الالتزام المذكور وكل يوم نطالع باقتراح جديد علماً بأن المدرسة مخصصة للبنات وهي الوحيدة من نوعها في لبنان لذلك نطالب ونلح بالمطالبة بتصديق الالتزام لتباشر التدريس السنة المقبلة كما نطالب بإنشاء مدرسة مهنية أخرى للصبيان وكذلك بمدرسة زراعية في منطقة البترون التي تفتقر إلى الكثير من خيرات الدولة.

ـ الجامعة اللبنانية ـ

الحديث عن الجامعة اللبنانية يقودنا حتماً إلى الحديث عن الطلاب ومطالب الجامعيين وعن بيئة الجامعة وأهداف الكليات فيها تلك الكليات التي كانت تتفرع بعضها من بعض لتعود فتلتقي عند هدف واحد غير طبيعي وهو تخريج الأساتذة والموظفين الذين تعجز الدولة حتماً عن استيعابهم جميعاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد زاد الإقبال على التعليم الجامعي، والجامعة اللبنانية، والجامعة اللبنانية لم تعد الإعداد المطلوب لتقبل هذه الزيادة الكبرى لا من الناحية التعليمية ولا من الناحية التربوية والاختبارية والاختصاص.

إن جامعتنا تخرج سنوياً الألوف من المتعلمين العلم التقليدي. يصدمهم الواقع الصدمة المؤلمة عندما يريدون الانخراط في مجالات العمل وساحات الاستخدام ويعز عليهم ذلك فيتيهون في صحراء البطالة أمام الحقيقة الموجعة.

إليكم بعض المعلومات الإحصائية عن العام الدراسي ٦٨ ـ ٦٩:

	عدد الطلاب	عدد الخريجين
كلية الآداب	٢٨٣١	١٢٦
كلية العلوم	١٢٨٦	٤٦
كلية الحقوق	٢٦٤٠	١٨٤
كلية التربية	١١٩٦	١٥٥
معهد الفنون الجميلة	٣٨٣	٢٥
معهد العلوم الاجتماعية	١٦١	٢٠
المجموع العام	٨٤٩٧	٥٥٦

من هنا نتج فشل الجامعات والمعاهد عن تأمين مستقبل النشء الجديد فازداد القلق وازدادت النقمة وكمنت الثورة في قلوب الشباب كما يكمن الجمر تحت الرماد تذريه الفترة بعد الفترة رياح تهب من هنا وهناك.

لقد وعى حزبنا هذه الحقيقة فكانت المطالب المطروحة اليوم مجال دراسات في مؤتمراتنا العامة السابقة.

فمن توصيات المؤتمر الرابع لحزب الكتائب (١٩٦١):

«تبين للمؤتمر أن الجو الثقافي الحالي غير متوافق مع حاجات لبنان للفنيين وأصحاب الاختصاص لتحقيق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد ولتمكينه من القيام برسالته في مختلف الميادين...

لذلك يوصي المؤتمر...

بتشجيع المؤسسات المهنية في حقلي التوجيه والتدريب، وبزيادة عدد هذه المؤسسات لتلبية احتياجات البلاد بعد استكمال الدراسات التي توضع في هذا الشأن».

ومن توصيات المؤتمر السابع ١٩٦٤:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«يلاحظ المؤتمر ضرورة تطوير الجامعة اللبنانية، ويوصي بالسعي لدى المسؤولين للإسراع في إنشاء بناء جديد لها وتجهيزها حسب مقتضيات العصر والمستوى».

ومن توصيات المؤتمر الثامن ١٩٦٥ :

«يوصي المؤتمر بالإسراع في تنفيذ مشروع توحيد مبنى الجامعة اللبنانية وتعزيز ملاكاتها، ومشروع المدينة الجامعية».

واهتمام الكتائب بأوضاع الطلاب والشباب ليست وليدة ظروف معينة أو لغايات ترتبط بمواقف محددة كما يحلو للبعض أن يتصور ويصور.

فمن توصيات مؤتمرنا الثاني عشر ١٩٦٩ :

«يرى المؤتمر أن قضية الطلاب بل قضية جيل ما بعد الاستقلال، ليست بظاهرة رفض أو ظاهرة اعتراض أو ظاهرة سأم، أو إحدى ظواهر «مجتمع الاستهلاك» فحسب وإنما هي ظاهرة تحول ضخم في سير البشرية.

فيوصي بمعالجة هذه القضية على هذا الأساس، بكل تفهم ومحبة وعناية وبالمضي في الحوار وقادة الجيل الطالع اللبناني كي يحدث التحول الذي لا مناص منه على قواعد سليمة ومتينة يتوسط فيها الخير واستجابة نداء الطموح».

ومن توصيات المؤتمر الثالث عشر الأخير ١٩٧٠ :

«إيجاد الحلول لمشكلات الشباب، والعناية بالتنشئة الخلقية والوطنية، وتعزيز الجامعة اللبنانية واعتماد مبدأ المشاركة في جميع القطاعات وفسح مجالات التخصيص المهني والتقني والحرفي أمام الجيل الطالع على أساس تصميم شامل لحاجات البلاد وإمكانات تسويق الاختصاص اللبناني».

انطلاقاً من توصيات مؤتمراتنا وقد ذكرت القليل منها يجب أن نفهم نهائياً موقف الكتائب من القضايا الطلابية والتربوية فنوفر على البعض مشقة تأويلها وربطها بالمواقف السياسية لينصرفوا إلى رسم تخطيط تربوي يكون جزءاً من مخطط انمائي يشمل جميع طاقات الوطن المادية والبشرية إذ لا يجوز بعد اليوم أن نتغاضى عن المشاكل التربوية عامة وعن أوضاع الجامعة اللبنانية خاصة وكلنا نشكو من هذه الأوضاع على الصعيد الإداري والتعليمي والطلابي.

فعلى الصعيد الإداري يجب إعادة النظر في إدارات ومجالس إدارات بعض الكليات لاقصاء غير الكفوئين.

وعلى الصعيد التعليمي يجب إعادة النظر في تركيب الجامعة الحالي بحيث تلغى الكليات والمعاهد التي لا تتفق مع التصميم الشامل لحاجات البلاد وإمكانات تسويق الاختصاص على أن يحل محلها كليات تطبيقية تعنى بتخريج الطاقات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف مجالاته بعد أن تحدد الأهداف لكل كلية ومعهد على أن يستتبع ذلك رفع الحصانة عن الأساتذة لفسح المجال لاستقطاب أصحاب الكفاءات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وعلى الصعيد الطلابي اعتماد سياسة توجيهية بحيث لا يصل إلى الجامعة إلا المؤهل لدخولها.

إن ٤٠٥١ طالباً في الجامعة اللبنانية من أصل ٨٤٩٧ يحملون شهادات غير لبنانية.

هناك العديد من المشاكل التربوية التي لا يتسع المجال هنا للتبسيط في أسبابها وخفاياها واقتراح الحلول وستكون موضوع مناقشات في اجتماعات لجنة التربية الوطنية الدورية التي عقدنا العزم على أن نجعل منها المحرك الديناميكي لتدارس أوضاعنا التربوية توصلاً إلى إيجاد الحلول لها.

ولا بد لي من كلمة أتوجه بها إلى الطلاب الجامعيين طالباً إليهم أن يعودوا إلى صفوفهم لنتعاون وإياهم على تحقيق المطالب المحقة في جو من الثقة المتبادلة التي ظهرت بوادرها من قبل جميع الأطراف المعنيين في أكثر من اجتماع من اجتماعات لجنة التربية الوطنية.

ولا بد لي من كلمة أخرى أتوجه بها إلى معالي وزير التربية الوطنية طالباً إليه أن يثابر على درس الأوضاع التربوية بالروح الإيجابية التي عرفتها فيه.

ولا بد لي أخيراً من أن أذكر بعضاً مما جاء في البيان الوزاري «مراجعة جميع برامج التربية والتعليم، أكاديمية، كانت أم مهنية، في ضوء التخطيط العام بحيث ينتظم التخرج من المدارس والجامعات على أساس توافر الأعمال وتزايد الحاجات، فلا تزداد بطالة المتعلمين الذين لا أعمال لهم ولا تهاجر الأدمغة التي لا يتوافر لها في لبنان اليوم مناخ العلم وشروط استخدامه، ويستمر الإنسان رأسمال لبنان الأكبر».

لا أعتقد أن طلابنا يطلبون أكثر من ذلك ونحن معهم بانتظار تحقيق ما وعدتم به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط:

قرأنا بإمعان نص الخطاب الذي ألقاه وزير المالية أمام المجلس النيابي فأوحى لي بالملاحظات التالية:

أولاً، إن هذا البيان اقتصر على توضيح ما أسماه بالقيود الدفترية، أي الروتينية بالمعنى الصحيح للكلمة التي تدلل على رغبة في إظهار معلومات قد تفاجىء النواب أو الرأي العام، أو قد لا يعرفها بعضهم، أو لم يطلع عليها معظمهم، خصوصاً، أنه ليس من المفروض أن يكون الجميع ضليعين في فن مسك الحسابات. ثم نلقي برقم هائل ٨٣٣ مليون ليرة، ونسميه عجزاً وهو عجز على الورق، وغير حقيقي في النهاية. ثم نضيف، فوراً، إن هذا الرقم الهائل الكبير بحد ذاته، لا يعني شيئاً، ولا يعني الشيء الكثير بالنسبة لقدرة الخزينة على تمويل المشاريع الإنمائية الضرورية، لأن مثل هذا القول هو قول نظري ودفتري، على حد تعبير البيان.

ثم يسرد البيان قيمة الدين العام المؤقت والدائم، المؤقت الذي هو نقص بين داخل خارج، فيثبت حكماً فيما بعد، أي نقص قيدي، في النهاية: سندات ٢٣ مليون لسنة ١٩٤٣ ولست متأكداً تماماً إذا كانت تدخل في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا البند أو في البند الثاني، وسندات تموين ٨٢ مليوناً، وقروض خارجية: القرض الكويتي ٦٣ مليوناً. وكفالة الدولة لمكتب الحبوب. وهناك، على ما يبدو أنه مال سيخرج فعلاً من الخزينة، أي هدراً.

ال ـ ٦٥ مليوناً بدل ما أسميه عملية تخريب المصارف الوطنية الكبرى التي أسموها سابقاً بالتنقية والتطهير. وكانت نتيجتها شبه كارثة اقتصادية على البلاد. ووقفنا في حينه ضد هذه المحاولة في قلب الوزارة ذاتها. فالمال الهالك لا يبلغ إذا إلا ٦٥ مليوناً من الليرات، وحتى إذا أضفنا إليه سندات ال ـ ٢٦ مليوناً سنة ١٩٤٩، فلا يتجاوز ال ـ ٩١ مليوناً من الليرات. وقد حاولت جمع جميع الأرقام التي وردت، تحت تسمية الديون العامة ٢٦٠، ٨٢، ٦٣، ٣٤، ٦٥ فبلغ المجموع ٢٦٠ مليوناً، ولم أتوصل إلى المبلغ الذي يقترضه بيان وزير المالية، أي ٢٣٧ مليوناً من الليرات يعني بزيادة ما يقرب ال ـ ٧٧ مليوناً. ما عدا الخطأ والسهو، إذا تكلمنا باللغة الدفترية التجارية نفسها، ولكن في هذا الوقت بالذات تكون الصحف عندما نعلن هذا الرقم الهائل، كما يحصل في كل سنة تماماً، قد تناولت الاتهام بالعجز، ورقم العجز الكبير، أي ٨٣٣ مليوناً من الليرات وتوجت به كما حصل في بداية العهد السابق تماماً من ادعاءات. ويتداول هذا الرقم على ألسنة اللبنانيين السذج أحياناً ويعلق في ذهنهم منذ عنوا بسياسة الضرائب الغير المباشرة وللتغيير في الظروف التي تفرضها الدولة عليهم، وتتهرب الدولة آنذاك في موجباتها في حقول التنمية. تحقق التنمية تحت ستار، إنه لا يوجد مال في الخزينة، والخزينة في عجز، وخصوصاً تنتقل إدارة المالية من تنفيذ ضريبة الدخل وتحقيقها كما يتوجب، وتجانب ملاحقة ال ـ ١٦٩ مليوناً من الأموال التي هي متأخرة من الضرائب المتبقية في ذمة أغنياء هذا البلد. ثم يشاع بين الناس أن الحالة الاقتصادية ليست تماماً فلا يجب أن نضغط على هؤلاء هؤلاء «الفقراء» عن أرباب مئات الملايين وعن كبار محتكري البضائع والصناعات من الدواء حتى أتفه الواد الغذائية، حتى القمح ذاته، كما سأبين فيما بعد ويجب أن نشعر معهم، طبعاً في هذه الضائقة، فيصدر الوزير مذكرة، وكل وزير مالية جاء إلى الوزارة، سابقاً، فعل ذلك، يطلب فيها، خلافاً للقانون والضمير تأخير تسديد هذه الديون الهائلة المترتبة للخزينة في ذمة كبار الأغنياء من تجار وأرباب مهن حرة وصناعيين. ثم يؤجل تنظيم جباية ضريبة الدخل الحالية إلى موعد غير محدد، ويؤمر بالتشديد بتحصيل الضرائب المتوسطة والصغيرة من كافة اللبنانيين، على بيوت سكنهم، على ماعزهم، على سياراتهم، على كل ما يبتاعونه، أو يبيعونه تقريباً. ويضيف البيان للمرة الثالثة. ماذا يعني هذا الرقم بحد ذاته، رقم ال ـ ٣٣٢ مليوناً؟ نكون قد هبطنا إلى مستوى ال ـ ٣٣٢ مليوناً في تعديل الدين المترتب. ولا أدري من أين جيء بهذا الرقم، لأن الجمع لا يعطي لما أسموه بالدين العام أكثر من ٢٦٠ مليوناً معظمها الساحق سلفات وقروض بسيطة قادرة في أي حين الوفاء لا يعني الشيء الكثير هذا الرقم كما يقول البيان. وإذا بنا نشاهد عن سنة ١٩٧١ بالذات تقديرات لضريبة الدخل الحالية، لا تتجاوز في الموازنة ال ـ ٦٥ مليوناً من الليرات اللبنانية. وإذا خصمنا ما يدفعه المستخدمون والموظفون، وأرباب الدخل المحدود من هذا المبلغ، لانخفض إلى الثلاثين أو الخمسة والثلاثين مليوناً من الليرات، تدفعها الشركات والعائلات الغنية، المتحكمة بمصير هذا البلد والمحتكرة لجميع موارده فعلاً، والتي يستطيع أحياناً فرد من هذه العائلات، أن يدفع وحده ربع أو نصف، أو حتى كل هذا المبلغ. وهكذا تمر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السنوات، وتأتي الحكومة الثورة من فوق، خصوصاً كما وعدنا بها، في حقل المال، وتحصيل المال من هؤلاء الذين يسرقون الخزينة في كل سنة، وتتقاضى الإدارة عن سرقاتهم، بينما يسجن لأجل هذه السرقات بعقوبة الحبس المؤبد في الولايات المتحدة ونحن نرى أنفسنا أمام الرقم ذاته ال ـ ٦٠ أو ال ـ ٦٥ مليوناً من الليرات المرتقبة لضريبة الدخل، بينما يجب أن يرتفع هذا المبلغ إلى ال ـ ٢٥٠ أو ال ـ ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية في أقل تعديل.

ثم، نكسر يدنا، بعد إظهار عجزنا في المعنيين، ونشحذ على هذه اليد، كما يقول المثل الدارج، قد لا يعني هذا البيان شيئاً كثيراً، فيما أنه تطهير لنا حركة الخزينة بشكل عام، وهذا مفيد ولا شك، ولكن بالنسبة إلينا يعني أشياء كثيرة، خصوصاً، عندما يتحدث عن السلفات التي أعطيت للريجي، والتي بلغت مائة مليون من الليرات في الوقت الذي لا تتعدى فيه موجودات شركة التبغ أكثر من ٨٠ مليوناً من الليرات، كما هو وارد في البيان بما فيه المحاصيل والتبغ الأجنبي، وقد لا تملك الشركة منها إلا حصة معينة، أي أن مبلغ الثمانين مليوناً قد يكون أيضاً مبلغاً مبالغاً به في الغاية. وكيف يمكنني ونحن نقرأ هذا التسليف الغريب العجيب في بابه بمبلغ يتجاوز بكثير قيمة موجودات الشركة؟ كيف يمكننا أن نتصور، أنه لم يكن هنالك تواطؤ مستمر بين هذه الشركة والدولة اللبنانية، بشخص وزراء المالية الذين تعاقبوا سابقاً على هذا المنصب، والذين زادوا في تنمية هذا الدين؟ . . . هذه السلفات التي يبرزها العدد الهائب، كالمديريات والمصالح المستحدثة التي كانت تنشأ عند تسلم وزير المالية مهمته، والتي قفزت بشكل طبيعي، من ثلاث أو أربع، إلى ١٥ مديراً، و٢٧ رئيس مصلحة و٧٢ رئيس مكتب، حيث حشر بعض محاسيب الوزراء. وكان القصد من هذا التسليف غير المالي وزيادته تدريجياً، وضع الدولة من جانب الشركة والوزير المتواطئين أمام الواقع لإجبارها على تجديد عقد الشركة، التي لم يعد وضعها قانونياً منذ سنوات عديدة. إنه ليس المثال الوحيد على التواطؤ القائم في الدولة، والتي يجعل جميع الناس، يعتقدون عن صواب أو خطأ. أن الحكومة في لبنان، في معظم أعضائها أحياناً، ليست إلا لجنة لتدير شؤون الحكم، باسم أرباب الاحتكارات الكبرى، والشركات وسواها من المصالح الرأسمالية في البلد.

ثم يأتي البيان في خطورة ما يعلنه والذي يتعدى النظرة الدفترية. يأتي على ذكر، ما كان لا يمكنه تصديقه سابقاً، وما لا تستطيع الآذان: أن تركن إليه عفوياً حرفياً، من بقايا الضرائب المباشرة في تقديرنا الواقعي. الوزير هو الذي يتكلم، إنه من أصل ال ـ ١٦٩ مليون ليرة، ومع كل الجهد الذي يمكن أن يبذل، لم نتمكن من تحصيل أكثر من حوالى ٥٠ مليون ليرة ويبقى هناك ١٢٠ مليون ليرة، ستذهب هدراً بدون تحصيل. ويسمي ذلك الوزير عجزاً ـ في الصفحة سبعة ـ هذا إذا أذن الوزير، وبكل محبة، إن الكلام يتوجه إلى الإدارة، أكثر مما يتوجه إلى الوزير، هو كلام العاجز الفقير إلى رحمته تعالى. لا يمكننا أن نصدق ما نسمع. بلغت إدارة المالية في لبنان هذا المستوى من التدهور من الاحتراف فلماذا جيء إذاً بمدير، هو أستاذ بالجامعة الأميركية ليصلح حال هذه الإدارة وليحصل هذه المائة والعشرين مليوناً من الليرات، وليرفع ضريبة الدخل في تحقيقها إلى مستوى الثلاثمائة مليون من الليرات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم نقول، بكل صراحة، لماذا أيضاً جيء بأستاذ اختصاصي آخر من الجامعة الأميركية لوزارة المالية، وسمي لنيابة رئاسة الحكومة؟ إذا كنا نسمع بعد مرور ما يقرب من سبعة أشهر، من تاريخ ولادة حكومة الشباب أو بزوغ الشباب فيها، هذه اللغة التي لا يمكن، أن يفتقرها لبناني واحد تفضلوا ودوروا هذه المبالغ المتراكمة، ولا تجعلوها تسقط، تلك التي ستفوق المائة وتسعة وستون مليوناً فيما بعد بمشروع قانون يقدم إلى هذا المجلس ويصادق عليه حالاً. ثم اعمدوا جدياً إلى تحصيل هذه الضرائب. وسأعود إلى ذكر هذا العجز في عجز التحصيل، من ضمن عجز الإدارة على تمردها على هذا العجز فيما بعد، لكي يرى الأخوان الزملاء. من هم الذين حمتهم أكثر من وزارة مالية سابقة.

وانتقل إلى قصة أخرى أعجب. أموال البلديات، وهي مبالغ تحصلها الدولة بواسطة أجهزتها ـ قسم البلديات، كما ينص على ذلك القانون، وهي من حق القانون الصريح ويجب أن توزع على هذه البلديات سنة فسنة، لأنها من مخصصاتها. وتعلمون ماذا فعل بعض ممثلي الشركات والأغنياء في وزارة المال، في السهم الذي كان يساورهم من عدم إغضاب هؤلاء، إذا أخذت الوزارة على عاتقها تحصيل ضريبة الدخل، كما يجب أن تحصل. وضعت الوزارة، هكذا، يدها واغتصبت هذه الأموال، طبعاً، بإذن صريح، وربما، بطلب، من الوزير المعني، هذا ما يسمى، باللغة القانونية العادية جريمة شائنة تكررت على سنوات بحيلة قانونية، أدخلها المشترع، في صلب إحدى الموازنات.

كنا نرقب ونأمل وننتظر أن تأتي حكومة الشباب، أو شباب الحكومة، على الأقل، في وزارة المالية بالذات، بتصحيح جوهري وسريع في ضبط وتحصيل ضريبة الدخل القائمة، لا أكثر. وتفاجيء المجلس بخبر سار بتحقيق موازنة قد ارتفع ارتقاب محصول ضريبة الدخل فيها إلى المئة والخمسين أو إلى المئتي مليون من الليرات في سنة ١٩٧١، على أن تقفز إدارة التحصيل قفزة أخرى في سنة قادمة.

نحن لا نطلب المعجزات، بل الأشياء البديهية التي يستطيع أن يفعلها المدير أو الوزير. هل تظل الأعجوبة في لبنان تنفيذ مضامين ضريبة الدخل التي لا يدفع منها جميع الأغنياء والمحتكرين لأكثر من نصف ثروة لبنان، إلا ٣٠ أو ٣٥ مليون ليرة، أي تماماً، المبلغ الذي يدفعه العمال والمستخدمون إلى مصلحة ضريبة الدخل. لماذا؟ وأي ضمير يقبل بذلك. يظل المواطن اللبناني، كل مواطن لبناني، أكان طفلاً أم صبياً أم عاجزاً، امرأة أم رجلاً، أم شيخاً، يدفع مائتي ليرة لبنانية وأكثر، ضريبة غير مباشرة للدولة، بواسطة الحمايات الجمركية وحدها المفروضة، والتي تبلغ المئتين والثلاثة ملايين من الليرات المرتقبة، وستفوق، حكماً، هذا المبلغ، أي، ألف ليرة تدفعها العائلة اللبنانية الواحدة المتكونة من خمسة أو ستة أعضاء فقط، بينما، الذين يملكون ستين بالمئة من ثروة لبنان لا يدفعون شيئاً، ويخالفون القانون، ويحميهم، ويا للأسف، بعض الوزراء ويحميهم النظام ذاته، إذا صح التعبير، ويجيز لهم رفع الأسعار بواسطة هذه الحماية التي تبلغ، كما هي حال بعض ألوان النسيج مائة وخمسة وستين بالمئة.

وقبل أن أنتقل إلى موضوع آخر، سأذكر لكم المبالغ المترتبة على الذين لا تستطيع الدولة أن تحصل منهم هذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المتأخرات البالغة ١٥٣ مليوناً حتى نهاية ١٩٦٨ و١٦٩ مليوناً، حتى نهاية ١٩٧١.

أولاً، المبالغ لكل صنف من الضرائب، سنة ١٩٦٨:

ـ أملاك مبنية ٤٦,٤٠٧٧٢١,٤٦

ـ ضريبة دخل ٩٠٥٠١٥٥٠,٥٠

ـ انتقال تركات ١٦٤٢٠٥٧٣,٠٦

ـ أراض، ما تبقى من السابق ١٣٧٢١٢,٩٨.

المجموع: ١٥٣,٤٦٦,٧٥٨

ثانياً ـ من حيث الشركات والأشخاص الذين تتوجب عليهم فقط ضريبة متأخرة تفوق الخمسة وعشرين ألف ليرة لبنانية، سأذكر الأرقام فقط تمهيداً لنشر الأسماء، إذا لم تعمد وزارة المال جدّياً إلى تحصيل هذه المبالغ التي يصل مجموعها من الذين تتوجب عليهم فقط أكثر من ٢٥ ألف ليرة، ٥٧,٨٩٠,٧٦٤، في نهاية سنة ١٩٦٨. وهم تسعون نفراً لا أكثر. هذا فيما عدا ما يقرب المليون ليرة تقريباً المستحقة على أرباب الصحف.

تسعون اسماً، نبدأ من الأول، المستحق على الأول ١٨١,١٤٤ الثاني ٢٦٥,٦١١ الثالث ١١٦,٨٩٠ ـ ٧٧,٦٣٦ ـ ٢١٧,٦٣٢ ـ ٩١,٥٦٠ ـ ١٥٢,٥٣٢ ـ كذلك ١٥٢,٥٣٢ ـ ١١٣,٠٧٢ ـ إلى أن نصل إلى الملايين ١,٠٦١,٠٢٧ ـ ٣٧٦,٩٩٢ ـ وهكذا على التوالي المبالغ تتراوح بين المئة ألف والمليون وتصل إلى ١,٤٧٣,٣٣٣ على إحدى الشركات. وثم نجد أيضاً مبالغ ٤٢١,٠٠٠ ـ ١٧٨٠٠٠ إلى أن ننتهي ولا يجوز القول أن المدريكو تستغرق أكثر هذه المبالغ، هذا غير صحيح. إن ما تستغرقه شركة مدركو هو فقط ٢٣,٥٤٢,١٩٠ لا أكثر، ونصل إلى مبلغ لدى الأشخاص الذين يتعدون ال ـ ٢٥,٠٠٠ ـ نصل إلى رقم ٥٧,٨٩٠,٧٦٤ ليرة.

فهل تعجز إدارة المالية بما فيها من استاذين جامعيين، وتكتوخراطيين، كما يسميهم البعض في هذا البلد، أن تحصل ضريبة الدخل من تسعين نفر لبناني؟

وسط هذا العجز عن التغلب على عجز تحصيل ضريبة الدخل وتخفيض الحمايات الجمركية التي هي إحدى أسباب الغلاء الفاحش في لبنان تتقدم الحكومة ببرنامج الإنماء لا نقره لا في أولوياته ولا حتى في المبالغ التفصيلية ولا في المبلغ الإجمالي المخصص والمخصص له. ويجب أن نعود هنا إلى الدراسات التي وضعت لأجل تنمية البلاد والتي نامت فترة من الزمن في العهد السابق وأن نربط بينها وبين الدراسات التي قامت بآخر عهد الرئيس شهاب وأن نجعل التنمية منطلقة من تلك الأسس. فما هي قيمة ٧٥٠ مليون ليرة تنمية في لبنان؟

كنت أذكر أن المشاريع التي حصلت في ذلك العهد تفوق الألف وثلاثمائة مليون ليرة، وإذا نحن في البرنامج الخامس الثاني نضع مبالغ للتنمية هي أقل بكثير بينما كان يتوجب أن نضيف.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

رئيس الوزراء: لم توضع موضع الجد ولم ينفذ شيء.

كمال جنبلاط: متابعاً ـ

لا بل نفذت جميعها، مش لازم كل شيء نقدر أن نقول إنه ما عمل شيء، كان بالواقع أشبه بدولة لبنانية حديثة، وهذا الواقع وعلينا إن كان هناك أخطاء عنده، أن ننتقد هذه الأخطاء، ولكن علينا أن نعطي الرجل حقه.

ونحن من جهة أخرى لا نقر الأولوية للدفاع لأن الخبرة علمتنا أن هذه الأموال أي المائتي مليون من الليرات ستهدر هدراً ولا أقول أكثر من ذلك، فخبرتنا بالمائة وخمسين مليون ليرة التي صرفت لشراء عشر طائرات ميراج، لا تستطيع إلا خمس طائرات منها أن تحلق في أجواء لبنان بينما الباقية يجب أن تبقى في المرآب لفحص الصيانة ولا تستطيع بأن تقوم بأي عمل دفاعي. راجع الهجوم على مطار بيروت والهجوم على الصرفند وألف هجوم على الحدود، ثم إننا تأخرنا كثيراً في التنبه إلى دفاعنا بحيث أضحى مصير قضية فلسطين في هذه السنة الحاسمة والاهتمام البالغ بهذا الدفاع أمراً غير ذي جدوى. فمنذ سنة ١٩٦٧ حتى الآن مرت أربع سنوات ولم نفعل شيئاً سوى الكلام وها نحن إذا واجهنا العدو وقاومناه نجابه بضع دقائق أو بضع عشرات من الدقائق.

ثم يصدق أن يأتي هذا المشروع في معرض العروض والهدايا الأميركية للتسليح لتغطية المليار وخمسمائة مليون دولار التي منحت عتاداً ومالاً لدفاع إسرائيل، فيجب أن لا نقع في الفخ وأن لا نكون الدولة الثانية التي تتسلح من الولايات المتحدة.

أمامنا احصاءات لمؤسسة الدراسة الاستراتيجية في لندن تعلن فيه هذه المؤسسة أن شحنات الأسلحة السوفياتية إلى مصر زادت قيمتها خلال سنة ١٩٧٠ من مليارين من الدولارات إلى أربع مليارات وخمسمائة مليون دولار، فما قيمة هذه الزخة الطفيفة الخفيفة البالغة من المال مائتا مليون ليرة أي ما يقرب من ٦٥ مليون دولار، إنها ستذهب هباء مهدوراً أو منثوراً وأنتم تقولون بعدم الهدر ولا فعالية لها على الإطلاق في تأمين أي دفاع عن لبنان حتى لبضع دقائق إضافية وفي الوقت تشكون من العجز في الموازنة. إننا من القائلين بضرورة حصر شراء السلاح وهو سلاح خفيف في معظمه بمبلغ لا يتجاوز الثلاثين مليون ليرة من الدول التي توفر لنا أفضل الأسعار وخصوصاً من الدولة السوفياتية ومن الدول الأخرى الصديقة للعرب لأننا نريد في النهاية وما من أحد منا في هذا المجلس إلا وهو مزارع، نريد أيها الإخوان أن نبيع تفاحنا وليموننا وفاكهتنا المتنوعة لا أن تبقى هذه الفاكهة على أيدينا في جميع المناطق ثم، هناك مبدأ أساسي، لماذا لا نتخلص من مركبات النقص التي نحاول أن نغرسها في نفوسنا بعد وفاة المرحوم رياض الصلح بشكل خاص فنقول نحن ننحاز في السر لهذه الدولة ولا نكون حقيقة وفعلاً متحيزين؟ فإذا كنا نتبنى عدم الانحياز فيجب أن نتبناه على إطلاقه وأن نتجرأ على شراء ما يوفر لنا الدفاع الصحيح عن لبنان وخصوصاً مدنا في العتاد والذخيرة فيما بعد. إن أخذ السلاح من الولايات المتحدة سيعرض لبنان إلى وصاية أميركية جديدة، لأننا سنحتاج إلى قطع الغيار وسنحتاج إلى الذخيرة وفي يدهم هذه الذخيرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اذكر، يوم اشترينا بعض الطائرات من بريطانيا باعنا هؤلاء الطائرات «هنتر» وابقوا في ذمتهم مدة طويلة الجهاز المصحح لقذف الصواريخ فيها، ولم تفلح أية مراجعة إلا بعد سنوات لأجل تسليمنا الباقي من هذه الذخيرة أو من هذه الأجهزة.

ثم، لا أرى أي مبلغ أو أي بند في هذه الأولوية خصص للري، أين مشروع الليطاني؟ لا شيء.

أقول وأكرر: من الجريمة أن تذهب أية نقطة ماء لغير الجنوب. تشعرون بوطأة الغلاء فلماذا لا نقوم ببعض مشاريع السدود على الأنهر اللبنانية، الباروك، الصفا وتوجد دراسات على الصفا والباروك، وعلى نهر بيروت، على نهر إبراهيم، على نهر العاصي، على نهر الكلب وسواها من الأنهر التي توجد لها دراسات قائمة يمكن الانطلاق بها لتحقيق هذه المشاريع.

لماذا هذا الإهمال في زراعتنا تأمين المياه لها، هكذا بشكل اعتباطي؟ فلا يتحرك أحد إلا عندما تقع الأزمة وتصيب تاجراً بسيطاً في بيروت أو رب صناعة يشغل في صناعته خمسين عاملاً؟

قال الوزير: إن الجديد في هذه الموازنة هو التبويب. فكنا نرجو أن لا يكون فقط التبويب هو الجديد. جرت العادة وهو ما يتوجب إبان درس الموازنة، لأن الموازنة تعني توجيه وتركيز لسياسة الحكومة وتشكل مدلولاً واضحاً عليها وتعبيراً عنها، جرت العادة في البحث في بعض الشؤون المتعلقة بأوضاع البلاد.

أولاً، بحثنا بسرعة قضية الضرائب وأنظمتها وضريبة الدخل وضرورة تعديل النظام الضرائبي ككل، وأعلن الوزير في بيانه عن رغبته في وضع قانون دخل موحد للدخل، ولا نريد أن يعني ذلك تعليق تنفيذ وتعليق تخفيف ضريبة الدخل الحالية كما هو واضح من بنود الموازنة.

رئيس الوزراء: التحصيل يا كمال بك هو أكثر من أي يوم جرى في هذه الستة أشهر.

كمال جنبلاط: متابعاً ـ

كما أريد أن ألاحظ أن نسبة الدخل في القانون الجديد الذي يجمع بين واردات الشخص الواحد أكان شخصاً معنوياً أم شخصاً مادياً يجب أن ترتفع عن النسبة الحالية.

قلت نطالب وكان على الوزير المسؤول أن يفعل ذلك في حينه، في حقل تطبيق هذه الضريبة أن يزيد فوراً في عدد محققي ضريبة الدخل في أخذ المظهر الخارجي للمكلف بعين الاعتبار ومراقبة مشترياته ومصروفه ومبيعاته ومعيشته.

واحد بيصرف ثلاثمائة ألف ليرة على زواج ابنه... ما حدا بيسأله... لماذا صار هذا الشيء؟ وهو يشتري سيارة فورد ب ـ ٧٠ ألف ليرة... ما حدا فاضي يسأله من أين أتى بالمال؟ الخ...

في تشريع قانون يؤخذ بعين الاعتبار عند فرض الضريبة، إذا حاول التهرب منها المكلف: يبلغ رقم الأعمال للمكلف ويفرض نسبة معينة على هذا الرقم، والتشديد في الملاحقة والعقوبة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٢ ـ النقطة الثانية التي أريد أن أبحثها هي قضية المصارف ومالية البلاد، فلا يمكن أن نكرس الخطأ الفاضح الذي وقع فيه العهد السابق في هدم صرح أكبر المصارف الوطنية في البلاد، وبرهن الواقع أن بنك انترا في الواقع هو سليم من جميع الوجهات فعلينا واجب ضميري أن نعيد هذا المصرف لأصحابه هذا الهدم الذي هيج هوس بعض غير الفاهمين في الموضوع والذين لم يدركوا في حينه إلا من وجهة نظر التطهير والتنقية الضيق لمصارف لم يسبق لها أنها خضعت ولم يخضعها حاكم مصرف لبنان لأية قاعدة في التصرف لأية مراقبة فعلية لأي قانون.

فهذا الهدم أدى إلى تقليص عمل هذه المصارف الوطنية ودورها في السوق اللبنانية في استيعاب واستقطاب الأموال العربية وجلبها إلى لبنان، وإلى تمكين المصارف الأميركية بشكل خاص من السيطرة التامة على السوق بعد أن كانت هذه السيطرة لا تتجاوز وفق بعض التقديرات، ربع أو ثلث الأعمال المالية في بيروت على أكبر تقدير.

فيجب أن تتخذ باسم المصلحة القومية والاقتصادية بعض التدابير التي أشرنا إليها أكثر من مرة لإعادة التوازن على الأقل للسيطرة على السوق الاقتصادية والمالية والتمهيد لتغليب العنصر اللبناني الصرفي على أي عنصر سواه.

٣ ـ قضية القوانين الاستثنائية والتدابير الاستثنائية، جاءت الحكومة بشكل خاص لتنفيذ هذه القوانين، وطبعاً قامت في بعض الحقول الأخرى وكانت جريئة وتقدر لها وتشكر عليها وخصوصاً في حقل تنفيذ الضمان الصحي، ولكن قضية هذه القوانين الاستثنائية لا نزال نشكو أن هنالك ما يقرب من نصف لبنان خاضع للحكم العسكري في لبنان، أي إننا لم نعيد بعد الطمأنينة لأبناء هذه المناطق إن لم نتمكن من إعادة الديموقراطية إلى هذه المناطق وهو وعد قطعه كبار المسؤولين في إنهاء الحكم العسكري من على خارطة لبنان.

٤ ـ قضايا العمال، وأشدد على بعض هذه القضايا منها غلاء المعيشة، الدواء وضرورة حصر استيراد الدواء خصوصاً بعد أن تبرهن للملأ أن كبار مستوردي الدواء هم بالواقع من الذين يسرقون الشعب، وأقول ذلك بكل صراحة. سعر مشترى الصنف، أعطي على ذلك المثل الحسي الذي تبلور وتحقق في الصفقات التي مكنت صندوق الضمان الصحي من أن يشتري بعض الأنواع. إن صفقة ١١٨,٥٠٠ ليرة، كان سعر المستورد مليون و٦٥٠ ألف ليرة، فارق مليون و٥٣٢ ألف ليرة الصفقة الثانية مليون و٦٠ ألف ليرة، سعر السوق مليونين و٧٥٣ ألف ليرة، الصفقة الثالثة مليون و٣٨٦ ألف ليرة، سعر السوق أربع ملايين ٧٧٠ ألف ليرة. أي اشترى الصندوق ب ـ مليونين ٩٦٤,٥٠٠ ألف ليرة من ممثل الشركة ذاتها لم يشتر من الشركة مباشرة إذ بقي في ذمة هذا الممثل من خمسة إلى عشرة إلى خمسة عشر في المائة من الأرباح اشترى بمليونين ٩٦٤,٥٠٠ بينما سعر المستوردين الذين أسميتهم سراقين هو تسع ملايين و١٧٦ ألف ليرة أي بفارق ما يقارب ستة ملايين و٢٠٠ ألف ليرة، أي ثلاثمائة في المائة.

الأصناف تزاد والفبارك تزاد ولو اشتروا مباشرة من الشركات بدون ممثل كنا هبطنا أيضاً زيادة.

فبعدما ظهر هذا الاحتيال في الواقع على اللبنانيين يجب وضع حد لهؤلاء بأن يحصر استيراد الدواء بالضمان الصحي وأن يشتري الضمان الصحي أيضاً جميع أنواع الأدوية المركبة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذه المادة حيوية جداً في حياة الشعب فيجب أن لا تترك استغلال لقبضة من التجار الذين ليس لهم وطنية، وليس لهم دين، وليس لهم ضمير.

إن كل لبناني يدفع في الحقيقة في كل سنة ضريبة لهؤلاء، واسمها ضريبة الدواء ما يعادل ٢٤ ليرة لبنانية على كل فرد وقد استوردنا من الخارج سنة ١٩٧٠ ب ـ ٤٨ مليون ليرة لبنانية أدوية، أي أن العائلة تدفع ما يقرب من ١٥٠ ليرة لبنانية ضريبة لعشرة من كبار المستوردين.

المسألة الثانية، يعود غلاء المعيشة إلى الحماية الجمركية، ليس بإمكان اللبناني أن يدفع على هذا الطقم بالذات أو سواه ١٦٠ بالمائة وأحياناً أكثر بكثير.

فنحن ضمن سور صيني لحماية بعض أرباب المصانع الذين لا يعرفون كيف يديرون مصانعهم ويستأثرون بأرباح طائلة ودائماً يطالبون بزيادة الحماية من الدولة فلسنا نحن أجراء ولا الشعب اللبناني أجير ومستعبد عند هؤلاء الذين يطالبون بالحماية ويرفضونها ضريبة على جميع اللبنانيين.

ولا ننكر جشع التجار والمستوردين لأنه لا مراقبة على الإطلاق عليهم، فكان يجدر إنشاء مديرية عامة لمراقبة مصلحة المستهلك، هذا الطقم بالذات، أنا أخذته ب ـ ٤٥ ليرة، في السوق ب ـ ٩٥» أو بالأحرى من المعمل الخ...

ويجب دعم مطلب اتحاد العمال العام بإنشاء تعاونية استهلاك، وهذا ما نشدد عليه، ونجعله مطلباً رئيسياً شعبياً، وبإنشاء مخازن عمومية تباع فيها السلع الشعبية بربح بسيط جداً.

وتعلمون قضايا السكن وأجورها العدلية وإنني في هذا القبيل أعود لاقترح مشروع القانون الذي سنضعه عما قريب ونقدمه لهذا المجلس بأن تعطى امتيازات خاصة ولو إلى الإعفاء لعشرات السنوات للبيوت التي لا يزيد سعر المتر المربع فيها عن مبلغ معين، أي سكن المتوسط والعامل والمستخدم، وإلا إذا بقينا على نظام بناء المساكن الشعبية من جانب الدولة فستمضي سنوات ولن يبنى شيء.

قضايا الطلاب، آتي إلى النقطة الحساسة جداً وهي تتطلب في الواقع دراسة ملية منا جميعاً، فلأول مرة في لبنان يظهر، ما نسميه بتناقض الأجيال. هذه الشبيبة تريد لها مكاناً تحت الشمس، يجب أن نوفر لها الصعود لاحتلال هذه المسؤوليات على الصعيد الاقتصادي، على الصعيد الاجتماعي، على الصعيد السياسي.

سأبدأ بنظام التربية الذي يجب تطويره من جديد وإعادة النظر فيه، ولنا ثقة بأن الوزير سيسعى إلى عدم استمرار طريقة التعليم الحالية سواء أكان في المدارس الابتدائية أم في المدارس الثانوية أم في الجامعة نفسها والتي ستؤدي إلى كارثة ثقافية في لبنان. نحن نعلم الطلاب بدون معلمين، هذا هو الواقع، لا يوجد دور معلمين في هذا البلد، كانت إدارة التربية الوطنية منذ سنة ١٩٦٠ وقبلها وبعدها تعارض إنشاء دور المعلمين وعندما مررت في هذه الوزارة أسست بعض دور العلوم الجديدة ولكن بصعوبة كلية، لأنه في الإدارة ذاتها كانوا يؤثرون التعليم

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الخاص على الانتشار وترك التعليم العام، فكيف نحاسب هذا التلميذ بالذات على جهله للغات الفرنسية والانكليزية وغداً سنراه يجهل حتى اللغة العربية إذا كنا لا نوفر له المدرس الحقيقي الذي يستطيع أن يلقنه اللغات. فدور المعلمين هي الأساس قبل تجميع المدارس. يجب أن نرفع صفة المعلم صفة البشرية صفة الذي يدرس أطفالنا وشبابنا ويدرس طلابنا في الجامعة. الجامعة اللبنانية أو سائر الجامعات لم تعد في الوقت الحاضر، في المستوى الذي يليق بالجامعة، ففي دول الغرب يأتون بالأستاذ من درجة.

Agrégé dans l'enseignement supérieur

وما أدراكم ما هي هذه الدرجة؟ يأتون به للتدريس في الجامعة. أما هنا فيأتون بأول محام أو أول طبيب أو أول شخص ذات شهادة جامعية ويصادف أن ذوقه يتلائم مع ذوق المدير أو أي شخص كان، فيدخلونه في هذه الجامعة ويحشرونه للتعليم...

هذا ليس بتعليم جامعي على الإطلاق.

أمر مروراً بضرورة الأبحاث العلمية في الجامعة وضرورة غرق الطالب في جو من البحث العلمي لكي نعيد إلى هذا الطالب الشوق لاكتشاق الحقيقة العلمية التي فقدها، ويا للأسف، في المناقشة وفي إلقاء المحاضرات، لا أن يأتي الأستاذ ويلقي محاضرته التي تظل سنوات بدون أي تعديل ثم يذهب ويترك الطلاب على أنفسهم.

أما تعديل المنهاج فيجب أن يتناول الأدبي والفلسفي وخصوصاً تعليم الجدلية في الفلسفة وإزالة قليل من الفلسفات التي أظهر العلم عدم جدواها.

وفي الأدب، طبعاً، الاقتصار على تعليم الروائع وترك هذه المجلدات الضخمة التي يضطر الطالب أن يشحن ذهنه بها.

ثم المدينة الطلابية التي يجب إنشاءها تكوين المدينة الطلابية تجعل الطالب في منأى عن التوجهات الخارجية، تنقية جو المدينة تحقيق المشاركة، لماذا نخاف منها هذه المشاركة؟ أخيراً، لا آخراً، تمثيل الطلاب والشباب في المجلس الاجتماعي الاقتصادي الثقافي، يتوج كل ذلك جهاز خاص يتولى تدبير العمل للمثقفين، ويجب ألا يغرب عن بالنا أن هنالك قلقاً للأجيال الطالعة، يريدون أن يعرفوا ماذا سيكون مصيرهم. يريدون وزارة للثقافة تعنى بشؤونهم ووزارة للتعليم العالي. لا يمكن أن نتصور في بلد أن وزارة تربية كالتي هي في لبنان تعنى بأربع أو خمس جامعات في النقائص التي هي فيها هذه الإدارة، وفي عدم بلوغ بعض موظفيها للإشراف على الجامعات، وهم أرباب مدارس ثانوية صنعوا لأجل ذلك فاخترعنا منهم مراقبين على الجامعات. فهذا القلق للمصير يجب أن نسهر على عدم توريط الشباب به لأن ما من شباب اليوم إلا ويتصور كما سمعتم ذلك على باب هذا المجلس بالذات أن هذا النظام لم يعد يصلح، لم يعد يستطيع أن يوفي حقه بالنسبة لشعب لبنان وبالنسبة للفئة الطالعة، فيفكرون بالعنف في جميع أساليبه.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

لا أذكر في الحقل الخاص إلا لماماً قضية ضرورة التعديل للنظام التمثيلي وتطوير النظام السياسي وتعديله بما يتوافق مع الزمن، فالدستور ليس إلا وريقة كسائر الوريقات وضعت لزمن معين يجب أن تكون عند جرأتنا عند وعينا، في جعل هذه الوريقة تتلائم مع زمن غيرنا، نحن مولون وهؤلاء الشباب هم القادمون. لقد بدأوا ثورتهم وهي الثورة الحقيقية التي ربما ستصنع من لبنان لبناناً واحداً لا لبنانَين أو ستة عشر لبنان على حد تعبير الرئيس صائب سلام، وأظن أننا حتى الساعة لا نكون شعباً كما نصت الكلمة.

٦ ـ قضايا التطهير والتعيينات وفصل بعض الموظفين وهنا لا أدخل فيها كثيراً، ولكن كنا نتمنى أن تتخذ قاعدة للتطهير فنعود إلى نظام التطهير العام ويطبق في هذا البلد مشروع من أين لك هذا حتى لا نعود نسمع طلاباً يقولون في هذا المجلس ٩٩ حرامي أقول ذلك بصراحة، عندما يحاسب كل شخص على أعماله الخاصة وتفتح السجلات، إذ ذاك يثق المواطن ويثق الشاب بعد أن فقد ثقته الكاملة بهذا النظام وبهذه الديموقراطية المسرحية بأنه يستطيع عن طريق الحرية والجرأة وحدها أن يبدل هذا النظام. وعسى أن تتخذ الوزارة تدبيراً في خفض سن التقاعد إلى الستين لأن الجيل يتبدل فيه القديم بالجديد. والجديد عندما يبلغ الثلاثين يبدأ في الواقع مرحلة تدبير عملي، وفي السنوات القليلة التي تسبق الثلاثين يكون القلق في أوج احتياجه، وإذا بدأت الدورة بهذه العملية. فرضناها فيما بعد على المؤسسات الخاصة في البلاد الاقتصادية وسواها وتكون قد خطونا خطوة كبيرة في تجديد الإطارات فيما عدا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يجب أن يمكننا في تمثيل الفئات الشعبية غير هذا التمثيل الذي لم يعد في الوقت الحاضر يمثل شعبنا في نظر الجيل الطالع وفي نظر الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، فيدخل الشباب والطلاب وأساتذة الجامعات والمثقفون في مثل هذا التمثيل ويصبح هذا المجلس مجلساً دستورياً يقترح القوانين ويصوت على القوانين.

لم أنهي كلمتي، بأن تزاد المبالغ للطرقات والمشاريع التي نحن بحاجة ماسة إليها ولتعبيد طرقاتنا وصيانتها بما لا يقل عن ٣٠ مليون ليرة، ويجب أن تصرف على هذه الطرقات، لأنها في حالة سيئة جداً. اتركونا من مشاريع التسلح، التي أسميها المشاريع الأميركية، واسمحوا لي أن أقول ذلك.

رئيس الحكومة: لا، نسميها مشاريع لبنان.

كمال جنبلاط: متابعاً ـ

أعطونا هذا لمشاريعنا لما يتطلبه الإنماء في لبنان، واتركوا ال ـ ٣٠ أو ٣٥ مليون ليرة، لاستبدال بعض الأسلحة الصغيرة بسلاح خفيف. وننتهي في هذه الرواية في حقل الدفاع عن لبنان.

كلمة أخيرة، قضية المصافي والصناعة البتروكيمائية نذكرها على هامش ما ورد بتحقيق المصفاة الثالثة.

المهم، لا أن نضع هذه المصافي الصغيرة التي تكون كلفة انتاجها أكبر بكثير، مما يتوجب أن تكون، المهم، أن نضع المصافي الكبيرة، على طريقة إيطاليا أو فرنسا، أو سواهما، التي تأتي بالنفط الخام وتصنعه، ثم تصدره، هذا هو مورد رئيسي، يجب أن يعنى به.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما لأن هذه الدولة قد باعت إلى رومانيا بعض كميات، وتريد رومانيا، أن تسدد هذا المبلغ، فتأتي وتفرض علينا مصفاة في لبنان، لكي تعادل بين ما اشترته منها رومانيا من نفط وبين الآلات التي ستعوض عن قسم من هذه المبالغ. فأظن، أن مثل هذه المصافي، ليست إلا ألعوبات صغيرة في الاقتصاد اللبناني. يجب أن نفرض على الأقل على الدولة التي تفاوض إنشاء مصفاة كبيرة جداً، ليس للاستهلاك المحلي، بل للانتاج والتصدير. في غضون ما تكلمت عن الديموقراطية، عن الحرية، أود أن تتوطد الحريات الديموقراطية في لبنان، لهذا العهد بالذات، لأننا يجب أن نؤمن جميعنا بالعقل، وحرية العقل، أي بحرية المعتقد، أي معتقد، والدعوة إليه، فإن كان لنا رأي مخالف، فيجب أن يكون لنا الجرأة، أن نرد على الفكر بالفكر لا بكبت الحريات، ولا باستخدام العنف، أو باستخدام العنف القانوني، كي تكرس الحريات في هذا البلد. إن ما فعلناه، كان من أضخم القضايا التطورية في هذا البلد. أعدنا للديمقراطية معناها في اطلاق الحريات للأحزاب، للجمعيات، وإننا نتحمل مسؤولياتنا أمام العالم، وأمام اللبنانيين جميعاً، بالتأييد الذي لقيناه.

هذه الديموقراطية، تفرض علينا أيضاً، أن نحترم حكم القانون الدولي، وأن نعترف بالدول، التي تكون أوضاعها قد تركزت، وحكوماتها قد توطدت. وفي هذا السبيل يجب، أن يكون لبنان غير منحاز، وغير متبن للخلافات الدولية، فتطوير سياستنا الخارجية، هو واجب وقد طوره العهد السابق واعترف بمعظم دول البلقان، ولم يبق بالواقع إلا البانيا، لم يعترف بها، فعلى هذه الدولة أن تعترف، بالصين الشعبية وكوريا الجنوبية، والشمالية، والمانيا الشرقية، وبدولة فيتنام الباسلة البطلة، التي أعطتنا معنى لهذا الجيل. كيف يكون النضال ومواجهة الحديد والنار، و٥٠٠ ألف جندي أميريكي بقوة الإيمان، إيمان هذا الشعب، بمقدراته، بمصيره.

إن شعب فيتنام، في الحقيقة، يخوض باسمنا جميعاً حرب تحرير، آسيا، إفريقيا وأميركا اللاتينية من كل استعمار.

تصفيق

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء:

مع تقديري للكثير الكثير لما ورد على لسان الزميل الأستاذ كمال جنبلاط هنالك بعض الأرقام وبعض الوقائع ربما كانت قد بلغته خطأ وسأترك لوزير المالية عندما يجيب على مناقشة النواب أن يصحح هذه الأرقام وهذه الوقائع. وما كنت أحب أن أعلق على المناقشة الآن ولكن معالي الأستاذ الصديق قد أشار إلى قضية المصفاة الثالثة.

وأنا اليوم وقد وقعت باسم لبنان اتفاقاً بهذا الصدد اعتبره حدثاً تاريخيّاً هاماً، كان لا بد لي أن اغتنم هذه المناسبة واشرح للمجلس الكريم بعض الشيء عن هذا الموضوع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن قضية المصفاة الثالثة كما يعلم الجميع قد ابتدأ ذكرها منذ سنوات وكان الأخذ والعطاء فيها كثير وطويل وكان الاقتراح من قبل المملكة العربية السعودية أن تنشىء هذه المصفاة في لبنان بالاشتراك مع بعض الأفراد أو الشركات بصورة خاصة، وإذا كانت حكومة المملكة العربية السعودية قد اقترحت في ذلك الحين أن تأتي ببعض المعدات من رومانيا فلا أظن أن صديقنا الأستاذ كمال جنبلاط الذي يحرضنا دائماً أن نتعاطى مع جميع الدول على السواء يرى خيراً في أن نجد حكومة المملكة العربية السعودية وهي ما هي، أن تأتي بعض الآلات والتجهيزات من رومانيا، ولكن هذا ليس هو الواقع اليوم. عندما وجدنا أن هذه القضية تتعثر وقد أدت ملابساتها إلى كثير من التعقيدات وحتى إلى تشويش وتشويش العلاقة بيننا وبين المملكة العربية الصديقة قررنا أن نبدل الصورة وأن نطلب إلى حكومة المملكة العربية السعودية أن تقيم هذه المصفاة مناصفة بينها وبين لبنان من حكومة إلى حكومة دون تدخل أي شخص أو فرد أو هيئة، فكان هذا هو المنطلق الأول الصحيح السليم وقد وافقت المملكة الصديقة على ذلك وأخذنا بالمفاوضة وكانت مفاوضة طويلة وكانت معقدة بالنسبة للسوابق والماضي وكما كان شأن حكومتنا دائماً أن تعمل على إحياء الثقة في كل مجال ومكان، إحياء الثقة هنا بين الحكم والشعب وجميع فئاته، إحياء الثقة بين لبنان والدول جميعاً وخصوصاً شقيقاته العربيات، كان همنا الأول أن نحيي ونعيد هذه الثقة بيننا وبين المملكة العربية السعودية الصديقة، وإذ وجدنا تجاوباً في هذا المجال عادت الثقة إلى أحسنها وأتمها وهذا شيء هام أحب أن أعلنه في هذا المجلس الكريم، تضافرت الجهود بيننا وبينهم على تذليل العقبات فأزلناها واحدة واحدة. ووقعنا اليوم الاتفاق الذي أقول إنه اتفاق تاريخي بكل معنى الكلمة لأنه أول اتفاق من نوعه بين بلد عربي وبلد عربي للاشتراك بمشروع ضخم كهذا.

المشروع في طوره الأول سيكلف حوالى المئة مليون ليرة أو يزيد وهو قابل للتطور من أكبر إلى أكبر إلى مشروع ضخم في مجال ليس التصفية فقط بل والصناعة البيتروكيميائية التي أشار إليها الصديق كمال جنبلاط المئة مليون ليرة مناصفة بيننا وبين الشقيقة المملكة العربية السعودية طبعاً يصبح علينا في هذا أن نوظف ٥٠ مليون ليرة. اتفقنا مع المملكة العربية السعودية أن تقوم هي بتمويل كامل المشروع عيناً ونقداً وليس ذلك محصوراً مطلقاً باستيراد الآلات اللازمة من رومانيا أو غيرها بل ذلك يخضع إلى دراسة فنية مالية بيننا وبين المملكة وباستشارة الاخصائيين العالميين في هذا المجال لنرى ما هو الأنسب والأصلح لهذا المشروع.

إذاً، هذه عقبة ثانية قد زالت مع أنني لا أرى ضيراً أبداً في أن نستورد من رومانيا إذا كانت المملكة العربية السعودية تحب أن تستبدل بترولها الخام بأجهزة من رومانيا، فالمملكة العربية السعودية ستضع كامل رأس المال، تعهدت وتكفلت بأن تقوم بتمويل المشروع كاملاً وهي ستفيد على لبنان الخمسين مليون ليرة التي تصيبه أو ما يقارب ذلك على أساس ما يكلف المشروع ولكن الخمسين مليون ليرة ليست ديناً يتوجب المشروع ولكن الخمسين مليون ليرة ليست دينا يتوجب الأداء على لبنان من خارج المصفاة شرط آخر، إن الخمسين مليون ليرة أو مهما بلغ المبلغ الذي يتوجب على لبنان تسترده حكومة المملكة العربية السعودية الصديقة من أرباح المصفاة ذاتها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعد هذا، شرط آخر هام، إن الشقيقة العربية العزيزة لن تحسب على لبنان أية فائدة على هذا المبلغ، وهذه المصفاة ستكون أولاً لسد حاجات لبنان الداخلية وهذا شرط أول ثم للتصدير حسب الإمكانات، إمكانات الانتاج والتصدير. وهذا كله بالطبع سيخضع لدراسات كما قلت فنية تقنية يشترك فيها الخبراء من الدولتين ولدينا والحمد لله من الخبراء من نفتخر بهم في هذا المجال وسنستعين أيضاً بخبرة الخبراء العالميين الذين لا بد من الاستعانة بهم من أجل دراسة هذا المشروع وتقييمه تقييماً فنياً مالياً صحيحاً.

لقد أعطينا في الاتفاق مدة ستة أشهر لهذا العمل بعضهم يقول إن ستة أشهر هي كثيرة ويمكننا، إن شاء الله أن يكون ذلك صحيحاً، أن نقوم به بأقل من ستة أشهر. والبعض الآخر يقول إن ذلك يتطلب أكثر من ستة أشهر، وعندها فلا بأس من أن يمدد إلى الأجل المطلوب. أحببت بهذا أن اطمئن الصديق كمال جنبلاط بأن ما تأخذه هذه الحكومة بيدها بإخلاص وتصميم لما فيه مصلحة لبنان يكون ناجحاً وموفقاً ولا بد هنا من أن أشير إلى ما لقيناه في المملكة العربية السعودية الشقيقة العزيزة فوق كرم الضيافة وحفاوة الترحيب، من تجاوب كامل ومعاونة حقيقية بتوجيه خاص من جلالة الملك فيصل المعظم بأن يتم هذا الانفاق على الشروط التي أتممناها عليه اليوم. آملاً أن يلقى ذلك رضاء عندكم، وسنتقدم إليكم في الوقت المناسب بما أنجزناه.

الرئيس: حضرة الزملاء ما زال أمامنا الآن سبعة خطباء نأمل أن ننتهي من المناقشة العامة في موعد مقبل، ولا بد لنا الآن من تصديق محضر الجلسة حتى يصبح قانون القاعدة الاثني عشرية نافذاً. يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من آذار سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، جعفر شرف الدين، سميح عسيران، ممدوح العبد الله، أنطوان سعادة، بهيج تقي الدين، عزيز عون، فؤاد طحيني، كمال جنبلاط، محمود عمار، باخوس حكيم، فؤاد غصن، فؤاد البرط، يعقوب الصراف، جورج عقل، حبيب المطران، حسن الميس نايف المصري.

واعتذر السادة: رفيق شاهين، قبلان عيسى الخوري، بشير الأعور، كميل شمعون، رشيد كرامي، ادمون رزق، هاشم الحسيني، صبري حمادة، الأمير مجيد ارسلان، عثمان الدنا.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي السادة:

جعفر شرف الدين، هنري طربيه، نجيب أبو حيدر، هنري اده، الياس سابا، حسن مشرفية، إميل بيطار، خليل أبو حمد، وجميل كبي.

صدق محضر الجلسة السابقة:

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

وتكلم حضرة رئيس اللجنة المالية حول مشروع الموازنة، ثم تلا حضرة مقرر اللجنة تقريره عن الموازنة، وبعد أن أدلى معالي وزير المال ببيانه حول الموازنة العامة، أعلنت الرئاسة استمرار المناقشة، ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف. ثم تابع المجلس مناقشة الموازنة في اجتماعات متتالية عقدت بتاريخ ٢٥ آذار سنة ١٩٧١ في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، وفي الساعة السادسة مساء.

وفي اجتماع الثلاثاء الواقع في ٢٠ آذار سنة ١٩٧١، صدق المجلس بالإجماع على مشروع قانون القاعدة الاثني عشرية لشهر نيسان سنة ١٩٧١، وتكلم في مناقشة الموازنة كل من السادة: ادوار حنين، جورج سعادة، كمال جنبلاط، رئيس مجلس الوزراء، وتلي هذا الملخص، وصدق.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

وأرفع الجلسة على أن تستأنف في تمام الساعة الخامسة والنصف من مساء نهار الخميس القادم.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة من مساء ٣٠ آذار سنة ١٩٧١ بعد أن تقرر يوم الخميس في أول نيسان ١٩٧١ الساعة الخامسة والنصف مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمينا السر

عصام حجار

سايد عقل

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس من نيسان سنة ١٩٧١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ متابعة مناقشة مشروع الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس من نيسان سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيَّب السادة: عدنان الحكيم، فريد جبران، إبراهيم شعيتو، سميح عسيران، عادل عسيران، ممدوح العبد الله، إدوار حنين، إميل سلهب، أمين الجميل، أنطوان سعادة، خليل الخوري، عزيز عون، فؤاد طحيني، كمال جنبلاط، كميل شمعون، ميشال المر، أحمد الفاضل، فؤاد البرط، محمد فتفت، هاشم الحسيني، جورج عقل، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذرالسادة: فؤاد غصن، فيليب الخازن، بشير الأعور، قبلان عيسى الخوري، رفيق شاهين، عبد اللطيف الزين، نسيم مجدلاني، رشيد كرامي، فخر فخر، صبري حمادة، مجيد ارسلان، جان عزيز، أندريه طابوريان، عثمان الدنا، عبد المجيد الزين، بيار فرعون.

وتمثلت الحكومة بحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء الأستاذ الياس سابا، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نجيب أبو حيدر، جعفر شرف الدين، جميل كبي، حسن مشرفية، صائب جارودي، هنري طربيه.

الرئيس: افتتحت الجلسة بحضرات النواب المحترمين.

المعتذرون ـ تتلَ أسماؤهم ـ تليت.

الرئيس: الغائبون ـ تتلَ أسماؤهم ـ تليت.

الرئيس: حضرة الزملاء.

إننا إذ نتابع المناقشة العامة في مشروع الموازنة العامة، تأمل الرئاسة، أن ننتهي في هذه الجلسة من المناقشة العامة، ولا يزال من طالبي الكلام بضعة نواب. لذلك نرجو، أن ننتهي بختام هذه الجلسة من المناقشة في مشروع الموازنة بصورة عامة وذلك نظراً لاضطرارنا إلى إرجاء الجلسات، في هذا الأسبوع أو في الأسبوع المقبل بالنسبة لمناسبة الأعياد في هذين الأسبوعين.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٥١ تلا علينا وزير المال آنذاك (الأستاذ فيليب تقلا) تحت قبة هذا البرلمان، تقريراً عن حالة الدولة المالية، خلص فيه إلى سلامة تلك الحالة.

وقد مر على هذا الحدث عقدان تقريباً دون أن نسمع من وزراء المال المتعاقبين أي شرح رسمي عن وضع الخزينة وعن مالية الدولة، مع أن الحاجة إليه كانت ملحة، بعد أن تزايدت وتنوعت أرقام الموازنة وتشعبت التزامات الدولة.

وها نحن اليوم، بعد عشرين عاماً، نستمع بتشوق ولهفة إلى بيان مسهب يدلي به معالي الأستاذ الياس سابا إثر قرار هام اتخذه مجلس الوزراء بوضع خطة خمسية ب ـ ٧٥٠ مليون ليرة تنفذ بموجب أولويات معينة.

إننا نشكر معاليه على هذه البادرة التي نأمل أن تتكرر كل سنة بمناسبة مناقشة مشروع الموازنة، ونقدم له تهانينا الصادقة لما توصل إليه، بعد جهود كبيرة من نتائج مرضية فيما يتعلق بوضع الدولة المالي، بعد أن بات القلق يساور الكثير من النفوس بشأن هذا الوضع.

ويسرني أن تأتي هذه النتائج مؤيدة لتصريحاتي المتكررة من أن مالية الدولة لا تبعث على أي قلق.

وقبل إبداء رأيي بتلك النتائج لا بد لي من إيضاح نقطة هامة تتعلق بما يسمونه «عجز الموازنة العامة» غالباً ما كانت مدعاة للالتباس ولارتكاب خطأ خطير فيما يختص بحالة الخزينة.

لقد لفت الزميل الكريم، الأستاذ سعيد فواز، في تقريره على مشروع الموازنة، انتباه المسؤولين إلى أن الدولة أنفقت ابتداء من العام ١٩٦٢ أكثر من واردات الموازنة. وتكلم وزير المال عن الموضوع ذاته وسمى هذا الفرق «عجزاً في الموازنة».

إن هذا التعبير غير ملائم وإن كان موافقاً للنصوص التشريعية المتعلقة بالموازنة وبقانون قطع الحساب. وهو قد يصبح خاطئاً ومسيئاً لسمعة الخزينة كلما فاقت واردات الموازنة النفقات المدفوعة فعلاً، وهو أمر يحصل سنوياً لأن النفقات المبينة في قطع الحساب والمسماة «نفقات مصروفة» Dépenses ordonnancées لا تدفع بكاملها من الخزينة.

إن الفرق بين «النفقات المصروفة» الواردة في قطع الحساب و«النفقات المدفوعة» من قبل الخزينة يقدر بعشرات الملايين من الليرات في كل سنة، وهو يظهر بوضوح في حساب «المهمة العامة» الذي باشرت مصلحة المحاسبة العامة في وزارة المالية بوضعه ابتداء من سنة ١٩٦٧.

وإليكم الأرقام الصحيحة بهذا الخصوص:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السنة	النفقات المصروفة	الواردات الفعلية	الفرق المسمى «عجز الموازنة»	النفقات المدفوعة من الخزينة	الفائض بالنسبة للواردات الفعلية
١٩٦٧	٥٩٢ ـ	٥٣٤ ـ	٥٨	٥٠٠	٣٤
١٩٦٨	٦٠٣ ـ	٥٧٣ ـ	٣٠	٥٥٠	٢٣
١٩٦٩	٦٣١ ـ	٦٠٣	٢٩	٥٥١	٥١

أما تفاصيل «النفقات المدفوعة» من الخزينة فهي كما يلي (بالملايين من الليرات):

السنة	الحوالات الصادرة خلال السنة الجارية	الحوالات المدفوعة عن موازنة السنة الجارية	الحوالات المدفوعة عن الموازنات السابقة	المجموع
١٩٦٧	٤٨٤	٤٤٦	٥٤	٥٠٠
٥٢٨١	٩٦٨	٤٩٥	٥٥	٥٥٠
١٩٦٩	٥٤٤	٤٩٨	٥٣	٥٥١

فتجاه هذه الأرقام كيف يمكن الكلام عن «عجز في الموازنة» ونحن نرى أن تنفيذ الموازنة أدى بالواقع بالنسبة للخزينة إلى فائض هام، لا إلى عجز؟

إن مرد الالتباس هو إلى عدم التفريق بين «النفقة المصروفة» و«النفقة المدفوعة» وعندما يتكلم الرسميون عن «عجز الموازنة» إنما يضعون نصب أعينهم فقط الفرق القائم بين الواردات والنفقات المصروفة، دون النظر إلى أن هذه النفقات لا تدفع فعلاً بكاملها من قبل الخزينة.

بناء لإلحاحي أضافت وزارة المالية في فذلكة مشروع موازنة عام ١٩٦٨ الملاحظة التالية في نهاية الصفحة ٤٢:

«تجدر الإشارة هنا إلى ناحيتين هامتين: الأولى وهي أن تسمية الفرق بين الواردات العامة المقدرة وبين النفقات العامة المرصدة والذي يمثل الجزء الثالث، أن تسمية هذا الفرق بالعجز هو غير صحيح والثانية هي أن حجم هذا الفرق كما يظهره قطع الحساب هو غير دقيق...

«أما لجهة حجم هذا الفرق فهو في الحقيقة أقل مما يظهره قطع الحساب..

«هناك عمليات تحويل تجريها الموازنة وتعتبر إنفاقاً بمعنى الموازنة، بينما هي لا تكون قد أنفقت فعلاً، مثلاً

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تحويلات الموازنة إلى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى وإلى الجامعة اللبنانية وإلى مجلس السياحة، إلخ. . .».

ولوضع حد نهائي لكل التأويلات ولكل قلق في النفوس إني أطلب من معالي وزير المالية أن يدلي بتصريح واضح أمام هذا المجلس من شأنه أن يزيل الالتباس المشار إليه والإساءة الناتجة منه لسمعة الخزينة اللبنانية.

حضرة الزملاء الكرام،

بعد هذا الشرح الذي كان لا بد منه أصل إلى صلب الموضوع وهو مناقشة بيان وزير المال وسياسة الحكومة المالية.

بيان وزير المال ووضع الدولة المالي

يظهر هذا البيان المتعلق بوضع الدولة المالي في نهاية سنة ١٩٧٠ أن «الأصول» بلغت ٧٦٠ مليون ليرة و«الخصوم» ١٣٢٤ مليون ليرة، فيكون الفرق ٥٦٤ مليوناً.

وقد قال معاليه إنه ناتج من:

ـ سلفات خزينة هالكة ٢٣ مليون ليرة.

ـ عمليات قديمة للتسوية ١٠ ملايين ليرة.

ـ رصيد عمليات الموازنة ٥٣١ مليون ليرة.

المجموع: ٥٦٤ مليون ليرة.

وبالطبع كان هذا البيان يحتاج إلى شروح طويلة وقد أعطانا إياها معاليه في جلسة ٢٣ آذار.

أما تعليقي فيتناول أولاً الطريقة التي استعملت لوضع البيان وثانياً أساس الموضوع.

ففيما يتعلق بالطريقة التي حصل جمع بين حسابات الموازنة وحسابات الخزينة، في حين أنها منفصلة وتخضع لقواعد مختلفة. وكان من الأفضل أن تفرد أبواب على حدة لكل من وضع الخزينة الدفتري ثم الواقعي ولعمليات الموازنة ولموجودات وموجبات الدولة، مع التقديرات لقيمتها الحالية ولما يمكن اعتباره هالكاً، ولإمكانية استعمال الاعتمادات المدورة إلخ. . . ليتسنى لكل مسؤول أن يفهم الوضع الحقيقي لمالية الدولة.

ولأجل هذه الغاية سأقوم بهذه المحاولة باختصار كلي وبصورة شبه شاملة:

البيان الأول: وضع الخزينة الدفتري في نهاية ١٩٧٠ (بالملايين من الليرات). الخ. . .

إن الوضع الوحيد الواجب أخذه بعين الاعتبار بنتيجة البيانات السابقات هو وضع الخزينة الواقعي (البيان الثاني) الذي يترك فرقاً بين الأصول والخصوم قدره ١٣٥ مليون ليرة، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لأن البيان الأول هو دفتري ونظري طالما أن قسماً هاماً من سلفات الخزينة الواردة في «الأصول» هو

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

غير قابل للتسديد وطالما أن معظم الأموال المبينة في «الخصوم» (أموال المصالح المستقلة والبلديات والأمانات والتأمينات والمحجوزات والحسابات الجارية) لن تدفع بالواقع إلى أصحابها، ولو كانت مستحقة بذمة الدولة.

ودليلنا على ذلك هو حركة تلك الأموال خلال السنين الأربع الأخيرة وقد ازدادت عاماً بعد عام على ما هو ثابت من الجدول التالي:

	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧
الأموال المودعة	٣٤٦	٣٠٣	٢٥٧	٢٥٣
أموال البلديات	٢٥٩	٢٢٣	١٩٣	١٧٠
الحسابات الجارية	٦٦	١٥	٢١	١٠

مع العلم بأن وزارة المال قد دفعت للبلديات خلال السنة المنصرمة أكثر من الماضي وبأنه يجب أن تزيد مدفوعاتها لها خلال هذا العام، ولا سيما قبل فصل الصيف لتمكينها من القيام بمهامها.

ثانياً: لأن البيانين الثالث والرابع لا يعطيان فكرة صحيحة عن الواقع، طالما أن قسماً كبيراً من «الخصوم» (الموجبات والاعتمادات المدورة) لن يتم تنفيذه كما أن قسماً كبيراً من «الأصول» (سلفات استثمار، بقايا الضرائب، إلخ...) لن يحصل أو هو بحكم الهالك.

وعلينا أن نلاحظ بأن استعمال أموال المصالح المستقلة والبلديات من قبل الدولة هو أمر جار في عدة بلدان أجنبية، منها فرنسا التي تلزم حتى بعض المؤسسات الخيرية على إيداع أموالها الفائضة في صناديق الخزينة لقاء فائدة أو بدون فائدة ولتلك الأموال تسمية خاصة هي «الأموال المودعة».

سياسة الحكومة المالية

لقد أوضح معالي الوزير هذه السياسة في فذلكة مشروع الموازنة (ص ٢٠ ـ ٢٣) وفي الشرح الشفوي الذي أعطاه أثناء جلسة ٢٣ آذار.

وقد تبين لنا أنها تهدف على المدى القصير إلى التعويض عن التدني الحاصل في إنفاق القطاع الخاص منذ سنة ١٩٦٧ وإلى تنشيط الحركة الاقتصادية وتوزيع الثروة على أساس أكثر عدالة.

فمع موافقتنا على الخطوط الكبرى لهذه السياسة نرى أن موازنة سنة ١٩٧١ لا تحقق الغاية المرجوة، طالما أنه لن يصرف من اعتمادات الجزأين الثاني والثالث سوى مبلغ ١٥٥ مليون ليرة على الأكثر، في حين أن مجموع النفقات المصروفة في هذين الجزئين قد بلغ في السنوات الست المنصرمة ما يلي:

سنة ١٩٦٥ ـ ٢٠٤ ملايين ليرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٩ مليون ليرة.

سنة ١٩٦٧ ـ ١٩٤ مليون ليرة.

سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦ مليون ليرة.

سنة ١٩٦٩ ـ ١٨٤ مليون ليرة.

سنة ١٩٧٠ ـ ١٧٥ مليون ليرة.

وبما أنه لا يمكن اللجوء هذه السنة إلى الاعتمادات المدورة لأن استعمالها خلال السنتين الماضيتين كان كثيفاً ولأن قسماً كبيراً منها قد تحول مؤخراً إلى مجلس الجنوب فكان لا بد من إقرار مشاريع تجهيزية وإنمائية جديدة لتفادي النقص في الإنفاق وهذا ما رمت الحكومة إلى تحقيقه بالخطة الخمسية التي أقرها مؤخراً مجلس الوزراء المنعقد في بيت الدين بقيمة إجمالية قدرها ٧٥٠ مليون ليرة أي بمعدل ١٥٠ مليون ليرة في السنة.

تجاه هذا الإنفاق المقترح الذي يحتاج طبعاً إلى تمويل عن طريق الاستدانة من الغير علينا أن نتوقف أمام الأمور التالية:

١ ـ التضخم المالي وعواقبه.

٢ ـ انتقاء المشاريع الواجب تنفيذها.

٣ ـ ضبط الإنفاق المختص بها.

٤ ـ أفضل الطرق لتأمين التمويل.

٥ ـ إمكانية تسديد المبالغ المستقرضة.

لن نبحث الآن في النقاط الثلاث الأولى لأن مكان هذا البحث هو في اللجنة المالية، لكن علينا أن نبحث في النقطتين الأخيرتين، مبتدئين بالنظر في مقدار الدين اللبناني في نهاية سنة ١٩٧٠ والتساؤل عما إذا كان ناقصاً أو زائداً عما يجب أن يكون في وضعنا الاقتصادي والمالي الحالي.

مقدار الدين العام اللبناني في نهاية ١٩٧٠

لقد بلغ الدين العام في نهاية سنة ١٩٧٠ (حسب بيان وزير المال الموزع علينا) ٢١٢ مليون ليرة، هذه مفرداتها:

سندات الخزينة ٦٢ مليون.

فوائد مستحقة ٥ ملايين.

سندات التمويل ٨٢ مليون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قروض خارجية ٦٣ مليون.

تستحق الأداء من ١٩٧١ إلى ١٩٨٣.

إلا أن وزير المالية أضاف إلى المجموع المذكور (أثناء جلسة ٢٣ آذار) ماية مليون ليرة ناتجة من كفالة الدولة لمكتب القمح والشمندر السكري ومن الخسارة المرتقبة لتنقية القطاع المصرفي فأصبح مجموع الدين العام بموجب هذا التقدير القابل للجدل ٣١٢ مليون ليرة.

وبحسب ما نعتمد هذا الرقم أو ذاك فإن النسبة التي يمثلها هذا الدين من أصل الناتج الوطني القائم Produit national brut المقدر ب ـ ٥ مليارات و١٥٠ مليون ليرة، تتراوح بين ٤ و٦ بالمئة تقريباً.

هذه النسبة هي بالواقع ضئيلة إذا ما قابلناها بالنسب الجارية في بعض البلدان التي تتشابه نوعاً ما مع لبنان من ناحية معدل الناتج الوطني القائم للفرد الواحد فيها. مع العلم بأن هذا المعدل كان يبلغ في لبنان عام ١٩٦٦: ٤٨٠ دولاراً.

فاستناداً إلى المعلومات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي تظهر وضعية هذه النسب خلال سنة ١٩٦٦ في البلدان المذكورة كما يلي:

تركيا ٢٨٠ دولاراً ـ ١٧,٦ بالمئة.

البرازيل ٢٤٠ دولاراً ـ ١٥,١ بالمئة.

برتغال ٣٨٠ دولاراً ـ ١٣,٥ بالمئة.

بناما ٥٠٠ دولاراً ـ ١١,٧ بالمئة.

إيران ٢٥٠ دولاراً ـ ١٠,٥٠ بالمئة.

مكسيك ٤٧٠ دولاراً ـ ٩,٥ بالمئة.

تشيلي ٥١٠ دولاراً ـ ٨,٧ بالمئة.

كولومبيا ٢٨٠ دولاراً ـ ٨,٣ بالمئة.

وفي لبنان لقد تحركت مقادير الدخل القومي والناتج الوطني القائم وواردات الموازنة ما بين السنوات ١٩٦٤ و١٩٧٠ على الوجه التالي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السنة	الناتج الوطني القائم دون القروض	الدخل القومي	واردات الموازنة العامة
١٩٦٤	٣٤١٠	٢٨٦١	٤٤٥
١٩٦٥	٣٦٤٠	٣١٥٤	٤٨٥
١٩٦٦	٣٩٩٥	٣٤٦٠	٥٢٤
١٩٦٧	٣٩٦١	٣٤٤٣	٥٢١
١٩٦٨	٤٤٢٨	٣٨٦٢	٥٧٣
١٩٦٩	٤٧٢٥	٤١١٢	٦٠٢
١٩٧٠	٥١٥٠	٤٤٧٥	٦٦٠

هذا الجدول يظهر زيادة سنوية في كل من الخانات الثلاث بمعدل ٩ بالمئة تقريباً وذلك رغم الجمود والانكماش اللذين عقبا أزمة أنترا وحرب حزيران سنة ١٩٦٧.

فإذا جعلنا الحد الأقصى لحجم الدين اللبناني العام عشرة بالمئة من مقدار الناتج الوطني القائم، أي ما يوازي الزيادة الطارئة عليه خلال سنة واحدة فقط، لكان بإمكاننا أن نرفع قيمة هذا الدين إلى خمسمائة مليون ليرة، أي أن نستقرض من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون ليرة، حسب ما يحدد نهائياً مقدار الدين العام في نهاية سنة ١٩٧٠.

أما في السنوات اللاحقة، فالحد الأعلى للاستقراض يحدد سنوياً بعشرة بالمئة من الزيادة الطارئة خلال السنة المنصرمة على الناتج الوطني القائم مضافاً إليها المبالغ التي تكون الخزينة قد دفعتها تسديداً لأقساط الدين العام المستحقة خلال السنة ذاتها.

وعندما تتحسن الأوضاع وترتفع نسبة الزيادة في الإنتاج الوطني وفي الدخل القومي يصبح بالإمكان رفع النسبة إلى ١١ و١٢ بالمئة.

إذن، إن مجال الاستقراض واسع أمامنا، لكن هذا لا يعني أنه على الدولة أن تلجأ إليه دون دراية أو تحسب للمستقبل، بل يقتضي أولاً استنفاد جميع الوسائل المتوافرة للخزينة من الواردات، العادية والاستثنائية، وفي آخر المطاف يلجأ إلى القروض بعد التفتيش عن أفضل الطرق لتحقيقها.

ما هي إذن أفضل الطرق لتمويل المشاريع؟

ـ لم تبين لنا الحكومة هذه الطرق بل اكتفى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بأن يؤكدا أن لدى الحكومة خطة تمويل صالحة تؤمن المطلوب.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

- كلام جميل، لكنه يحتاج إلى إيضاح ومناقشة جديدة ستجري حتماً في اللجان البرلمانية المختصة وفي اللجنة المالية بنوع خاص.

ومن باب التذكير أعدد باختصار وسائل زيادة الواردات العادية والاستثنائية:

- تحصيل جميع حقوق الخزينة على الغير من متأخرات ضرائب وديون مختلفة.
- استرداد بعض سلفات الخزينة.
- زيادة عائدات شركات البترول، ولا سيما شركة المدريكو.
- زيادة حصيلة معظم الضرائب والرسوم عن طريق مكافحة التلاعب والغش الحاصلين في تحققها.
- مكافحة تهريب السكاير الأجنبية وقد عولجت بتخفيض السعر الرسمي الذي أدى إلى تحسين الوضع المالي نسبياً ولكني أعتقد جزماً (مع وزارة المالية) بأن عدم محاربة التهريب بصورة كافية سيؤدي إلى انخفاض الواردات المرتقبة من إدارة حصر الدخان إلى نصفها، أي إلى ٢٠ مليون ليرة بدلاً من ال ـ ٤٠ مليوناً الملحوظة في موازنة هذا العام... الأمر الذي يضعف طبعاً وضع الخزينة، في حين أننا نسعى بشتى الوسائل لتقويته.
- بيع بعض أملاك الدولة الخاصة. وقد طلبت في اللجنة المالية تكليف عدة موظفين وضع دراسة دقيقة عن وضعية تلك الأملاك في كل محافظة على حدة، ولا سيما في محافظتي بيروت والجنوب، لتكون الدولة على أهبة للبيع عندما يحين الوقت المناسب وقد وعدني وزير المال بتحقيق هذا الأمر.
- وهناك أخيراً زيادة حصيلة الضرائب والرسوم عن طريق تعديل نصوصها ومعدلاتها رغم تخفيض البعض منها كالرسوم القضائية وبعض الرسوم الجمركية.

وفيما يتعلق خاصة بضريبة الدخل، نحن نوافق وزير المال على جعلها ضريبة تصاعدية على مجمل المداخيل، تفرض على الأشخاص الطبيعيين، شرط أن تضبط تماماً على حاملي أسهم الشركات المغفلة.

وإذا كان المجال لا يسمح الآن بالتطرق إلى التعديلات الواجب إدخالها على أسس النظام الضريبي (مما بينته في تقارير سابقة) إلا أنه يمكنني التأكيد بأن وضع البلاد الاقتصادي الحالي، رغم الجمود الذي اعتراه، يسمح برفع نسبة بعض المعدلات الضريبية تبعاً لارتفاع الناتج القومي ومعدل الدخل القومي للفرد، الذي بلغ في العام المنصرم ٦٥٠ دولاراً، مما يجعل لبنان على عتبة البلدان المتقدمة.

ولا يغربن عن البال أنه، بالإضافة إلى هذه الوسائل الإيجابية لزيادة إمكانات الخزينة هناك وسيلة سلبية هامة جداً وهي القضاء على الهدر والسرقة والتلاعب في الإنفاق الحكومي على أنواعه، ولا سيما في تنفيذ الأشغال العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومتى استنفدنا جميع هذه الطرق وبقينا بحاجة إلى المال فلا مانع من اللجوء إلى القروض، شرط تخصيصها للمشاريع المنتجة.

وهنا علينا أن نتساءل عن أي نوع من القروض هو الأنسب لنا: الداخلية أم الخارجية؟

لسنا ننكر أن للقروض الخارجية حسنة هامة، هي منحها لمدات طويلة، كالقرض الأميركي الأخير المعطى بقيمة سبعة ملايين دولار تسدد خلال عشرين سنة، من ١٩٧٢ إلى ١٩٩٢.

لكننا مع ذلك نفضل، مع وزير المال، الاستقراض من الداخل، لأن مصارفنا ملأى بالودائع، التي فاقت الأربعة مليارات ليرة، فضلاً عن موجودات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وشركات التأمين وإعادة التأمين المعدّة للتوظيف والتي تقدّر بعشرات الملايين من الليرات سنوياً.

كما نرى أن تحصل هذه القروض عن طريق سندات الخزينة لمدة قصيرة (٣ سنوات) ولمبالغ محدودة (٥٠ مليون ليرة على الأكثر) وعن طريق السندات ذات الجوائز Obligations . lots بقيمة ماية ليرة للسند الواحد وبفائدة ٤ أو ٥ بالمئة معفاة مع الجوائز من كل ضريبة ورسم.

وفي نظري أن إصدار هذا النوع الأخير من السندات، فضلاً عن مساهمته في خلق السوق المالية لمدينة بيروت، سيلاقي إقبال صغار المدخرين لما يحققه لهم من فائدة مضمونة ولما يخلقه لديهم من أمل في ربح الجوائز، هذا بالإضافة إلى مدة استهلاك هذه السندات التي قد تبلغ وتفوق العشر سنوات، وهي ميزة هامة بالنسبة للخزينة.

إمكانية تسديد الدين العام

عندما نطالب بزيادة حجم الدين العام، علينا أن نفكر جدياً بإمكانية تسديد أقساطه في استحقاقاتها.

نعم إن كل قول بهذا الصدد لا يمكن أن يكون إلا من نوع التكهن.

إلا أنه، رغم صعوبة المهمة ونسبية الآراء المعطاة، يمكننا، استناداً إلى نتائج السنين السابقة وإلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة، وبالأخص إلى حالة الأمن في الداخل وقضية فلسطين في الخارج، وبعد الأخذ بعين الإعتبار مكامن الضعف ومكامن القوة في الوضع الحاضر وتأثير تنفيذ المشاريع العامة والخاصة والإصلاحات الضريبية العتيدة، يمكننا أن نأمل حصول زيادة في الدخل القومي وبالتالي في واردات الخزينة قدرها ١١ بالمئة في السنين الأولى و١٢ و١٣ بالمئة في السنوات التالية.

وفي اعتقادي أن هذه الزيادة السنوية هي كافية لدفع أقساط الدين العام، وإن كان ببعض الصعوبة في العامين الأولين «١٩٧٢ و١٩٧٣» إذا ما لجأت الدولة إلى إصدار سندات خزينة بمبالغ هامة، بدلاً من إصدار سندات ذات الجوائز.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما الزيادة العادية (الحتمية) لنفقات الدولة فيمكن تغطيتها برفع معدلات الرسوم والضرائب تدريجياً، على أثر ارتفاع الناتج الوطني والدخل القومي عاماً بعد عام.

وفيما يتعلق بالنفقات العامة المرتقبة، الناتجة مثلاً من تطبيق مشروع خدمة العلم والضمان الاجتماعي على القطاع الزراعي، فإن القسم الأكبر منها يمكن تغطيته بزيادة عائدات شركات البترول وبواردات شركة راديو أوريان وشركة استثمار الكابل البحري (اعتباراً من ١٩٧٣)، إلخ...

وهناك أيضاً بالنسبة للخزينة الفرق بين ما تقبضه سنوياً لحساب المصالح المستقلة والبلديات وما تدفعه إليها وهي تتصرف به منذ سنة ١٩٦٤ على ما هو معلوم. وقد بلغ هذا الفرق ٧٦ مليون ليرة سنة ١٩٦٩ و٧٩ مليون ليرة سنة ١٩٧٠ «بموجب الجدول الوارد أعلاه».

وهناك أخيراً عند الحاجة الماسة، إمكانية الاستفادة من قسم من الذهب المخزون في صناديق مصرف لبنان، بعد تأمين تغطية للنقد المتداول قدرها مئة بالمئة.

حضرات الزملاء الكرام،

مهما أطلنا الكلام في هذا الموضوع فإننا لا نفيه حقه من البحث. وما فعلته الآن لا يتعدى الإشارة إلى بعض المعطيات والحلول التي يمكن اعتبارها صالحة لانطلاق سياسة مالية حذرة وفاعلة بذات الوقت.

وكل ما أرجوه هو أن أكون قد وفقت في تقديم بعض المعونة إلى المسؤولين، ولا سيما إلى معالي وزير المال الذي بذل بالواقع جهوداً كبيرة ومشكورة في إكمال موازنة هذا العام وفي توضيح الوضع الراهن لمالية الدولة.

والله ولي الأمر والتوفيق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ يوسف سالم.

يوسف سالم: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

بعد البيان القيّم الذي ورد على لسان الزميل الأستاذ شادر، لم يبق لي ما أقوله بخصوص هذه الموازنة كما وردت من الحكومة. ولكن يمكن أن أبحث عن الأسباب التي أثرت على هذه الموازنة، وعن العوامل الأساسية التي كان يمكنها أن تؤثر، والتي أثرت بالفعل عليها. هذه العوامل، هي سياسية، واقتصادية، واجتماعية. أما العوامل السياسية، فهي تنحصر في الحرب القائمة في الشرق الأوسط، وهذه، لم يكن لنا فيها يد ولا رأي، وليس على الحكومة أن تمنعها إذا قدرت، ولكن كان لي الحظ إذ قلت منذ مدة في هذا المجلس، أن هذه الحرب، قد تطول عشر سنوات، وعشرين سنة، وربما ثلاثين. لذلك يجب أن نعدّ لها العدة، وأن نعيشها كما نعيش حياتنا اليومية.

أما السياسة الداخلية، فهي تحت إشراف الحكومة المباشر. لذلك، لا يمكن للحكومة أن تتحمل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعض المسؤوليات في هذا الموضوع. وهي تتلخص بالمحافظة على سيادة هذا البلد، وعلى أمنه واستقراره. يمكننا القول، إن عمل الحكومة في هذا المجال، كان حتى الآن عملاً سلبياً لم يعط النتائج الإيجابية المنتظرة. إنني أذكر كل هذه الأمور، لأنني أرى أن لها علاقة مباشرة بالموازنة، وهي التي تؤثر على الأرقام التي وردت في الواردات وفي النفقات. لو كانت الحكومة توصلت أن تحافظ المحافظة التامة على الأنظمة والقوانين واستعملت السلطات التي خولها إياها الدستور في حفظ الأمن، وفي الحفاظ على مالية الدولة العامة، وعلى الأمور الاجتماعية، لكان نتج عن ذلك تحسن ملموس على أوضاع الموازنة التي هي بين أيديكم، وربما زادت الواردات واستقامت بالنسبة للمصارافات المجدية على غير المجدية منها. هذا عدا عما يمكن أن تفعله الحكومة في الحقل المالي والاقتصادي في سبيل تشجيع الرساميل اللبنانية والأجنبية لأجل العمل في المجالات الصناعية والتجارية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد الازدهار الاقتصادي، وأن يؤمن العمل إلى الكثيرين من الشباب حملة الشهادات الذين يؤمون بالمئات كل يوم المؤسسات التجارية والصناعية، لأجل الحصول على عمل يؤمن لهم الحياة، ولكن دون جدوى مع الأسف. وما الإضرابات الطلابية التي عشناها كل هذه المدة، سوى السعي وحثّ الحكومة على تأمين العمل الشريف لهذه الشبيبة الطموحة.

أنا أعلم علم اليقين، أن الحكومة، لا يمكنها أن تؤمن العمل لجميع هؤلاء الشبان، وذلك لأن المتخرجين من الجامعات يزداد عددهم سنة بعد سنة ولبنان بلد صغير، لا يمكنه أن يلبي كل رغبات الشباب حملة العلم والفكر، ولكن يمكن للحكومة أن تهيىء لهم بعض أسباب العمل بمساعدة التجارة والصناعة، والخدمات ما أمكن، علها تستوعب قسماً كبيراً منهم. ولا ننسى، أن الدول العربية الشقيقة قد أدت للبنان خدمات صادقة في هذا الموضوع، وفتحت أبوابها إلى الكثير من اللبنانيين، طالبي العلم، فشكراً لهم.

بقي هناك، قضية واحدة هي، قضية المغتربين، أن لبنان، كما قلت بلد صغير بمساحته لا يمكنه أن يستوعب حصيلة الأجيال الطالعة في لبنان. لذلك كانت الهجرة مهما قلنا فيها، من مستلزمات المستقبل، كما كانت من مستلزمات الماضي البعيد. لذلك، وجب على الحكومة أن تعطيها كل اهتمامها فتنظم الهجرة تنظيماً حسناً، وتستثمر نشاط هؤلاء الشباب، الذين يتركون بلدهم إلى الخارج لمصلحة هذا البلد أو لمصلحة أبنائه المغتربين المنتشرين في كل أحياء الدنيا. هذا ما أرجوه، من الحكومة الحاضرة وما أرى فيه تأثيراً جذرياً على حالة الموازنة، وعلى حالة هذا البلد، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حبيب مطران.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حبيب مطران: دولة الرئيس، كان لا بد لنا بعد المجمع المقدس الأخير الذي جرى في بيت الدين من فحص الضمير، وقد شعر بعد ستة أشهر، هؤلاء الوزراء الشباب المثقفون بضرورة فحص الضمير، وحيث نحن ممثلي الشعب نقوم أيضاً بفحص الضمير على هذا المنبر، حتى نتساءل فيما إذا كنا أحسنا، أو أسأنا إلى الرسالة الموكولة الواقعة على عاتقنا، في تأييد هذه الوزارة، أو هذا المنهج الجديد من المثقفين. ولنكن صريحين وواضحين، وصادقين مع أنفسنا، مهما كانت الروابط التي تربطنا ببعض الوزراء وخصوصاً بدولة رئيس مجلس الوزراء، الذي هو نائب قبل أن يكون راعي أولاد. وإني أعتبره في هذا الدور شهيداً، أو ضحية أكثر مما هو، رئيس حكومة، ولذلك، لا أدينه هو لأننا نعلم جميعاً، أنه من الصعب فرض التوجيه على الطلاب، أو التلاميذ خصوصاً المبتدئين منهم. تقدمت هذه الوزارة إلى المجلس بعنوان الشباب المثقف، وكأن لبنان كان في جاهلية إلى اليوم، وكان من تولى، أو اعتلى كرسي الوزراء في جهل. كثرت الألقاب، دكتور، ودكتور، ودكتور، وجميعها من صنف الدكتره، دكتور في التدخين، دكتور في علوم الفن، دكتور في الوزارة، دكتوراه في كل شيء. توزع الألقاب ورأينا نتيجة هذه الألقاب التي كثرت في هذا البلد. لم نتكلم، إلا في الشباب المثقف، وكأن لبنان، وما أنتجه للآن من خدمات في العلم والعروبة، كأنه لم يكن، إنما هذا هو حدث جديد، وبالفعل حدث جديد، لأن في هذه الحكومة كل ما يحدث هو عمل تاريخي جديد. ونستقد الشاغل الشاغل الوحيد لهذه الوزارة انتقاد ما قبله، ولا تأتي الوزارة بعمل أو ببرنامج، سوى أن تقول، نحن علماء، ونحن نحمل شهادات، وكان لبنان في جاهلية، ونحن سنربي الأجيال. نحن تقنوقراطيون لأنهم لم يكتفوا في «التكنيسيته» بل إنهم قالوا، كلمة مستجدة ما هي «التكنوكرافية؟» بالرجوع إلى القاموس نرى أن التكنوكرافية، هي تطبيق العلم أو مبادىء العلم، باستثناء اعتبار العنصر البشري، أو التفاعل على العنصر البشري، وهي مستمدة، وفرع من السينارشي Synarchis هذه بعد ما تعلموها.

ما هي السينارشي؟ السينارشي، هي منافاة للديمقراطية تماماً، ولكن تقارب الكلمة، تكنسيان، وتكنوغراف، كأنه لا يكفي لهؤلاء الشبان. فقالوا، نحن مش تكنسيان، بل نحن تكنوغراف، لأن الوزارات ليست بحاجة إلى التكنسيان، أو كان بالأحرى، أن يقولوا نحن «سوبار تكنسيان» ولكن وجدوا كلمة تكنوغراف فقالوا هذه الكلمة دون الرجوع إلى معنى التكنوغرافية، أو درسها. وهنا أيضاً، قيمة الشهادات التي يحملونها. وهذه الوزارة بدأت أعمالها بتمثيلية حصلت في هذه الندوة، لأن نفسي أبت أن أكون مشخصاً في هذه التمثيلية التي عرضت على مشاهد اللبنانيين طيلة مدة ثلاثة أيام. والأنوار السينمائية تتدفق على هذه الندوة، والتلفزيون يشتغل. سينما بلاش للبنانيين.

الرئيس: حضرة الزميل، للنائب الحق أن يتكلم بما يشاء في معرض مناقشة الموازنة، ولكن يجب أن لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يفوتنا، أننا في معرض مناقشة الموازنة، فحتى الآن لم يتطرق الزميل، لا من قريب ولا من بعيد إلى قانون الموازنة العامة.

حبيب مطران: الانتقاد للوزارات، من صلب السياسة، كله يرتكز على الميزانية، ونحن في صدد الميزانية.

الرئيس: تفضل تفضل، أنا أحببت تذكيركم، أننا في صدد الموازنة.

حبيب مطران: نعم، نعم، هناك درس وقد استوفى وليتسع صدركم قليلاً، وإذا شئتم ألا أحكي أيضاً، ستكون وسيلة جديدة «هيدي تكنرقراطية».

الرئيس: هيدي بتكون، أوتوقراطية يا حضرة الزميل، من أجل مجلس النواب، ومن أجل كرامة المناقشة، ومستوى المناقشة. أرادت الرئاسة أن تلفت نظر حضرة الزميل، لأنه قد يكون له مآخذ عديدة على الحكومة، ولكن يجب أن يضمن هذه المآخذ في معرض درسه للموازنة، حتى الآن لم يتكلم الزميل بشيء بالموازنة. للرئاسة الحق، أن تمنع النائب من الخروج عن الموضوع، ومع هذا لم تشأ الرئاسة أن تمنع الزميل من الخروج عن الموضوع.

حبيب مطران:

أنا أتمنى، أن تمنعني الرئاسة عن بحث المواضيع، لأنني أعتبر، أن للنائب أثناء مناقشة الموازنة أن يبحث في جميع الوزارات. ومن جملتها الإعلام الذي نحن بصدده فهذا الإعلام الذي وضعه وزير الإعلام وقت كان وزيراً للتربية، كان يذهب من هذه الندوة إلى وزارة التربية لإشعال نار الحماسة في ذهن الشباب. فنتج منه، هذه الإضرابات وهذه الفوضى، وولى هارباً، وقال عندها أحسن نفل.

مسكين الدكتور أبو حيدر، ورث ورثة ملعونة، نعم أقول، إنه أشعل النار، وقال عندها أحسن تنغل.

نعود إلى الناحية المالية. طاعة منا لدولة الرئيس الذي نجلّ ونحترم، وقد استمعنا إلى بعض بيانات معالي وزير المال، فكانت بيانات، قيّمة جداً، وبإخراج ممتاز جداً، فتقدم بأرقام وتصورنا، إنا نحن بنعيم، وفي بحبوحة، وقد قال، معاليه وصرح، إن ميزانيتنا سليمة جداً. فإذاً لنضرب هذه الأرقام، لأن مهما كانت براعة وزير المال وشهاداته، فإن اثنين، ضرب اثنين تساوي، أربعة، ما بيصيروا ثلاثة ونصف، ولا أربعة ونصف.

في الفترة الواقعة، ما بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ تضاعفت واردات الخزينة العامة للدولة. إذ ارتفعت من ٣١٦ مليون ليرة، فاصل سبعة، إلى ٦٩٧ مليون ليرة لبنانية في سنة ١٩٧١. هذا وفقاً للتقديرات الواردة في قانون موازنة هذا العام. وقد كان متوسط نسبة الارتفاع سبعة، فاصل واحد بالمئة. في نفس الفترة الزمنية، بلغت النفقات الإدارية الجارية في الجزء الأول والثاني من الميزانية العامة ثلاثة أضعاف تقريباً. إذ، ارتفعت هذه النفقات، الرواتب والأجور، والمخصصات والتعويضات، ونفقات إدارية عامة من ١٤٤ مليون ليرة لبنانية في سنة ١٩٦٠، إلى ٤٦٠ مليون ليرة لبنانية في سنة ١٩٧١، وفقاً للتقديرات الواردة في قانون موازنة ال ـ ١٩٧١، وقد بلغ متوسط نسبة الزيادة سنوياً لهذه النفقات ١٤ فاصل خمسة بالمئة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجزء الأول من الموازنة العامة مخصص للنفقات الإدارية الجارية، ولتسديد القروض ونفقات السنين السابقة، بالإضافة إلى ما يسمى بالمساعدات الاجتماعية، والثقافية. والجزء الثاني من الموازنة العامة مخصص لنفقات الصيانة، وللتجهيز، ولدفع رواتب المستخدمين والعمال، وبما يسمى بالنفقات الإنمائية.

تطورت النفقات في العهد الماضي على الشكل الآتي: في سنة ١٩٦٠، الجزء الأول ١٩٢ مليون، فاصل اثنين، في سنة ١٩٧١، ٥١٦ مليوناً، فاصل خمسة. الزيادة السنوية ١٤، فاصل ستة بالماية.

الجزء الثاني ١٢٤ مليوناً في سنة ١٩٦٠. مئة وعشرة ملايين، فاصل خمسة. انخفضت النفقات.

الجزء الأول لهذه السنة في عجز ٧٧ مليون ليرة. لهذه الأرقام مدلول خطير للغاية أضف إلى ذلك، أن تحليل بنود الجزء الثاني من الموازنة، يبين أن معظم نفقاته، هي من النفقات الجارية التي لا يمكن الاستغناء عنها، تقريباً ٨٠ مليون ليرة. على سبيل المقارنة في فرنسا، تبلغ النفقات الجارية ٥٦ بالمئة من واردات الخزينة العامة، ويقابل هذا الوضع بكثير من التذمر.

يمكننا، أن نستخلص من هذه الأرقام، ومن تحليل الأوضاع المالية العامة، نتائج بالغة الخطورة:

أولاً: بلغ تقدير عجز موازنة عام ١٩٧١ حوالي ال ـ ٧٧ مليون ليرة لبنانية لتغطية الجزء الأول والثاني من الموازنة، ومن المرجح أن يتجاوز العجز الحقيقي هذا المبلغ، نظراً لكون الواردات الفعلية ستبقى دون تقديرات في قانون موازنة سنة ١٩٧١. انخفضت واردات الريجي، ومن المرجح، أن تنخفض أيضاً، وعائدات البترول أيضاً.

ثانياً: تبلغ الديون المترتبة على الخزينة العامة المتوجبة الأداء خلال السنوات الخمس القادمة ٣٤٨ مليون، فاصل اثنين، سندات خزينة، كويت، بنك دولي، والمرجح، أن ترتفع قيمة هذه الديون لتغطية العجز الإضافي في موازنة هذا العام.

ثالثاً: تبلغ قيمة الاعتمادات المدورة من السنين الماضية ٣٦٠ مليون ليرة لبنانية، وهي عملياً التزامات على الخزينة بمثابة ديون. إذ، لا يمكن تأجل تنفيذ المشاريع التي أرصدت من أجلها هذه الاعتمادات إلى ما لا نهاية. لا تتوفر أية تغطية لهذه المبالغ.

رابعاً: هنالك مبالغ كبيرة متوجبة للبلديات والمصالح المستقلة. لا تتوفر لدينا إحصاءات دقيقة عنها، ولكن تقدر بما يزيد عن المئة مليون ليرة، مصلحة مياه بيروت إلخ...

والجدير بالذكر، انه لا تتوفر أية تغطية لهذه المبالغ، أي يصبح مجموع الديون المترتبة وليس لها تغطية ما يقارب ال ـ ٨٥٨ مليون ليرة.

خامساً: مبلغ متوسط الرصيد الشهري لأموال الاحتياط في مصرف لبنان ٤٥ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٦٩، ويبدو أن هذا الاحتياط أشرف على النفاذ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سادساً: سينتج عن استمرار الأوضاع الراهنة عجز يرهق الخزينة العامة ويبلغ حده الأدنى ٢٤٠ مليون ليرة لبنانية سنوياً.

أما مصادر هذا العجز، فهي التالية:

١٥٠ مليون ليرة لبنانية، و٧٧ مليون لهذه السنة بتغطية نفقات الجزء الثالث من الموازنة العامة. نفترض، أن المخصصات الإنمائية ستحافظ على مستواها الحالي ١٣٥ مليون ليرة لبنانية كمعدل سنوي لتسديد الديون المتوجبة الأداء خلال السنوات الخمس المقبلة ولتنفيذ المشاريع التي أرصدت اعتمادات لها، ولتسديد ما يتوجب على الدولة للبلديات وللمصالح المستقلة. بالإضافة إلى هذا العجز الناجم عن الديون والالتزامات السابقة، من المحتمل ألا تكفي واردات الخزينة في المستقبل لتغطية الجزئين الأول والثاني في الموازنة العامة. سبق وبيّنا أن متوسط نسبة الزيادة السنوية للواردات، خلال العهد الماضي بلغت ٧,١. بينما بلغت نسبة زيادة النفقات في الجزء الأول من الموازنة ١٤,١. فيما إذا استمرت هذه النسب في المستقبل على ما كانت عليه في الماضي، أي إذا لم تتبدل الأوضاع، ستبلغ الواردات في عام ١٩٧٦ حوالي ٩٥٠ مليون ليرة لبنانية. بينما ستبلغ نفقات الجزء الأول من الموازنة العامة ٩١٠ ملايين ليرة للعام نفسه. هذا يعني، أنه لن يتبقى لتغطية الجزء الثاني من الموازنة لعام ١٩٧٦، سوى ٤١ مليون ليرة لبنانية، أي أقل من خمسة بالمئة من الواردات، وأقل بكثير من قيمة الاعتمادات اللازمة لصيانة المرافق العامة والتجهيزات الضرورية، فضلاً عن أن معالي وزير التصميم طلب رفع المعاشات بنسبة أربعة بالمئة لتغطية رفع مستوى المعيشة.

من المؤسف ألاّ يكون بالإمكان التسليم، بكون هذه الأوضاع ناتجة عن إحداث حوادث طارئة، تزول مع زوالها. صحيح، أن أحداث السنوات الثلاث الماضية أثّرت سلبياً على نمو الاقتصاد القومي، وعلى وضع الخزينة العامة، غير أن العودة إلى الوراء، تبين أن خزينة الدولة، كانت تسجل وفراً دائماً، حتى عام ١٩٦٢. ومن ذلك التاريخ ظهر العجز، وتمّت تغطيته من أموال الاحتياط التي بدأت تنفذ من عام ١٩٦٧. تتحمل الإدارة الحكومية المسؤولية الرئيسية في تفاقم الأوضاع وترديها، فقد استنفذت أجهزتها المتضخمة والمرتفعة كلفة الواردات العامة في الوقت الذي قصرت فيه عن تدارك الأمور وإصلاحها، من جهة، وعن تنبيه السلطة السياسية في حقيقة الأوضاع من جهة أخرى. درج المجلس النيابي على إقرار قانون الموازنة بعد مناقشته شكلياً، دون التعرّض لأسسه وأصوله. ربما كان السبب صعوبة فهم واقع الموازنة والمنهجية المعتمدة في إعدادها. على سبيل المثال، تم تسجيل الإصدار الأول من سندات الخزينة لعام ١٩٦٧ في حساب الخزينة في البنك المركزي، لتغطية حساب عام ١٩٦٨. بينما سجّلت الإصدارات الأخرى في حساب خاص في البنك المركزي. الطريقة المتبعة في إعداد الحسابات والدراسات المالية وتقديمها لمجلس النواب. تذكر بمنهجية إعداد موازنات المصارف الخاصة التي وضع عليها اليد. لقد نتج من عدم تفهم السلطة السياسية لحقيقة الأوضاع، تهاون في تحمل المسؤوليات، وإصلاح الأمور في الوقت المناسب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كيف يمكن معالجة هذه الأوضاع وتقويمها بالطبع، لا يمكن إعطاء أجوبة حاسمة على هذا السؤال. إذ، إن الجواب عليه من صميم الحكم الرئيسي، خلال السنوات القادمة. سنكتفي، بإيراد بعض المبادىء الضرورية. يجب تقليص الإنفاق الإداري، أو الحدّ من نسبة ارتفاعه، على الأقل وذلك برفع الإنتاجية العامة وخفض عدد العاملين في الإدارات، لقد بلغت تقديرات النفقات الإدارية الجارية في الجزء الأول في الميزانية العامة ٤٢٣ مليون ليرة في سنة ١٩٧٠، وستطور هذه النفقات لتبلغ في عام ١٩٧٦ ثمانمائة واثني عشر مليون ليرة لبنانية، فيما لو استقر عامل الزيادة السنوية على ١١,٥ بالمئة و٥٦٦ مليون ليرة لبنانية، فيما لو انخفض عامل الزيادة السنوية إلى خمسة بالمئة. سينتج من هذا الفرق في نسبة الزيادة السنوية بارتفاع النفقات الإدارية وفر، تبلغ قيمته خلال السنوات الست القادمة ٧٥٩ مليون ليرة لبنانية. لا يمكن الاتفاق على خفض الإنفاق، بل من الضروري زيادة الواردات العامة.

هنالك وسيلتان لرفع موارد الخزينة، من الضروري اعتمادهما مع رفع الكفاءة والفعالية في جباية الضرائب والرسوم. وهذا ما صرَّح به معالي الوزير، ولا أعود إليه لأختصر.

من الممكن أيضاً، رفع الواردات العامة، بما لا يقلّ عن مئة مليون ليرة لبنانية في السنة. لو توفرت لبعض المؤسسات إدارات كفوءة وحسنة، وهذا أيضاً أتى على ذكره معالي وزير المال، ولذلك، أختصر. إنما الذي لا أوافق عليه، هو ما يكرره الزميل جوزيف شادر في كل سنة، ومن على هذا المنبر، على أنه يجب بيع ممتلكات الدولة، فلو نفذنا رغبة الزميل شادر، لكانت بيعت منذ عشر سنوات. وشو كنا منبيع اليوم؟ يعني أنا مني شايف إنو هذا حل، وخصوصاً لا أوافق الوزير عندما يوافق على رأي الأستاذ شادر، لأنه لحد اليوم ما أتى وزير وقال، أنا أوافق على هذا التدبير. ويقول الأستاذ شادر، إن حالة الخزينة جيدة جداً. يستنتج من هذا التقرير الذي اختصر منه الكثير شيء واحد، فقد قلت في السنة الماضية من على هذا المنبر، إن الحكومة تتقدم في كل سنة بمشاريع ومشاريع حبر على ورق ـ فتكذب الحكومة على تسعين نائباً، والتسعون نائباً يكذبون على مليونين من الأهالي ـ لأنه يوجد مليون «أجانب» فالمشاريع كلها، كذب، بكذب، بكذب ورجوت وطلبت منهم، أن يقولوا الحقيقة. فلماذا لا يقولون الحقيقة؟ ولماذا يقولون للشعب، إن الخزينة بألف خير؟ ونحن واقعون تحت ديون قيمتها ٨٧٩ مليون ليرة، لا تغطية لها، ونذهب إلى بيت الدين نقرر مشاريع بقيمة ٧٥٠ مليون ليرة، أي مما توقعنا بديون لا تغطية لها، وتبلغ مليار و٦٠٠ مليون ليرة، وبأية ميزانية؟ بميزانية نسبة دخلها يتضاءل عن النفقات الغير المجدية للجزء الأول وللجزء الثاني، ما يزيد عن السبعة بالماية. فإذاً كيف التغطية؟ أعطى الحل الأستاذ شادر من أجل التغطية، هو أن نبيع ممتلكات الدولة، ونصرف الذهب المخزون، وأيّده الوزير، وقال نعم، هذا حل، والحل الثاني نزيد الضرائب، لأنه يمكن زيادة الضرائب على بعض الأصناف، ولكن، ذلك يرفع مستوى المعيشة ومن الذي يدفع؟ فلو كانت الضرائب على الثروات الكبيرة، لقلنا ليتحمل المواطن الذي يمكنه أن يتحمل. أما أن يتحمل الشعب الذي تصرف اعتمادات منطقته، لغير مصالح، وذلك بتدبير هذه الاعتمادات فهذا ما لا نقره، ولا نقبل به قطعياً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما أن تقبل في كل سنة ويأتي وزير الأشغال ويقول، خذوا من الأموال مليوني ليرة ووزّعوها على الطرقات. ثم يقول، لا يمكن التنفيذ، لأنكم لم تضعوا هذه النفقات في الشكل الإداري، والقانوني، والروتيني، الذي يجب أن يفهمه المهندس، ولذلك، لا تنفذ وهذه النفقات تدور منذ عشرات السنين، وتبقى بدون طرقات والأعجب من هذا، التصرفات الغير قانونية وأقول أكثر من غير قانونية، أقول الاحتيالية، في بعض الأحيان من قبل الحكومة. وأعطي مثلاً على ذلك.

فتح اعتماد في وزارة الصحة، لدفع أجور موظفي مستشفى بعلبك وسجل هذا الاعتماد، وتعين أطباء وموظفون لهذا المستشفى، وقد توفّر هذا الاعتماد من التعاقدات مع بعض المستشفيات. أغنية، ترلم، ترلم، لوزير الصحة.

فماذا عملت الحكومة؟ طلبت لتسديد قسم من المستحق لمجلس الجنوب كل ما توفر لدى الوزارات، وهكذا، وزير الصحة دور مبلغ ١٦٠ ألف ليرة «تبيض وجه» التي كانت مخصصة لدفع الأجور للأطباء ولموظفي مستشفى بعلبك. ولذلك، منذ سبعة أشهر لم يقبض هؤلاء الأطباء والموظفون أجورهم. ثم يقال، لهم عندما تصدر الميزانية سندفعها لكم. كيف تدفعها؟ كيف تدفعها؟ من أين تأتي بالمال وأنت مربوط بهذه الميزانية؟ يجب أن تتقدم بمشروع قانون، وترجع إلى صندوق الاحتياط وتفتح اعتماداً، هذا إذا تمكنت، لكي تدفع هذه الأجور، وإلا، قد تكون تحايلت في المال المكرّس لهؤلاء الأطباء والموظفين، لتهدي غيرهم. وكيف يمكن هذا العمل؟ وكيف جرى قانوناً؟ هذا ما يجب أن نعرفه. وأمثلة عديدة على ذلك، نعطي من مال الغير. وكذلك، قضية البلديات نقبض نحن من المواطنين، ونحجز لهم أثاث بيوتهم في حال التأخير، وتكون النتيجة أن موظفي البلدية يحصلون الأموال، فتأخذها الحكومة، وتقول، أنا راح أصرفها بالوقت الحاضر، لأنه عندي مشاريع خاصة، أو بدي ادفع بعض أجور للموظفين. وتبقى البلديات، دون أي عمل، ولا يمكنها أن تعمل.

وتقول الحكومة، إن هذا ليس بمال للبلديات، بل هذا مال للحكومة، لأن الخزينة للدولة كلها. نعم يا سيدي كلنا للخزينة، ولكن، نحن سنقع في الجورة، لأنه عندما يأتي النواب ويقرّون مشروع قانون، فيصبح لزاماً على الدولة، لا يمكن للدولة، أن تحول هذه المبالغ إلى نفقات أخرى تخترعها هي، أو لحاجات إعلامية، وهذا تخترعها هي، أو لحاجات إعلامية، وهذا ما أردت أن أقوله، ونحضر روايات، نهاية لها يا سيدي. كل واحد منهم يقول، أنا اخترعت. استمعنا مثلاً، إلى معالي وزير المال يقول، وجدنا، نحن مئة مليون ليرة في الريجي، وهذا المبلغ كان ضائعاً.

دعيت لجنة المالية، وبعد الدرس، لم تجد هناك أي شيء مفقوداً. بل تبين، أن هذه الأموال مدرجة في حساب قطع الموازنة، وفي البيان للريجي، وعندها تغير الإخراج وقيل، إن هذا المال لم يكن بعلم مدير الخزينة، فسألت أنا بصورة خاصة، معالي الوزير، فتراجع بعض الشيء وقال، أنا لم أقل كذلك، إنما قلت إن هذا المال ـ

وزير المالية: مقاطعاً ـ أنا لم أتراجع.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

حبيب مطران: فإذا، قلت، إن الحكومة لم تكن عارفه بالريجي.

وزير المالية: أنا ما قلت الحكومة ما كانت عارفه، بتعود إلى بياني بالأول يا حبيب بك، وبتقرأه بتشوف، شو قلت؟

حبيب مطران: هكذا، كان الإخراج، وأمثلة عديدة على ذلك.

أيضاً، ننتقل إلى وزارة ثانية، لأن وزير المالية تعب كثيراً وبعد بدو يتعب كثير الآن إلى أن يصل إلى التوازن، ننتقل إلى غير وزارات.

الأشغال العامة، لا أطيل البحث فيها، وإنما تدهشني التصريحات التي أدلى بها الوزير في التلفزيون، إنه ذهب لبعلبك والهرمل، التي صرف في جرودها ١٨ مليون ليرة لحفر الآبار ولم ير أي بئر. فأنا أستغرب جداً هذا القول، لأنه، لهذه القضية رواية صدرت عن لسان زميل فيما مضى، ومن الضروري لاطلاع الرأي العام، أن نقف على الأرقام، كما قلنا إن اثنين واثنين بتعمل أربعة. أما الروايات التمثيلية البوليسية التي تصدر، لإظهار بطولات، فهذا ما لا نقبله. للهرمل في المشروع الإنشائي الذي صدر عن هذا المجلس مخصصات تبلغ سبعة ملايين ليرة لأعمال مائية، توزعت في المناطق كلها، ونفذ من المشاريع، مشروع عروبة والمعبور، ومشروع مرجحين، ومشروع سمحات، ومشروع جباب الحمر. وبقي من الأموال التي نفذت على هذه المشاريع مليون وستمائة ألف ليرة، وهي بيد معالي وزير الموارد المائية، وقد خصص لبعض المناطق النائية منها، لمنع هجرة المواطنين وللمزارعين مبلغ خمسمائة وثلاثين ألف ليرة لحفر آبار، أو خزانات مياه شتوية، كي يتمكن الأهالي من الشرب وأيضاً لإرواء طروشهم. فعجزت الحكومة وقتئذ عن التنفيذ، وكلفت الجيش لكي يقوم بهذه المهمة فلم يقم الجيش بهذه المهمة وطلب من وزير الموارد المائية إرجاع هذا المبلغ إلى الدوائر المالية. فأين نحن من هذا التصريح في التلفزيون؟ إنه ذهب إلى الهرمل ولم ير أية بئر، أو أي عمل، وقد أنفق مبلغ ١٨ مليون ليرة وسرقت، ودخلت في جيوب الموظفين والأهلين.

أنا أسأل الوزير، أي متى ذهب؟ فإنه وصل إلى عاصمة الهرمل، ولم يصل إلى الجرود قطعاً. وأتحداه، أن يقول إنه ذهب إلى هناك أو نظر هذه الجرود، ومن ثم، هل هي من صلاحياته، أم من صلاحيات وزير الموارد المائية؟ من هو وزير الموارد المائية؟ وما هو هذا التحدي؟ أن نقول، ونظهر في التلفزيون. نعم شباب ويشخصوا طيب، ولكن أظن أن ذلك، هو كثير على حساب اللبنانيين، وعلى حساب المناطق النائية كمنطقة الهرمل، ومنطقة بعلبك. وهذا ما لا يجوز ولا نسمح به. مهما كان الواحد، في حدود يتوقف عندها، والمسؤولية في الحكم، هي مسؤولية كاملة، لا يمكن أن نقول، مساكين أولاد، عمبقولوا مساكين أولاد، ولكن هيدي يا سيدي، ما بتقدم البلاد فشخه بقولنا، مساكين أولاد، مساكين أولاد.

أنا مش مطلوب مني هلق أن أفتح مدرسة في الهرمل من هذا النوع. مطلوب مني الآن أفتح مدرسة لتعليم أولاد الهرمل. فهذا نموذج مثلاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أين المشاريع التي تقوم فيها؟ تنفق وزارة الأشغال ٦٢ مليون ليرة، لتقوم بأعمال قيمتها ٢٩ مليون ليرة، تدفع للموظفين. ونصرف نحن بداعي الفن والاختصاصيين ونستقدم خبراء، وعلماء. لا كرسي لهم ولا دائرة يقبضون معاشات، ويقولون، نحن نصمم، ونحن نعمل، ونحن نشتغل، فتبقى في الأدراج.

طلبنا مراراً، من هذه الحكومة، ومن غيرها من الحكومات أن تنظر في الإصلاح الجذري يا معالي الوزير. لا يمكن أن تقوم بأي توفير، ولا يفيدك أن تحول أموال التعمير، وتعطل دائرة، لتسبب عجزاً في دائرة ثانية، هذا لا يفيد، ويمكن أن يخدم سنة، الذي يجب أن تقوم به، هو الإصلاح الإداري. أنا لا أفهم كيف قبل أن توافق على ميزانية خمسة ملايين ليرة للتصميم، وتبقي مثلاً، الأبحاث والتوجيه. ما معنى دائرة الأبحاث والتوجيه عندما يكون هناك، تصميم عام شامل. الأبحاث العلمية، المجلس الأعلى للسياحة، إلى جنب وزارة السياحة. هذا ما طلبنا مراراً إلغاءه.

الأب سمعان الدويهي: مقاطعاً ـ كنت وزيراً في السابق فلماذا لم تطلب في ذلك الوقت ما تطلبه الآن؟

حبيب مطران:

قلنا لك، إننا سجلنا لك دورك، وتسجل لك أوسمة عديدة، وشرائط كثيرة وانتهينا من دورك، ولكن عمال نبحث شيء جدي هنا. فلا يمكنك يا معالي الوزير أن تقوم بتقديم مشاريع قوانين لإلغاء هذه الدوائر. ولا يعطينا ذلك أي جدوى في هذا الميدان. وكان يجب عليك، قبل أن تقول، تمكنا من موازنة الموازنة في هذه السنة، أن توجد المبلغ لتغطية العجز البالغ ٧٧ مليون ليرة، وكان يجب أن توجد القوانين التي تجيز لك هذا الأمر.

يا سيدي، نبحث أيضاً، قليلاً، فيما يتعلق بوزارة التربية. منذ وجود هذه الحكومة، وفي كل يوم نرى مظاهرات طلابية لم نفهم ما هذه الفئات المتعددة، وما تطلب؟ وبالنتيجة تخلصت القضية بشيء واحد. أعطونا وظائف أعطونا وظائف، وألغوا لنا الفحوصات، نحن أعطونا ألقاب، دكترة، وما أكثر الدكاتره، دكاتره في كل شيء. صار لقب الدكتور كما في البرازيل. المانفيستي دكتور. الدنتستي دكتور. صار في دكتوراه في كل شيء، وكل واحد صار يحمل لقب دكتور. في التدخين لقب دكتور. في المال لقب دكتور. في كل الفنون صار في دكتره.

سيدي معالي الوزير، ومن مثال الشهادات التي تعطى شاب أحجم عن ذكر اسمه، تقدم بدرس مادة اسمها:

Etude psycho-sociologique sur la toxicomanie au Liban.

وأنت طبيب قبل أن تكون وزيراً، وتفهم وحضرته شاب ليسانسيه في البسيكولوجي، يقول من مقطع:

Le Liban est un des principaux pays producteurs et exportateurx de haschich: quelque 150 millions de tonnes par an.

وحتى تقدر أن تنتج ١٥٠ مليون طن، بدك ١٥٠ مليون مرة مساحة لبنان حتى ولو زرعت ساحة البرج أيضاً حتى تتمكن من إنتاج ١٥٠ مليون طن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ويقول أيضاً، وهذا لمعالي وزير المال:

C'est le seul support économique d'une région déshéritée.

ثم يقول:

Les rentrés des devises de la contrebande de haschich sont tellement fortes que le gouvernement en tient compte dans la préparation du budget annuel.

وهذا درس طويل عريض نشر في جريدة «لوجور» في ٧ آذار سنة ١٩٧١ . هذا من نوع شهادات الليسانس التي تعطى للطلاب.

وأمرّ مرور الكرام، على ذكر بطاقة دعوة وجهت إليّ لحضور حفلة:

Grande séance organisée par la société de l'éducation et du secours fondée en vertu du circulaire No. 512.

لا أعرف كيف تعطى مثل هذه الشهادات، وأيضاً يجدون أن الأعباء العلمية كبيرة عليهم ويطلبون تسهيلها، بدهم شهادات وبدهم وظائف. أنا ما عندي مانع أن يعطوهم وظائف. خصوصاً صار من حقهم، بعد أن نددنا أن الحكم للشباب الحكومة حكومة شباب. وقال لنا، دولة الرئيس صائب بك سلام، ثورة من فوق وحكومة شباب. أنا لا أستغرب أن يقولوا بدورهم، أنتم قعدتم ستة أشهر وأصبحتم اختيارية، هلق قوموا، بدنا نتسلم الحكم. ما بقي في شيء أكثر من هيك.

وهناك، قضية الصحة، وما كتب عنها وما قيل وهو الشيء الكثير. ومن الطبيعي بما أنني كنت وزيراً للصحة، أن أعود وأقول، إن معالي وزير الصحة، هو مخرج سينمائي من الطراز الأول. يظهر دائماً في التلفزيون. ويكثر من المؤتمرات الصحفية ويقول ما يقوله؟ وقد انتهى بخلاف مع الدوائر التي يتعاطى معها. قلنا، كيف قام بتحويل موازنة الموظفين، وحرمانهم تسعة أشهر، ليهدي مجلس الجنوب. لقد أثار البعض قضية الدواء، وهذا أمر مهم جداً، ولوزير الشؤون الاجتماعية علاقة مباشرة في هذه التنقية. إن ما أثارته الحكومة في إحدى جلساته عن قضية الدواء، أن تضم طلبات واحتياجات المستوصفات ومستشفيات الحكومة، إلى طلبات الأدوية التي تلزمها إدارة الضمان الصحي، فكانت موضوع خلاف بين الحكومة، وبين دائرة الضمان الصحي، وقد كان مجلس الوزراء يا معالي الوزير، قد أقرّ في عهد الحكومة الماضية، القرار الذي عدتم أنتم إليه. في ضم احتياجات المستشفيات والمستوصفات من الأدوية إلى الطلبات التي تقوم بها دائرة الضمان الصحي، وقد أتى الرد من الدكتور رضا وحيد، وهذا ما يستغرب، وسوف أتلي الرد كله. أولاً: التأكيد على قراره المتخذ في جلسة منعقدة سنة ١٩٧٠ والمتضمن إجراء مناقصة عالمية لاستيراد الأدوية لمصلحة المضمونين في الصندوق الوطني للضمان الجماعي، والمسعفين من قبل وزارة الصحة العامة، فقد تضمن خطأً مادياً، بإضافة عبارة «والمسعفين من قبل وزارة الصحة العامة» إذ، إن هذه العبارة غير واردة في متن قرار ٢٥ شباط ١٩٧٠ . وهذا كذب يا سيدي، كذب وقح، لأنه قد صدر قرار من مجلس الوزراء ومرسوم من مجلس الوزراء كذب وافتراء، وقد أجبته أنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عندئذ، فما كان منه، إلا، أن يقرّ ضم أدوية المستشفيات إلى أدوية الصحة. ولماذا؟ حتى يبقى الدواء على غلائه للمواطنين، ويستأثر هو فقط، بإجازة الترخيص للدواء.

ولما كان ذلك، يشكّل بين المواطنين، نوعاً من الفرق ومن الطبقية. فثرت أنا ضد هذا الوضع. وعدت أبحث كيف يمكن أن نرخّص الدواء فقمت بجهد مع بعض البلدان التي تنتج المواد الأولية ومنها البلاد الشرقية السوفياتية واتفقت مع الوزراء، وهذا نص الاتفاق، على استيراد هذه الأدوية من البلدان الشرقية ووضعنا بروتوكولاً بلغ عن طريق وزارة الخارجية وذلك بتاريخ ٢٧ إبريل يعني من سنة ١٩٧٠. ثم جاء الوزير الحالي ليقول إنه عمل شيئاً مهماً، قام باتفاقية للسماح باستيراد الأدوية السوفياتية. وكانت هذه تمثيلية غير واقعية لأنه لم يقم بأي مسعى إنما الاتفاقية موجودة وليس عليه إلا أن ينفذها فقط، وكما زعم أنه سيسري على الالتزامات للأدوية، وألغى الالتزامات الواقعة حتى تصبح نزيهة كأنها لم تكن نزيهة متناسياً أن هنالك دائرة خاصة تسمى دائرة المناقصات تقوم بالمناقصات وليست الوزارة، فألغى هذا الالتزام. وما نتج عن هذا؟ نتج عنه ما يأتي: أولاً، الكروفينكول الذي كان ملزماً ب ـ ٠,٧٠ أصبح يشتريه بموجب إجازات شراء ب ـ ٣,٤٥. ثانياً، الدواء للسل، مفوضاً من سعر ٧٠٠ للألف حبة التي وقعت في الالتزام أصبح بيشتريه هو ب ـ ١٥٠٠ الألف حبة من الصيدليات. وبموجب كل هذا، اجارات الشراء تبلغ قيمتها ٦٥ ألف ليرة علماً أن قانون المحاسبة صريح وكل إجازة تفوق قيمتها الخمسة آلاف ليرة تعتبر تجزئة، وهذا ممنوع حسب قانون المحاسبة...؟

ثم، ألغى أو لم يلغ، ولكن المستشفيات ألغت التعاقدات وصرح الكثير حول هذه التعاقدات متهماً أن الوزارة أو الحكومة تنفق ٥٠ بالمئة من نفقات وزارة الصحة كهدية أو مساعدة للمستشفيات الخاصة التي تعيش من هذه الواردات، ومنها مستشفى المقاصد التي يرئسها دولة الرئيس أنذرته وقطعت من اليوم تماماً عدم قبول المرضى... لماذا تدفع الحكومة لهذه المستشفيات قسم الطوارىء إحدى عشرة ليرة عن كل مريض. في حال أنها لم تتمكن هذه المستشفيات من القيام بهذه المهمة والإحصاءات موجودة ولا يمكن تغيير الأرقام أن المريض يكلف في الطوارىء بين ٣٣ و٣٧ ليرة في اليوم، لأول خمسة أيام من دخوله، وكان يجب أن تكون هذه الإحصاءات بيدي، ويكلف المريض في المستشفيات الحكومية ٢٣ ليرة معالجة دون طوارىء. ويقول معاليه إن هذه المستشفيات متعيشة من الحكومة في الوقت الذي تطالب هذه المستشفيات بإلغاء هذا التعاقد كما أنه يتهم هذه المستشفيات من أنها تستغل الدولة وأنه قد وفر من الاعتمادات المخصصة لها مبالغ نسبية تكون كذا... وكذا...

وجدنا أنه لم يتوفر سوى مليون ليرة من الاعتمادات المخصصة للتعاقد مع المستشفيات وهذا طبيعي بعدما أنشأنا في الجنوب وفي بعلبك مستشفيات تستوعب مرضى يتوفر دفع أجور عنهم في بيروت ولكنها دخلت في موازنة الحكومة.

ثم أمر بقضية مدرسة التمريض التي كنت قد قمت بها ورصدت لها مبالغ قيمتها ٣٠٠ ألف ليرة ولم أقل إن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الوزير لم يرغب بأي عمل ولكن ليس هو بمقدوره أن يقوم بأي عمل سوى أنه نقل المستوصف المركزي، وغيَّر اسم مستشفى الكرنتينا إلى اسم إبراهيم النجار وظهر في تمثيلية، تلفزيونية وقال: حدث خطير، حدث تاريخي في لبنان أنشأنا مدرسة تمريض يختلط فيها المسلم بالمسيحي. أف...؟ هذا هو الحدث التاريخي...

هذا الحدث التاريخي حصل منذ أكثر من أربعين سنة وقامت به المرحوم المركيزة دي فريج في الصليب الأحمر، وأيضاً موجود مدارس في الكلية الأمريكية، والإفرنسية، والدكتور خالدي، وفي الحكومة، وبكل المدارس واستشهد بوزير التربية، يختلط فيها المسيحي بالمسلم.

هذا الحدث الخطير، الحدث التاريخي الذي حصل عنده ثم تسمية مستشفى إبراهيم النجار، إبراهيم النجار هو وحده الذي يعرفه ولا أظن أحداً من اللبنانيين اهتز لهذا الحدث التاريخي بتغيير اسم مستشفى بمستشفى. ويتجنّى هو بتصريحاته بخفة ما بعدها خفة على جميع الناس، أين الأعمال؟...

واليوم يقوم بإلغاء مستشفى الهرمل وجعله مستوصفاً...

ويقول من جهة ثانية: لازم أن نزيد نحن مستشفيات الحكومة وتصبح كل المؤسسات حكومية.

هل عندك إمكانيات؟

اليوم وقد انتهى التعاقد مع المستشفيات، أصبح يحوّل المرضى إلى الكرنتينا، الكرنتينا ١٦٠ تخت منها القسم الأكبر للأمراض السارية، مثل الجزامى، ومنها الكوليرا، ومنها الأمراض السارية.

ومنها يستقبل الحوادث الطارئة، وبأي معدات تشتغل؟ أين الارتباطات؟ أين المجموعات الطبية حتى تتمكن من معالجة الحوادث الطارئة التي تأتي في الليل أو بعد الظهر؟ والمعروف أن القوانين لا تسمح لك بأن تقوم بتعاقدات أو بتعيين التفرغ أو الحجز ٢٤ ساعة مع أي طبيب لأنه لا يمكنك أن تدفع أجور أكثر من ٧٠٠ ليرة؟ ومن هو الطبيب الذي يخصص كل حياته براتب موظف ب ـ ٧٠٠ ليرة إذا لم تعدل القوانين؟

إذاً، نحكي، نتكلم، نتكلم فقط للروايات وللتمثيل أمام الناس بأننا عملنا إن لم نقل كذباً، فنقول إعلاناً ودعاية شخصية.

وهذا ما نتج من هذا الدماغ النيِّر الكبير المفروض أن يعمل انقلاباً من فوق.. جاء من تحت...

ولكننا نتمسك به ونقول لازم نحافظ على هذه الحكومة. وأظن أن صبر دولة الرئيس قد نفذ.

رئيس الحكومة: كفيت ووفيت على كل حال يا حبيب بك.

حبيب مطران: لا أنت كفيت ووفيت، وأشكر دولتك، وبعد في كثير ولكن سننهي ذلك لنبقي شيئاً لمشاريع ثانية.

دولة الرئيس، أنا أعتز أن أكون صادقاً مع نفسي، لا يمكنني أن أوافق على ميزانية تبين لي بعد

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

درسها أنها في عجز وستكون في عجز أكثر فأكثر في السنين المقبلة وأقول لا يمكن أن نبقي على هذا الطريق في الحكم.

لا لن نرضى أن يكون الشعب اللبناني في كل عام للسخرية لهذه الدرجة والإعلامات الشخصية لبعض متعطشي الحكم. ولذلك أقول: اذهبوا وارجعوا من حيث أتيتم والله يوفق الجميع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق الوزان.

شفيق الوزان: دولة الرئيس، زملائي المحترمين،

تهنئة يرفضها الأنصاف أوجهها إلى معالي وزير المال لمضمون البيان الذي أدلى به أمام هذا المجلس في بدء مناقشة الموازنة فلقد استطاع أن يرسم لنا صورة واضحة عن أوضاع الخزينة وكأنها جردة مالية لا بد منها على الأقل في بدء عهد جديد نستنير بها عند اعتمادنا أية خطوة أو مشاريع مثلى، وتكون أيضاً صورة للمقارنة فيما ستصل إليه الحكومات المقبلة ليحكم عليها نجاحاً أو فشلاً غير أن هذا البيان أثار من الوقائع أو الاستنتاجات ما يفرض إبداء ملاحظات عديدة أبديها فيما يلي:

أولاً، بشأن الأموال المودعة لدى خزينة الدولة لقد عدّد البيان مصادر هذه الأموال أو أصحابها، فإذا هي المكاتب والمصالح المستقلة وبشكل عام تلك الإدارات التي غابت عنا رقابتها الفعلية والتي طالما سمعنا في الماضي ومن معارضة الماضي بالذات انتقادات شديدة لها وحتى الآن لم نر في أعمال الحكومة ما يشير إلى رغبتها بإعادة النظر فيها، وتلك مهمة نستعجل إقرارها وتحقيقها فالرأي السائد هو: إن الإزدواجية في الإدارات لا تجوز وإذا كانت هذه المصالح أنشئت في وقت من الأوقات لتكون بديلاً ناشطاً عن الإدارات الأصيلة في بعض مهماتها، فإننا نلاحظ أن هذه الإدارات أو هذه المصالح وصلت إلى مرحلة الروتين الذي تشكو منه الإدارات الأصلية، فضلاً عن أن هذه المصالح تتمتع بصلاحيات تؤمن لها سهولة التنفيع للمحاسيب أو التسلط في الرأي والتوجيه وفق مصالح الغايات بعيدة عن أي تخطيط سليم. فإعادة النظر بهذه المصالح والإدارات أصبحت ضرورة حتمية لمصلحة الشعب.

بعد موضوع المصالح المستقلة أنتقل إلى موضوع البلديات لقد أشار البيان إلى وجود دين بذمة الخزينة العامة نهاية سنة ١٩٧٠ حوالي ٢٥٩ مليون ليرة، وفي هذا المجال لا نستطيع إلا أن نتساءل: كيف تجيز الدولة لنفسها أن تحرم البلديات هذا المبلغ الضخم لتستفيد منه في المشاريع الكثيرة التي تحتاجها تلك البلديات؟

هذا المبلغ أعرف أن لبلدية بيروت وحدها ما يقارب الثمانين مليون ليرة منه وأن لباقي البلديات ١٧٩ مليون ليرة وإنني ألحّ بأنه خلافاً للنصوص المستحدثة سواء في قانون المحاسبة أم في غيره، لا بد للخزينة أن تفرج عن أموال البلديات وأن المال هو من حقها يشجعها على أعمالها ويساعدها بالتأكيد في الكثير من المشاريع التي تحتاجها بيروت أو المناطق. وإنها لمناسبة أيضاً للقول: إنه آن الأوان للتفكير بإجراء الانتخابات البلدية، فهذه الانتخابات لم تعد مجرد عملية عادية تفرضها المصلحة أو القوانين بل إنني أستكشف فيها متنفساً للشباب الطالع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المتعطش للمشاركة في بناء الحياة العامة. وإنها لمناسبة أيضاً لأتكلم عن حاجات بلدية بيروت والكثير من مشاريعها مجمد، وإذا ما اطلعنا على التخطيطات، هذه التخطيطات الكثيرة والقديمة والتي جمدت الثروة العقارية في بيروت، نجد أن ضرراً شديداً يقع على أبناء هذه العاصمة.

إن الارتفاقات مثلاً، تضرب منطقة الغلغول هنا، هذه المنطقة القائمة في وسط المدينة جنوب ساحة رياض الصلح، منذ عام ١٩٦٢ ضربت العقارات بارتفاق نتيجة مرسوم قال أو اشترع قضية إمكان جمع العقارات في شركة أو في عدة شركات، وحتى الآن لم يتمكّن أحد من السير بهذا المشروع قيد أنملة ولم يتمكن أحد من أصحاب هذه العقارات أن يتحرك سنتيمتراً واحدة في سبيل تحسين عقاراته أو الاستفادة منها منذ ١٩٦٢ فهل يجوز في هذا العصر وهل يجوز في بلد مثل لبنان أساس الثروة فيه عقارية سواء لأبنائه أم في التعامل مع الغير أن تضرب هذه العقارات بهذا الشكل؟ . . .

مشروع آخر، العقارات القائمة في منطقة رأس النبع على جانبي شارع بشارة الخوري، عندما جاء التخطيط لهذا الشارع قيل أيضاً ووضعت ارتفاقات بأنه للتجميل لا يجوز أن نبني في هذه العقارات إلا بتراجع معين كي نبقى على التناسق في هذه العقارات ماذا كانت النتيجة؟ النتيجة إن شق الشارع ضمن منطقة معمرة لا يمكن أن يؤمن التناسق لأنه عند شق الشارع بقي هنالك في الأبنية ما هو قائم تماماً على الشارع. فما الفائدة إذاً من أن نحرم هؤلاء المالكين من عقاراتهم باسم التجميل في حين أن هذا التجميل فاسد في أساسه لأن العقارات موجودة بطبيعتها على الشارع العام. فهل يجوز أن نحرم هؤلاء الذين لا ذنب لهم إلا أن الشارع مر أمام عقاراتهم أن نحرمهم من البناء؟ . . .

لا أريد أن أطيل عليكم، فلدي الكثير من هذه الأعمال التي تصدر باسم التنظيم المدني سواء عن طريق خبراء أجانب نأتي بهم وندفع لهم الألوف والألوف، أم عن طريق فنيين لبنانيين، لقد أثبتت الأيام، وعلى الأقل فيما ذكرته إليكم ما يصحّ القول: إن التنظيم المدني أصبح الضرر المدني أو التشويه المدني. نعم أصرّ على القول إن التنظيم المدني أصبح بمثابة ضرر وتشويه مدني في هذا البلد، وإني أجد في صرخة الزملاء في جلسات عديدة في هذا المجلس حول مشروع ايكوشار ما يؤكد أن ما دفعناه حول دراسات وما أتينا به من خبراء نعود اليوم لنلغيه أو لنطالب بتعديله.

بل لماذا أذهب بعيداً؟ بالأمس أو في هذا اليوم اطلعتم على حوادث سير معينة على جسر فؤاد شهاب إنني أستغرب جداً أستغرب أن يقال إن في هذا البلد تنظيماً مدنياً وأن هذا التنظيم من صلاحيته أن ينصر الفن وأن ينصر المصلحة، أن نرى أنه باسم الفن يأتي جسر شارع فؤاد شهاب لينزل نزولاً في شارع سوريا، هذا الشارع الذي يمتد من التياترو الكبير صعوداً، الجسر يأتي هكذا ليسده. . . يسد طريقاً موجوداً منذ القدم، منذ أيام العثمانيين. . . يسد الطريق بينما كان بالإمكان أن يستمر. . . لماذا؟ العبقرية؟ هل العبقرية الفنية هي التي قضت بذلك. . . لا أدري. . .

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نحن نريد من التنظيم المدني، نريد من الفن أن يساعدنا على الاستفادة من الفن لا أن يقبر الفن. رحمة الله عليك يا سامي الصلح، في وقت من الأيام قيل له ليس بالإمكان فنياً أن ننزل أبداً من السراي فوق درج الأميركان ليصل بساحة الصور. لقد جاء جميع المهندسين وهم يقولون لا يمكن أبداً. قال لهم: بابا أنا بعرف. ووضع كرسيه وجلس وقال آتوني بالعملة ونزل تكسير وإذا بالطريق قائمة.

هل يجوز أن يعجز الفن عن إبقاء هذا الشارع شارع سورياً مفتوحاً؟ الفن لا يعجز وإنما الذين يعملون بالفن أو يعملون لمصلحتنا باسم الفن هم المشوهون وهم الفاشلون وهم العاجزون.

أنتقل إلى ملاحظات تتعلق بالأموال المتوجبة للدولة. لقد ورد في بيان وزير المال ما يفرض ملاحظات قليلة أذكرها في هذا الميدان.

أولاً: المترتب في ذمة الريجي.

ورد في البيان الختامي أن المترتب هو ١٠٠ مليون ليرة لبنانية ثم سمعت كلاماً شفهياً من معالي الوزير بأنه ٧١ مليون ليرة ومهما كان الرقم الصحيح فإنني أتساءل: كيف يمكن أن نقبل بمثل هذا الواقع؟ خاصة إذا علمنا أن فترة الاحتكار قد انتهت منذ سنوات وكان من الواجب استرداد الامتياز وكيف تقبل بهذا الأمر، يكون لنا ١٠٠ مليون ليرة بذمة الريجي ونحن لم نتورع مرة أن نذهب إلى دولة عربية لنطالبها بقرض لا يتجاوز بضعة الملايين من الليرات؟...

أنا لا أستطيع أن أفهم، لا كمواطن ولا كنائب ولا كأي مسؤول... أن يكون لنا بذمة شركة تستثمر وتحتكر عندنا ١٠٠ مليون ليرة ونذهب إلى بلد عربي لنطالبه بقرض لعدة ملايين من الليرات...

هل إن في الأمر فضيحة؟ فضيحة ستر عليها المحاسيب كما هي العادة في أمور كثيرة؟ أم للأمر توضيحات نرجو أن تكشفها الدراسات التي بدأتها اللجنة المالية وإننا مع الشعب بانتظار النتائج ولا يجوز أن يبقى هذا السؤال معلقاً لمدة طويلة.

ثانياً: بقايا الضرائب المباشرة.

يقول بيان وزير المال إن بقايا الضرائب المباشرة حتى نهاية سنة ١٩٦٨ بلغت ١٥٤ مليون ليرة وحتى نهاية سنة ١٩٧٠ بلغت حوالي ١٦٩ مليون ليرة، أي في سنة واحدة ١٥ مليون ليرة.

لا أستطيع أن أتصور أن يبلغ العجز في التحصيل هذا المقدار. إن هذا الرقم يطرح أمام المواطن العادي وخاصة من ذوي الدخل المحدود الذين يدفعون الضرائب بالتأكيد علامات استفهام كبرى... الموظف، العامل، أي إنسان من ذوي الدخل المحدود يأخذ راتبه ناقصاً، ضريبة الدخل وسائر ما قد يتوجب عليه من اقتطاعات أو حسومات، كيف يبقى هذا المبلغ وبذمة من؟ الحزم من قبل الدوائر المالية والملاحقة للضعيف سبيلها طبيعي وميسور، أما للأقوياء فالتردد والإهمال وارد، ونتاجه هذه الملايين التي أشار إليها البيان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد سمعت في الماضي في هذا المجلس كلاماً عن بقايا بذمة الكازينو وأنها مقسطة على سنوات، وسمعت في جلسة ماضية تعداداً لأسماء تسعين؟ فأين سيف القانون يشرع بوجه الجميع؟ وكيف تريدون لهذا الشعب بطبقاته البائسة، بعماله وفلاحيه، بل وبالأجيال المثقفة التي لا تجد عملاً؟ كيف تريدون لهذا الشعب أن يسكت إذا ما طالب ببعض المشاريع والحقوق؟ يطالب بمشاريع، فيقال له: عدم توفر المال. أين المال؟ المال في بطن حفنة يتنعمون به، استثمارات، أو بنايات، أو في روحات وغدوات، أو في حفلات... لا يبخلون بصورها على الناس باسم المجتمع المخملي.

يطالب بمشاريع، فيقال له: عدم توفر المال. أين المال؟ المال في بطن حفنة يتنعمون به، استثمارات، أو بنايات، أو في روحات وغدوات، أو في حفلات... لا يبخلون بصورها على الناس باسم المجتمع المخملي.

إن مهمة كبيرة وعدتنا بها يا معالي الوزير بإعادة النظر بالتشريعات الضرائبية وتنظيمها لتأمين جباية سليمة وعدالة أوفر في الضريبة، وانقضت أشهر ونحن في الانتظار.

أيها الوزير الأستاذ، إنني لا أخترع البارود بل إن رائحته الآن في الأنوف وفي الأنوف السليمة، إن هذا العهد سيشهد بحكم القدر وفرض الواقع تحولاً نسمع ضرباته من الحناجر وقد ترددت أصداؤه في جنبات المساحات المحيطة بهذا المجلس أطلقها أبناؤنا وفي بعض أقوالهم كفر وتجريح، هذا التحول المفروض نريد أن نرسمه سريعاً من أجل أبنائنا ومن أجل الهيكل، فالجرأة اليوم هي بالمبادرات السريعة وهذه المبادرات السريعة هي الحكمة بعينها خلاف ما يظن البعض بأن في المبادرات السريعة تهوراً، لا، الحكمة هي في المبادرات السريعة، والمماطلة قد تفجر الكفر، فلا ندري النتائج ولا المصير.

التشريعات الضرائبية يجب أن تكون قاعدة مهمة من قواعد الإصلاح والتطور، فهلا أسرعت بها يا معالي الوزير؟

ثمة ملاحظة أخرى لا أستطيع إغفالها.

إن الأجهزة الإدارية المسؤولة عن أي تنفيذ يجب أن تكون بمستوى من الخلق، من الخلق والكفاءة بما يتناسب مع الصلاحيات الواسعة الممنوحة لها لتحديد الضريبة. أقول الخلق وأشدد على ذلك وأنت تعرف الكثير من التفاصيل.

كما أننا نريد أن ننهي هذا الأسلوب القائم الذي يجعل من المكلف وكأنه في حساب جارٍ مع الدائرة لا يعرف كيف يبدأ ولا يعرف كيف ينتهي وخاصة في موضوع ضريبة الدخل، وليس لأي مكلف في ضريبة الدخل بأي لحظة من اللحظات اعتبار نفسه بريء الذمة أو مسدداً للضريبة طالما أن الضم والاعتراض والرجوع إلى سنين إلى الوراء هي من العمليات المستمرة والمضنية والتي لا علاج منها. فالمواطن، المواطن المكلف يساهم في تغذية صندوق المجتمع وليس عبداً تخضع أمواله لتقديرات أو في الغالب لأهواء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعد هذه الملاحظات أنتقل إلى الاستنتاجات التي وردت في بيان معالي وزير المال.

حين حدد معالي وزير المال التزامات الدولة في نهاية ١٩٧٠ بمبلغ ٣٣٢ مليون ليرة، ولا أناقش في الرقم لأنني أعتمد علم وكفاءة معالي الوزير في هذا الميدان، أقول حينما تحدد المبلغ بهذا الرقم حاول معالي الوزير في بيانه أن يخفف من هوله وذلك بمقارنة ذكية مع أوضاع مالية في بعض دول العالم، وهو أيضاً وعند إعطاء عناصر القوة لم يوفر ذكر موجودات الدولة وأملاكها ليعتبرها من عناصر القوة وهو يعلم أن الدولة لا تعد نفسها للإفلاس يوماً لتأخذ هذه الموجودات بعين الاعتبار. وهو لم يوفر أيضاً ذكر الأموال التي تخص الإدارات الحكومية كالبلديات ليقول أنه يمكن للدولة أن تتحكم بإنفاق هذه الأموال. إن معالي الوزير كان يعدنا نفسياً في بيانه لتقبل مثل هذا الواقع في العجز بالمقارنة مع ما هو واقع في بعض الدول وبالتالي يجعلنا نتقبل سياسة الاقتراض وهو في بيانه لم ينف الهدر الذي كاني حصل في السابق. لقد أتى على ذلك في عبارة ناعمة وإذا كان لمعاليه من اللياقة واللباقة ما يفرض عليه هذه النعومة في الإشارة، فإننا لا نستطيع هنا إلا أن نقول الكلمة بالفم الملآن، إنني لا أستطيع أن أنسى أن الزميل الأستاذ شادر في تقرير مهم قدمه في يوم من الأيام وتلوته كما تلوتموه واستمعتم إليه بأن في الدولة هدراً وسرقات وقد سارعت يوم ذاك إلى تقديم سؤال نيابي إلى الحكومة وحتى الآن لم أتلق أي جواب...

إذا كان هنالك فعلاً هدر وسرقات... وهذا جاء على لسان مقرر حضرة اللجنة المالية في بيان قدم أمام ممثلي الشعب... لم أر أحداً يتحرك...

بالأمس تحركت نيابة عامة في سبيل كلمة قيلت في إذاعة أخرى، فإذا بالدنيا تقوم... أما عندما يقال إن هنال هدراً وسرقات في أموال الشعب فلا أرى حراكاً من أحد...

إن الحراك أو المتحرك مطلوب من هذه الحكومة بالذات مطلوب منها، ومطلوب منها أن تحيل القرار أو التقرير الذي قدمه الأستاذ شادر في ذلك الحين بكلمة أو بكتاب بسيط إلى النيابة العامة، وآنذاك نستطيع أن نقول: لقد بدأت دولة لبنان الحديثة.

وأعود إلى بيان معالي الوزير الذي يشير إلى تفسيرات لمشاريع التنمية، وأريد هنا أن أقف عند عبارة وردت أيضاً في بيان الوزير، إنه يفرض سياسة الاقتراض بحسن الاستعمال وحسن الإنفاق. وأنا معه في ذلك بل إنني أتساءل وأسأل: هل يعتقد معالي الوزير أن الاقتراض، وأنا لم أعلم حتى الآن فيما إذا كان الاقتراض هو خارجي أم داخلي، هل يعتقد أن الاقتراض يعالج فقط من الناحية الاقتصادية؟ أم أن هنالك جوانب سياسية خاصة وخاصة بالنسبة للبنان قد تجعل هذا الموضوع شائكاً ومعقداً تعقيد الحياة السياسية اللبنانية في جميع معطياتها؟

وحتى لو تجاوزنا هذا الاعتبار السياسي، أليس من الضرورة القصوى الإعداد لإصلاح إداري مسبق يكون قادراً على تحقيق حسن الاستعمال وضبط الإنفاق ومنع الهدر ومنع السرقات، وعند الاقتضاء التحرك ضد الهادرين والسارقين، والشعب في كل يوم يسمع من الفضائح ما يفقد ثقته بالدولة؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إذا لم يسمع معالي الوزير ما تسمع به الناس باستمرار عندما نشجعهم على وجوب القيام بواجباتهم نحو الدولة وبدفع الضرائب، ألا يسمع ما نسمع بأننا غير واثقين أن هذه الأموال ستذهب في طريقها الصحيح ونحن في كل يوم نسمع بالسرقات والهدر...

قد يكون في بعض قول هؤلاء مجال أو مبرر للتهرب من الضريبة، وإنما أليس في هذا الكلام الشيء الكثير من الحق؟...

إننا يا معالي الوزير نريد قبل أن تفكر بأي اقتراض من أي نوع كان أن تهيء لنا الإدارة النظيفة الكفوءة وأن تحضر القوانين والتنظيمات الضرائبية العادلة، وبعد ذلك يمكن لتطميناتكم أن تفعل فعلها في النفوس ويمكن آنذاك التفكير في القروض.

أنتقل إلى موضوع آخر ما كنت أودّ أن أتعرّض إليه لولا أنني سمعته من زميل كريم أجلّه وأحترمه في جلسة ماضية. لقد استمعت إليه وفي بعض كلامه ما أشعرني أنه غير موافق على موضوع التسليح للجيش خاصة في ظروف تبدو كما قال الحلول السلمية بقضية فلسطين أقرب من الحرب.

إذا كان هذا الذي فهمته صحيحاً فإني أبادر إلى القول إن لبنان دولة، وطالما أنه دولة لا بد أن يكون لها جيشها القادر الذي يحفظ حدودها ويحميها من الداخل والخارج والزميل وكلنا والعالم أجمع يعلم أن بلدنا موضع أطماع صهيونية ومؤامرات استعمارية وأن عليه أن يعدّ نفسه لاتقاء غدر الغادرين حتى لو تحققت ما يشاع من حلول سلمية أستبعدها شخصياً وفي هذا الفرق في الرأي مع الزميل ألتقي معه بأن التسليح في حال حصوله يجب أن يأتي من أي بلد مفيدة وألاّ نكون مقيّدين بأحد إلا بمصلحتنا نحن وبقدرتنا نحن، السلاح سواء أتى من الشرق أم من الغرب حين يكون بيدنا يكون لبنانياً.

وإنما نريد أن نوفّر لنفسنا القدرة التي تمنعنا على الأقل من صرفند أخرى أو من حوادث مؤسفة نراها في كل يوم واليوم نسف لستة منازل وبالأمس لغيرها من منازل ودخول إلى أراضينا ونحن لا نعلم كيف نسكت هذا السكوت حكومة ومجلساً. لا أدري أن أحداً إذا فتح علينا الباب ونحن وراء مكتبنا، نقيم الدنيا ونقعدها كيف دخل دخول استئذان... أما أن يدخل الإسرائيلي إلى حدودنا وأن يهيننا وأن يضربنا وأن ينسف منازلنا، فهذا ليس بالذي يثيرنا أو يثير فينا أي كوامن...؟

إنني أجدها أيضاً مناسبة للجواب على تساؤل ذكي طالما طلع به أحد الزملاء وهو العميد الذكي الذي طرح هذا الموضوع بصيغة التساؤل، كان دائماً يطرحه بصيغة التساؤل: إننا نريد أن نحارب؟ أإن الستراتيجة هي أن لا نرد كي لا نستدرج إلى قتال؟

أنا لا أستطيع أن أسأل هذا السؤال ولا يمكن لنا أن نطرح هذا السؤال إذا ما رفعنا شعار الكرامة الوطنية، ويوم تموت الكرامة الوطنية في هذا البلد فالأفضل أن نقول إننا لسنا من هذه الدولة ولسنا في هذا البلد.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

إنني أعلم أن للجيش أو لوزارة الدفاع مهمة منصوصاً عنها في المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ وفي المادة الأولى من المرسوم يحدد مهمة وزارة الدفاع بأنها المكلفة بحماية أراضي الجمهورية اللبنانية والمحافظة على سلامة الدولة من كل تعدٍّ داخلي وخارجي وإعداد الأمة لأداء واجب الذود عن البلاد.

فهل نجد في هذه التسمية أو في هذه المهمة جواباً لحضرة العميد الذكي ولكل من يطالب بعدم التسليح للجيش؟ وهل نستطيع في هذا اليوم الذي سارت فيه بعض المظاهرات والتي أعلن فيها الشعب عن مشاركته لاستنكار المجازر التي تحصل في الأردن والتي تتناول المقاومة الفلسطينية وهي طليعة العمل لتحرير فلسطين، هل يمكن أن نكون في هذا الموقف وعلى هذا المنبر نتكلم باسم الشعب دون أن نستنكر هذه المجازر؟ ولا أكتفي بالاستنكار بل إنني أطالب هذه الحكومة، هذه الحكومة التي قامت بسلسلة زيارات إلى البلاد العربية بقصد تقوية الصلة، والصلة الشخصية قد تكون من أقوى الصلات، هل يمكن أن نطالبها بأن تقوم بعمل فعال وأن تقوم بتحرك هو المقصود من مثل الاتصالات التي قامت مع أكثر البلدان العربية. إننا نطالب الحكومة أن تضع كل إمكاناتها سعياً وراء وقف هذه المجازر المستنكرة.

في النقاط التي أثارها مقرر اللجنة المالية الأستاذ سعيد فواز ما استرعى أيضاً انتباهي أثناءالمناقشة.

فلقد ورد في الفقرة الثانية من الصفحة الثامنة من بيانه ما يفيد أن نفقات وزارة العدل هي ١٣ مليون ليرة وأن واردات وزارة العدل هي ١٧ مليون ليرة. أي أن وزارة العدل تربح أربعة ملايين ليرة.

رينه معوض: هذا ما يغذي خزينة الدولة.

شفيق الوزان: متابعاً، لا، أنت محام يا أستاذ رينه العدل مجاني.

رينه معوض: يعني أن الربح يدخل في صندوق الدولة وهذا قصدي.

شفيق الوزان: متابعاً،

نعم الربح يدخل في صندوق الدولة وإنما عندما كان المحامون والمتقاضون يطالبون بتخفيض الرسوم القضائية فإنهم على حق في ذلك لأن بعض المتقاضين يكادون لا يتمكنون في الوقت الحاضر من أن يباشروا معاملة حجز، إنهم عندما يأتون لتوكيلك يا حضرة الأستاذ يتكلفون على الوكالة ٢٥ ليرة.

يجب أن يكون هناك إعادة نظر في موضوع الرسوم القضائية ويجب أن لا نسمع بعد الآن جواباً من المسؤولين أو من وزارة المال عن البخل على وزارة العدل. إن الكثيرين من القضاة لا يحضرون إلى مكاتبهم وعندما كانوا يسألون عن ذلك كان الجواب مضطرون للبقاء في منازلهم أمام مكتباتهم الخاصة ليستعينوا بها في تحضير الأحكام لأن المحاكم التي ينتمون إليها ليس فيها مكتبات.

ألا يكفي وجود أربعة ملايين وفر بين يدي وزارة العدل لأن تمكننا من أن نخصِّص لوزارة العدل ما يلزمها لمكتبات القضاة؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا أريد أن أتوسع أكثر من ذلك في وزارة العدل، سيما وأن هناك مشاريع عديدة وعدنا بها معالي الوزير، والبعض منها يكاد لا يستلزمها إلا التحريك البسيط. إن تسعة من القضاة، يقبضون الآن من أموال الشعب وهم ليسوا من ملاك القضاة. ولماذا؟ لأن هناك مشروعاً لتوسيع الملاك بين يدي هذا المجلس منذ عام ١٩٦٧. ولقد طرأت اليوم احتياجات جديدة لتوسيع ملاكات القضاء. وأستغرب كيف أن أحداً لا يحرك هذا المشروع، وخاصة، معالي وزير العدل الذي أرى من واجبه أن يلاحقه باستمرار.

وكذلك هذا النقص في المباشرين وفي الكتبة، وأنا أعلم أن التبليغات والأوراق العدلية هي أساس البت في الدعاوى. وهذا ما يشكو منه الناس. لماذا لا يكون هناك سعي لزيادة عدد المباشرين وتوسيع ملاكهم أيضاً كي تتمكن العدالة من أن تأخذ مجراها بين الناس.

وكذلك المشروع المتعلق بالسجون، والمشروع المتعلق بالأطباء الشرعيين، ومئات المشاريع الأخرى.

أخيراً، أنتقل إلى موضوع أخير يتعلق بالموازنة وحاجات المواطن والغلاء.

إن أية موازنة في أية دولة، وخاصة في العصر الذي نحن فيه، لا بد وأن تكون في خدمة المواطن وتأمين حاجاته في يومه وفي غده.

ونلاحظ من الموازنة الحالية التفاتة مشكورة للقضايا التربوية، بل عفواً، للقضايا التعليمية لأننا حتى الآن لم نتجاوز التعليم إلى التربية الوطنية المطلوبة، ولم نضع التسمية على المسمى. ليس هناك وزارة للتربية الوطنية حتى الآن عندنا وزارة للتعليم إذا صح التعبير أيضاً.

وهنالك التفاتة أيضاً في الموازنة للميدان الصحي. غير أن ذلك يبدو غير كاف. من خلال نظرة عامة يتبين لنا كم يعاني المواطن من إرهاق الغلاء، هذا الغلاء الذي يبدو أن أحداً لا يمسك بحبله ليشده في جنون ارتفاعه. فلقد غدونا في سباق معه، نبحث في كل فترة مقدار زيادة في أكلاف المعيشة لتزيد الرواتب والأجور، ومن بعد، لندخل مجدداً في ارتفاع الأسعار.

إن الطبقات الفقيرة تئن من الغلاء والطبقة المتوسطة تعض على جرحها وتحافظ على القشة التي تسترها. غلاء المسكن، غلاء المأكل، غلاء الملبس، غلاء التطبيب والدواء، غلاء المدرسة والكتاب، غلاء في كل شيء. إن المواطن لا يلمس أي جهد عام تبذله الدولة.

فبالنسبة لغلاء المسكن ليس من سياسة مدروسة في هذا الميدان تؤمن استمرار الحركة العمرانية للمساكن العادية. بل على العكس، إن الارتجال جمد هذه الحركة التي يجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقانون البناء وبقانون تملك الأجانب وبقانون الإيجار وبما يشجع على بناء المساكن تأميناً، أو بالتوافق مع قدرة المواطن من ذوي الدخل المحدود الذين يدفعون ثلثي الراتب تأميناً للمسكن.

والدواء، سمعنا عنه مقارنة في أسعار حققتها خطوة الاستيراد المباشر بواسطة صندوق الضمان الاجتماعي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والمأكل الذي نأسف أن نقول أن تدخل الدولة بشأنه لم يكن يوماً إلا ارتجالاً وانزلاقاً لا يحمي، في النتيجة، إلا المحتكرين. لقد قدمنا سؤالاً حول الإجراءات المتعلقة بالحليب المجفف. وحول الارتفاع بالأسعار الذي حصل واستمر في جميع منتوجات هذا الحليب، ولم نلق جواباً رسمياً حتى الآن.

حتى الحمايات التي يأخذها البعض، ويسعدني أن يكون على رأس وزارة الاقتصاد رجل اختصاصي، وإنما، إذا كان من سوء حظنا، أنه عاش لفترة طويلة بعيداً عنا فإنه من أصحاب الكفاءة والقدرة التي تمكنه من أن يستكشف كل الأمور.

إن بعض الحمايات التي تأخذها بعض المصانع يا معالي الوزير، طوراً باسم حماية الصناعة الوطنية، بدأت تتحول إلى نوع من الاحتكار لمصالح أفراد لبنانيين أو أجانب يتسترون بلبنانيين.

إن معملاً لصناعة الشحومات نال الحماية منذ سنة أو سنتين، حين بدأ الإنتاج كان يبيع الصندوق من إنتاجه باثنتي وعشرين ليرة أما الآن بعد الحماية فيبيعه بسبع وثلاثين ليرة، يا معالي الوزير أنت وأنا ندفع، وهذا المسكين، الشعب الطيب هو الذي يدفع. لقد حمينا باسم الصناعة الوطنية لننفخ جيوباً وطنية.

ومعمل لصناعة اللمبات أعطى الحماية فزاد سعر اللمبة عشرة قروش بالجملة.

ومعمل لشريط الكابل أصبحت أسعاره أعلى من الأسعار الأجنبية ومعها الضريبة الجمركية العالية.

أنا لست ضد الصناعة الوطنية وحمايتها ولكن يجب أن يرافق هذه الحماية تنظيم يمكن هذه الصناعة من الحياة والاستفادة وأن تكون لمصلحة الشعب لا احتكاراً عليه.

ولعل أخطر ما في الأمر، إن ما من بضاعة من البلدان الاشتراكية ـ هذه ملاحظة، أريد أن يسمعها معالي الوزير أيضاً ان ما من بضاعة من البلدان الاشتراكية تنجح في دخول أسواقنا إلا وتجد العراقيل التي تشترك الدولة فيها بقصد أو بدون قصد، لا ندري. وهذا ما راجعنا به كثيرون، ولا بد أن نقدم لكم تفاصيل مهمة تفضح هذا الأخطبوط الجهنمي الذي يتآمر على مصالح الشعب حتى في لقمته وكسائه.

إن موجة الغلاء واستفحالها تهم جميع اللبنانيين، وهي لتستحق منكم، مجتمعين خلوة ثانية أو مجمعاً آخر، تخرجون به على الناس بما يفيدهم وبما يرخص لهم معيشتهم التي يكادون لا يطيقون تحملها.

أكتفي بهذا القدر، وآمل أن نستفيد من هذه المناقشات، إن لم يكن لهذه الموازنة التي سنضطر للتصديق عليها كما تعودنا، وأنا آمل أن يكون في هذه المناقشة ما يفيد لموازنة مقبلة، أرى أنه آن الأوان تحضيرها كي لا نقع في ما وقعنا فيه هذا العام، شكراً.

ـ تصفيق ـ

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ريمون إده: دولة الرئيس،

سأحتفظ بحقي في الكلام بالموازنة عند درسها بنداً بنداً.

عندما أبلغني دولة الرئيس صائب سلام أنه يريد أن يتعاون معي كوزير للمالية، قلت بعد الشكر، إنني أجهل الأمور المالية. لذلك أرجو أن تعذرني، لا يمكن أن أتحمل مسؤولية وزارة المالية. صحيح أن الوزير، في النظام البرلماني الديموقراطي، رجل سياسي وليس من الضروري أن يكون تكنوقراطياً، ولكن أعتقد أن الوزير الوحيد الذي يجب أن يكون مطلعاً على الناحية الفنية من وزارته هو وزير المالية، لذلك اعتذرت، وحسناً فعلت، طالما حلّ محلي وزير المالية التكنوقراطي الاختصاصي بالأمور المالية. إذاً، باعتذاري أكون قد خدمت بلادي، فجاء إلى المالية وزير يتفهم أمور المال. وإنني أعذره هذه المرة، لأنه ورث هذه الموازنة، ولم يكن له الوقت لأن يغيِّر هذا الدفتر الطويل العريض. وربما هذا هو السبب الذي لم يمكنه من تنفيذ تكنوقراطيته.

ألاحظ شيئاً، أن الاعتمادات المنتجة قيمتها هذه المرة ٢٤,٢٢ بالمئة. أما المصاريف الإدارية فهي ٧٥,٧٨ بالمئة، إذاً، بدلاً من أن نتقدم في هذا الحقل فقد رجعنا إلى الوراء بالنسبة لموازنة عام ١٩٧١.

أنا أعتقد، أن موازنة الدولة اللبنانية هي كناية عن موازنة ضمان اجتماعي، نحن سبقنا الضمان الاجتماعي. مثلاً، وزارة الزراعة هي في نظري ضمان اجتماعي، لأن الأموال التي يمكن أن تصرف حقيقة على الزراعة هي ضئيلة جداً وأكثر الاعتمادات تذهب إلى الموظفين بدون فائدة للمزارع. لذلك يجب أن يعاد النظر في وزارة الزراعة.

مثلاً، نشكو من سكة الحديد، ملايين الليرات، ولا نتمكن من توفير هذه الملايين. ونبقي عليها على أساس ضمان اجتماعي، والحكومة لا تجرأ أن تصرف هذا الجيش من الموظفين، لأنهم إذا صرفوا ماذا يستطيعون أن يعملوا، إذن، نبقيهم على أساس ضمان اجتماعي.

وهناك ضمان اجتماعي في وزارات وإدارات غيرها، وإذا ما تمكّنا من إنشاء صناعات كبيرة تستوعب عدداً كبيراً من اليد العاملة من الجيل الطالع فستبقى ميزانية الدولة مخصصة للضمان الاجتماعي، ما عدا الضمان الاجتماعي المعروف.

وكما قال الزميل كمال جنبلاط ورددد الزميل الوزان، لو كان هناك نيابة عامة تقوم بواجباتها لكان عليها أن تلقي القبض أولاً على الدولة، إذا كانت الدولة شخصاً. ولكن لحسن حظها أنها ليست شخصاً، هي مجموعة أشخاص. هيئة، ولماذا؟ لأنه كما قال الزميل كمال جنبلاط لا شك أن هنالك سوء ائتمان، يا معالي وزير المالية، لأن الدولة تقبض على حساب البلدية واحد أو اثنين ونصف بالمئة، وتحتفظ بهذه الأموال وكان من المفروض أن تعيد الأموال إلى البلديات وقيمتها ٢٥٩ مليون ليرة بدلاً من أن تحتفظ بها، وأن تعطي بلدية بيروت ما يخصها وقدره ثمانون مليوناً، وأن تعطي باقي البلديات الملايين أو مئات الألوف من الليرات التي هي بحاجة ماسّة إليها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لبنان بلد سياحي وبلد اصطياف. وإنني أطلب من وزير الداخلية الغائب، أو من وزير المالية أن يذهب إلى قرى الاصطياف. فماذا يرى؟ أرصفة متهدمة، عواميد كهرباء ملوية، كهرباء مقطوعة أو لا وجود لها، المجارير تصب في الوديان. كيف تريدون أن نعمل دعاية للسياحة، وكيف تريدون أن نجتذب السياح العرب والأجانب. ولكي يتفرجوا على ماذا، على المجارير، بدلاً من أن يتفرجوا على الأنهر. وكيف يمكن للبلدية أن تجد الأموال لإنشاء الأحواض لتكرير مياه المجارير طالما أن هذه الأموال موجودة في صندوق الدولة. وإذا أخرجت هذه الـ ٢٥٠ مليون ليرة من صندوق الدولة، فكيف يستطيع معالي وزير المال أن يوازن هذا البيلانشو البليغ، طالما أقرأ فيه ٢٥٩ مليون ليرة للبلديات في باب الخصوم. فإذا طار هذا المبلغ، شو كنت عملت، ما يعرف، الوزير التكنوقراطي كان دبر حالو، لأنه أنا دائماً معجب بالبلانشو الذي تضعه الشركات والمصارف، تضع أرقاماً من هنا وأرقاماً من هناك وتجمع، وإذا نقص شيء تزيده على تلك الجهة فيخرج الرقمان متساويين. أقول هذا على أساس الجهل، ولكن بدون جهل أقول إن الـ ٢٥٠ مليوناً كان يجب على الدولة ألا تحتفظ بها في صندوقها.

وزير المالية: لو دفعنا المبلغ إلى البلديات كان العجز نزل.

ريمون إده:

إذن نزل العجز من يكره. وأرجع لكل بلدية الأموال الموجودة عند الدولة حتى ينزل العجز. هكذا حضرتك ترتاح والبلديات ترتاح، لأنها، كما قلت بحاجة لأموال لرفع مستوى القرية اللبنانية وخاصة قرى الاصطياف وتحسين أوضاعها. لأنني أخجل أنا أن أذهب إلى قرى الاصطياف وأتطلع إلى تلك المناظر المخجلة من أرصفة مهدمة وعواميد كهرباء معوجة وغير مدهونة. وبهذه المناسبة أريد أن ألفت نظر معالي وزير التربية الوطنية إلى المدينة الرياضية وأعتقد أنها تابعة لوزارته، وأظن أن الوزير الخيال، يمر بقرب هذه المدينة يومياً. من واجبنا أن نعوّد الجيل الطالع على حسن الذوق وعلى النظافة. فإذا ذهبنا إلى المدينة الرياضية ماذا نرى؟ كل المصابيح مكسورة، وكل العواميد مجنزرة. لا حديقة ولا جنينة. ومفروض من الجيل الطالع أن يذهب كل خميس وكل أحد إلى المدينة الرياضية، ومفروض فيه أن يستقبل فيها وفود الشباب الأجانب. أنا شخصياً، أخجل أن آخذ شخصاً إلى المدينة الرياضية. المدينة الرياضية محاطة بالأوساخ، والملايين موجودة في صندوق الدولة.

وأتساءل، ما هي المشاريع الكبرى التي ستنفذ في هذا العهد الجديد. أوتوستراد لبنان الجنوبي؟ أوتوستراد طرابلس؟ لي عليه ملاحظة، فكرت بها عندما كنت وزيراً للأشغال العامة. إذا لم يكن عندنا إمكانية لتنفيذ هذا المشروع، وهو مدروس نهائياً يجب أن نبدأ بالقرى والمدن، فنبني الأوتوستراد في المدن والقرى أولاً مثلاً في جبيل، وفي أنفة، لأن السير في المدن والقرى يتعرقل، فإذا كان ينقصنا إمكانية المال لتنفيذ الأوتوستراد بكامله ابتداء من طبرجا فلننفذه على الأقل في بعض المدن والقرى، عندئذ تتسهل أمور السير.

وعلى كل أرى، طالما نحن بلد ترانزيت، أن نبدأ أولاً بنفق حمانا ـ شتورا، أي بأوتوستراد بيروت ـ شتورا. هذا أهم شيء نرى في بلاد العالم يبنون الأوتوستراد ويجدون المال لذلك عن طريق «البياج» الرسم الذي يدفعه الشخص الذي يمرّ على الأوتوستراد، وهذا ممكن تنفيذه بين بيروت وشتورا، ولماذا؟ وأقول ممكن، لأنه إذا أنا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أردت أن أستعمل طريق بيروت ـ شتورا بدون أن أدفع رسم، وهذا ممكن بوجود الطريق الحالية. أما إذا كنت مستعجلاً وأحببت أن أستعمل طريق النفق فأدفع الرسم وأستعمل طريق النفق. ومن جهة أخرى، الأوتوستراد ضروري للشاحنات وللترانزيت، لأن مصلحة بيروت، ومرفأ بيروت والزراعة اللبنانية والاقتصاد اللبناني أن تقرب المسافات بيننا وبين الدول العربية، لذلك أطلب من الحكومة أن تهتم أولاً بأوتوستراد بيروت ـ شتورا.

وفيما يتعلق بالمشاريع الكبرى، هنالك مشروع كبير، يجب أن نفكر به، وهو إنشاء معمل جديد للسكر الشمندري، لأننا نعرف غلاء السكر اليوم، وفي البقاع مساحات واسعة من الأراضي لا يعرف المزارع ماذا يزرع فيها. لا يمكن لفرد أو مجموعة أفراد أن يقوموا بهذا المشروع الذي يكلف حوالي الثلاثين مليون ليرة. لذلك يجب أن تساعد الحكومة أو تساهم مع شركة لإنشاء المعمل الجديد، شرط أن تعطى، في نفس الوقت، الماكينات اللازمة للمزارعين، ولأنني أفهم بالزراعة أعتقد بأننا إذا لم نعطهم الماكينات لزراعة الشمندر وقلعه، سنحتاج إلى استخدام مئات من العمال، والعمال غير متوفرين في لبنان، وليس من الضروري أن يأتينا عمال آخرون من الخارج، لأننا في هذه الحالة لا نستفيد من حسنات المعمل الجديد. فإذا تكرمتم بإنشاء المعمل الجديد، يجب أن تفكروا بمكننة العمليات الزراعية للشمندر.

العامل الثاني عدا الترانزيت هو السياحة طبعاً نحن نستفيد من السياحة: فنادق، مطاعم، هذا إذا حسبنا وضعنا الصحي. هنالك ٣ ملايين و٨٠٠ ألف ليرة للمجلس الوطني لإنماء السياحة. وأتساءل، ماذا يفعل هذا المجلس. وممن يتألف هذا المجلس. طبعاً من أصحابنا التقليديين. ولكن عندما أذهب إلى الخارج أذهب إلى مكاتب السياحة وأسأل القائمين عليها، ماذا عندكم من الدعاية أحياناً أجد أوراقاً للدعاية مضى عليها سنوات وعندما أسأل لماذا لا يرسلون لكم البيانات، يقولون، يرسلون لنا شيئاً. ثلاثة ملايين وثمانمة ألف ليرة للمجلس الوطني لإنماء السياحة. والسياحة لا تنمو ولا تزدهر، طبعاً عندنا مشاكل، عندنا الإضرابات، يمكن غداً الجرائد التي ستظهر، كلها «مانشات» عناوين كلها إضراب ـ ونحمد الله أنه لم يحصل إطلاق رصاص ونشكر الحكومة على ذلك، ولكن الشخص الكويتي لا يهمه الأمر فيقارن الحالة بين لبنان وتركيا ويقول «خليني روح على تركيا» أو بين الحالة في لبنان واليونان، فيقول «خليني روح على اليونان». إذاً، من هذه الناحية، يجب أن نجد طريقة نوفّر بها هذه الثلاثة ملايين ليرة ونستعملها بطريقة مجدية لاجتذاب أكبر عدد من السياح، لأنني لا أعتقد أنه بفضل مكتب السياحة في فرنسا، ومن الضروري أن يكون لنا فيها مكتب للسياحة، لا أعتقد أن بفضله يأتينا سياح من فرنسا. السائحون الفرنسيون الذين يأتون إلى لبنان ٩٩ بالمئة منهم يأتون بدعوة من المجلس الوطني لإنماء السياحة ما عدا الذين هم من أصحاب الأعمال فيأتون من أجل أعمالهم. أنا لم أصادف فرنسياً واحداً هنا إلا وقد جاء على حساب الدولة اللبنانية لماذا لا نفتح مكاتب في البلدان المشتاقة للشمس، في النروج، في أسوج في الدانمارك. هؤلاء، يطلبون فقط الشمس والماء. مياه عندنا، بالرغم من أنها ملوثة أحياناً، لأن كل شيء أصبح ملوثاً مؤخراً، ولم نعد نعرف كيف نشجع السائح أو المصطاف أن يأتي إلى لبنان ـ هذا وأرجو من الصحافة ألا تكتبها لأنها تضرّ بالبلد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ويجب أن نهتم أيضاً بالشواطىء، وأطلب من الحكومة أن تجعل المجلس الوطني لإنماء السياحة أن يهتم بإنماء السياحة.

أما في قضية الإضرابات، فأعتقد أن الوقت قد حان لأن نعقد نوعاً من اتفاق الجنتلمان بين الدولة وبين الأشخاص الذين يريدون أن يضربوا. الإضراب هو من حسنات النظام الديموقراطي، ففي البلدان الديكتاتورية لا يوجد إضراب، بل يوجد دبابة ورشاش. العامل لا حق له بالإضراب والمزارع لا يحق له أن يضرب، وبالأمس، في بولونيا، دون أن ينزعج أحد في هذا المجلس، رأينا كيف عالجت السلطات قضية إضراب العمال وكيف أن حكومة العمال عالجت إضراب العمال والفلاحين. إذاً، العلاج في تلك الجهة معروف من حسنات الديموقراطية التي ننادي بها أن الأحزاب حق. ويسمونه بالفرنسية Le droit de grève

ونحن نقول من حق الطلاب أو سائقي التاكسي أن يضربوا، ولكن يجب أن نعلم، نهائياً أن الإضراب، بالنتيجة، يضر بالجميع يزعج الحكومة، وهذا شيء ثانوي، ولكن المهم أنه يضر باقتصاد البلاد. لذلك أقترح أن نعقد نوعاً من الاتفاق، فنضرب، عندما نكون لبنانيين مع بعضنا، مثلاً من ١٥ تشرين إلى ١٤ نيسان، ونوقف الإضراب من ١٥ نيسان إلى ١٤ تشرين. لأننا نريد أن نجتذب السائح، والمصطاف. وتقضي بذلك مصلحة التاكسي وبائع الخضار والصناعيين والتجار، ومصالح الجميع، ويجب أن نعمل اتفاق جنتلمان، فنتوقف عن الإضراب في ستة أشهر الصيف. طبعاً، سوف لا يأخذون برأيي، ولكن أنا ملزم بأن أقدم بعض الأفكار.

وأود أن أبحث أيضاً بقضية وزارة الدفاع إنني أشكر وزير الدفاع بالوكالة، لأنه أنزل من موازنة الدفاع اثنين بالمئة أصبحت اليوم ١٦٦,١٧٧,٧٠٠ أي ٢١,٤٧ بالمئة من الموازنة. إذاً، وفرنا اثنين بالمئة بالنسبة لموازنة سنة ١٩٧٠.

ولكن، من ضمن ال ـ ١٦٦ مليوناً هنالك ٢٧ مليوناً لشراء الأسلحة.

وزير المالية: هذه فاتورة قديمة. بموجب مشروع قديم أقرّه مجلس النواب ونفقاته مبرمجة.

ريمون إده: كثير مليح ولكن هذا الرقم موجود في الجزء الثالث. أنا مفروض في أن أعرف، عندما أقرأ الموازنة أننا سوف نصرف هذه السنة ٢٧ مليوناً لشراء الأسلحة. أما أن تقول لي إن هذا المبلغ صرف في السنة الماضية فهذا ليس من اختصاصي. أنا عندما أقرأ في هذا الكتاب أجد أن ٢٧ مليوناً في موازنة ١٩٧١ تصرف لشراء أسلحة.

وزير المالية: صرف لشراء ميراج.

ريمون إده: كيف أعرف أنها لشراء ميراج؟ لم تضع التفاصيل في هذا الكتاب.

وزير المالية: هذا برنامج قديم، وضع قبل أن يعرف نوع الأسلحة التي ستشترى. فأدخلت النفقات في الموازنة، وبعدئذ صار شراء الأسلحة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ريمون إده: كثير مليح. حضرتك عملت شيئاً جديداً هذه المرة، وتبجحت به وهذا من حقك، وهو أنك أعطيت تفاصيل. ولكن في هذه الصفحة إلى اليسار لا يوجد تفاصيل.

وزير المالية: في كل الجزء الثالث لا يوجد تفاصيل.

ريمون إده:

إذن، أنا معذور. أرى «شراء أسلحة حديثة» والمهم «أسلحة حديثة». (قديش حلوه ونحن نشتري أسلحة عتيقة) أن يطمئن المجلس النيابي والشعب اللبناني بشراء «أسلحة حديثة» ولكن أنا، النائب المسكين، الذي أجهل كل شيء عن أمور المال، أقرأ، في سنة ١٩٧١ عشرة ملايين، ثم شراء أسلحة ومعدات مختلفة، حديثة أو تكون حديثة، ١٧ مليوناً. المجموع ٢٧ مليوناً. تقول لي إن هذه للميراج، ونحن قد اتفقنا أن الميراج لا يفيد إلا أن يوقظني من نومي بعد الظهر أو في الليل عندما يحصل ضرب على الجنوب، فتطير الميراج ولكن فوق بيروت حتى توقظ جميع الناس. أما صواريخ كروتال فلا نعرف حسناتها ولا سيئاتها، ولا نعرف إذا وصلت أم لا. وإن شاء الله تصل ونستعملها، لأنها إذا وصلت ولم نستعملها تكون كذلك صرفنا عشرة ملايين بدون فائدة. أما الرادار فقد انتهينا منه، موجود فوق كفريا.

فوجئت بالشيء الجديد الذي قام به وزير الدفاع. الخطأ الكبير عندنا هو أننا نعتقد أن كل شيء سري هو مفيد، كما كانت في الماضي مقررات الجامعة العربية. اجتمعوا في بلودان، اتخذوا مقررات سرية. ورأينا ماذا كانت نتيجة المقررات السرية، هنا ممنوع أن نحكي عن أنواع الأسلحة التي يشتريها الجيش، لماذا؟ لا أعلم. وقع تحت يدي موازنة دولة، أكبر من دولتنا قليلاً اسمها سويسرا. التفاصيل الموجودة في موازنة سويسرا تغطي ١٦ صفحة. فيها كل شيء عن أنواع الأسلحة والمراكز. وبإمكاني أن أسلمها لك يا معالي الوزير حتى تعطيها للمختصين في الجيش، فيعرفون أنه لا خطر على سويسرا إذا أعطت التفاصيل عن جيشها وعن أسلحته. وأكثر من ذلك، يوجد في سويسرا مجلة، بإمكان أي شخص أن يشتريها ولدي نسخة عنها، سوف لا أقرأها بكاملها، بل أعطي العناوين فقط:

Feuile Fédérale No. 9.

- Message du Conseil Fédéral à l'Assemblée Fédérale concernant l'acquisition du Matériel de Geurre.

وهذا وزير الدفاع يعطي بياناً في المجلس هناك ويقول لهم عن أنواع السلاح التي يريد أن يبتاعها، ولماذا فضل هذا الصنف من الطائرات على غيره، ولماذا فضل هذا الصنف من الرشاش ومن المدافع على غيرها، ويعطي شرحاً طويلاً، عريضاً. ثم يقول، قررنا أن نشتري كذا طيارات بكذا مبالغ.

وكذلك بيان للمجلس النيابي هناك أيضاً عنوانه:

- Message du Conseil Fédéral à l'Assemblée Fédérale concernant des ouvrages Militaires des places d'armes et des places de tir.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

يعني ماذا يريدون أن يبنوا من الأبنية الدفاعية، تحت الأرض أو فوقها.

وسويسرا دولة محترمة، ووضعها في خطر واجب أن أجيب على سؤال الأستاذ سعيد فواز. ليس السلاح الموجود في أيدي الجيش السويسري هو الذي منع هتلر من مهاجمة سويسرا في عام ١٩٣٩. لا أدري إذا كنت حضرتك دخلت إلى سويسرا من جهة النمسا، الطريق سهلة وواسعة وقد اجتزتها أنا في عام ١٩٤٧، ويمكن الدخول منها إلى سويسرا بكل سهولة. وقد استغربت شخصياً، كيف أن ذلك الجيش الهتلري الذي اكتسح فرنسا وبولونيا ووصل حتى ستالينغراد، لم يقدر أن يدخل إلى سويسرا، واعتقدت بكل بساطة أن أسلحة الجيش السويسري وطبيعة سويسرا الجبلية هي التي حالت دون ذلك. ولكن، أثناء وجودي في فندق أنتظر صديقاً، وجدت كتيباً صغيراً فأخذت أتصفحه، فوجدت فيه أن الذي حال دون دخول الجيش الألماني إلى سويسرا ليس السلاح السويسراني ولا طبيعة البلاد الجبلية، بل قانون سرية المصارف.

إذاً، يا حضرة الأستاذ، السلاح في بلد صغير لا ينفع إلا للدفاع عن كرامته. لاشك لو أن الجيش الألماني هاجم سويسرا كان الجيش السويسراني استعمل جميع أسلحته ومعداته ليدافع عن كرامته. وهذا ما يطابق وضعنا نحن.

لماذا دافع قانون سرية المصارف عن سويسرا؟ ربما لأن الخواجا غورنغ والخواجا غوبلز والخواجا هتلر، وضعوا كل أموالهم في سويسرا. والجاسوسية الدولية أموالها كلها في سويسرا. فاتفق الجميع على إبقاء سويسرا صندوقاً حديدياً لأوروبا ليضعوا فيها أموالهم وأموال دولهم. وأنا عندما فكرت في وضع قانون سرية المصارف في لبنان، فكرت فيه على هذا الأساس، وقلت، غداً جيراننا يختلفون مع بعضهم، فيضعون أموالهم عندنا، وطالما أموالهم موجودة عندنا في مركز أمين، يتركوننا وشأننا «بيحلوا عنا».

سعيد فواز: إذاً، قانون سرية المصارف يحمينا.

ريمون إده: أكيد يحمينا، ولكن من جهة واحدة.

نعود إلى قضية الدفاع، وأعتبر أن مبلغ السبعة وعشرين مليون ليرة أو الثلاثين مليون ليرة يكفي. ولماذا؟

البارحة قرأت أن فرقة إسرائيلية من مئة شخص هاجمت حدودنا، كيف تمكنوا من معرفة عدد الفرقة من دون أن يقوصوا عليهم والحفلة صارت في الليل، لماذا لم يقوصوا عليهم في الليل، أولاً، الحق على إسرائيل لماذا تهاجمنا بالليل. أنا أرى أنها «رذالة» لازم تهاجمنا بالنهار، لأنه إذا هاجمتنا بالنهار نقدر أن نراهم ونقوّص عليهم، ربما. ولكن هاجمتنا بالليل، ودخلت فرقة من مئة كومندوس أو جندي في ميس الجبل وبارون. دخلوا ونسفوا البيوت وخرجوا. وكانت النتيجة بلاغاً من السلطة العسكرية، وهذه المرة لم يقل البلاغ أن المدفعية أرجعتهم، كان فيه بعض التواضع، وأشكر وزير الدفاع على هذا التواضع في البيانات.

ولا بد من التساؤل، وتساؤلي لمصلحة الجميع. لو كان عندنا إيراد من البترول لهان الأمر. في العراق إيراد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من البترول ١٥٠ مليون دينار، والكويت عندها مدخول من البترول وكذلك سوريا صار عندها إيراد من البترول. أما نحن فعلينا أن نستدين ٢٠٠ مليوناً لشراء دبابات وغيرها من الأسلحة الدبابة، كلنا نعرف، إذا استعملت تصبح عتيقة، وإذا ما استعملت تصبح أيضاً عتيقة، دائماً الدبابات تتجدد، لأن بائعي الأسلحة رأوا أن الطريقة الوحيدة لسحب أموال الدول العربية هي عن طريق الأسلحة، كل سنة يصنعون موديلاً جديداً للأسحلة، مثل السيارات، وإلا فأموال البترول تبقى في أيدي أصحاب البترول.

وأصدقاؤنا في الدول البترولية بنوا بيوتاً وقصوراً واشتروا سيارات، وصار عندهم كل شيء، وعندما لم يبق لهم حاجة بشيء فكر منتجو الأسلحة أن الطريقة الوحيدة لسحب أموال البترول هي أن «يعلقوهم مع إسرائيل» وخذ دبابات وهات طيارات ومدافع.

نحن ليس لنا مدخول بترول. ونحن مضطرون للاستدانة. وأوجِّه كلامي إلى وزير المالية أو إلى وزير الاقتصاد. هل يمكن أن يستدين لبنان ٢٠٠ مليوناً، ليس لبناء معاهد أو مدارس أو مستشفيات أو لمساعدة المشروع الأخضر الذي يقوم بأعمال مفيدة للقرى اللبنانية وليس لإنشاء معمل للسكر وليس لمشاريع تعطي إنتاجاً.

أنا أقول، إذا كنا نريد أن نحافظ على كرامتنا، نستطيع اليوم أن نحافظ عليها. وأنا أعرف أن جنوداً إسرائيليين يدخلون حدودنا كل يوم، فباستطاعة الجيش أن يضربهم، والطيار اللبناني يكون مسروراً جداً إذا أعطاه وزير الدفاع أمراً. كلما رأى سيارة إسرائيلية على حدودنا أن يذهب ويضربها. إن الطيار العسكري اللبناني من أحسن الطيارين، هذا حسب معلوماتي. إنما لا تسمحون له أن يتمرن ولا تسمحون له أن يبرهن عن إمكانياته. أنا أقول، إن باستطاعة الجيش اللبناني اليوم أن يدافع عن كرامته وعن كرامة الشعب اللبناني. وقد قلت هذا دائماً، قلته بعد ضرب المطار، وقلته بعد ضرب الصرفند، ولكن لماذا لا تعطى الأوامر؟ لا تعطى الأوامر خوفاً من ردة الفعل. إذن، نحن سنظل نفزع من ردة الفعل، وسيظل الجيش الإسرائيلي يدخل حدودنا وهذا لا يحتاج إلى ذكاء، وأشكر الزميل الأستاذ الوزان على ما خصَّني به من مديح منذ خمس دقائق. أي شخص كان، وبدون أن يحتاج إلى ذكاء خاص، يعرف أن المدافع موجودة، وقد زرت الحدود ورأيتها، والطائرات موجودة، لم نستعملها بعد، إلا لإزعاج أهالي رأس بيروت. لماذا لا تعطي، يا معالي وزير الدفاع أمراً للطيران العسكري في رياق أن يضرب الآلات الإسرائيلية التي تشق طريقاً قرب ميس الجبل. الجيش الإسرائيلي شق طرقات في الأراضي اللبنانية.

الموضوع هو موضوع الساعة يجب أن نعرف إذا كنا سنتحمل هذه المسؤولية الكبرى، لأنك إذا أعطيت أمراً ستكون أنت المسؤول وأنا أعرف البيروتيين، أعرف بيروتيي البسطة وأعرف بيروتيي الجميزة. سيقولون، «شو بدو حتى يتحركش بهالجيب». ولماذا يقوِّص على إسرائيليين. طيب عمال يروحوا ويجوا ويفوتوا على العرقوب، أهالي العرقوب تعودوا عليهم ونحن هنا ما منشوفهم ولا منحس فيهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا هو الوضع، فهل تقول لي يا حضرة الزميل إن الطيار اللبناني لا يمكنه أن يترك رياق، طبعاً لن تقول لي ذلك. لأن الطيار موجود والطائرة من أحسن الطائرات. وأسأل حضرة وزير الدفاع، لماذا لا يعطي الأمر للطيران العسكري أن يذهب كل يوم إلى الجنوب وأن يدافع عن سلامة أراضي لبنان الجنوبي. أنا سأقول لك لماذا يا معالي الوزير لأنني لا أنتظر منك أن تجيبني، وإذا كنت تجيبني فالجواب سيكون خطيراً جداً.

أنا أعتقد إننا سوف لا نتمكن من مقاومة الجيش الإسرائيلي بالمئتي أو الثلاثمئة مليون ليرة. وذلك ليس عيباً. نحن عددنا مليونان وليس لنا إمكانيات وموارد إلا ما نستدينه الجيش المصري أكبر وأقوى من جيشنا وبمساعدة أكبر دولة محاربة، الدولة السوفياتية، لم يتمكن من محاربة إسرائيل، كل ما استطاع أن يفعله هو أن يمنع الطيران الإسرائيلي من أن يخترق الأجواء المصرية.

أقول، إذا أعطينا ٢٠٠ مليوناً أو ملياراً أو مليارات للجيش اللبناني، هل سيتمكن عندئذ بعدده الذي نعرفه، أن يقف بوجه الجيش الإسرائيلي؟ ذلك ممكن بعد عدة سنوات، أما اليوم، فلا. وهذا ليس معيباً. أكبر جيش عربي جيش الجمهورية العربية المتحدة يأتيه السلاح منذ سنوات من روسيا السوفياتية، وبفضل هذا السلاح، وخاصة صواريخ سام ٣، تمكن أن يمنع الطيران الإسرائيلي أن يخترق أجواء مصر. ولكنه لم يتمكن بعد من أن يجتاز قناة السويس، إلا إذا كان هناك اعتبارات سياسية واتفاق بين الجبارين الأميركي والروسي، وقد تكون هذه هي الحقيقة، ولكن عملياً منذ ١٩٦٧ الجيش المصري على قناة السويس، فكيف يمكن أن نطلب الأعجوبة من الجيش اللبناني أن يصبح في مستوى الجيش الإسرائيلي. عندنا عشر طائرات، عندهم ٥٠٠ طائرة، عندنا كذا دبابات، عندهم كذا أكثر دبابات.

علي ماضي: مقاطعاً،

ريمون إده: روح أنت واسكن في الجنوب.

علي ماضي: أنا ساكن في الجنوب.

ريمون إده: دائماً تضطرني إلى أن أسمعك هذه الكلمة، روح على الجنوب بين القرويين وساعتها احكي، أنت ليس بالجنوب أنت هنا في بيروت.

علي ماضي: أنا دائماً في الجنوب.

ريمون إده: طيب، على كل حال الحمد لله ما صرلك شي وما نسفوا بيتك.

علي ماضي: على كل حال، لما ينسفوا لي بيتي، بيكون لي الشرف.

ريمون إده: لا ما فيها شرف نسف بيتك، روح انسف شي بيت يهودي هناك في شرف، ولكن أن ينسفوا بيتك وأنت في بيروت، ما فيها شرف. وأنت لست مسؤولاً عن الدفاع عن بيتك ولا عن الجنوب، طبعاً أنت غير مسؤول ولكني لا أرى مجالاً للشرف ولكلام الشرف.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

أعود فأقول، إن الجيش اللبناني، بأوضاعه الحاضرة، بإمكانه أن يضرب الفدائيين اليهود الذين يدخلون الصرفند وغير الصرفند. بإمكان الجيش أن يضرب الجيب والعمال الذين يشقون الطرقات في لبنان الجنوبي. لماذا لا نعطي هذه الأوامر؟ لأننا نتخوف كما كنا نتخوف بالأمس من ردة فعل الجيش الإسرائيلي.

على كل، هذا هو رأيي يا أستاذ ماضي وهذا المجلس وجد لكي يكون منبراً لحرية القول، ولكل شخص أن يعبِّر عن أفكاره، والدستور أعطى النائب الحصانة لكي يتمكن من التعبير عن أفكاره بدون أي تردد. حضرتك لبناني صميم وأنا كذلك وأعتقد أن لبنانيتي لا تنقص عن لبنانيتك. وأنا وأنت نريد أن نحافظ على كرامة هذا الشعب وعلى سلامة أراضيه، إذاً، «ما حدا بيشوف حالو على الثاني» كلنا وطنيون صحيحون، وكلنا نهدف مصلحة هذا الشعب ولا نريد أن نعود إلى مثل السنة الماضية ونجد في ضواحي بيروت خمسين ألف لاجىء لبناني لم تتمكن الدولة أن تبني لهم بيوتاً أو مدارس وإيجاد الطعام والمأوى اللائق، لأن الدولة لم تشأ أن تفكر جدياً بنتائج الحرب.

إذاً، الحرب هي الحرب، ونتائجها خطرة جداً. الحرب ليست كلمة ولا خطاباً لذلك أقول، إذا كان عندنا إمكانية أن ندافع عن كرامتنا فهذه الإمكانية موجودة حالياً.

لذلك، وبعد الدرس، أفضل أن نعطي الجيش الأوامر اللازمة لأن يدافع عن كرامتنا فقط لأن ليس بإمكانه أن يدافع بجدية كاملة وبكل معنى الكلمة عن حدود لبنان.

ليس الجيش اللبناني ولا المجلس النيابي اللبناني ولا الشعب اللبناني الذي يمنع الجيش الإسرائيلي أن يصل إلى نهر الحاصباني. أنا أقول جامعة الدول، ونحن عضو في هيئة الأمم، حتى الآن متفقة على أن لا يمس لبنان ولا أن تمس أراضيه. وهذا ما يسمح للبنان أن يدافع عن حدوده.

وأريد أن أوضح حتى لا يؤول كلامي إلى غير ما أعني. ليس الحق على الجيش ولا الحق على الشعب اللبناني، الشعب عدده مليونان ونصف المليون والجيش رقم عدده عند الوزير، إمكانياتنا المالية محدودة.

ولكن، قلت إذا لم يكن لنا إمكانية الدفاع على الحدود، عندنا إمكانية أن نطلق النار مرة واحدة على جندي إسرائيلي واحد، وحتى الآن الجيش لم يطلق النار ولا الحكومة أعطته الأوامر بإطلاق النار على جندي إسرائيلي واحد دخل الأراضي اللبنانية.

وأنتقل أخيراً إلى قضية الإدارة، وأعتقد أنه حان للحكومة أن تفكر جدياً باللامركزية. هذه اللامركزية التي فكرنا بها يوم وضعنا المراسيم الاشتراعية، ولكنها حتى اليوم لم تنفذ، بكل أسف، أرى من الضرورة أن تقترب الإدارة من القروي اللبناني. يجوز أن يأتي القروي من آخر حدود لبنان إلى بيروت من أجل معاملة بسيطة. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نتخلص من هذه الازدواجية الموجودة بين المحافظ والقائمقام. أرى أننا لسنا بعد الآن بحاجة إلى محافظ. يوجد ٢١ قائمقامية والأفضل أن نعطي صلاحيات المحافظ للقائمقام وأن نستبدل اسم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القائمقام هذا الاسم التركي، قام وما قام ـ ونسميه مثلاً، حاكم منطقة، ونعطيه صلاحيات المحافظ، عندئذ، قد يقبل وزير سابق أن يعين قائمقاماً، لأنه يكون في مستوى حاكم منطقة وعلى أساس اللامركزية يكون عنده ممثل لجميع الإدارات. في الماضي كنا بحاجة إلى المحافظ وإلى القائمقام بسبب صعوبة المواصلات، أما اليوم فالطرقات تعمّ لبنان وأصبح بالإمكان الاتصال بكافة أنحاء لبنان بالتلفون، عندما لا تشتي الدنيا، والحق ليس عليك يا معالي وزير التلفون. وإذا قطع التلفون وكان هناك مشكلة ملحة بإمكان القائمقام أن يصل بسيارته إلى العاصمة بأقل من ساعتين.

إن أبسط معاملة كمعاملة إصلاح رصيف، مثلاً في عكار، يجب أن تصل أولاً إلى طرابلس، وفي جبل لبنان يجب أن تصل أولاً إلى بعبدا ثم إلى بيروت، وقد يجوز أن يبقيها المحافظ عنده، أو يجوز أن «ينيّمها» السكرتير عنده في الجارور.

إن معاملة لصرف ٥٠٠ ليرة لا تنتهي بأقل من شهرين.

لذلك ألفت نظر الحكومة إلى هذا الأمر الهام، أي اللامركزية وأتمنى على الحكومة أن تستمر في الحكم مدة أطول من المدة التي حددها زميلي حبيب بك المطران، لأنني أعتقد أن مصلحة بلادنا اليوم تقضي بأن تستمر هذه الحكومة في الحكم.

الرئيس: يبقى من طالبي الكلام السادة: سليم حيدر، إدمون رزق، وعلي ماضي.

أرفع الجلسة إلى الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الثلاثاء القادم.

فرفعت الجلسة في تمام التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٣ نيسان سنة ١٩٧١ الساعة الخامسة والنصف مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمينا السر:

عصام حجار

سايد عقل

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السادسة والربع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث عشر من نيسان سنة ١٩٧١

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ مناقشة مشروع الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة والربع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث عشر من نيسان سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: جوزف شادر، عبد المجيد الزين، فريد جبران، إبراهيم شعيتو، معروف سعد، ممدوح العبد الله، إدوار حنين، إميل مكرزل، خليل الخوري، عصام حجار، عزيز عون، فضل الله تلحوق، كمال جنبلاط، كميل شمعون، محمود عمار، ميشال المر، نجيب الخوري، نديم نعيم، رشيد كرامي، سالم كبارة، محمد فتفت، حسن الميس، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: أمين الحافظ، نهاد بويز، بشير الأعور، بشير العثمان، قبلان عيسى الخوري، ريمون إده، عبد الله اليافي، عثمان الدنا، فؤاد غصن، فخر فخر، جان عزيز، هاشم الحسيني، فؤاد البرط، صبري حمادة، عادل عسيران، الأمير مجيد أرسلان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: الياس سابا، حسن مشرفية، جعفر شرف الدين، هنري طربيه، نجيب أبو حيدر، جميل كبي، صائب جارودي.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون ـ تتلى أسماؤهم ـ تليت.

الرئيس: الغائبون ـ تتلى أسماؤهم ـ تليت.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس من نيسان سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تغيّب السادة: عدنان الحكيم، فريد جبران، ابراهيم شعيتو، سميح عسيران، عادل عسيران، ممدوح العبد الله، إدوار حنين، إميل سلهب، أمين الجميل، أنطوان سعادة، خليل الخوري، عزيز عون، فؤاد طحيني، كمال جنبلاط، كميل شمعون، ميشال المر، أحمد الفاضل، فؤاد البرط، محمد فتفت، هاشم الحسيني، جورج عقل، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: فؤاد غصن، فيليب الخازن، بشير الأعور، قبلان عيسى الخوري، رفيق شاهين، عبد اللطيف الزين، نسيم مجدلاني، رشيد كرامي، فخر فخر، صبري حمادة، مجيد أرسلان، جان عزيز، أندريه طابوريان، عثمان الدنا، عبد المجيد الزين، بيار فرعون.

وتمثّلت الحكومة بحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء الأستاذ الياس سابا، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نجيب أبو حيدر، جعفر شرف الدين، جميل كبي، حسن مشرفية، صائب جارودي، هنري طربيه.

افتتحت الجلسة بإعلان متابعة المناقشة العامة في مشروع الموازنة فتكلم السادة: جوزف شادر، يوسف سالم، حبيب المطران، شفيق الوزان، ريمون إده.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٣ نيسان سنة ١٩٧١ الساعة الخامس والنصف مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر، والجلسة المقبلة هي للتصويت على بنود الموازنة، وحتى الآن لا يزال أمامنا خمسة خطباء. وبالطبع وزير المال، كما علمت سيجيب باختصار على الملاحظات التي أبداها الزملاء النواب، وطالبو الكلام هم السادة: الدكتور سليم حيدر، جوزف مغبغب، لويس أبو شرف، حسن الرفاعي، أنطوان سعادة.

عبده صعب: دولة الرئيس، أقترح أن نطيل الجلسة هذه الليلة حتى الصباح، لكي نتمكن في الجلسة المقبلة من التصويت على بنود الموازنة وننتهي من المناقشة العامة، ولو بقينا حتى الصباح.

الرئيس: سيدوَّن ذلك في المحضر. أما قضية التصويت بدون مناقشة فهذا أمر يعود للمجلس.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي بالنظام.

الأب سمعان الدويهي: دولة الرئيس،

إن الرأي العام أصبح يتتبع هذا المجلس بقلق ولا سيما، أن الآلة التي تعود بالخير على الشعب اللبناني، أصبحت معطلة من وراء هذا التماطل في المناقشات وفي درس الموازنة. الرجاء كل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرجاء يا دولة الرئيس، أن يحصر البحث وأن نطيل هذه الجلسة حتى الصباح الباكر، لكي ننتهي من المناقشة العامة في الموازنة ونباشر التصويت على بنودها.

الرئيس: حضرة الزملاء.

نخشى إذا طال النقاش، سواء أكان بصورة عامة أم كان على بنود الموازنة، أن تأتي الموازنة المقبلة، ونحن لا نزال ندرس الموازنة الحالية. لذلك، قضية النقاش واختصار النقاش، بالنسبة للجلسة المقبلة، تعود إلى النواب لا سيما، وأن هذه الموازنة لا تغير منها شيئاً، إلا بالاتفاق مع الحكومة كما نعلم جميعاً.

بهيج القدور: دولة الرئيس، هل ممكن طرح باب المناقشة على المجلس واعتبار هذه الجلسة آخر جلسة للمناقشة العامة في الموازنة؟

الرئيس: عندما ننتهي من طالبي الكلام، من الطبيعي آمل أن لا نضطر إلى قفل باب المناقشة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور سليم حيدر.

سليم حيدر: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

بالطبع، كلامي على الموازنة، ولن أخرج عن الموضوع، ولكن لا بد من ملاحظتين أساسيتين. الأولى، إن الحكومة المحترمة، قد نالت ثقتنا منذ نيف وستة أشهر على أساس بيان وزاري، فليس من الخروج عن الموضوع إذاً، أن نتلمس في الموازنة. وقد أخذت الحكومة لنفسها زهاء ستة أشهر في إعادة النظر بها. أن نتلمس شيئاً يعود إلى الوعود التي قطعتها الحكومة في بيانها الوزاري.

والملاحظة الثانية: هي أنه بين مناقشة البيان الوزاري ومناقشة هذه الموازنة. مرت على البلاد أحداث جسام، لا يزال بعضها يمر ويتكرر، وليس من الخروج على الموضوع، إذا مررنا بهذه الحوادث، وبكيفية مواجهة الحكومة لها، وضمن هاتين الملاحظتين الأساسيتين سأتكلم، لكنما سأقول كلمة قصيرة لدولة رئيس مجلس الوزراء. أنت تعلم يا دولة الرئيس، بأية عفوية، بأي إخلاص، بأية بساطة خالية من العقد والتعقيد منحت وزارتك الثقة. وتعلم أن ذلك مردّه، إلى ما أضمر لك شخصياً، من التقدير، فضلاً عن الاحترام، وفضلاً عن الصداقة التي تربطنا. ويعلم وزراؤك الأفاضل، بأية روح إيجابية أتابع نشاطهم، وأنا حريص في بدء كلمتي على التأكيد، أن هذه الروح بالذات، هي التي ستوحي إليَّ ما أقول، في مناقشة الموازنة، وإني، لا أزال آملاً، من هذه الحكومة، أن تشق أخيراً للبنان طريقاً سوياً إلى بناء دولة حديثة. تصفحت الموازنة وقرأت بإمعان بيان معالي وزير المال. أودّ أولاً، أن أشكر لمعالي الوزير، حيث حاول مخلصاً، أن يعطينا تقريراً فيه بعض الجديد، بالإضافة إلى ما يشرح، من جديد في الموازنة.

أما الجديد في الموازنة، فهو شكلي بالدرجة الأولى. بتبويب النفقات على أساس المهمة، ووعد بتبويب

to obtain the original document, please contact Mr. Ammar Daher

اقتصادي في العام المقبل. وأنا لا أنكر أهمية الشكل هنا، وتأثيره على المضمون بالتالي، ولكن هذا الشكل يبقى على كل حال شكلاً. يظهر، أننا. ولنتصارح، لا نزال بعيدين عن اليوم الذي تأتي به حكومة. تتقدم من هذا المجلس بموازنة، بالفعل جديدة، أعني أداة تطوير اقتصادي، ولكن الطريق قد شقت، بما فعل وزير المال بالذات، ونأمل ألا تطول الطريق. وأما الجديد في تقرير وزير المال، فهو في نظري الجزء الثاني منه. عنيت شرح وضع الدولة المالي. وهنا أكرر شكري وتقديري، مع إبداء بعض التحفظات التي لن أذكرها على بعض ما جاء في هذا التقرير لمعالي الوزير، إن أعطانا للدولة وضعاً مالياً بصراحة وبجرأة. يسمح لنا، بأن نحكم أولاً، ويطمئن بالتالي الأسواق الداخلية والخارجية، بعد هذا التشويش، وبعد كل ما حدث، منذ سنوات بسبب الهزّات السياسية والاقتصادية العنيفة التي مرّت علينا. هذا بالاختصار. الجديد، أو ما يلوح لي، أنه جديد في الموازنة وفي بيان معالي وزير المال. وهو جدير كما تعلمون، في أن يسترعي الانتباه وبأن يستدعي التقدير، ولكنه بالنتيجة، جديد شكلي، لا أساسي. فليسمح لي، بأن أعود إلى الأساس.

في البيان الوزاري، وهو كتاب الحكومة، نقرأ في مستهل أبواب البرنامج كنقطة انطلاق، كبرنامج إجمالي، يجب أن تشتق منه جميع نقاط البرنامج الوزاري، نقرأ حرفياً ما يلي:

أولاً: التهيئة لتخطيط متكامل، للمستقبل اللبناني. ونذكر جميعاً، كم رحّب بعضنا، بهذا التخطيط، وكم توقف على كلمة تهيئة، زميلنا الكبير المرحوم الشيخ موريس الجميل. ماذا في الموازنة؟ وفي تقرير معالي وزير المال، عن هذه التهيئة لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني؟

الجواب في تقرير معالي وزير المال، على الصفحة الثالثة، الحرف ه ـ . زادت اعتمادات وزارة التصميم العام بنسبة ٥٨ بالمئة، مقابل صفر للعام الفائت، ومقابل معدل وسط، للأعوام ٦١ ـ ٧٠. مبلغ ٢٦ بالمئة فقط. لا يتركنا بيان معالي الوزير بهذا الإجمال المبهم، بل يحرص على القول، وهذه الزيادة في سبيل التهيئة لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني. ويحرص أيضاً، على تذكيرنا، بأن هذه الفقرة، جاءت في بيان الحكومة الوزاري. فإذا نشدنا ترجمة بالأرقام بهذه النسبة المحترمة آل ٥٨ بالمئة، وإذا راجعنا أجزاء الموازنة، وفيما يختص بوزارة التصميم، الجزءين الأول والثاني. وجدنا، أن اعتمادات وزارة التصميم، قد زادت بالضبط، مليون ٤٤٤ ألف ومائتي ليرة لبنانية.

يا دولة الرئيس، ليس من طبعي أن أتهكم، وأفضل أن أخاطب، هذه الحكومة التي جاءت باسم العمل والجد على حد تعبير بيانها الوزاري، بلغة الجد. أسألكم ضميرياً، هل كان يلزم فعلاً، لهذه الوزارة بالذات زهاء ستة أشهر، لتضع اعتماداً يقارب المليون ونصف المليون ليرة، في سبيل، ليس التخطيط، في سبيل، ليس تنفيذ مراحل من التخطيط المتكامل لمستقبل لبناني أفضل، ولكن، في سبيل التهيئة، لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني؟ أعتقد، أنه كان بإمكان هذه الحكومة وشعارها الأول في نظري، هو التخطيط المتكامل للمستقبل اللبناني. بدليل، أنه النقطة الأولى من بيانها الوزاري. بدليل، أن هذه الحكومة، حكومة كفاءات، وعلم، واختصاص. وهذا لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ننكره عليها. كان يمكن للحكومة فور ما تسلمت مقاليد الحكم، وبعيد ذلك بأيام محدودة، أن تتقدم من هذا المجلس بطلب، إعتماد إضافي، يقارب المليون والنصف مليون. يزيد مئة ألف، أو ينقص مئة ألف، لا فرق. يسوى الأمر فيما بعد، لتبدأ منذ ذلك التاريخ في التهيئة، للتخطيط المتكامل الذي ننشده جميعاً، ولا تسمحوا لي، أن أعتبر، أن مدة الستة أشهر التي فصلتنا عن الوعد، حتى هذا الاعتماد لتهيئة، تنفيذ الوعد، كان من الحكومة، إستعداداً، لهذه التهيئة. إذا كانت التهيئة، أو إذا كان رصد اعتماد للتهيئة يأخذ ستة أشهر، فكم ستأخذ تهيئة التخطيط؟ وكم سيأخذ التخطيط بالذات؟ وهو دراسات علمية واسعة متشعبة، تطلب دراسة جميع إمكانات لبنان، على الأرض، وتحت الأرض، وفي الهواء؟ كم سيأخذ هذا التخطيط؟ ثم كم، سيأخذ بالتالي، تنفيذه المراحلي؟ أم إننا، ربما، قسنا التهيئة على طول ومدى معنى العبارة الواردة فيها. المستقبل اللبناني، وهو متماد إلى أبد الآبدين. أعتقد، أنه يجب أن نستعجل. أعرف أيها السادة، إن الطريق طويلة. ليس سهلاً، أن نخطط تخطيطاً شاملاً، متكاملاً للمستقبل اللبناني، ليس يسيراً، ولا ينقضي ذلك بالأسابيع. لا أعترض على طول الطريق، وإنما استعجلوا السير. فالوقوف، في عصر، كعصرنا، أكثر من تراجع. هذا فيما يختص بالحكومة الحاضرة، ولكن فيما يختص، بالتخطيط الشامل المتكامل. تذكرون، أننا منذ سنوات، وقبل سنوات، وقبل هذا المجلس أيضاً، كلما تألفت حكومة. منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، تعد بهذا التخطيط، ولم نخطو بعد خطوة واحدة، في سبيل التهيئة للتخطيط. إذاً، نحن كمن، يدور في حلقة مفرغة، فإذا استعجلتم السير في هذا السبيل، فليس كثيراً يا سادة، أرجو منكم أن تسيروا. دليل مثلاً على أننا لم نتقدم، في حقل الوعود، منذ البيان الوزاري حتى اليوم. دليل من وزارة التصميم، التي هي مبدئياً وزارة التخطيط، دليل آخر، من وزارة المال، جاء في البيان الوزاري في جملة وعوده حرفياً: رسم سياسة مالية جديدة، والسعي إلى تأمين العدالة في توزيع الأعباء الضريبية. وبعد ستة أشهر يقول تقرير معالي وزير المال في معرض سياسة الدولة للمستقبل، رابعاً التنظيم الضرائبي. بين عبارة البيان الوزاري، وبين عبارة تقرير وزير المال، الوقت ستة أشهر، في الصيغة، إحلال الجمع، مكان المفرد، فبدل ضريبية، ضرائيبة، وحتى الآن، لم يردنا، أي مشروع قانون يحاول، أن ينظر نظرة جديدة في القوانين الضرائبية. إذاً في هذا المجال، لا نزال ننتظر إلهاماً.

أدلة أخرى في البيان الوزاري. وعود كثيرة قطعت، في حقل التربية والتعليم، يوم لم يكن معالي وزير التربية الحالي، في عداد الوزراء. عما أسفرت هذه الوعود؟ ما خلا الإضراب الشامل، الطويل، الصاخب، الناقم، الذي ألصق هتافاته، بال ـ ٩٩ حرامي.

لا أتكلم مثلاً، عن الأنظمة الانتخابية التي بشر بها البيان الوزاري، ولا عن إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ولا عن غير ذلك من الوعود، لأني أتذكر، أننا لسنا هنا، في محاسبة الحكومة على ما عملت، وإنما لمناقشة موازنة هذه الحكومة. ولكني تطرقت إلى هذه النقاط التي أعتبرها هامة، لأنها تتعلق بالتخطيط، أعني بالطريق التي وعدتنا الحكومة السير عليها، ولا أرى حتى الآن، أنها جادة بالسير عليها. إذا كنت أشدد على ما ورد في البيان الوزاري، ذلك، لأن الحكومة حرصت فيه على القول، أنها غير الحكومات التي تعودتها مجالسنا.

to obtain the original document, please contact Mr. Aoun Daher

ويقول، البيان الوزاري، من الطبيعي، أن يجيء بيانها الوزاري كذلك، على غير ما كانت البيانات، أي أن يكون وثيقة عمل واضحة بسيطة، مباشرة، محددة وصريحة. وثيقة عمل لدولة حديثة. طبعاً، لم تأت الحكومة اليوم. لم تقل لنا، ان مهمتها، قد انتهت مئة بالمئة. تفضلوا أيها النواب وحاكموني، ولكن زهاء ستة أشهر، على ضوء موازنة، لم تقبل الحكومة، بأن تتسلمها مما سلفتها، كما كانت، بل سلخت زهاء ستة أشهر في إعادة النظر بها، وتنظيمها من جديد، على ضوء موازنة كهذه، أصبح يحق لنا، أن نتساءل، إزاء الوعود الكبيرة التي لا تتعلق بالحكم المباشر، بل تتعلق بمستقبل البلد، وبطريقة سياسته في جميع المضامير، أصبح لنا من الحق الصريح، أن نسألها أين في أرقام هذه الموازنة ما يضمن تحقيق بعض هذه الوعود؟

تخوف البيان الوزاري يوم ذاك، من أزمة القلق، من حركة الأجيال الطالعة، وقال في عبارة نقلتها لكم حرفياً. طلب ثقة المجلس حتى، نتمكن معاً من إعطاء الديمقراطية اللبنانية محتوى جديداً، يساعد على نقل لبنان، إلى مستوى الدول العصرية، وعلى جعل الدولة، تلك المؤسسة التي يثق بها المواطنون، تطمئن إلى مستقبلها، وفي ظلها الأجيال الطالعة، التي تعيش اليوم أزمة قلق، يكاد يقارب اليأس فضلاً، عن اللامبالاة. هذه عبارة البيان الوزاري الحرفية. نتطلع حوالينا فنرى، أن أزمة القلق تحولت إلى أزمة يأس، ولكنها ليست أزمة اللامبالاة، وإنما، هي أزمة مبالاة صارخة، صاخبة. جرتنا إلى الباب المسدود، إلى فقدان ثقة المحكوم بالحاكم. وإذا لم تتدارك هذه الحكومة والمجلس معها الحالة بالسرعة المناسبة، فنحن قادمون، كما قلت وحذرت في كلمتي يوم مناقشة البيان الوزاري. قادمون حتماً إلى الثورة من تحت، هذه المرة.

أعود، إلى بيان معالي وزير المال، وآخذ من أواخره، من الصفحة العاشرة، بسرور ما بعده سرور. العبارة التالية: إن لبنان يستطيع، أن يمول المشاريع الإنمائية الضرورية حسب أولوياتها، وضمن حدود اقتصادية معقولة. وأذكر، بهذه المناسبة. مشاريع البرنامج الخمس سنوات، الذي قدر له تقديراً قيمته ٧٥٠ مليون ليرة. وأتساءل، على ضوء العبارة التي وردت في بيان وزير المال، على أي أساس يعطى المشروع صفة الإنمائية الضرورية، وبالتالي رتبة أولوية؟ هذا ما لم يقله معالي وزير المال، ولم يكن من واجبه، أن يقول ذلك في بيانه، وهنا أسمح لنفسي، بأن ألفت النظر إليه، معتبراً نفسي نائب كل الشعب حسب نص الدستور، ناظراً مصلحة لبنان بأجمعه، ولو كان بالنتيجة، سيتبين أني نائب البقاع أولاً، لأن البقاع كما سترون، جغرافياً، واقتصادياً، مفتاح لبنان. ماذا نريد أن ننمي؟ أي مشروع نعطي صفة الإنمائية الضرورية وبالتالي رتبة الأولوية؟ لبنان وهذا أمر نعلمه جميعاً، ليسنا بحاجة إلى البرهان عليه، بلد سياحي، والسياحة تقتضي، أول ما تقتضي، أن تؤمن طرقات لائقة، للأماكن السياحية. ما هي الأماكن السياحية في لبنان؟ هي بالدرجة الأولى الأماكن الأثرية، التي يأتي من أجلها، ليس علماء الآثار حتماً، وإنما جميع الناس. ليروا، ما خلفت الحضارات المتعاقبة في بلد من البلدان. وليس بالكثير أن أقول، إن كثيراً من الناس، أكثر مما نتصور، يأتون إلى لبنان ليتفيأوا أرزة من أرزاته، لأنه أرز الرب. ليروا قلعة بعلبك، لأنها عجيبة من عجائب الدنيا السبع. ليروا، بيبلوس، وصيدا، وصور. وأن كثيراً منهم يجهلون أين لبنان، ولكنهم، لا يجهلون كلمة أرز لبنان، ولا كلمة بعلبك مثلاً. فإذا، إذا كان في الدولة نية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تخطيط سياحي، فالطريق من الأرز، حتى صور، تلك التي تسمح للسائح بأن يرى، الأرز، وبيبلوس، وصيدا، وصور على أقل تعديل بما فيه بيروت. لذلك، فالطريق من بيروت، إلى بعلبك، إلى الأرز. أوجب الوجوب، هذه هي الحلقة السياحية. قبل طرقات الجبل، قبل أي طريق آخر. وهذا لا يعني أنه يجب، أن لا نعتني بطرقات الجبل. أقول، سياحياً، هذه هي الحلقة السياحية، أوتوستراد، من أقصى الشمال، إلى أقصى الجنوب. ودوره، من بيروت إلى بعلبك، إلى الأرز. أود، أن أتوقف عند هذه الدورة. بالمصادفة محافظة البقاع. وليعذرني إخواني نواب بقية أجزائها، إذا تكلمت أيضاً باسمهم. بالمصادفة محافظة البقاع، ليست فقط جزءاً من لبنان، ولكنها طريق لبنان، وطريق من وراء لبنان، من جهة البحر، إلى الشرق، إلى الجزيرة العربية. بالمصادفة، أن يكون مثلاً، هذا الجبل الأشم الذي نفتخر به، الذي يفصلنا عن زحلة، وبعلبك، وسهل البقاع عموماً. أن يكون طريقاً، ليس فقط للبنانيين الذين يريدون أن ينتقلوا من بيروت، إلى البقاع، بل أن يكون طريق كل من يريد المرور، إلى أبعد من لبنان، إلى سوريا، إلى الأردن، إلى السعودية، إلى الخليج العربي. وطريق البضائع بشكل خاص والنقليات الثقيلة. قرأتم ولا شك في الصحف، وضحكتم ولا شك يومذاك، لأن البعيد يضحك. أني في الثالث عشر من آذار، كنت في عداد الـ ٣٠٠ ماية شخص تقريباً، الذين حجزهم الثلج في ضهر البيدر. أود أن أنتهز هذه المناسبة أولاً، لأقول لمعالي وزير الداخلية وهو غائب، وأرجو من حضرة نائب الرئيس، أن يبلغه. إن رجال الأمن في مخفر ضهر البيدر. خلافاً، لما ذكرته بعض الصحف. كانوا بالفعل ليلة ذاك، وطوال تلك الليلة فدائيين بالمعنى الصحيح. أقلهم نشاطاً، عرض حياته للموت، مرات عديدة.

وأود، أن ألفت نظر معالي وزير البريد، بهذه المناسبة أن سنترال مخفر ضهر البيدر، الذي لا بد منه، في حوادث كهذه، وفي حوداث السكي، وفي كل حادثة. لا يزال على «البرم» وأنه ليس صعباً على الدولة، أن تجهزه بخط أوتوماتيكي. وأقسم لك يا معالي الوزير، أن أكثر من عشرين شخصاً قد أشرفوا على الموت في تلك الليلة، وأنه لو لم يتمكن طبيب القضاء بمعونة الجيش، وبوسائل الجيش للوصول إلى المخفر، مساء وثاني يوم صباحاً. لمات أكثر من عشرين شخصاً. الكلام لمعالي وزير البريد. في حادثة من هذا النوع، وهذه الحادثة، يمكن أن تتكرر اليوم، وأنا قادم من بعلبك، لاحظت، أن هناك عاصفة. ألا نجهز مخفر الخطر، إذا سمحتم، أن أسميه بهاتف آلي؟ أليست أقل واجباتنا، مهما كانت كلفته، عشرة آلاف ليرة، عشرين ألف ليرة مثلاً، فهذا أقل من قليل، مع العلم، أن الجهاز الأوتوماتيكي في صوفر وفي زحلة، فهذا ليس من الصعب.

أمر على هذه الحادثة لأؤكد، أن نفق حمانا ـ شتورة، أو أن نفقاً من جوار بيروت، إلى البقاع، ضروري قيامه، ليس وحسب، لتفادي مثل هذه الحوادث، وتفادي مثل هذه الحوادث، أمر ضروري، وإنما لإنماء سياحي، ولإنماء اقتصادي بشكل خاص. عددوا الفوائد، لا أقول نفقاً، من أنفاق بيروت، البقاع، لأنه يجب أن يعمل على أنفاق، بعضها للنقل الثقيل، وبعضها للسياحة، وبعضها للمجارير والكهرباء وما إليها. بحيث من يصعد الجبل، لا يتعرض لحوادث فيه، كما لا يتعرض لدخان المازوت والمواد السامة. فالشاحنات الكبيرة تذهب رأساً. توفر علينا طرقات الجبل ونظافتها، توفر علينا الحوادث، ومن ثم هذا طريق نفتحه لأنفسنا على البلاد

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

العربية التي، بالإضافة إلى صلة الأخوة القائمة فيما بيننا وبينها. صلات التجارة النامية أبداً، والصلات الاقتصادية الأعمق، والأبعد من التجارة، تتطلب مثل هذا النفق. هذا مشروع يا معالي الوزير أعتقد، ليس بصفتي نائب بعلبك وحسب، بل بصفتي نائباً عن كل لبنان، أنه يجب أن يعطى صفة الإنمائية الضرورية، وبالتالي صفة الأولوية، من جانبين اثنين على الأقل، سياحياً، وزراعياً.

في حقل الزراعة. لا أقول، إن البقاع هو النقطة اللبنانية الوحيدة ولكنه من أهم النقاط، إن لم نقل هو إطلاقاً أهمها. ماذا فعلنا في القطاع الزراعي حتى الآن؟ لا أقول هذه الحكومة وحدها، كل الحكومات المتعاقبة. ماذا فعلت بالزراعة في محافظة البقاع؟ مشاريع الري، لا تزال حبراً على ورق. عندنا مياه، حتى الآن لم تكلف الدولة نفسها، أن تتحرى عن جميع المياه الموجودة في البقاع، وعلى الأخص في شمالي البقاع، يعني في قضائي بعلبك، الهرمل. في الزمان فكروا، بآبار ارتوازية، وبالفعل، بعض الناس حفروا لمصلحتهم، ومن جيبهم الخاص آباراً ارتوازية. فاهتدوا إلى مياه يروون بها أراضيهم، ولكنهم قلة. أما الدولة، عندما تحفر آباراً ارتوازية في البقاع وفي شمالي البقاع على الأخص فقد تتوفق بدل أن ترصد ١٢ أو ١٥ مليون ليرة على آبار وهمية.

في مشروع لزميلنا تكراراً المرحوم الشيخ موريس الجميل العائد لتصميم المياه اللبنانية، هناك تصاميم يجب تطبيقها في منطقة البقاع. لا تكلف أكثر من سواها. ولكنها تضمن أكثر من سواها. إنتاجاً فعلياً للبنان، وتضمن بشكل خاص، أن توقف زحف الشباب، من البقاع إلى جوار بيروت.

وقضية زراعية خاصة يا معالي الوزير. بالإضافة إلى هذه النكبات المتتالية من رداءة الطقس، أقول بين قوسين. نهار أمس فقط، حتماً قضي على نصف الإنتاج الزراعي في منطقة البقاع. فمزارع الدواجن بشكل خاص في البقاع، أصبحت ثروة وطنية، وهي في أزمة تكاد تخنقها. يستحسن أن تساعد هذه المزارع بقليل من العلف، لأن الدولة تبيع مواد العلف بأثمان تفوق أسعارها الأسواق المحلية.

اليوم يا معالي الوزير، أتاني فلاح من بعلبك. سألته عن الحالة، وسطرت أجوبته عن غلاء المعيشة. وهي كما سجلتها كيس الطحين، كان بمبلغ ٢٦ ليرة لبنانية، أصبح بسعر ٣٢ ليرة، كيلو السكر، كان بسعر ٧٠ قرشاً، أصبح الآن بسعر ٩٠ وأحياناً بسعر ٩٥ قرشاً، قطعة النيل، كانت بفرنك، صارت بفرنكين، شفرة الحلاقة، كانت بفرنك، صارت بفرنكين إلخ... الخميرة، الملح، علف الطرش إلخ... وقال هذا الفلاح المتواضع. يا أخي إنتو، نوابنا ما بدنا منكم شيء. بس هالأحوال ما تعود تسيء. أمنوا لنا على حياتنا إذا مشينا في الشارع، الأمن وتأمين الرغيف. أيمكن، أن نطلب، أقل من ذلك يا معالي الوزير؟

كلمة بعد، عن جدل حدث، ويحدث كل عام. عن النفقات المجدية، والنفقات غير المجدية، وليس ذلك شطط عن الموضوع، فهو في صلب الموازنة وفي صلب البيان الوزاري. في رأيي يا سادة، لا يوجد نفقات غير مجدية في موازنة الدولة. رواتب الموظفين يجب ألا تكون غير مجدية. غير المجدي، هو راتب الموظف الذي هو بالذات لا يجدي. إما لعدم كفاءته، وإما لكسله، وإما لأي سبب آخر. هذا التقسيم، بين نفقات مجدية وغير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مجدية، يضر بالنتيجة. بالواقع، يوجد نفقات غير مجدية كثير يا معالي الوزير، بمعنى، أنه يوجد في جميع الوزارات عدد كبير من الموظفين، ليس فيهم الكفاءة اللازمة، ليس عندهم النشاط اللازم، ومنهم من يحضر في آخر الشهر للقبض، فهذه فعلاً، نفقات غير مجدية. أما، أي موظف آخر، في أي قطاع، يقوم بواجبه، بصدق، وأمانة، وكفاءة، سواء أكان قطاعه يعطي الدولة، أو يأخذ من الدولة، فهي نفقة مجدية.

أود، في ختام كلمتي، أن ألفت نظر الحكومة، إلى أن التصميم الموفق، هو بالنتيجة التصميم الذي يؤمن للبنان، إنماء جميع موارده، ويؤمن لشباب لبنان العمل في مختلف المضامير التي يقصدونها. فيما يختص بالمشاريع الإنمائية، وبأولويتها، يجب أن يدرس هذا الأمر، لا على أساس مصلحة منطقة معينة، وإنما على أساس ما يرد على لبنان. وفيما يختص باحتياجات شبابنا. ذلك حديث طويل، طويل طويل. لا ينهيه خطاب في مناقشة موازنة، ولكني أعود فأكرر، إن الحركة الطلابية، ليست بدون سبب مشروع، وإن أبناءنا الطلاب، قد يكونون متطرفين في بعض ما طلبوا، وقد يكونون يستعملون وسائل، لا نقرهم عليها، ولكن تعاقب الحكم المقصر في حقهم في لبنان، قد رسب جميع مشاكلهم وأطلقها دفعة واحدة في الشارع. ومن واجب الحكومة، ومن واجبنا أيضاً، أن نكون في هذه القضية مع الحكومة، أن نعالج هذا الأمر بالسرعة القصوى، بحيث لا نعمل فقط، لأن ينتهي الإضراب ونطمئن بعد ذلك، إلى أنه انتهى، بل ننتهزها مناسبة لتخطيط شامل متكامل هذه المرة، لأن يكون شبابنا في الغد. بالإضافة إلى أن يكونوا قد بلغوا درجات مطالبهم العلمية، يكونون قد أمنوا لأنفسهم مستقبلاً، ولهذا البلد جدوى وفائدة. من المؤلم، أن نرى في معظم مطالب الطلاب. معظم هذه المطالب، تؤول إلى تحسين مستوى التعليم وإلى تحسين مستوى الجامعة، وبالتالي إلى أن يعينوا بوظائف. لا أقول ذلك انتقاداً لهم، ولكني أطلق من هنا صرخة ألم. ذلك يعني، أن نظام التعليم والتربية عندنا بشكله الحالي، لا يخرج إلا أناساً بيدهم شهادة عالية، يستحقونها في معظم الأحيان، ولكن هذه الشهادة لا تفتح لهم أي باب من أبواب الحياة. بطالة الجهال، يمكن أن نتلافاها، بالمشاريع العمرانية، أما بطالة المتعلمين، بطالة المثقفين، بطالة الجامعيين بشكل خاص. فهي خطر جداً على مستقبل البلد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس،

قبل أن أبدأ كلامي، أود أن أتوجه بخالص شكري إلى أصحاب المعالي الوزراء الحاضرين، الذين تلطفوا، فحضروا هذه الجلسة. إذ، لمسنا منهم في هذه الحقبة من السنة التي يمارس فيها المجلس النيابي أقدس واجباته، وفي هذه المرحلة التي يفترض في الحكم، وفي الحكومة، أن يستمعوا إلى ملاحظات النواب. هذه الفترة التي تشكل المناقشات العامة السياسية، مع الأسف نرى قلة قليلة منها تحضر، ولفترات متقاطعة. لذلك كان لا بد أن أوجه خالص شكري إلى أصحاب المعالي الذين تلطفوا بحضور هذه الجلسة.

دولة الرئيس، حضرات السادة،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدولة الحديثة التي تراود مخيلتنا، لا نريدها، ولا يحق لنا التفكير بها، أقصى طموحنا اليوم وأبعد ما يحق لنا فيه أن يكون لنا دولة في مفهومها الأولي البدائي، دولة تمتد سلطتها على أراضيها.

دولة تطبق شرعة الأمن فيها على جميع من يقيم على أرضها.

ماذا نجد؟ وماذا نرى؟

شريعة الغاب تسيطر على معظم الأراضي اللبنانية، والسلطة لا هيبة لها ولا رهبة.

قوى الأمن لا حول لها ولا طول.

العاصمة والضواحي سائبة يسودها الاضطراب والقلق وتستشري فيها الفوضى.

لقد هللنا وكبرنا للعهد القوي.

بل حملناه على أكتافنا ونحن منه وله. لذلك نطالبه بالكثر.

لا نرضى ولا يرضى أي مواطن أن يتدخل الفدائيون بسلاحهم كل ما اختلف طلاب في إحدى المدارس،

ولا نرضى ولا يرضى أي مواطن أن يفرض الفدائيون الإضراب واقفال المدينة بقوة السلاح ويقطعون طريق المكلس والمنصورية ويمنعون الناس من الوصول إلى أعمالهم.

ولا نرضى كذلك بأن ينزل الفدائيون بأسلحتهم الثقيلة وبمعداتهم يتظاهرون في الشوارع في بيروت وعلى طريقة العراضة وإطلاق النار في الهواء من قبيل البهورة الفارغة.

وأما حرق الشاحنات الأردنية ونسفها فقد كنت أتمنى لو كانت أعمال التخريب والنسف قد تمت على أرض إسرائيل ولضرب منشآت إسرائيلية.

أنا لا أود التعرّض إلى العمل الفدائي من مجمل جوانبه بل أحصر بحثي من الزاوية التي يتعارض فيها العمل الفدائي مع وجود الدول ويقوض أركانها.

إن الذي يجري في لبنان لا يجري على أي أرض عربية ولا أجد له من تفسير أو مبرر.

ليس من دولة عربية واحدة تنازلت عن سيادتها وعن حقها في تطبيق قوانينها وعن صلاحية محاكمها تجاه المنظمات الفدائية كما يجري في لبنان،

وليس من دولة عربية واحدة ترضى بأن تقوض أركانها وبأن يتعرض فيها حياة المواطن وأمنه واستقراره وتبقى ساكنة تتملق المنظمات وتعمل على كسب ودها كما يجري في لبنان.

ليست القضية إذاً قضية فلسطين والعروبة ولا قضية العمل الفدائي وأهدافه.

المسألة المطروحة أن يكون في لبنان دولة أو لا يكون.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

أن تبسط الدولة سيادتها على أرضها أو أن تتخلى عنها فتقنع من الحكم ببعض مظاهره.

ومن ناحية أخرى، وعلى غير هذا الصعيد.

تطلع علينا الصحف من حين إلى آخر بأخبار وبصور المصالحات على الطريقة العشائرية بحضور السلطات الرسمية.

أود أن أسأل هل تنازلت الدولة عن قوانينها؟ وهل تنازلت عن صلاحية محاكمها وعن قواعد سير العمل في الدولة حتى تكرس العشائرية بهذا الشكل الرسمي.

لقد خجلت من نفسي يا دولة الرئيس عندما طالعت هذه الأخبار في الصحف وشاهدت صور هذه المصالحات العشائرية تجري بحضور ممثلي السلطة.

ثم على صعيد آخر،

قضية الأمن في طرابلس وبعض المناطق المقفلة حتى متى تبقى سلطة الدولة متقلصة عنها.

لا يكفي البتة أن لا تحدث الجرائم يومياً في هذه المناطق حتى نقنع ونتام على أمجادنا المهم كيف ومن هي السلطة الحاكمة فعلاً في هذه المناطق. قد تكون أي قوى لبنانية أو خارجية، إلا قوى الأمن وأي سلطة إلا سلطة الدولة.

أيها السادة

من بديهيات قيام الدولة أن تكون الدولة هي المؤسسة الأقوى وأن لا يقوم على أرضها أي قوى سواء داخلية أو خارجية أقوى منها وأشد ساعداً.

إن بسط السيادة وفرض حالة من الأمن والاستقرار وضمان حياة المواطن وسلامته هي أولى مبررات وجود الدولة.

لذلك وقبل مناقشة الموازنة على الصعيدين الاقتصادي والعمراني كان لا بد من الإشارة إلى ضرورة قيام الدولة بمهامها الأولية، أي الأمن والاستقرار.

ثم الانتقال إلى النشاطات والمهام الأخرى.

لو تصفحنا هذه الموازنة وطلب إلينا أن نلخص انطباعنا عنها لما وجدنا سوى عبارة: موازنة روتينية عنوانها العجز ومداها القصور والتخلف.

بالطبع لا تقع المسؤولية في ذلك على الحكومة الحاضرة بل على الوضع العام والإرث الثقيل الذي نرزح تحته جميعاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن العوامل التي تتفاعل بصورة عادية هي:

أ ـ إن عدد السكان في لبنان يزداد بنسبة مرتفعة، وهذا أمر يجدر الانتباه إليه.

ب ـ إن العملة تفقد من قوتها الشرائية بما معدله ٤ بالماية.

ج ـ إن كلفة المعيشة وأسعار الحاجيات والرواتب والأجور ترتفع بصورة مطردة.

فلو قنعنا بها نحن فيه وأردنا المحافظة على المستوى الحالي الذي نحن عليه لوجب زيادة النفقات والمشاريع المنتجة أضعاف ما هي عليه في هذه الموازنة.

هذا مع العلم إن ما نحن عليه وما تقوى الدولة على القيام به أمور هزيلة لا تغني ولا تشبع.

فعلى الصعيد العلمي:

تلعب الدولة دوراً مسيئاً إذ تجند سنوياً جيشاً من حملة البريفه فتعينهم مدرسين، حوالي الألف من حملة البريفه. هذا صحيح، وهذا كان يفيد، لو أنه ضم إليه محو الأمية.

إن هذه السياسة قد تساعد على محو الأمية من لبنان ولكنها أعجز بكثير من أن تساعد على النمو العلمي لشبابنا.

أما على مختلف المستويات فإن الدولة تخرج شباباً في أكثريتهم الساحقة مؤهلون للبطالة من حملة البكالوريا والفلسفة هذا عدا الآلاف من حملة التوجيهية والموحدة نتيجة ميوعة وتخاذل الحكومات المتعاقبة.

وعلى صعيد المنشآت العامة:

فإن جميع الاعتمادات المخصصة في الجزء الثالث (أي القوانين البرامج) فهي لا تكاد تؤمن صيانة شبكة الطرق بما هي عليه حالياً.

أما على صعيد الإنتاج:

فالزراعة في كساد وأسعار كلفتها مرتفعة سوق الحمضيات أغرق بحمضيات الضفة الغربية حيث يشكل الأمر ويلتبس بين حمضيات الضفة الغربية وحمضيات إسرائيل وستنعكس آثار ذلك في الموسم المقبل، والتفاح لم ينج هذه السنة من الأزمة الخانقة إلا لأن الطبيعة ساعدت على القضاء عليه.

التبغ يكلف الدولة حوالي الخمسة والثلاثين مليون ليرة خسارة سنوياً.

عدا أزمة البيض والحليب والقمح والحرير حيث تضطر الدولة أحياناً إلى شرائه بخسارة.

وعلى صعيد الإنتاج الصناعي فإن لبنان ما زال يفتقر إلى الكثير الكثير ليصبح بلداً صناعياً قادراً على استيعاب اليد العاملة وعلى تصريف إنتاجه وعلى تأمين الأموال اللازمة لقيام الصناعات فيه.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الصورة كما ترون ليست مشجعة، بل هي قاتمة. وبالطبع لا نحمل هذه الحكومة مسؤولية ترديها حتى اليوم ولكن ما نطالب الحكومة به، وما نطالب ذواتنا به هو أن الهدف الذي يجب أن نحدده جميعاً هو أن نجعل من لبنان دولة حديثة متطورة.

أن نرتقي بالمجتمع اللبناني نحو المجتمع المتطور علمياً وصناعياً واقتصادياً لينعم بالازدهار والرخاء وليساهم في الحضارة التي يشهدها العالم ولم يسبق أن شهد مثلها.

أيها الزملاء الكرام،

يعيش العالم اليوم في سنة ١٩٧٠ حقبة فاصلة حيث تفترق المجتمعات افتراقاً نهائياً بين المجتمعات المتقدمة والتي ستزداد تقدماً بقفزات جبارة بحيث يصل دخل الفرد في نهاية القرن إلى العشرين ألف دولار تقريباً.

وبين المجتمعات المتخلفة والتي ستزداد تخلفاً بحيث يبقى دخل الفرد فيها في أواخر هذا القرن حوالي ١٥٠ دولار سنوياً.

وهذا يعني أن الاستعمار ليس الذي شهده العالم بعد القرن الثامن عشر بل ما ستشهده بعد الآن من استعمار اقتصادي وعلمي.

ويقف لبنان اليوم بين هذه المجتمعات على مفترق حاسم، بحيث أنه إذا كانت معظم المجتمعات قد صنفت بين متطور ومتخلف فإن لبنان يقف اليوم في المنزلة الوسط بين هذه المجتمعات وما زال بوسعه، وحتى أمد قصير جداً، أن يلحق بالركب الحضاري ويدرك المجتمعات المتطورة في خلال السنوات القادمة.

هذه المجتمعات التي يتضاعف فيها الدخل بعد اليوم كل خمس سنوات.

وتتضاعف المعلومات كل عشر سنوات بحيث إن تطور الإنسانية منذ الخليقة وحتى اليوم سيوازي التطور خلال العشر السنوات القادمة، إذاً، لبنان في هذه الحقبة الدقيقة الفاصلة، في هذه الحقبة التي لا يزال في وسعه أن يختار، مدعو لأن يجعل من هذه الدولة مجتمعاً حديثاً متفوقاً.

والجدير بالذكر أن دور الدولة في هذه القفزات الجبارة يتزايد في مختلف الحقول بحيث تشكل السياسة التي سنعتمدها أحد العناصر الحاسمة في مستقبلها.

ترون إذاً أن الوقت لا يمهل كما أن التاريخ لا يرحم.

إن الخط الذي نسير عليه حالياً لن يؤدي إلا للمزيد من التخلف والتردي العلمي والاقتصادي.

وإنقاذاً للوطن، وأشدد على كلمة إنقاذ مرهون بسياسة ثورية تمتاز بالجرأة وبحسن الاختيار وبرؤيا شاملة لما نحن فيه ولما يجب أن يكون عليه لبنان.

ما نطالب به بدون إبطاء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هو خطة.

خطة تحدد الأهداف وتعين الوسائل وتوقت التنفيذ.

وهذا ما بدأت به هذه الحكومة ولو بشكل منقوص.

هذه الخطة يجب أن يكون قوامها ما يلي:

أولاً: وبادىء ذي بدء: سياسة تربوية سليمة.

يقول الرئيس كندي في خطبته السنوية للشعب الأميركي إن أهم التوظيفات المالية التي تجريها الدولة وأكثرها إنتاجية هي الأموال التي تنفق في حقول التربية.

لأن العنصر البشري، عدا كونه غاية بحد ذاته فإن تثقيفه ورفع مستواه العلمي هدف مستقل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وأن العنصر البشري هو حجر الزاوية والعامل الأساسي للتطور الحضاري والاجتماعي والاقتصادي.

والسياسة التربوية التي نقترحها ترتكز على الخطوط العريضة التالية:

١ ـ تعميم التعليم المجاني وجعله إلزامياً حتى المرحلة التكميلية وبالتالي إلغاء المرحلة الابتدائية.

٢ ـ توجيه الناشئة نحو العلوم النظرية والتطبيقية على حساب الفروع الأدبية.

٣ ـ عدم الإسراع في عملية تعريب العلوم.

إن لبنان يمتاز في مركز حضاري مرموق بالنسبة إلى العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة وبجعله متقدماً عن سواه من دول المنطقة بعشرات السنوات وهذا ما يؤهله لأن يقوم بدور خاص،

وهذا ما يحملني على معارضة سياسة التعريب المسرعة.

إن حضارة الغرب ما زالت وستبقى إلى حد بعيد منهل المعرفة ومصدر العلم وأن اللغات الأجنبية الطاغية ما زالت هي وسيلة الاتصال والتعارف بين الأمم والشعوب وأن لبنان الذي يمتاز بانفتاحه على حضارة الغرب بدون أي عقد تاريخية أو لغوية يجب أن يوثق علاقته ويزيد ارتباطه خاصة في مرحلة يطرأ فيها كل يوم اكتشاف وكل ساعة حدث علمي مفيد. وفي عصر أزيلت منه الحواجز وأصبح الاتصال والتعامل الدولي أمراً يومياً محتماً، لا يجوز أن نعود فنتقوقع على ذواتنا.

٤ ـ التركيز على التعليم والتخصص المهني:

إن المجال الوحيد الذي ما زال مفتوحاً أمام الدولة لمحاربة البطالة على المدى البعيد هو سلوك سياسة التوجيه نحو التخصص المهني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إننا ننتج اليوم جيشاً من الحراس والحجاب ونواطير الأبنية وعشرات الآلاف من الشباب بدون أي كفاءة أو مؤهلات أو مهارة تؤهلهم وتساعدهم على كسب عيشهم.

وفي أحسن الاحتمالات إننا ننتج شباباً على مستوى منخفض من الثقافة بحيث يحتم عليهم أن يصبحوا عاطلين عن العمل يتحولون مع الوقت إلى ناقمين حاقدين على الدولة وعلى النظام وعلى المجتمع.

إن اتباع سياسة تخصص مهني لها منافع أكيدة ثابتة أهمها:

أ ـ تزويد لبنان بالكفاءات والمهارات التي يحتاجها في النهضة الصناعية التي يجب أن يحققها.

إذ أننا لا نريد لبنان فقط بلد خدمات بل بلداً يرتكز اقتصاده على أسس سليمة وثابتة وبوسع لبنان إذا ما توافرت فيه العناصر البشرية الكفوءة أن يتحول أكثر فأكثر نحو الصناعة.

ب ـ أما الفائض من اليد العاملة المتخصصة فإننا نسهل لها العمل في الآفاق الواسعة الممتدة من العالم العربي حتى القارة الأفريقية.

إن هذه الهجرة لا تحمل في طياتها أي خطر أو نزيف للطاقات اللبنانية لأنه يتحتم على اللبناني في هذه الأقطار أن يعود إلى وطنه وأن يبقى مرتبطاً بذويه ولا يتعرض لخطر الاندماج الكلي كما هو الحال بالنسبة إلى استراليا وكندا وسواها.

فإذا فاضت الحاجة في لبنان تصدر اليد العاملة الكفوءة المتخصصة منها ويفيد منها العرب ودول أفريقيا على السواء. دون أن نتعرض إلى فقدان أبنائها حيث تتحتم عليهم العودة مع ما جنوه من أموال ومن خيرات.

هذه السياسة التربوية والتوجه نحو العلوم والمهن المألوفة المعقدة يجب أن تشكل الهاجس الأول لدى الحكومة.

ومن أهم الشرارات التي انطلقت منها الاضرابات الطلابية هي من أجل توظيف بضعة عشرات من المتخرجين وخوفاً من البطالة التي تتربص بشبابنا.

فلا تخشوا إذاً من الإنفاق على التربية فهي أكثر التوظيفات المالية أهمية. وأكثرها إنتاجية.

إن الدراسات الأولية المتوفرة لديَّ توجب إنفاق ما يقارب عن الثلاثماية مليون ليرة لبنانية في الخمس السنوات القادمة.

ثانياً: تزويد لبنان بالمنشآت الآساسية وتجهيزها لممارسة حياة المجتمعات المتقدمة اقتصادياً وعلمياً.

إن هذه الخطوط العريضة تستوجب بنظري أعمالاً جبارة خارجة عن إطار الموازنة العادية، ويصحّ تنفيذها خلال خمس سنوات يتبعها بعد ذلك خطة خمسية ثانية. والمشاريع التي يتضمنها مشروع الخمس سنوات الحالي هي التالية:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولاً ـ شبكة أوتوستراد حديثة تربط:

١ ـ بيروت ـ المصنع.

٢ ـ بيروت الحدود الشمالية ـ طبرجا ـ صور.

على أن تنفذ وفقاً للمفهوم الهندسي الحديث المعمول به في الدول المتحضرة، ويتفرع عنها شبكة حديثة للطرق الرئيسية، يكون الدخول إليها والخروج منها مدروسان بطرق حديثة فنية، لأن طرقاتنا بحالة بدائية مهترئة متداعية، نكاد لا ننفق ٢٠ بالمئة من المبالغ اللازمة لصيانتها ـ وكم كنت أود أن يكون معالي وزير الأشغال هنا ليسمع ما أقوله ـ وسنواجه وضعاً شائكاً في السنوات المقبلة، بل اختناقاً إذا ما بقينا على الوضع الذي نحن عليه، فمدينة بيروت، في سنة ١٩٨٥ ستحتوي على ثلاثة ملايين نسمة. وبهذه المناسبة أقول، إن آخر الإحصاءات دلت على أن ضواحي بيروت القريبة فقط ستحتوي على ٦٥٠ ألف نسمة. وحسب الإحصاءات التي يقوم بها الخبراء سيكون في لبنان في سنة ١٩٨٥ ٦٥٠ ألف سيارة أكثرها في بيروت والضواحي. ترون إذاً، أننا نواجه عملية اختناق، ليس فقط ضائقة أو أزمة سير، بل عملية اختناق، توجب، منذ اليوم، أن نفجر المدينة وأن نطلقها في جميع الاتجاهات.

وهنا أصل إلى القول، خلافاً لما ذهبت إليه الحكومة السابقة، من إعطاء الأفضلية إلى أوتوستراد طرابلس، أقول إن هذا خطأ فادح، وإننا نعارضه بكل شدة. إن ما يجب أن نقوم به هو إطلاق الأوتوستراد في جميع الاتجاهات من بيروت. وإذا أمكن أن نعمل الأوتوستراد دفعة واحدة، وهذا شيء خيالي نطمح إليه، ولكن، إذا كان لا بد من تجزئة وكان لا بد من مراحل فإننا نطلب أن تبدأ المراحل من المدينة وفي جميع الاتجاهات بيروت صيدا، بيروت صوفر، بيروت جبيل، على أن يربط بينهما المصنع، لأن من شأنه أن يسمح بالوصول إلى حدود المدينة الكبرى وبأن يقيم المواطن على بعد ٤٠ أو ٥٠ كيلومتراً من بيروت وأن يتمكن من الدخول إلى محل عمله في خلال ربع ساعة أو نصف ساعة على الأكثر، كما يجري في جميع المدن الكبرى.

ثانياً ـ توسيع مرفأ بيروت.

أطلب إليكم أيها الزملاء، أن يلقي كل منكم نظرة على المرفأ يرى ١٤ أو ١٥ باخرة تنتظر دورها للتفريغ. وهذا ما يرفع تعرفة الشحن، وهذا ما يضع مرفأ بيروت على اللائحة السوداء. وهذا ما يجعل مرفأ بيروت غير مرغوب فيه، وهذا ما يؤذي بيروت، خاصة وأنها بلد يعتبر انطلاق وترانزيت بري وبحري.

بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة أعمال التفريغ والتجريم أمور يجب أن لا تبقى إمارة وإقطاعاً، يجب أن نجعل من المرفأ جهازاً حديثاً كاملاً بوسعه أن يعمل حسب الأصول التجارية الحديثة.

إن ما نطالب به هو توسيع المرفأ لجهة إنشاء الحوض الرابع، وارتقاب الحوض الخامس فيما بعد، وتنظيم وتركيز العمل، خصوصاً لجهة التجريم والتفريغ والنقل.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ثالثاً ـ إنشاء مطار دولي جديد

هذا المطار الذي أنفقنا عليه عشرات الملايين حديثاً، سيصبح، بعد خمس سنوات، في وسط المدينة. فعلى الصعيد التجاري فقط، لجهة سعر الأرض، وعلى صعيد الصحة العامة، سواء لجهة الضجيج أو لجهة البيئة Environnement لجهة تلوث الهواء، سيصبح من المستحيل، إذا شئنا أن نحفظ لهذا البلد طابعه لجهة النقل، وأن نحافظ على مطاره مطاراً دولياً تحطّ في رحابه الطائرات، ونجعل منه محطة ذهاب وإياب فيجب أن يكون على مستوى المطارات الدولية الأخرى.

لذلك، فإذا كان هذا المطار سيظل صالحاً إلى خمس أو سبع سنوات أخرى، فعلينا منذ الآن أن نفكر بمطار جديد ونباشر به حتى يكون على أحدث طراز وفقاً للأصول المتبعة في الدول المستحدثة، فنبقي على طابع لبنان، ونبقي على أهمية مركز المطار الدولي في لبنان.

رابعاً ـ إخضاع منطقة المثلث صيدا ـ بيروت ـ جبيل وحتى صوفر لتنظيم مدني دقيق وشامل

بحيث يلحظ ضمن هذه المناطق مختلف القطاعات، لأن بيروت في ١٩٨٥ ستكون مدينة يسكنها حوالي ثلاثة ملايين لبناني يضاف إليهم ما يقارب المليون أجنبي ولا يمكن أن تستمر فوضى البناء وفقدان شروط السكن اللائق لجميع المواطنين دون أن ترقب الدولة مثل هذا التطور.

خامساً ـ إحداث مناطق صناعية حرة أو تأمين المساحات والمنشآت الأساسية لقيام مثل هذه الصناعات.

ثم إنشاء قطاعات صناعية حرة خارج هذه المناطق.

على أن يرافق ذلك ضمانة الرساميل العربية والأجنبية، خاصة إذا كانت قد وظفت في قطاعات معينة حددتها الدولة.

سادساً ـ سياسة زراعية منتجة

لا زراعة منتجة بدون ري،

والقطاع الزراعي من القواعد الرئيسية لبناء الاقتصاد.

إن لبنان يستعمل ١٤ بالماية فقط من مياهه وبوسعنا أن نزيد كثيراً المساحات المروية فنزيد بذلك إنتاجنا الزراعي وتستوعب عدداً إضافياً من اليد العاملة في هذا القطاع.

ومن جهة أخرى،

يجب أن نركز على التعاونيات الزراعية، لأن النظام التعاوني هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح للدولة بمكننة الزراعة وتحديثها وحصر كلفة الإنتاج وتأمين التصريف. الزراعة لم تعد على المستوى الفردي، بل يجب أن تصبح على الأساس التعاوني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأخيراً، إن قاعدة الحكم في لبنان توجب استبدال المصالح المستقلة التي تتعاطى الزراعة: مكتب فاكهة، وحيوانات، وحرير، وقمح، وشمندر وغيره، فتحول إلى مؤسسات مختلطة يساهم فيها القطاع الخاص ويتحمل مسؤوليته ومسؤولية الإدارة فيه جنباً إلى جنب مع الدولة، فلا تصبح هذه المكاتب مجالاً للتوظيف والاستخدام.

سابعاً ـ سياسة صحية تتناول جميع المواطنين.

إن الضمان الصحي في شكله الحالي يكرس التناقض ويوضح الظلم الذي يتعرض له الفلاحون والمزارعون والمهنيون وأصحاب الحرف وصغار التجار.

والضمان الصحي، في شكله الحالي هو امتياز للطبقات المنظمة التي نالت ما تبتغيه، سواء أكانوا موظفين أم نقابات، تحت وطأة الضغط والتهويل والنفوذ. بقي على الفئات الأكثر حرماناً والأكثر إستحقاقاً أن تستفيد من هذا الضمان. ولدينا دراسات ومشاريع في هذا الموضوع. أبدينا بعضها خلال بعض المحاضرات ونطلب من الحكومة ومن رئاسة المجلس أن تخصص جلسات خاصة لقضية الضمان الصحي، لأنه، بعد أن ندفع بدل أيام المرض للعامل خلال أسبوع أو عشرة أيام، نترك مئات الألوف من العاطلين عن العمل يتمرغون في الأسواق ولا نهتم بتوظيفهم.

جميع هذه المشاريع لازمة وحيوية لتحضير البلاد ولانتقالها إلى مرحلة حضارية مقبلة لا مفر منها. وإلى تجهيز المواطن وتزويده بالكفاءات اللازمة لمواجهة مثل هذه المرحلة التي سبقتنا إليها معظم الدول المتقدمة.

إن الوقت يداهمنا، وعنصر الزمن عامل أساسي مقرر لمصيرنا. يجب أن نعي أننا في سبق مع الساعة، وبأن التاريخ لن يرحمنا.

إن التقديرات الأولية لكلفة مثل هذه المشاريع قد تبلغ حوالي المليارين ليرة لبنانية.

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو، من أين المال. إن عناصر المال متوفرة ويجب أن تتوفر. نقطة الانطلاق التي يجب أن ننطلق منها هي أن هذه المشاريع يجب أن نباشر بها، ومن ثم نبحث عن المال. وهذا ما فعلته في دراستي. أي أنه يجب تقرير هذه المشاريع ثم البدء بالبحث في إيجاد الأموال، لأنها مشاريع لازمة لا بد منها.

إن مصادر التمويل لهذه الخطة يجب أن تنحصر، بعصر النفقات بضبط إدارة أموال الدولة، بتحقيقها وتحصيلها وبالقروض.

وأقول بالقروض ولا أخشى. ولا بد من الاقتراض. ربما أحوال الدولة سيئة، ربما نحن مديونون بأكثر مما يجب. لا أقول بالكثير الكثير، بل أكثر مما يجب. هناك مئات الملايين دين على الحكومة، هذا لا شأن لنا به، إذا شئنا فإننا نحاسب من كان مسؤولاً.

أولاً ـ القروض:

ربما يكون التعبير أصدق إذا قلت ضرورات وحتمية الاقتراض وذلك للأسباب التالية:

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

١ ـ يتسنى لنا عن طريق الاقتراض أن نقوم بتنفيذ مشاريع قد نعجز عن تنفيذها خلال أربعين سنة إذا ما اتكلنا فقط على مواردنا العادية الخاصة إننا بذلك نستدرك التخلف الذي نحن فيه والذي سنعاني منه طويلاً فنستبق بذلك طاقاتنا الاقتصادية ونقوم بثورة على الروتين والجمود فنحقق قفزة كبيرة إلى الأمام.

٢ ـ إن قيمة العملة تتدنى سنوياً بين ٣، إلى ٥ بالماية من قيمتها بما في ذلك العملات الصعبة فمن مصلحتنا أن نقترض اليوم لنسدد خلال عشرات السنين عملة تكون قد فقدت جزءاً هاماً من قوتها الشرائية.

٣ ـ إن كلفة أسعار تنفيذ الأشغال تسجل ارتفاعاً ملموساً يتراوح بين ٨ و١١ بالماية من سعر كلفة هذه الأشغال سنوياً فنكون بذلك قد قمنا بعملية توفير في كلفة تنفيذ الأشغال.

ولنا مصلحة أكيدة في الاقتراض لأن الأشغال المنوي تنفيذها ستكلفنا اليوم أقل بكثير من سعر الكلفة بعد سنوات أو عشرات السنوات.

٤ ـ إن إنفاق هذه المبالغ تخلق دورة من الازدهار سيكون من شأنها رفع مستوى معيشة اللبناني سواء من جراء تنفيذ هذه المشاريع أو سواء لزيادة دخله الناتجة عن إنفاق الدولة لتنفيذ هذه المشاريع.

وهذا ما يؤدي إلى زيادة واردات الدولة وقدرتها على تسديد أقساط الدين والفوائد.

ثانياً ـ عصر النفقات وضبط إدارة الأموال العامة:

لو أخذنا الواقع الذي نعيشه اليوم ووفقاً للمعطيات المتوفرة بين أيدينا لاعتبرنا أن بوسع الدولة أن توفر سنوياً حوالي المائة مليون ليرة لبنانية من المصادر التالية:

أ ـ ضبط إدارة الريجي، وسنبدي رأينا غداً بشأنها.

ب ـ مواجهة قضية العجز في سكة الحديد والنقل المشترك. لا يجوز أن نستمر في دفع ١٧ و١٨ مليون ليرة سنوياً عجزاً لمصلحة محكوم عليها أن تظل عاجزة.

ج ـ إنهاء قضية المصارف الموضوع اليد عليها.

د ـ قضية الأنترا، وأعتقد أن للدولة مصالح حيوية يمكن أن تؤمنها إذا ما أشرفت عن كثب على قضية أنترا، وبالإمكان أن تحصل الكثير من حقوق الدولة.

هـ ـ تحصيل المتأخرات وضبط إدارة كازينو لبنان، أعتقد أن هناك سنة لم يدفع الكازينو سوى نصف مليون ليرة من وارداته. وهناك متأخرات منذ عشر سنوات، ولا أرى أي موجب لهذا التأخير.

و ـ إلغاء وزارتي السياحة والتصميم واستبدالهما بمفوضيات مختلطة يتمثل فيها القطاع الخاص، ولا أقول ذلك انتقاصاً من شأنهما. يجب أن يكون لنا مفوضية للسياحة ومفوضية للتصميم يشترك فيها القطاع الخاص ممثلاً بالنقابات وأصحاب الصناعات. يجب أن يكون لدينا جهاز متحرك فاعل مختلط تساهم فيه الدولة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

بقدر ما يساهم فيه القطاع الخاص ويتحمل كل منهما مسؤوليته. لأننا بمجرد أن نقول وزارة يجب أن ندون ٣ ملايين ليرة في الموازنة.

ز ـ تحصيل المتأخرات لدى شركات البترول. وأنت يا معالي وزير المال، أدرى الناس بقضية البترول. اليوم فاتنا القطار بقي لنا ضرائب متأخرة فقط. لقد كان بوسعنا أن نحصل عشرات الملايين من فروقات ثمن البترول الخام. هذا فقدناه مع الأسف.

أما لجهة المدة السابقة، وهذا ما أريد أن أحدده لمعاليكم فأقول، انه إذا تبدلت اليوم أسعار البترول الخام وارتفعت الأسعار المتفق عليها في لبنان، فهذا لا يعني أننا فقدنا حقنا في تحصيل المتأخرات من سنة ١٩٥٩.

ثم أن نحصل الضرائب المتأخرة والمترتبة على هذه الشركات.

ح ـ سلوك سياسة بترولية مع الدول المنتجة. وتعلم يا معالي الوزير أن اتفاقية ليبيا مؤخراً قد حددت سعر البرميل بثلاثة دولارات و٤٥ سنتاً. واشترطت أنها تنخفض حتى الربع إذا فتحت قناة السويس. وهذا يعني أن هناك مصلحة أكيدة للدول المنتجة، شرقي قناة السويس لتزيد الضخ إلى لبنان عن طريق طرابلس والزهراني. وهنا أتمنى على معالي وزير المال أن يسعى هو والحكومة مع الدول المنتجة للبترول، إما أن تمد خطاً إضافياً عبر التابلين، والاي. بي. سي. وذلك تحقيقاً لأرباح يمكن أن لا نجنيها، خصوصاً بالنسبة إلى المزاحمة بين البترول الليبي والجزائري وبين البترول شرقي قناة السويس.

ط ـ ضبط رسوم المواد الملتهبة والتشدد في مراقبتها. إن عدد سياراتنا يزيد سنوياً ١٥ بالمئة فإذا الرسوم الملتهبة تنخفض في بعض السنوات أو تبقى على ما هي في بعض السنوات الأخرى. لقد اتضح لي أن الرقابة مفقودة. إننا نستند على قيود الشركات وعلى تقرير خفير جمركي. يعني أن بإمكان الشركات أن تحرر عشرات الألوف من الأطنان وتستوفي الرسم مباشرة دون...

أنطوان سعادة: هذا الشيء غير صحيح.

جوزف مغبغب: أنت وكيل شركات اعمل معروف اسكت.

جل ما أريد أن أقوله يا معالي الوزير أنني أطلب من معاليك أن تشدِّد الرقابة وضبط الرسوم والسهر على تنفيذ الرسوم.

لن أتوقف كثيراً عند ضبط جباية الضرائب وأصول تحققها، فهذا أمر مألوف، وقد سبقني إلى الكلام عنه كثير من الزملاء إلا أن هناك شيئاً أطلبه بالإضافة أن يكون لدى الحكومة سياسة توظيف بعيدة المدى. فقد لا يسعكم أن تصدقوا عشرات الألوف من الموظفين، ولكن أن يكون لدينا سياسة على المدى البعيد للتوظيف، تجعل الموظف هو القاعدة الإنتاجية والحاجة الفعلية. أنا أعلم أن هناك من المصالح المستقلة ومن الإدارات ما تحوي عشرات ومئات الموظفين والمستخدمين الذين لا عمل لهم ولا إنتاج.

to obtain the original document, please contact Mr. Aaman Daher

ثالثاً ـ ضرورة الحصول على مساعدات للدفاع:

إذا ما احتجنا لأموال لصرفها على الدفاع فليس لدينا شيء منها. هناك دول منتجة للبترول، بمجرد تعديل اتفاقية ارتفعت واردات البترول حتى ٤٥ بالمئة. وهذا ما يعطي الدول المنتجة للبترول حوالي المليارين دولار. وهذا ما يجب أن يفسح في المجال أمام هذه الحكومة لأن تقوم بالاتصالات والمساعي لكي نحصل على مساعدات لأجل الدفاع. وإذا كان علينا أن نؤمن الجزء الأول والثاني من موازنة وزارة الدفاع فمن المفيد، بل من الضروري أن نسعى بتأمين الجزء الثالث للمزيد من التسلح من الدول العربية الصديقة المنتجة للبترول. يعني الدول الغنية، وهذا ما يجري مع معظم الدول المحيطة بإسرائيل.

رابعاً ـ قضية السياسة الخارجية المنفتحة المرتبطة بالاقتصاد:

بعد أن حققت هذه الحكومة مكاسب واضحة، وهذا ما نشكرها عليه، على صعيد تحسين العلاقات مع الدول العربية سواء بالنسبة إلى سوريا، ونحن نرى أن إقامة علاقات دائمة أيّاً كان نظام الحكم فيها، أمر لازم ودائم وواجب علينا، وبالنسبة إلى العربية السعودية، وهذا أيضاً ما يوجب تهنئة رئيس الحكومة وقد كنا نود أن نهنئه لو كان حاضراً، أعتقد أنه ما زال أمام الحكومة الكثير مما يجب أن تفعله.

أولاً ـ إن الاتفاق التجاري مع المملكة العربية السعودية لم يجدد حتى الآن وهذا ما يبلغ أو يزيد عن مئة مليون ليرة.

ثانياً ـ ما زال لدينا مع بعض الدول العربية الشقيقة قضايا عالقة أهمها قضية تصدير البيض إلى العراق والتفاح. ثم قضية التصدير إلى ليبيا، تصدير البضائع عموماً ويوجد فيها تعقيدات كثيرة فظيعة.

ثم تصريف الفاكهة وخاصة الحمضيات والتفاح وإزالة الرسوم الجمركية من البلدان الشقيقة، العراق تتقاضى رسوم جمركية على التفاح! وهذا أمر لا تجيزه أية علاقة أخوية شقيقة.

ثم قضية إيران،

نحن من أشد المحافظين على كرامة هذا البلد ونطالبكم أيضاً بألا تتهاونوا بشيء في هذه الكرامة، ولكن رغم ذلك لا نرى مبرراً بأن تستمر علاقاتنا مقطوعة مع بلد صديق كإيران يصل ميزانهم التجاري إلى أكثر من ٣٥ مليون ليرة سنوياً!

وأخيراً، قضية العلاقات مع ألمانيا الغربية،

لم أدرك بعد ما هي الموانع لدى الحكومة «رغم الأصوات التي ترتفع هنا وهناك» ما هي الموانع الفعلية التي تحول دون إعادة العلاقات مع ألمانيا الغربية؟

إني أنطلق من تصريح أدلى به دولة رئيس الحكومة في مستهل توليها للحكم إذ يقول: إننا نبني مواقفنا على ضوء المصلحة اللبنانية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فبحثت وقارنت بين النظريات المتباينة فلم أجد سبباً واحداً مبرراً لأن نتأخر عن تبادل التمثيل بيننا وبين ألمانيا الغربية. وإني تدعيماً لهذا القول أصرح أن ثماني دول عربية أعادت علاقاتها مع ألمانيا الغربية. ولم يمنعها شيء أبداً من أن تمارس كامل حريتها في التصرف.

ثانياً، أعطي مثلاً آخر على صعيد أفضل، الأردن واليمن، كانت استفادتهما حتى الآن بحوالي ٩٠٠ مليون مارك من القروض. أول دفعة ٥٠٠ مليون مارك وسنوياً ١٧٠ و١٨٠ مليون مارك.

أنا لا أتعرض لأي شيء، إنما أقول إن تبادل التمثيل الدبلوماسي مع ألمانيا الغربية أمر واجب وتقويم للمصلحة اللبنانية. وأنا أبحث من زاوية المصلحة اللبنانية فقط بالقضايا الاقتصادية وضرورة اتباع سياسة خارجية منفتحة يمكن أن تخدم الاقتصاد اللبناني وذلك على ضوء المصلحة اللبنانية فقط يا سيد جعفر.

إن سلوك سياسة خارجية منفتحة دون تبعية ودون خوف ولا سلبية هي أمر لازم لابدّ منه ونطالب هذه الحكومة بأن تتبناه.

هذه بعض ملاحظات عابرة كان لا بد من أن نوردها خلال مناقشة الموازنات. هذه الموازنة التي لا نريدها فقط للرواتب والمصاريف والنفقات العادية.

إن الموازنة التي بين أيدينا روتينية تفيد عن العجز والتقصير ولا نريدها إلا أن تكون بقدر طموح لبنان، وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ لويس أبو شرف.

لويس أبو شرف: دولة الرئيس،

نحن الآن نناقش موازنة عام ١٩٧٠، والموازنة تعريفاً واصطلاحاً، هي توازن بين النفقات والواردات، لكنها في الواقع عندنا، غير صحيحة. لأن معظم الإنفاق لا يتم في وجوهه الصحيحة، ولأن معظم الواردات، لا يدخل من أبوابه الصحيحة، ولا تراعى فيه الأصول، ولا الظروف، ولا أحوال المكلفين، ولو كان الأمر عكس ذلك، لما تعالت صيحات كل سنة على هذا المنبر، منددة بالهدر، مطالبة بضرورة مراقبة الإنفاق وضبطه، بضرورة تحسين التحقق والجباية، وضرورة تعديل نظام الضرائب، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ما هو دور النواب في الموازنة، في كل موازنة؟ دور النواب أن يجيزوا للحكومة الإنفاق والاستيفاء. ولو قدر للنواب الاطلاع على تفاصيل الإنفاق والاستيفاء وواقعهما، لتوقفوا عن الإجازة، كي لا يكونوا شركاء الهدر والتواطؤ في الإنفاق والاستيفاء. ولو قدر للنواب الاطلاع مثلاً على موازنات المصالح المستقلة التي لا تعرض على المجلس، ولا أدري لذلك سبباً، أو حكمة، أو منطقاً، لراعهم التبذير، والإسراف. ولم ننس بعد يا معالي الوزير، صيحات رئيس مجلس الوزراء يوم هو على مقاعد النيابة، ويحذر من البذرقة والإسراف الناتجين عن جهل، أو تجارب، ويندد بعجرفة الموظفين وتعاليهم على المواطنين. وكم من مرة وجد النواب أنفسهم تحت رحمة الإدارة، مطالبين ومهددين حيناً ومستعطفين حيناً آخر.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أنا لا أطلب، أن تكون الإدارة تحت رحمة النواب، فالإدارة في الواقع تحت رحمة الوزير، الباقي وزيراً بفضل إرادة النواب، ولكنني أرفض، أن يكون النائب، تحت رحمة إدارة. ما بقي مواطن في هذا البلد، على مختلف المستويات، إلا قال، بسبب هذه الإدارة، لا يوجد دولة، إلا واتهم الإدارة، بأنها، كاسلة، مقصرة، عاجزة، مسخرة. أرادوا، أن يبعدوها عن السياسة، ليخضعوها لسياسة معينة، فإذا نحن. في عهدة إدارة تحت وصاية موظفين كبار وصغار، إلا قلة منهم، يستحقون التقدير والاحترام. ولن يخلصنا، من هذا الواقع المرير المؤلم، إلا رفع الحصانة، واعتماد مقاييس صحيحة عادلة، لا للتشفي والانتقام وحشر المحاسيب والأنصار. كذلك الإصلاح الذي سموه إصلاحاً خطأ. فكان ظلماً وإفساداً. نعم، لكل عهد دولة ورجال، ولكل عهد عقلية. من هنا، إن إدارة الحكم لن تتحرك، لأن عقلية الربان، شيء. وعقلية البحارة شيء آخر، إلا، إذا تدبروا البحارة أمرهم ليلبسوا لكل حالة لبسوها. حتى يصح القول:

وقد ينبت المرعى على بنى سرى وتبقى حزازات الصدور كما هي

نحن نريد، لهذا العهد نجاحاً، كي لا يصدم الشعب بأمانيه، وكي لا تنقلب فرحته الكبرى نقمة وقرفاً واشمئزازاً. الموازنة، موازنة موظفين. ولماذا يدفع المكلف، من عرق جبينه، من دم قلبه، لعناصر يعتبرها التفتيش خراباً، وتعتبره الدولة بقرة حلوباً؟. ومن فم التفتيش تأتي الإدانة، لا أتجنى. واسمعوا ماذا يقول التفتيش عن الإدارة. أولاً: عدم تسليم مراكز القيادة في الإدارة إلى أصحاب الكفاءات، ثانياً: عدم توفر مؤهلات القيادة الإدارية في بعض شاغلي المراكز الرئيسية. تهرب الرؤساء السلسليين من تحمل المسؤوليات، سوء تمرس كثير من الموظفين بالموجبات الموكولة إليهم، إشراك الموظف الواحد في عدة لجان والإفادة من تعويضات باهظة على وجه غير عادي، انتداب رؤساء الإدارات والوحدات إلى أسفار في الخارج، مما يعرقل سير الأعمال ويهدر الأموال والوقت والطاقات، استمرار الحزبية والمحسوبية في أوضاع الإدارة والموظفين. ترى من قال هذا القول؟ اللهم، لا تجنياً؟ ولا افتراء؟ شهد واحد من أهل البيت وكفى بشهادته ضماناً وتأكيداً. ولو أن تقريراً مثل هذا وقع في أيد غريبة ماذا كان يقول عن سلطتنا؟ عن إدارتنا، عن دولتنا. فأما، أن تقرير التفتيش محق ويتهم السلطة السياسية التي لا ضوابط لها في ممارسة الصلاحيات، فيجب عندئذ، تشهير الذين يطولهم التقرير، وإقطاعهم عن مراكز المسؤولية فيما بعد. وأما أن تقرير التفتيش، غير محق، فيجب إدانة التفتيش ومحاكمته، وتنحيته، وقد كلف الدولة عشرات الملايين.

ويعدد التفتيش المخالفات التي اقترفتها السلطة السياسية. السلطة السياسية عندنا المشرفة على مقدرات الإدارة، هي الوزارة. فمن هو الوزير الذي خالف القانون، أو أمر بمخالفة القانون؟ ويعدد المخالفات. إعطاء رخص بناء خلافاً للقانون، إعطاء رخص سكن، إنشاء محلات مصنفة، خلافاً للقانون. فإذا كان القانون، يطول المواطن العادي بمخالفة القانون، فهل يعجز القانون، عن أن يطول المسؤول الكبير؟. وهل تحققت الثورة من فوق، وقد عرف موضع العلة وأصل الداء. حققوا الثورة من فوق، أيها المسؤولون، قبل أن تنقلب المقاييس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ويصبح الأعلون أسفلين، والأسفلون أعلين. ليعمل العهد واحدة يؤمن به اللبنانيون منقذاً ومصلحاً: فرض هيبة السلطة والقانون، وإصلاح الإدارة، إصلاحاً يتناول تبسيط المعاملات، إنجازها بسرعة، منع الرشوة والسمسرة في الدوائر، ووضع الموظف الصالح، في المكان الصالح.

أنتقل إلى قضية ثانية: قضية المصالح المستقلة التي جاء على ذكرها أكثرمن نائب. لقد نصت المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ تاريخ ١٩٥٩ على، أن إنشاء المصالح المستقلة، كان لتنفيذ أشغال كبرى، ذات منفعة وطنية معدّة للاستثمار، تعجز إدارة الدولة الفنية والإدارية عن القيام بها، لقد تمّت الأعمال وبدأ الاستثمار. فلماذا، لا تلحق هذه المصالح المستقلة بالوزارات التي لها عليها حق الوصاية، لنوفر على الخزينة أجوراً؟ إلا إذا كانت قد خلقوها في مجالسها الإدارية للتنقيع والاسترضاء. وفي لبنان، إحدى وعشرون مصلحة مستقلة، ولكل منها، مجلس إدارة، ونظام يختلف عن الآخر، ولا أدري لماذا لم توحد أنظمتها؟ ولماذا يترك الحبل فيها على الغارب؟ كما حصل عندنا في كسروان يا معالي وزير المال. أجروا امتحاناً، لتثبيت الموظفين. فإذا بواحد منهم، لا يحمل شهادة ابتدائية، يعين رئيس دائرة مع أن المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ الخاص بالموظفين. يشترط، أن يكون معه إجازة أو ما يعادلها.

والأنكى، من ذلك، جئنا نقول لهم، مدير مصلحة، موظف من فئة ثانية، يشترط فيه، حسب المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢، أن يكون من حملة الشهادات الجامعية، ومن ذوي الخبرة في العمل المطلوب. فإذا مدير المصالح المستقلة، لا يشترط فيه، إلا أن لا يتجاوز عمره الـ ٤٥، ولا يقل عن الـ ٣٥، وأن يكون سجله العدلي نظيفاً، مع أن الموظف، من خارج الملاك، أو من داخل الملاك، لا يمكن، أن يكون رئيس مصلحة، أو مديراً، إلا إذا كان يحمل شهادة جامعية. وهذا منتهى الغرائب، ومنتهى التناقضات في هذه الدولة. والأغرب من ذلك، أن مصلحة المياه عندنا والماء متوفر. بينما يشكو الناس، قلة الماء نحن نشكو كثرة الماء، والماء لا يصل إلى بيوت الناس. لماذا؟ لأن الموظفين هناك يعطون الماء من يشاؤون خلافاً للقانون، ويحرمون الماء الناس، بعد دفع الاشتراك، ويقولون لهم اذهبوا إلى النواب الذين انتخبتموهم، لكي يعطوكم المياه. وبعد هذا، تراجع الوزير، يقول لك، لا أستطيع، أن أفعل لك شيئاً.

يا سيدي، نحن لا نطلب شيئاً. نطلب، أن تطهر الإدارة عندنا لتصطلح الحال قبل خراب البصرة. ولسنا عاجزين، عن بلوغ الحق بالطريق المشروع، للوصول إلى هذا الحق، ساعة يعجز المسؤولون عن ضمانه وإحقاقه. هؤلاء الموظفون ذو المعاش الـ ٢٠٠ ليرة. بنوا، الدور والقصور، ولا يعملون شيئاً، إلا في الكازينو، أو في دكاكين اللحم، ويقبضون المعاشات، للتشفي، والانتقام، وتسخير المركز لحزبيات معينة. لقد تغيّرت في هذا البلد ثلاث رئاسات فهي تغيّرت عقلية الدولة؟ وعقلية الموظفين من عقلية الحاكمين، لأن، ذاك الكعك، من ذاك العجين. نحن، لا نطلب، إلا أن يكون المخفر ضامناً للأمن، لا وكراً للدسائس الحزبية الرخيصة.

نحن نطلب، أن يكون باب القضاء، بدون مفتاح، إلا مفتاح القانون والضمير. وأن تكون الإدارة مسهلة لأعمال الناس، لا معرقلة للمعارضين، ومنفذة للمحظوظين والمرضي عنهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أنتقل إلى وزارة التربية، ووزير التربية غائب. لن أتحدث عن البرامج والمناهج التي تكلم عنها زميلي جوزف مغبغب، ولكني أنقل لكم شيئاً من تقرير التفتيش الذي يقول، إن مشاكل التعليم الرسمي والخاص، تعرض مستقبل الأجيال الطالعة للخطر. وإذا كان مستقبل الأجيال الطالعة معرضاً للخطر، فهو لبناننا كله معرض للخطر. ولماذا، يتعرض مستقبل الأجيال الطالعة للخطر؟ أليس لأننا في موازنة كهذه الموازنة، نخصص ٧٥ مليون ليرة للتعليم في مراحله الثلاث ونسلم أجيالنا، أبناءنا، فلذات أكبادنا، نسلمهم لمربين، ولا تربية، لمواطنين، ولا وطنية. لمعلمين، ولا كفاءة، يحشون رؤوس أبنائنا علماً ناقصاً، أو مبادىء هدامة، تعلمهم نسف الكيان والنظام.

ومؤخراً، في الجامعة اللبنانية، أستاذ عضو في مجلس الجامعة في جلسة سرية، حرض الطلاب بقوله، إن لم تؤمن الدولة لكم عملاً، فثوروا على هذا النظام وانسفوه. هذا تحت سمع الدولة وبصرها. أليس، لأننا نهمل شؤون هذا الجيل الطالع، ونتركه في حيرة وقلق، في اضطراب وتحفظ، في ميوعة ولا مبالاة، لينجرف في تيار رفض، أو تمرد، وقد يكون على حق فيما يرفض، أو على حق فيما عليه يتمرد. هذا الشباب، أمل المستقبل، عماد لبنان.

أتريدون، أن نزرع في نفسه وقلبه، النقمة، والثورة، والتمرد، والقرف واليأس والغربة الفكرية والروحية، عن لبنان. وماذا نرجي من الأجيال الطالعة، ساعة هي تنقم على وطن، وعليه تثور وتتمرد. وماذا يبقى من لبنان، ساعة أجياله الطالعة تثور عليه. هؤلاء الشباب، سمعتهم بأذني ينقمون، ورأيتهم بعيني يتمردون، ولا أقول ذلك مداهنة، ولا استرضاء.

لماذا ينقمون، لأن أبواب الجامعات أوصدت في وجههم هنا، فسافروا، ونقموا، وخسرناهم نحن الآباء، وخسرهم لبنان. سهلوا لهم دخول الجامعات بدون تعجيز بحجة تخمة الأطباء، تخمة المحامين. الحياة ميدان جهاد، لا يسبق فيها إلا النابهون، ولا يسقط إلا الخاملون. أدخلوهم، افتحوا لهم أبواب المدارس التقنية، دربوهم على الجندية ابتداء من الصف الثالث، حتى صف الفلسفة. مع كل صيف تمرين شهر، ولا تقبلوا معهم، أن يقدموا امتحان البكالوريا، إلا مزوداً ببرنامج عسكري. فيتخرجون مدربين على السلاح، دون أن نكلف الدولة أعباء، كالتي تتوهمون وتتهيبون. وبإمكاننا أن نجد عملاً لهؤلاء الشباب. ساعة الموظفون يكتفون بوظيفتهم الأصلية، وتبقى الأعمال الإضافية، وعضوية المجالس الإدارية، لهذا الشباب المثقف المتابع تحصيله في الجامعات. ساعة توزعون على المدارس الرسمية بعض طلاب كلية الآداب والعلوم، والتربية بمعدل ثلاث ساعات لكل منهم، حسب اختصاصه. ساعة تتخلى وزارة التربية عن ألف مئة معلم بدون شهادة، وخمسماية معلم عاجز.

وهنالك ألف وخمسماية معلم أجنبي، يمكن أن نستعيض عنهم بخمسماية، ويبقى الألف. وعندما تفرض الدولة على المؤسسات المستخدمة الأجانب والغرباء، قاطعي أرزاق أبنائنا المواطنين الأكفاء، عندئذ تحل الدولة مشكلة، لا أقل من أربعة آلاف مثقف في هذا البلد، دون أن تتكلف الدولة بأية أعباء.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وأخيراً، أنتقل إلى وزارة الداخلية، وكنت أتمنى، أن يكون دولة الرئيس وزير الداخلية حاضراً هنا. لأسأله، ولا شك، أن نائب رئيس الوزارة يبلغه هذا السؤال. كيف تجيز الدولة العمل والنشاط لأحزاب، لا تؤمن بلبنان كياناً ونظاماً؟ فأما، أنها عارفة وساكتة، تاركة للزمن أمر حل هذه القضية. واما أنها عاجزة فيجب أن ترحل. واما أنها موافقة، فيجب أن تعلن ذلك ليكون لنا معها حساب غير هذا الحساب. وأطمئن الحكومة، أن لبنان بجوهره، بطبيعته ديموقراطي. لا يضيق بتنافس الأحزاب وتعددها، لأن ذلك شرط من شروط النظام الديموقراطي، ولكن التنافس والتعدد رهن باتفاق الأحزاب على حد أدنى من الإيمان بالمبادىء الأساسية، كالإيمان بالدولة وكيانها ودستورها، والتوافق على العمل ضمن المؤسسات القائمة، بغية تحسين الحكم أو تقييده بالوسائل السلمية المشروعة.

من هنا أزمة الديموقراطية في لبنان. إنه لمغالاته في الديموقراطية، يسمح بالحرية للأحزاب المناوئة، أن تنعم بهذه الحرية وتعمل ضد المؤمنين بها، ولكن للحرية حدوداً، هي حق الاستفادة من الحريات الدستورية، حصرها بالمؤمنين بالدستور المتعاهدين على الحفاظ عليه. وإذا كانت الحكومة استمراراً فكيف يكون الاستمرار، ساعة تسكت عن ترخيص قد ألغاه وزير الداخلية، الذي هو فخامة رئيس الجمهورية اليوم، وألغاه قرار مجلس شورى الدولة، بحجة أن هذه الأحزاب مرتبطة بنظمها وتوجيهاتها في الخارج، وتعمل ضد الكيان الدستوري في البلاد.

أيها السادة، أخلص إلى القول، إن إدارة مهترئة كما حللها تقرير التفتيش، لا تستحق هذه الموازنة الضخمة. والأعجب من ذلك، أننا نحن كنواب، نسلم قيادنا إلى إدارة تتحدى دورنا. ونصوت على موازنة تضعها إدارة، وتنفذها إدارة، ننتقدها، ونتهمها. فأعجب لنا منتقدين متهمين، ومصوتين مؤيدين والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس،

البيانات الوزارية، لم ولن تخرج عن كونها وعوداً وربما، مخططات لا تثبت صحتها، إلا إذا تجسدت أرقاماً وأصبحت ما يعرف بالموازنة. وعندما نحاسب الموازنة، نحكم لها، أو عليها. الواجب يقضي والعلم يقضي، أن نعود إلى البيان الوزاري للحكومة إذ تقدم إلينا اليوم مشروع قانون الموازنة. البيان الوزاري وكلكم يذكر، أنه لم يقطع على نفسه وعداً، ولم يأت بخطة، إنما يجوز كما ورد في البيان، ان الحكومة أتت للتهيئة إلى تخطيط، وقد أكد ذلك أكثر من مرة دولة رئيس الحكومة.

تساءلت كيف يكون، وكيف ستكون التهيئة للتخطيط. تساءلت طويلاً، فوجدت جواباً واحداً هو، إما أن تكون التهيئة للتخطيط بأفكار توضع وتوقع بين أيدي المثقفين والمسؤولين حتى تجسد قوانين تنفذ. وإما أن تهمل الدولة وتترك الحبل على الغارب وفي هذا أيضاً تهيئة للتخطيط. فمونتسكيو، وروبيسبيار، وفولتير وغيرهم، قد هيأوا يوماً في التاريخ. للتخطيط، وقد طال الزمن حتى أتى لويس السادس عشر، فتراكمت عليه الطلبات. فسوف، وصرف. تهيأ للتخطيط. وكانت تهيئته، أسرع من تهيئة مونتسكو، وروبيسبير، وفولتير. فهنيئاً

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

للحكومة، لأنها اتبعت في هذا البلد، أسلوب لويس السادس عشر، فهيأت لنا، لتخطيط جذري سريع. سنراه حتماً، بعد مدات لن يطول الزمن فيما بيننا وبينها. وأرجو، أن تكون النهاية مختلفة.

بناء على ذلك، ماذا نطلب بعد من الموازنة؟ ضميرياً، يجب أن نطلب أمراً لولا قول ورد في الإذاعات وعلى التلفزيونات. هيأ وذكر ماهية هذه الموازنة. وفعلاً وجدت ثلاثة أمور جديدة في هذه الموازنة. أولاً، التجديد في الشكل. وهذا سهل. والأمر الثاني الجديد في هذه الموازنة، اعتدنا أن نرى قسماً وشيئاً من التفصيل في أبواب الإنفاق. أما في هذه الموازنة، فنرى أرقاماً إجمالية، كفتنا مؤونة البحث والتفتيش. يؤسفني أن أقول، إنها موازنة أشبه بموازنة الحكومات الدكتاتورية التي لا تريد، أن يتدخل الشعب معها، في شأن الإنفاق وأبوابه ومجالاته. والأمر الثالث الجديد هو، أن الموازنة حائط مبكى بالنسبة إلينا نحن النواب ممثلين الشعب، نقف أمامها، نناقش ونجادل. فهل غيرنا منها حرفاً واحداً؟ كلا يا سادة، ولكن الفرق، فيما بين هذه الموازنة وسواها، أننا كنا نقف أمامها ونستوقف. كنا نبكي ونستبكي. أما هذه الموازنة فنقف أمامها، ولا نوقف، ونبكي، ولا نستبكي. وكان أملنا، أن يقف واحد من الحكومة يبكي معنا وهو، سبق له، أن كان وهو ما زال، ممثلاً للشعب يعرف مظالمه، ولكنه بعد بكاء طويل، آثر، أن يقف وراء الحائط، قائلاً لنفسه، لا عين ترى، ولا قلب يحزن. لا أذن تسمع، ولا عين تدمع. رب سائل يقول، ولماذا إذا أنتم النواب تقفون أمام هذا الحائط لتشيعوا الكلام والخطب. أقول يؤسفني، هذا دورنا كدور المحامي، يجب عليه، أن يترافع فيريح ضميره، ويدون في مذكراته، أنه قام بواجبه. وهذا هو واجبنا. فما ذنب المحامي، إذا كان القاضي منحازاً، أو متحيزاً؟ ما ذنب المحامي، إذا كان القاضي لا سمح الله أطرش؟ عليه أن يتلو مرافعته. وهذا دور النواب أمام الموازنة.

فاسمحوا لي، أن أتلو المرافعة، مع علمي الأكيد، ويقيني الثابت، أن حرفاً واحداً لن يتغير مما كتب في هذا الكتاب الضخم الأزرق.

أعود لأقف وقفة بسيطة، أمام الأسلوب المتبع وهو، الإصلاحات، وكل الإصلاحات فعلاً. مجرد التغيير، أو التفكير في التغيير، هو إصلاح. ولكنه، للأسف إصلاح مجتزىء، والاجتزاء في الإصلاح هو، مصيبة أدهى، من ترك الأمور، لأن فيه تقديراً لأمور كبيرة جسيمة، كان يجب أن تتغير. والإصلاح المجتزأ، يؤدي حتماً، إلى الإخلال في توازن الإدارات فيما بينها، دائرة متجددة، ودائرة متأخرة. فويل لنا، وللشعب عندما تختل موازين الإدارات. ما العمل؟ وعلينا فعلاً، أن نقترح، وأن نرى من خلال نظاراتنا ما يجب عمله، ليكون نقدنا بناء فعلاً؟ من الثابت الحتمي، أن الحياة الديموقراطية في ظل، وفي ضوء الحياة الديموقراطية، يكون التطور بطيئاً. لذا رأينا في التاريخ، ما يسمى بالدورات، يحصل فيها تجديد جذري. وأرى لبنان أحوج ما يكون إلى هذا التطوير والتغيير الجذري. وبالفعل، إن الشعب اللبناني، بغالبيته، أصبح مستواه، أعلى من مستوى السياسة المتبعة فيها. فيجب إيجاد الدواء، والدواء يكون، إما بثورة، ولبنان يرفض الثورات، بالنسبة إلى تكوينه، وإلى تعلقه في بلده ونظامه. يمج الثورات. وإما بالمراسيم الاشتراعية، وهذه، لا تداوى قطعاً، لأنها تأتي

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

مبتكرة، تأتي على أيدي الإداريين. لا على يد المسؤولين الفعليين عن سياسة البلد بالنسبة للإسراع في التهيئة لهذه المراسيم، وقد رأينا مرات، أن مراسيم اشتراعية، لم تفِ إطلاقاً بالحاجة وكان لها مردود فعل عكسي.

لذلك أقترح، وربما يعارضني معالي وزير التصميم، وقد سمعته يعارضني. أقترح، أن يفصل في الدولة، في الإدارة، فيما بين وزارة التخطيط، في كل المجالات والمضامير، وبين التنفيذ فتصبح وزارة التصميم، هي الجهاز الوحيد الذي عليه أن يدرس ويقدم جميع الخطط والمخططات لباقي الوزارات. فمثلاً، وزارة الأشغال العامة، تضع أرقاماً في الموازنة، أي أن هذه الأرقام هل استندت مرة على مشروع واحد مدروس، دراسة علمية صحيحة؟ أجزم أن لا.

لذلك، كانت حصيلة ذلك، الاعتمادات المدورة، وهي أكبر عيب يلصق في موازنة دولة ما.

في حقل التربية أيضاً، حتى في حقل القضاء. يقوم التصميم في وزارة التصميم. لذلك يأتي التطور مدروساً علمياً، من جهاز لا يتعاطى التنفيذ، حتى لا يكون هناك اشتراك، أو تواطؤ، فيما بين المخطط والمنفذ.

أنتقل بجولة سريعة، إلى الوقوف أمام بعض الوزارات، لأتطرق إلى بعض نقاط، وبعض صلاحيات هذه الوزارات. أبدأ بوزارة التربية. لا أريد، أن أتطرق إلى البرامج وإلى إصلاحها، إنما هناك موضوع أريد أن أتوقف عنده، وأرجو، أن تقف الحكومة معي ولو قليلاً وهو، اتهامات الطلاب. سمعت وسمعت كثيراً، إن الطلاب لا يعرفون ماذا يريدون. أي أنهم يطلبون، ولا يعطون البديل. غريب، انوكل أمر التخطيط، والقانون إلى شاب ما زال طالباً على مقاعد الجامعة؟ هو كالناخب يا سادة، من البشاعة في اللوحة، أفيطلب من البشاعة في اللوحة، أن يأتي بمثلها، أو بأفضل؟، لأنه لم يصل بعد إلى دور وطور الخلق والإبداع. فالخلق والإبداع، من عمل الحكومة. يقال شبابنا مائع، وهذا فيه التجني كل التجني، ليس على الشباب فقط، إنما على مستقبل لبنان، على كل مستقبل لبنان. فهذا الجيل الطالع، يجب أن يتهم، لأنه، هو مستقبل لبنان، وسيأتي يوم وهو قريب، نراه إن بقينا أحياء. نراه في هذه القاعة، ونراه على هذه المقاعد.

فكيف نتهمه منذ اليوم، بأنه شباب متخاذل، لا يريد الدرس، لا يريد الجامعات. يريد أن ينال شهادات دون تعب. لا يا سادة، وأوجه ذلك للحكومة، لو احتككتم مباشرة مع أكثر فئات الطلاب، لرأيتموهم فعلاً على أعلى مستويات الجد في التفكير والغيرة على هذا البلد. فلا يجب أن يعاملوا، كما عوملوا حتى اليوم. ماذا تنوون أن تفعلوا لهؤلاء الطلاب؟ تقولون وزارة التربية، وتقولون تطويل الشعور، وتقولون، وتقولون. أتتركون لبنان الغد يسير هكذا؟ فأنتم تعرفون الداء، فلماذا لا تقترحون الدواء؟ وما هو هذا الدواء؟ هل أوجدتم نادياً؟ هل أوجدتم تدريباً في الجامعات؟ هل أوجدتم معهداً موسيقياً صحيحاً يتلهى فيه الشباب عن العبث إلى الأعمال الجدية، التي تفيد بلد الإشعاع والنور لبنان؟.

أنتقل إلى وزارة الأشغال العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزارة الأشغال العامة مفروض فيها، أن تكون وزارة مهندسين. نتساءل ما هو دور المهندس في وزارة الأشغال العامة؟ إنه يعمل كل شيء في الإدارة. ناهيك عن الأعمال الهندسية، وأتحدى أن يكون هناك مهندس واحد عدا بضعة مهندسين في دوائر التخطيط. يعملون في نطاق اختصاصهم. يتلقون معاملات إدارية، ودورهم أن يحيلوها. ويكتبوا فيها بعض الكلمات الإدارية، حتى أن الإدارة اللبنانية، وصلت إلى حد أن كلفت المهندس في الإجابة على الدعاوى. وتتساءلون، لماذا تكثر الدعاوى على الحكومة؟ من هنا، يا سادة، لأن المهندس يجيب على الدعاوى. والذنب، ليس ذنب المهندس، هذا هو العمل الذي أعطي. فكيف يعمل عملاً لم يعط له. يقال له سجل في دائرتك. لتوقع أوامر السفر، لتوقع الكشوف. هذا العمل الذي أوكل إليه. مع التأكيد، بأن مستوى المهندس اللبناني، وحتى المهندس في الإدارة اللبنانية، لا يقل عن مستوى المهندس، في أحسن البلدان وأكثرها تطوراً. بدليل، وقد ذكرني بذلك معالي وزير المال فقال، هناك شركات ورد اسمها في لائحة البنك الدولي لإرسال الالتزامات إليها على صعيد عالمي. إذاً، نحن لا نفتقر إلى علم، إنما نفتقر إلى استخدام العلم، حيث يجب أن يستخدم العلم.

وهناك أيضاً، اللامركزية وتتجسد في المديرية الإقليمية. وقد أريد بها شيء. وأنتجت شيئاً آخر. لماذا؟ لأن أمر تنظيمها في يوم من الأيام، أوكل للموظفين في غير الإدارة التي خلقت فيها هذه المديريات. ماذا تعمل المديرية الإقليمية؟ زادت حلقة كبرى من حلقات عرقلة المعاملات الإدارية. فإذا قصدنا اللامركزية الصحيحة، فلا مجال أمامنا، إلا أن نعمد إلى لا مركزية في الإنفاق الشامل، ولا مركزية في الإيراد. وإلا فالأفضل أن نلغي هذه المديريات الإقليمية، ونخفف الأعباء على الموازنة القديمة، كما نخفف الأعباء عن المواطن اللبناني. كذلك في وزارة الأشغال ظاهرة غريبة جداً، أرجو اللفت إليها وهي، أن الكيلومتر الواحد من الطرقات تنفذه وزارة الأشغال، بما يتراوح بين ٣٥ وأربعين ألف ليرة لبنانية. بينما في المصالح المستقلة، وأقصد مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، ومجلس تنفيذ المشاريع لمدينة بيروت الكبرى، يكلف مئة وأربعين ألف ليرة لبنانية. فلماذا هذا الفارق؟ ترى هل هناك إدارة تبذر؟ أم إدارة لا تعرف ما تريد، وما هي القواعد الفنية التي يجب اعتمادها في تنفيذ الطرقات؟ أترك هذا السؤال لمعالي وزير الأشغال، وهو المهندس المختص في هذا الأمر. وأكتفي بالتساؤل عن الظاهرة الغريبة في هذا البلد. وكل ما أعرف أن الطرقات في وزارة الأشغال العامة، تنفذ بخمسة وثلاثين ألف ليرة للكيلومتر الواحد، وبعد عام واحد، يكلف إصلاحها بمعدل يفوق أحياناً معدل خمسة وثلاثين ألف ليرة للكيلومتر الواحد.

أنتقل بعدها إلى المصالح المستقلة. وأجيب حضرة الزميل الأستاذ لويس أبو شرف، عن تساؤله. لماذا يبقى على هذه المصالح؟ الأمر بسيط يا أستاذ لويس أبو شرف. لماذا يبقى على هذه المصالح؟ هذه المصالح وجدت لتنفيذ مشاريع كبيرة تعجز الدولة والخزينة عن تمويلها. فتش عن مصدرالتمويل، فتجد أن مصرف البنك الدولي، هو أفضل ممول لمثل هذه المشاريع، طلب إليه، ففرض شروطاً، منها أنه لا يستطيع، أن يقدم مالاً لإدارة تتبع القواعد الروتينية في هذا البلد. بل يريد مؤسسة تسرع في القبض، والإنفاق فوراً. وفرض أيضاً، أنه عندما يقرض

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدولة مالاً، لا يمكن هذه الدولة، أن تلزم سوى شركات موجودة على لائحة معينة عنده. شركات دولية. ربما يقال، إن عدد هذه الشركات كثير. وفعلاً هكذا لكنه موزع، فمثلاً، للطرقات، من نوع كذا، أربع أو خمس شركات، للمطارات عدد محدود أيضاً، من الشركات. ومن الاطلاع على أسماء هذه الشركات نرى، أن أكثريتها، هي أميركية الجنسية، أو من ألمانيا الغربية، وبعضها من إيطاليا، وأقلها من فرنسا وانكلترا. أعطي مثلاً على ذلك، يا أستاذ أبو شرف. الدراسة المبدأية لاتوروت، بيروت ـ شتورا. كان خبير فرنسي عالمي يقول، إن مثل هذه الدراسة المبدأية لا تكلف أكثر من ستماية ألف ليرة. وأتى البنك الدولي وقال، لا أرضكم صعبة، إن هذا المشروع يكلف تقديرياً مليون ونصف ليرة. وأعطانا أسماء أربع شركات فقط. اثنتان أميركيتان، واثنتان من ألمانيا الغربية. وعلينا، أن نتقيد بالتلزيم، لواحدة من هذه الشركات، وأن نقبل بأسعارها. وبالفعل أمام الأمر الواقع وحتى لا تتحمل إدارة مجلس تنفيذ المشاريع حينئذ، مسؤولية التقرير. طلبت إلى شركة سويدية، أن تختار شركة واحدة من هذه الشركات بالنسبة لكفاءاتها. فأتى الجواب، إن شركة «بوش» من ألمانيا الغربية، هي أكثر كفاءة لمثل هذه المشاريع. ولا أريد أن أطيل التفصيل. فأتت الأسعار بثلاثة ملايين ومايتي ألف ليرة تقريباً. وفرضت شروطاً، وقالت إن المهندس الذي لا يتجاوز عمره الثامنة والعشرين أو الثلاثين سنة، وقد اطلعت على ذلك في حينه، أصبح تعويضه الشهري ١٤ ألف مارك ألماني، يجب أن يدفع له وفقاً لسعر القطع في ألمانيا، وليس في السعر الداخلي عندنا.

واجهت صدفة رئيس مجلس تنفيذ المشاريع آنئذ. فوجدته في ثورة عارمة، ناقمة، فقال، هذا يفرض علينا، ولا سبيل لنا من الخلاص منه. هذه هي الأسعار وحسب، وقد عمل جهده، حتى وفر يومها ما يقارب المئتي ألف ليرة ونيف. وهذا جل ما استطاع أن يوفره. ماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة، أننا لم نستطع أن نخاصم حماتنا. فأتت الحكومة، وخاصمت الزوجة وهي، القيم على مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية. قالت فضائح، وتبنت ما قيل عن الفضائح. أين الفضائح؟ الفضائح يا سادة، هي إيجاد مجلس تنفيذ المشاريع، وليس القيمين على مجلس تنفيذ المشاريع. ولا يطول بنا العهد، إذا بقيت المشاريع الإنشائية على حالها. فلا أتجن على أحد. سيكون الأمر أسوأ، مما كان، لأن الأمر، ليس بيد رئيس أو أعضاء مجلس تنفيذ المشاريع أو مديريها. لا أقول هذا دفاعاً أو ذماً، ربما يكون هناك، إساءة تصرف. هذا، لا أتدخل في شأنه، ولا أعلمه مباشرة. إنما جل ما أعلم، أن العلة، ليست في الأشخاص، إنما بمجرد وجود مجلس تنفيذ المشاريع. فهل لنا أن نسأل الحكومة. لماذا صرفت الرؤساء والقيمين على مجلس تنفيذ المشاريع؟ إذا كان هناك فضيحة، فالحكومة مسؤولة، عن أموال اللبنانيين، وعليها أن تفصح عن هذه الفضيحة، وتحاسب أصحابها. لا أن تكتفي بصرفهم فقط. وإذا كان ليس بالأمر فضيحة، فما هو الجواب؟ انتقام؟. لا أظن، تغيير وجوه؟ لا أعتقد أن الإدارة نزلت إلى هذا الحد لكن يبقى السؤال دون جواب، وأرجو أن تجيب الحكومة في يوم من الأيام.

وزارة المالية يا معالي الوزير. وفيها أمران. ضمان الودائع، وقد ذكرت ذلك وأذكر أن معاليك أيدتني فيما قلت، وناقشتك أكثر من مرة في الموضوع، وكنت أسمع منك جواباً إيجابياً. ومصارفنا وهي متعددة الجنسيات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وكل منها يتعاطى في عدة اختصاصات. فرأيي، أن تشدد رقابة المصرف المركزي على هذه المصارف ويتحمل البنك المركزي مسؤولية الودائع في هذه المصارف. وإذا جعلنا ضمان الودائع في المصارف اللبنانية مئة بالمئة، وفي المصارف العربية ٧٥ في المئة، وفي المصارف الأجنبية خمسين بالمئة، عندها أظن، أن لبنان سيكون سويسرا الأولى في ضمان ودائع المودعين. ولكي يستمر الضبط، يجب أن نعمد إلى تقييد المصارف كما هو مألوفاً وثابت في أكثر الدول المتمدنة المتحضرة. فإذا ما قسمنا وصنفنا المصارف، لكل منها عمل محصور، وراقبناها وضمنا الودائع فيها. أظن، أن في ذلك ضماناً واستقراراً مالياً طويل المدى في هذا البلد.

وزارة العدل، وهنا أمران أيضاً، أمران يتعلقان بقضايا مالية. إذ، لا شأن لنا في القضايا النظرية أو الإدارية في وزارة العدل، واليوم نحن في معرض بحث الموازنة يجب سرعة البحث في الدعاوي يا معالي الوزير، لأنها تنتج خيراً اقتصادياً عميماً. فالدعوى عندما يطول أمد البت فيها، تجعل تجميداً لرساميل كبيرة، يحرم منها البلد ومن تحركها، واللبناني مشهور بالإنتاج، وكيفية استثمار الرساميل. فنطلب هذا الأمر منك يا معالي الوزير، أن تبادر إلى ما يجب عمله، لكي تحث القضاء على الإسراع في البت. والأمر الثاني هو، قضية الرسوم القضائية، وقد تكلم عنها أكثر من زميل، وأمرها أصبح معروفاً لديك، ولدى حضرة الزملاء النواب.

وزارة الدفاع. لا أفقه فيها شيئاً، لأنني لست من الرجال العسكريين، إنما أتساءل سؤالاً واحداً يا معالي الوزير. ما هي الأسلحة التي نسلح بها جيشاً لا يتعدى عدده ١٢ ألفاً، وأكثرهم ضباط؟

وزير الدفاع: عندما تضطلع على المشروع المتعلق بتسليح الجيش، تعلم ما هو نوع السلاح.

حسن الرفاعي: إذاً نحن بانتظار المشروع ـ وهذا تساؤل أمام هذا الواقع ـ ما هو نوع السلاح الذي يعطى؟ سؤال آخر. لماذا لا يفتح باب التجنيد الحر لخدمة العلم يا معالي الوزير؟ حتى في طريق الموت من أجل هذا البلد تطبق الطائفية. فيضنون على المواطنين أن يموتوا في الجيش خدمة للبنان، لتطبيق الطائفية. هذا مؤسف، ومؤسف جداً.

وزير الدفاع: دخلك مين شفت منهم مات؟

حسن الرفاعي: أعطيهم أوامر ليموتوا. رايحين ليموتوا. كما عم يسمعوا أمر للموت. لأنني سمعت كثير من الجيش وهم عم بيتموا، ما عم يقبلوا يموتوا.

الاقتصاد الوطني. أمامه غلاء، احتكارات، حماية. قلنا ونقول الدواء الوحيد بالنسبة إلى لبنان، هو الاقتصاد المراقب. فيساء الفهم، بأننا نقصد الاقتصاد الموجه. وهذا، ليس بقصدنا، لأن الاقتصاد الموجه، لا يمكن أن يطبق في لبنان. وما يذكر عن الاقتصاد الحر، هو حر بحرية القول فقط. إذ، لا وجود له في علم المال والاقتصاد. أليس كذلك يا معالي الوزير؟ نقول بالاقتصاد المراقب وتدخل الدولة في بعض المرافق فتقوم القيامة. الحمد لله أتانا وزير عالم وخبير يقول، إن الاقتصاد الحر، لا وجود له في العالم. فيجب أن يقلع عن استعمال هذه الردة في هذا البلد، على أقل تعديل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الخارجية، ذكر حضرة الزميل الأستاذ مغبغب ما يكفي، فأتبنى ما قاله حرفاً حرفاً. وأضيف، أن هناك دولاً أيضاً، لا تنتمي إلى كتل غريبة، وأن هناك دولاً صديقة على الصعيد الدولي، تؤيدنا في كل المجالات، وقد لمسناها عند حادثة المطار. تؤيدنا في الدعاية. فلماذا لا نعترف بها؟ لا أفهم ـ خوفاً من الشيوعية ـ قلت وأكرر، إن الدول الشيوعية عارفة، أنه لو تشيع كل العالم، ـ من باب الشيوعية ـ فحتماً سيبقى لبنان خارج البوتقة الشيوعية. لو تشيعت أميركا ـ من باب الشيوعية ـ والأمر ليس ببعيد كما يلوح لي، فيبقى لبنان بلداً بعيداً عن الشيوعية بالنسبة لوضعه واقتصاده إلخ.. فلماذا نخاف أن نعترف؟

وزارة الأنباء، وهذا آخر المطاف في الوزارات. أرى حراماً، أن ندفع قرشاً واحداً لهذه الوزارة، فهي وزارة الحكومة، وعلينا أن نجبي موازنتها من جيوب الوزراء، لأنها أصبحت وزارة أنباء الحكومة فقط.

وزير الأنباء: كيف كانت في السابق؟

حسن الرفاعي: في السابق، يا سيدي، من تحت المزراب ـ إلى تحت الدلفة ـ ومن تحت الدلفة ـ إلى تحت المزراب.

وأخيراً، يا أصحاب المعالي، السياحة شاقة. أنا لا أريد لكم، إلا الخير والهناء، ولكن بوصفكم وزراء عليكم أن تعرفوا كافة المناطق التي تحكمونها. فمنطقتي لسوء الحظ، غريبة عنكم. لماذا؟ لسوء حظ، منطقتي لم يتشرف واحد في منطقتي أن يكون فيما بينكم فيكفيني مؤونة هذه السياحة التي ربما تشقيكم، ولو في الكلام.

فبالواقع أظن، أنكم عاجزون عن القيام بمثل هذه الرحلة.

بعض الوزراء: ليش، نحن على استعداد.

حسن الرفاعي: أهلاً وسهلاً، بس، بشرط أن تتحضروا. أكثر المواقع بدها طائرات هليكوبتر، لأن سياراتكم كلها أميركية جديدة لا تتمكن من الوصول إلى بعض الأماكن.

يا أصحاب المعالي، عندما تتركون طريق رياق بعدها تجدون الطريق تتسع وتضيق، وهذا بسيط، تدخلون بعلبك، وتتذكرون ما قرأتم في التاريخ، من أنها من أقدم البلدان وأعرقها أثراً. يؤلمكم حتماً، ويحز في نفسكم، أن يكون مدخل هذا البلد وتكملة الطريق الدولية على ما هي عليه. ربما تسألون عن المدارس، وعن المدرسة التكميلية مثلاً. وأنتم لم تسمعوا بما سمع من قبل بعوائق كثيرة، قالوا إنهم لا يفتقرون فقط إلى الملعب، إنما يفتقرون إلى حجب ماء الشتاء عنهم وهم في الصفوف.

الطرقات الدولية توصلكم إلى اللبوة، وقبل وصولكم إلى اللبوة. تجدون هناك قطعة طريق، هي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أشبه بالأوتستراد. ومن بعدها هناك طريق، لا تشبه أي طريق داخلية. ثم تصلون إلى قطعة لا تتجاوز الكيلومتر الواحد. حيث يوجد كوع في اللبوة، يسمى كوع «السوريين». ومن الرجوع إلى الموازنة السابقة والأحكام. ترون يا معالي الوزير، أن ما دفعته الحكومة كتعويضات لقتلى هذا الكوع، فاق نصف موازنة أوتستراد ـ بيروت، ليس فقط شتورا. بل بيروت ـ حمص. فهذا الكوع لم يغير. فنرجو، أن يغير هذا الكوع.

طرقات رئيسية، وتحمل من الطرقات الرئيسية اسمها. طرقات، طريق بعلبك، دير الأحمر، عيناتا، وطريق اللبوة. هناك عليكم أن تحضروا «هيليكوبتر» لأنكم لا تستطيعون قطعاً أن تصلوها. والطرقات الداخلية. حدث عنها ولا حرج. لا بلديات، وإن وجدت البلديات، فلا مال فيها. وتأتون فتقولون، زيادة عليكم ١٢ ألف ليرة لكل نائب، لتعملوا ما تعملوا في الطرقات الداخلية.

المياه، هناك قرى عديدة يتجاوز عدد سكانها ١٢ ألف نسمة منها مثلاً، قرية عرسال تعلمون يا معالي الوزير، كيف تشرب هذه القرية. بواسطة محرك لا يعمل أكثر من ساعات معدودات في الأسبوع. وتبقى القرية عطشى دون مياه أكثر أيام الأسبوع.

أأحدثكم عن التعليم في منطقتي. والعلة عامة، وعلة العلل في التعليم في منطقتي. لا أبنية، ولا معلمين. وأصل إلى الأمن أؤكد لكم يا معالي الوزير، الأمن في منطقتي مستتب. أتعلمون لماذا يا معالي الوزراء الأمن مستتب في منطقتي؟ لأن الحكومة غائبة عن منطقتي يا سادة. وكيف هي غائبة؟ الأمن في منطقتي مستتب كأكثر المناطق تطوراً وتقدماً، لولا بعض جرائم الشعب فقط. لا سرقات ولا اغتصاب، ولا شيء من هذا. لماذا؟ لأن الحكومة غائبة. وكيف هي غائبة؟ أول ما يفترض وجود الحكومة الاتصالات الهاتفية. فمن حمد الله، أن أشرطة الهاتف مقطوعة.

أنطوان سعادة: مين الذي قطع هذه الأشرطة؟

حسن الرفاعي: قطعها غياب الهيبة يا حضرة الزميل، لأن الرزق السايب بيعلم الناس الحرام.

لذلك وأمام الواقع المرير الذي تعانيه منطقتي بشكل خاص، ويعانيه لبنان. وأمام ما ذكرت، وباسم من أمثل من منطقتي. وهذا السلاح الوحيد الذي أعطيه أقول، إنني أرفض التصديق على هذه الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، أعتذر عن الكلام الآن، لأنه لا يمكنني أن أتكلم في مثل هذا الجو، وبالواقع نحن ممنونين كثيراً، من معالي الوزير لأنه لم يزل صامداً وصابراً لهذا الوقت، ولكن الجو لا يسمح أن أتكلم الآن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: هل يرغب معالي وزير المال في الكلام.

وزير المالية: لا، فإني أشكر الرئاسة على بادرتها.

الرئيس: إذن نعتبر، أن الزميل الأستاذ رزق، قد انتهى دوره في الكلام.

ادمون رزق: لا، لا أعتبر أن دوري انتهى في الكلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أنطوان سعادة.

انطوان سعاده: دولة الرئيس، لا يمكن أن يستمر انعقاد الجلسة حيث لم يبق إلا عدد ضئيل من النواب.

الرئيس: حضرة الزميل، آمل منك أن تتكلم بدورك التسلسلي ما دمنا نحن موجودين. وبعض الوزراء والنواب أيضاً موجودين.

انطوان سعاده: دولة الرئيس، تردّدت كثيراً قبل أن أقرر الكلام بمناسبة درس هذه الموازنة. وسبب هذا التردد، هو كون ما فكرت الكلام به، قسم منه، قد يسيء إلى هذه الفئة، والقسم الآخر قد يسيء إلى تلك الفئة. ومن طبيعتي شخصياً، لا أحب الإساءة إلى أحد. غير أن واجب الوكالة حتم علي، أن أقول كلمة الحق وفقاً لما أعتقد. هذه الكلمة سأقولها، رضي الموالون، أم غضبوا. صفق لها المعارضون، أم صفروا، حملت على محمل المجاملة، أو على محمل الجدية والواقع، أو على أي محمل كان. عندما كان دولة رئيس الوزراء في صفوف المعارضة، كان للمعارضة مطالب وبرامج عديدة ومتنوعة. غير أنها كانت جميعها تهدف مصلحة الشعب وخير هذا البلد. وكنت أرغب أن يكون دولته حاضراً هنا. كي أوجه إليه الكلام مباشرة لأنه حين أصبح في كرسي الحكم، استبشر الناس خيراً وهللوا، وكبروا، يحدوهم الأمل، أن تلك المطالب ستحقق وهذه البرامج ستنفذ. فماذا حصل؟ الحق يقال، لقد تحقق الكثير ـ الكثير في هذا الصدد. أطلقت الحريات، صينت الكرامات، نسفت المؤسسات البوليسية، رفع كابوس القلق والرعب من على الأراضي اللبنانية، حل الوئام بين صفوف الأخوان المقيمين بيننا أقدمت الدولة بشجاعة على تطبيق الضمان الصحي. أعيدت العلاقات الطبيعية، بين لبنان وبين البلدان العربية، وبصورة خاصة مع سوريا. بينتم حقيقة واقع الخزينة المتردية والشجون المالية والإدارية التي تتخبط بها بعض المصالح المستقلة، والمجالس، والشركات. أثبتم بالبرهان الملموس، أن زيادة واردات الخزينة، لا تكون بنسبة رفع معدلات الضريبة كما كانوا يتوهمون ويوهمون. بل، إن هناك معدلات قصوى، لا يمكن تخطيها. هذا ما يدور في خلدي في هذه البرهة. ولا أريد أن أطيل الجدال. وهذا ما يبدو لنا، أنكم فعلتم في هذا المضمار، ونأمل أن تستمر الرسالة التي تقومون بها، ولكن جميع ما قمتم به، سيذهب هدراً، سيذهب هباء منثوراً، إذا لم تعالجوا الأمور من أساسها، وتستأصلوا الداء من مكمنه. إذا لم تعيدوا الصلاحيات الدستورية إلى أصحابها، إلى الوزراء وإلى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

النواب، إلى هذا المجلس. وإذا لم تقوضوا دولة الموظفين، ودول المجالس والمكاتب والمصالح المستقلة. فيظل مال الخزينة يذهب هدراً إذا لم تقيموا الحواجز الدستورية، بين الإغراء، وبين الضعف البشري.

ادمون رزق: مقاطعاً ـ يا سيدي، نحن تنازلنا عن دورنا بالكلام، ولن نحضر مثل هذه الجلسات ـ وانتهت القصة.

انطوان سعاده: متابعاً، المهزلة التي وصلنا إليها، ليست بسبب هذه الحكومة، وأنا لست أدافع عن هذه الحكومة، إنما السبب هو الحق على هذا المجلس الذي يقبل بأن يحضر مثل هذه الجلسات. وقبل اثنتي عشرة سنة، كان يصدق على مثل هذه الموازنة التي هي مخالفة للدستور حرفاً بحرف. وقد جئت للكلام ههنا من أجل أن أبين هذا، لا من أجل أن أقول خطاباً عابراً، يمكنني أن ألقيه في كل ساعة. لقد وضعت درساً في هذا الموضوع، وأعتقد أن الحكومة بدأت بعد ثلاث سنوات من مراجعاتي في هذا الموضوع، أن تطبق ما يجب تطبيقه، فقد حذفت من هذه الموازنة الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون الموازنة، هذه الفقرة التي تقول: يرخص لوزير المالية أن ينقل بقرار منه، بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات اعتمادات رواتب الموظفين الدائمين والمؤقتين، من البند واحد، فقرة ٢ و٣ إلى تعويضات عائلية وتعويضات خاصة البند ٢ الفقرة ٢ و٣ والعكس بالعكس. فبمجرد حذف هذه الفقرة، قد توفر على خزينة الدولة، ما يزيد عن الخمسة ملايين ليرة سنوياً. إذ، ماذا كان يحصل؟ كان يحصل، أن ملاكات الدولة كانت تشغر فيها مراكز عديدة، فبدلاً من أن يعين موظفون كانت تبقى هذه المراكز شاغرة سنوات وسنوات وتنقل الاعتمادات من البند الأول أي، اعتمادات رواتب الموظفين إلى تعويضات عائلية وتعويضات خاصة وكانت هذه المبالغ توضع في جيوب المحظوظين. فحذف هذا البند كاف وقد حذفته هذه الوزارة. ولكن يا معالي وزير الدولة إذا كنت أوجه الكلام إليكم اليوم، فإنما أفعل ذلك، من أجل الإصلاح وحسب، وقد راجعت جميع الموازنات السابقة، وراجعت الدستور وعلى ضوء الدستور درست هذه الموازنة. وهناك قانون يسمى قانون المحاسبة العامة. هذا القانون، كان سنة ١٩٥٣ وكان يحافظ على أموال الخزينة، فعدل هذا القانون. وإذا بقانون محاسبة عامة جديد. وهنا أكتفي بهذا النذر القليل من هذه الناحية للقانون الحالي. يجيز إعطاء أكبر الالتزامات بالتراضي يا سيدي. مئات ملايين الليرات، يمكن لمؤسسة، أو لدائرة، أو لمصلحة مستقلة، أن تعطي التزاماً بالتراضي بمئات الملايين.

أنا لا أعتب على من يتولى إجراء تلك المفاوضة. بل أعتب على من وضع هذا النظام، لأنه مهما كان الإنسان منيعاً والضعف البشري هو شيء طبيعي، فلا يمكن لأي إنسان أن يقف أمام الإغراء. هناك تفاوت في المناعة، ولكن هذا التفاوت، لا يمكن أن يصل إلى ما لا نهاية له.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البشري يبقى بشراً. فأحدهم مثلاً، لديه، مناعة أمام مبلغ ألف ليرة، ولكنه لا يقف أمام عشرة آلاف ليرة. وغيره لا يقف أمام الملايين. إذن يجب أن يكون هناك حواجز، بين الإغراء وبين الضعف البشري. فلماذا يا معالي الوزير وأنتم أتيتم إلى الحكم على أساس برامج المعارضة السابقة التي بحت حناجرها من أجل إجراء هذه الإصلاحات رئيس وزارتكم نفسه، هو كان أول المعارضين، وأول المطالبين بهذا الإصلاح. فلماذا لم تقدموا عليه؟ هل هو عامل الوقت؟ أم هو الزمن. أرجو أن تعدونا بأنكم ستقومون بهذا الإصلاح. حذفتم الفقرة الثالثة من المادة الخامسة، ولكنكم. لماذا استبقيتم المواد الثامنة والتاسعة والعاشرة على ما هي عليه؟ وهي تتعلق بقرض قدره ١٧٥ مليون ليرة. هذا القرض يا سيدي، وفقاً لأحكام الدستور والمادة ٨٨ منه تقول: ما حرفيته. لا يجوز عقد قرض عمومي، ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزينة، إلا بموجب قانون يحدد مقدار هذا القرض وطريقة إنفاقه. هذه المواد الثلاث تحدد مقدار القرض، ولكن هذه المواد لا تحدد طريقة إنفاق هذا القرض.

وزير المالية: الذي قبله يحدد. والبرامج التي قدمتموها هي التي تحدد.

انطوان سعاده: يا سيدي، القانون نفسه، وهذا ما يقول الدستور. إنه بموجب قانون، ولا يقول قوانين. إنه يقول بموجب قانون يحدد القرض وطريقة إنفاقه. عندما يقر هذا المجلس إجراء قرض ما، يجب أن يعلم على ما سينفق هذا القرض. لا يمكن تعديل الدستور، إلا بقانون دستوري. فعلى كل حال أنا أبدي وجهة نظري ربما تقتنعون كما اقتنعتم بحذف الفقرة الثالثة من المادة الخامسة. ثم، المادة الحادية عشرة. كيف تستبقونها. وهي تقول: وزير المالية فيما خص الصفقات المتعلقة في تنفيذ أشغال أو تقديم أدوات تلزيم، وفضلاً عن الحق المعطى في المادة الثامنة، يعني فضلاً عن القرض ال ـ ١٧٥ مليون ليرة، أن يختار بين طريقة الدفع النقدي، وطريقة الدفع المؤجل، ويجاز لمصرف لبنان حسم السندات المصادرة تسديداً للصفقات المذكورة. يعني هذا معناه، أن وزير المالية يحق له أن يقترض. يعني أنا أعتقد أنني أفهم بالقانون، يعني أنه يجاز لوزير المالية، أن ينفذ أشغالاً بالدين، يعني بقرض. وهذا مخالف يا سيدي، لجهة تحديد المبلغ، ولجهة تحديد وجهة النفقات. هذا مخالف للدستور، ومع غيرة هذا المجلس على الدستور، فلو كان الأمر مخالفاً للدستور فقط، ولن يؤدي ذلك، إلى ما أدى إليه، من هدر، ومن عدم رقابة هذا المجلس. لكان يهون الأمر. ولكن هذه من جملة المخالفات التي أدت إلى ما أدت إليه.

ثم لماذا لم تذكروا ال ـ ٢٢٥ مليون ليرة، وهي موازنات المصالح المستقلة، ومنها التعمير، ومنها الكهرباء. وهذه مصالح مشابهة حرفاً بحرف، لمصلحة الهاتف مثلاً؟ لماذا يكون لمصلحة الهاتف موازنة تعرض على هذا المجلس؟ ولا يكون لتلك الموازنات وقدرها ٢٢٥ مليون ليرة. لا تعرض على هذا المجلس؟ ولا يراقبها هذ المجلس؟ لازم تضم إلى الموازنة كما انضمت موازنة الشمندر السكري وغيرها، لازم تضم كل الموازنات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير المالية: راح ندبرها تكرم.

انطوان سعاده: وأكثر من ذلك، كانت في الماضي موازنة الجامعة اللبنانية تنضم إلى الموازنة.

وزير المالية: أنتم عملتم قانون وأعطيتم الجامعة اللبنانية الاستقلال المالي.

انطوان سعاده: نعم الحق على المجلس، وأنا لم أصوت على القانون، الحكومة التي حولت القانون إلى المجلس وصار تصويت عليه وهذا، غلط وخطأ ولا يمكن أن أقبل به إطلاقاً. كان رئيس مجلس الوزراء، قد وعد في جلسة الثقة ووعدني بصورة خاصة، بأن الأحكام الصادرة ضد الدولة، ستنفذ، وقد راجعت هذا الكتاب، فلم أجد في جميع الوزارات أي مبلغ مخصص للأحكام. بل الموجود، عبارات للذكر، للذكر.

وزير المالية: هذا موجود بالاحتياطي.

انطوان سعاده: أنا لا أفهم، أن يوضح بالموازنة هكذا. هذه الموازنة كما قال الزميل الأستاذ لويس أبو شرف، إن أقرها مجلس النواب أو لم يقرها. وأعجب كيف أننا نتسابق لأجل البحث بها، فالجزء الأول فقط، هو وارد وفقاً للدستور، أي بمعنى: بنداً، بنداً، بينما باقي الأجزاء، وبصورة خاصة الجزء الثالث والأخير وارد، فصلاً، فصلاً. فالجزء الأول يتوجب على المجلس أن يقرّه حتماً، لأنه متعلق بمقطوعية وثمن الكهرباء، وثمن المياه، وبدل الاشتراكات، ورواتب موظفين. هذه المبالغ لا يمكن للمجلس، وحتى للحكومة أن تغير ولو غرشاً واحداً منها، لأنه يوجد تعاقد إما بين المالك، وإما بين مصلحة الكهرباء، ومصلحة المياه، وبين الموظفين جميعاً. بينما الذي يهم هذا الملجس والذي يجب وفقاً للدستور، أن يقره هذا المجلس، وأن يمر تحت مراقبته. والمجالس النيابية أصلاً، وتاريخاً قد وجدت من أجل الموازنات، من أجل مداخيل الدولة ومصاريفها. نجد، أن بقية الأجزاء قد وردت، فصلاً فصلاً.

وزير المالية: أعطنا مثلاً:

انطوان سعاده: أعطيكم مثلاً، وهو الجزء الأخير، ومشروع استصلاح الأراضي.

وزير المالية: أنتم مصادقون عليه بالمجلس بموجب مشاريع قوانين يا أستاذ.

انطوان سعاده: يا سيدي، على راسي في مشاريع قوانين، ولكن هذه المشاريع مخالفة للدستور.

وزير المالية: ولكن، ليس نحن. هناك مشروع قانون يقول: ينفذ الاعتماد بين وزير المالية والوزير المختص.

انطوان سعاده: هذا القانون ذاته مخالف للدستور يا سيدي، اسمح لي، أنتم جئتم للإصلاح، لأن هذه الوزارة أتت بعد انقلاب، وبعد ثورة للإصلاح.

وزير المالية: غداً، عندما نقدم لك البرنامج المتعلق بتنفيذ ال ـ ٧٥٠ مليون عندئذ تسألني عن التنفيذ، ولكن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذه الاعتمادات منفذة من مشاريع قوانين سابقة. لذلك تكونون أنتم المنفذين. لا أريد أنا، أن أعدل قانوناً باقي له كم سنة لينتهي.

انطوان سعاده: متابعاً، راح أشرح وأقرأ لك أكثر من ذلك، على أن القوانين التي تتكلم عنها. غير موجودة، وأما هنا فتنص المادة السابعة على أنه تنفذ اعتمادات الجزء الثالث عند الاقتضاء. بمراسيم تتخذ بناء على اقتراح الوزير المختص ووزير المالية، وتطبق بشأن هذه الاعتمادات أحكام الفقرة الواحدة من المادة ٢٨ من قانون المحاسبة العامة. يا سيدي، هذا مخالف للمادة ٨٣ من الدستور التي تقول، يجب أن يحصل التنفيذ. هنا، في هذا المجلس ونقر الموازنة بنداً بنداً. أما الموازنة العامة، فأكرر، الجزء الثالث من الموازنة، تقول المادة السابعة، تنفذ اعتمادات الجزء الثالث عند الاقتضاء. هذا التنفيذ يجب أن يعود لهذا المجلس، أو إقراره، أو التصويت عليه، ولا يمكن للسلطة التنفيذية، أن تقر شيئاً وتنفذه بدون موافقة هذا المجلس. أو أن يكون هذا المجلس، ليس له أي دور في الموازنة. علماً بأن الدستور يقول، إن هذا المجلس هو الذي يقر الموازنة، بنداً، بنداً، وليس السلطة التنفيذية، وإلا جميع ما ورد في هذه الموازنة، يمكننا أن نلقي خطباً بصدده، ولكن دون أي نفع، لأنه لا يوجد أي اعتماد، يمكننا أن ننظر فيه. لا نعلم ما هي المشاريع التي تريد السلطة تنفيذها. هل أن مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، هو الذي يمثل الشعب؟ ويعرف ما هي مقتضيات ومتطلبات هذا البلد؟ وما هي مصالح الشعب؟ وأي المشاريع التي يجب أن تنفذ؟ أنا لا أفهم هذا؟ إن هذا المجلس يصبح وكأن لا دور له في هذه الدولة. دوره دوره شاهد الزور.

الرئيس: لا أعلم ما هي النقطة الأساسية التي أثارها الزميل بالنظر إلى المادة ٨٤ من الدستور. الدستور كما نعلم، وضعه المجلس، والمجلس هو الذي يمكنه تعديله. وحسب الدستور، لا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالموازنة للمشاريع، الاعتمادات الإضافية الاستثنائية، أن يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع أو في بقية المشاريع المذكورة، سواء أكان ذلك بصورة تعديل يدخلها عليها، أم بطريقة الاقتراع. غير أنه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة، أن يقرر بطريقة الاقتراع قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة.

الموضوع اثاره أكثر من زميل. إن السلطة التشريعية، هي سيدة نفسها. في الدستور، إذا كان من تعديل في الدستور. الأمر يتعلق بالسلطة التشريعية بمجلس النواب، ليس مجلس النواب شاهد زور. وهذا ما أردت لفت النظر إليه.

انطوان سعاده: دولة الرئيس، إن تعديل الدستور، يجب أن يأتي بأصول خاصة، وبتصويت ثلثي أعضاء المجلس، ولكن يتم ذلك بموجب قوانين وليس بهذا الشكل، لأن قانون الموازنة هو قانون عادي، لا يمكن، أن تعدل مواد الدستور بموجب القوانين العادية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أصبح، من المفترض علينا إذا كان هناك حاجة لتعديل مواد الدستور أن يعدل الدستور وفقاً للأصول الدستورية التي نص عليها الدستور، ذاته. فإذا لم تعد هذه الموازنة إلى أوضاعها الدستورية، وإذا لم تعد الحواجز الدستورية، بين الإغراء، والضعف البشري. فجميع ما يمكنكم أن تعملوه، وما عملتموه، سوف يذهب هباء منثوراً، لأن المهم، في كل دولة هو الحفاظ على أموال الخزينة. فبدون المال لا يمكن القيام بأي مشروع كان، مهما كانت النوايا صالحة والعزم أكيد.

فهناك المال الذي يجب أن نحافظ عليه، وبدون هذه الطريقة، لا يمكننا إطلاقاً، أن نقوم بأي مشروع. أطلقت يد المصالح المستقلة في الموازنات العائدة إليها. هدرت هذه الأموال، فلا المجلس يمكنه مراقبتها، ولا الوزير ذاته يستطيع، أن يؤثر على هذه الموازنات. تحال إليه الموازنة، فإذا لم ينظر بها خلال شهر، تصبح هذه الموازنة نافذة. وإذا كان هنالك من خلاف بين الوزير الوصي، أو بين وزير المالية. فالوزير، ليس له الكلمة الأخيرة، بل يحال الوزير مع الموظف أمام مجلس الوزراء. هذا الأمر، لا يمكن أن يستمر. الوزير هو المسؤول تجاه الشعب عبر المجلس، وهو وحده الذي له الصلاحيات ضمن وزارته، فلا يمكننا أن نقبل بهذا الاستمرار. وإذا كنا قد هللنا بوجودكم على كراسي الحكم، وهلل الشعب أيضاً، فإنما كان هدفه، هذا الإصلاح، وهذا الإصلاح وحسب. هذا ما أردت أن أقوله بكل اختصار.

الرئيس: يتلى ملخص المحضر

فتلي ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة والربع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث عشر من نيسان سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: جوزف شادر، عبد المجيد الزين، فريد جبران، إبراهيم شعيتو، معروف سعد، ممدوح العبد الله، إدوار حنين، إميل مكرزل، خليل الخوري، عصام حجار، عزيز عون، فضل الله تلحوق، كمال جنبلاط، كميل شمعون، محمود عمار، ميشال المر، نجيب الخوري، نديم نعيم، رشيد كرامي، سالم كبارة، محمد فتفت، حسن المليس، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: أمين الحافظ، نهاد بويز، بشير الأعور، بشير العثمان، قبلان عيسى الخوري، ريمون إده، عبد الله اليافي، عثمان الدنا، فؤاد غصن، فخر فخر، جان عزيز، هاشم الحسيني، فؤاد البرط، صبري حماده، عادل عسيران، الأمير مجيد أرسلان.

وتمثّلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: الياس سابا، حسن مشرفية، جعفر شرف الدين، هنري طربيه، نجيب أبو حيدر، جميل كبي، صائب جارودي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

صدق محضر الجلسة السابقة وتابع المجلس مناقشة مشروع الموازنة العامة، فتكلم السادة: سليم حيدر، جوزف مغبغب، لويس أبو شرف، حسن الرفاعي، أنطوان سعادة، وأرجئت الجلسة إلى يوم الثلاثاء القادم للتصويت على بنود الموازنة، وتلي هذا الملخص وصدق.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذن صدق المحضر، ورفعت الجلسة، على أن تعقد الجلسة القادمة يوم الثلاثاء القادم للتصويت على بنود الموازنة، الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٠ نيسان ١٩٧١ الساعة الخامسة والنصف مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمينا السر

سايد عقل

عصام حجار

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في العشرين من نيسان سنة ١٩٧١

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق أبواب الموازنة: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في العشرين من نيسان سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، إبراهيم شعيتو، معروف سعد، ممدوح العبد الله، يوسف سالم، أندريه طابوريان، أنطوان سعادة، خليل الخوري، سليم لحود، عزيز عون، فؤاد طحيني، كمال جنبلاط، أحمد الفاضل، أنطوان فرنجية، حبيب كيروز، رشيد كرامي، ساید عقل، فؤاد البرط، جورج عقل، حسن الميس، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: عثمان الدنا، عبد المجيد الزين، بيار فرعون، رفيق شاهين، عادل عسيران، بشير الأعور، كميل شمعون، الأمير مجيد أرسلان، محمود عمار، نهاد بويز، أمين الحافظ، بشير العثمان، فؤاد غصن، قبلان عيسى الخوري، صبري حمادة.

وتمثّلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: منير حمدان، جميل كبي، الياس سابا، نجيب أبو حيدر، جعفر شرف الدين، هنري إده، حسن مشرفية.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: حضرة الزملاء، لقد ختمنا الجلسة السابقة بتلاوة ملخص محضر الجلسة، وباختتام المناقشة العامة للموازنة، لذلك فإننا نباشر بالتصويت على بنود الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

جان عزيز: دولة الرئيس، هناك حادث طرأ وهو الفيضانات.

أنا أرجو أن يطرح الأمر على المجلس حتى نتداول ولو لربع ساعة نحن نواب المناطق التي أصيبت بالفياضانات في المدة الأخيرة لنلفت نظر الحكومة والرئاسة الضرورية الملحّة، ونعد الحكومة والرئاسة في آن واحد بأننا نختصر إلى أقصى حدود الاختصار لأنه شيء طارىء لا يجوز أن لا نذكره.

الرئيس: لا مانع لدى الرئاسة ولكنها أمام الإلحاح في بحث الموضوع، والموضوع خطير وهام جداً وملح من حيث مضاعفات الكارثة على الذين حلّت بهم: ولكن من حيث تقرير الموقف لا أرى الإلحاح يقتضي بأن نستبق الموازنة لبحث هذا الموضوع. وبعد إقرار الموازنة لدينا الكثير من الوقت لبحث هذا الموضوع وغيره من المواضيع الملحة.

ادمون رزق: دولة الرئيس، بالنسبة لما قالته الرئاسة إنها عرضت في الجلسة الماضية ملخص المحضر وصدقت عليه وانتهت مناقشة الموازنة العامة. فلنا ما يقال بهذا الصدد. نحن نعتبر أن المناقشة ما انتهت والمحضر لم يصدق حسب الأصول.

الرئيس: حضرة الزميل، لك أن تعتبر ولكن تكوين تقويم النظام والأمور التقريرية لا يعود إلى كل نائب حسب رغبته.

محضر الجلسة صدق، ومحضر الجلسة ليس بحاجة إلى أكثرية والنائب الذي كان غائباً ولم يحضر الجلسة فليس له الحق أن يأتي ويعترض على محضر الجلسة وقد سجلت جميع طالبي الكلام، وجميع من طلبوا الكلام قد تكلموا في هذه الجلسة بالموازنة ومن غادر الجلسة لا يمكن إلا أن يعتبر متراجعاً أو أنه صرف النظر عن الكلام..

ادمون رزق: دولة الرئيس، حصلت ملابسات لا يجوز التغاضي عنها والمرور بها كأننا نحن ما زلنا في أجواء غير هذه الأجواء.

الرئيس: سأعطيك لتقول رأيك بالموضوع الذي يهمك.

ادمون رزق: دولة الرئيس، هذا هو الموضوع، لأنك أثرت قضية المحضر وصدق المحضر. فبالنسبة للمحضر لي رأي بذلك.

الرئيس: تفضل وأعطني رأيك في المحضر.

ادمون رزق: دولة الرئيس، الذي حصل أنه في نهاية تلك الجلسة أي يوم الثلاثاء الماضي لم يتبق في هذه القاعة إلا ثلاثة نواب وثلاثة وزراء في مقاعد الحكومة، وانسحب الصحفيون بسبب العطل الذي طرأ على الكهرباء ولم يعد هناك إمكانية لتغطية أنباء الجلسة وكذلك لم يعد هناك من جدوى ولا من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إمكانية للكلام في تلك الجلسة مما جعلنا نطلب من الرئاسة التي كان يتولاها حضرة نائب الرئيس أن ترفع الجلسة لكي تعقد من جديد بشكل شرعي ومقبول، وفي ظروف معقولة حتى يتسنّى لنا على الأخص أن نستمع إلى جواب الحكومة الذي نعلق عليه أهمية كبيرة. والذي حصل بعد أن أخليت القاعة إلا ممن ذكرت تكلم الزميل الأستاذ أنطوان سعادة بين متكلم وطالب وبين متردد ومحجم ومقبل على الكلام ثم عمدت الرئاسة إلى تصديق المحضر.

أنا لست متشبثاً بالكلام وإنما أريد أن ألفت النظر إلى أن جواً كهذا الجو الذي ساد تلك الجلسة، لا يجوز أن نقرّه نحن، يمكن أن يمر في ظروف عابرة عارضة ولكن لا نقرّه ونعتبره أنه طرف طبيعي ونعتبر أننا استنفدنا المناقشة واختتمناها وأقررنا المناقشة.

لذلك أطلب من الرئاسة الكريمة ألا تعتبر المناقشة قد انتهت بل أن تستنفذ جميع من طلبوا الكلام لأن الذي امتنع إنما فعل ذلك بقوة قاهرة، وأن تترك الرئاسة على الأخص المجال للحكومة لترد على المناقشات لأنه ما قيمة هذه المناقشات التي أدلي بها طيلة أيام ثم لا نسمع رأي الحكومة فيها؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: دولة الرئيس، بمناسبة ما تفضل الزميل وقاله فيما يتعلق حول المناقشة.

أنا لا أناقش حضرة الزميل الأستاذ ادمون رزق صحة أو عدم صحة ما أدلى به، ولكنني أريد أن ألفت نظر هذا المجلس الكريم، إلى أننا تأخرنا هذه السنة بالتصديق على الموازنة، وهذا التأخير ليس في مصلحة هذا المجلس، وليس في مصلحة الشعب اللبناني الذي يريد من الحكومة أن تعمد إلى تنفيذ الموازنة في كافة أبوابها.

فالذي قاله الأستاذ رزق، حجته يمكن تلافيها ولو أننا أثناء بحث بنود الموازنة لأمكنه أن يقول ما يشاء دون أن يكون مقيداً في موضوع أو في آخر.

لذلك، أرجو بكل محبة أن يسدل الستار عن هذا الذي مضى وأن نعتبر أن المحضر قد صدق وأن نباشر بالتصويت على بنود الموازنة.

الرئيس: حضرة الزملاء، الرئاسة يهمها أن تؤكد أولاً أن تصديق المحضر كان قانونياً مئة بالمئة، لأن المحضر لا يتطلب أكثرية كي توافق أو لا توافق عليه، حسب النظام الداخلي، إذا حصل خلاف على المحضر يعود الأمر إلى مكتب المجلس، هذا من جهة ومن جهة ثانية: يقول حضرة الزميل إنه عندما توقفت الموازنة في الجلسة الأخيرة لم يبق من النواب إلا عدد قليل. هذا لا يبطل قانونية الجلسة إطلاقاً الجلسة بدأت وأعلناها بنصاب قانوني واستمرت المناقشة، وهذا، بالعكس دليل على حيوية المجلس على أن المجلس يبقى ملتئماً مهما كان العدد للاستمرار بمناقشة الموازنة.

على أي حال، هذا لا يغير شيئاً من النتائج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما بالنسبة للزميل فإنه خرج واحتج. وكان نائب الرئيس. وأنا لا أقول بأني لا أقر ما قاله، ولكني لم أسمع ما هو فحوى احتجاج الزميل لما خرج، وعندما يغادر النائب القاعة وهو طالب للكلام، معناه أنه انسحب وتراجع عن طلبه في الكلام.

فالمحضر قانوني، وهذه الجلسة لا يسعنا إلا أن نخصصها لأبواب الموازنة لأننا صدقنا ذلك في الجلسة السابقة ولايمكن أن نبطل الأمر الذي صدقناه في الجلسة السابقة.

ادمون رزق: دولة الرئيس، حتى لا يكون هناك أي التباس في مسألة الخروج والاحتجاج أقول: إن الذي دعانا إلى الخروج هو ما كاد يدعو حضرة نائب رئيس الحكومة إلى الخروج أيضاً وذلك احتجاجاً على ما جرى في مقاعد النظارة لأن الكلمات كانت تسمع وتطغي على أصوات النواب فكان العدد ثلاثة نواب وثلاثة وزراء وحسب ولم يكن من مجال احتراماً للمجلس في تلك الجلسة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء بخصوص الفيضانات وأرجو أن نكتفي بكلمة رئيس الحكومة ومن ثم نباشر بدرس أبواب الموازنة.

رئيس الحكومة: مما لا شك فيه أن الطبيعة قد جارت في الأسبوع الماضي على هذا البلد، فأوقعت أضراراً هنا وهناك، ولكنها والحمد لله لم تكن بالجسامة التي تتناسب مع هيجان الطبيعة الذي شاهدناه وعشناه.

أولاً: لم تقع إصابات بالأرواح، والحمد لله، وهذا شيء هام نقدره كل التقدير. ونحمد المولى عليه.

على أثر ما وقع ذهبت برفقة وزير الأشغال العامة لتفقد الأضرار، ولرؤيتها بأم العين، ومن ثم، يوم السبت الماضي، عقدنا اجتماعاً في رئاسة الوزارة بحضور وزير الموارد المائية والكهربائية، ومدير عام الوزارة وزير الأشغال العامة والنقل ومدير عام هذه الوزارة، ومدير مصلحة الليطاني، ومدير كهرباء لبنان، ومدير التجهيز الكهربائي والمائي ورئيس مجلس إدارة ومصلحة مياه بيروت، ورئيس مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى. ورجوت من اثنين من الخبراء هما، الزميل الأستاذ سليم لحود والأستاذ رينه شامي أن يحضرا هذا الاجتماع ليكون البحث في المواضيع التي اقترحناها شاملاً.

طلبت من المجتمعين، أولاً، تحديد مبلغ الأضرار إنشائياً ومادياً. وثانياً، تحديد الوقت والتكاليف لإعادة الإنشاءات إلى حالتها الطبيعية والوقت الذي يتطلبه ذلك. وثالثاً، أردت أن نتدارس مع الخبراء الموجودين والمسؤولين ما إذا كان بالإمكان تلافي ما وقع لتحدد المسؤولية، وأكثر من هذا، لنأخذ على ضوئه الإجراءات اللازمة لمنع تكراره، إذا كان ذلك بالإمكان. وبنتيجة الاجتماع خرجنا بعدة أمور:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولاً، إن الأضرار التي حصلت، يتعلق شيء منها بالأشغال العامة وهي ثلاثة جسور صغيرة على نهر «قطيف»، وكان إلى ذلك التاريخ قد أجرى بعض الإصلاحات على أحدها، وانخفض منسوب المياه عن الاثنين الآخرين وأصبح المرور ممكناً، وأكلاف إصلاح تلك الجسور قدرت بحوالي خمسمئة ألف ليرة.

ثانياً، قضية الكهرباء وما وقع من انهيارات وما سببته في معمل الأولي من تعطيل.

وبنتيجة الفيضان من نهر الأولي ازدادت المياه فأوقعت انهيارات في ضفتي النهر سدت مجراه وضربت البركة الملاصقة للمعمل وطافت الوحول على المعمل ودخل قسم منها إلى داخل المعمل فتعطل العمل فيه، وبالتالي عطل العمل في المعمل الذي يليه والذي لم يتضرر، إنما لم يعد بالإمكان تشغيله. وقد قدرت الأضرار في هذا المعمل وفي البركة المجاورة له بين المليون ونصف والمليوني ليرة تقريباً، كتقدير أولي. وقدر الوقت لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية بحوالي ثلاثة إلى أربعة أشهر.

إنما، في هذه الأثناء، وقد عشنا ذلك جميعاً، انخفض التيار الكهربائي إلى أقل من نصفه، أي ان الطاقة الكهربائية في لبنان تبلغ حوالي ١٨٠ مليون كيلوات في اليوم، فانخفضت فوراً، من جراء هذا التعطيل إلى ٧٢ ألف كيلوات يومياً.

قامت مصلحة الكهرباء بتدارك ذلك النقص، فعوضت عن الخسارة، باستعمال أمور متعددة لا مجال لذكرها هنا، فارتفعت الطاقة في اليوم الثاني إلى ١١٥ ألف كيلوات في النهار، وإلى ١٢٥ ألفاً في اليوم الثالث، وإلى ١٤٥ ألفاً يوم السبت. وظل النقص حوالي ٣٥ ألف كيلوات. ناشدنا المواطنين الكرام أن يخفضوا من مقطوعيتهم للكهرباء فيتساوى الإنتاج، مع الاستهلاك وذلك بعدم استعمال الكهرباء في بعض الأواني والأدوات المنزلية. أو إطفاء النور حيث يمكن الاستغناء عنه أو حيث يجب أن لا يكون.

ثالثاً، هل كان بالإمكان تلافي الأضرار التي وقعت؟ كان هناك رأي يقول إنه كان بالإمكان تلافيها. وفي ضوء هذا الرأي سنرى ما يمكن أن نعمل للمستقبل للحيلولة دون وقوع مثل هذه الأضرار، ولتحديد المسؤولية، لماذا لم تقم المصالح المختصة بما كان يجب القيام به من أجل تلافي هذه الأضرار إنما ذلك لم يكن موضوع الساعة، الذي من أجله عقدنا الاجتماع، فقررنا أن نعقد اجتماعات أخرى لبحث هذا الأمر وتحديد إمكانية تلافي هذه الأضرار وتحديد مسؤولية عدم القيام بذلك من قبل. وعندما نصل إلى نتيجة سنطلع المجلس الكريم عليها.

بقيت الأضرار العامة، التي وقعت على المواطنين هنا وهناك، على المزارعين مثلاً، والتي لا قبل لنا إلا أن نقول، لا حول ولا قوة إلا بالله فيها، فهي من مصائب الدهر التي تصيب كل بلدان الدنيا.

to obtain the original document Please contact Mr. Adnan Daher

وهنالك بعض الأمور مثل التي أشار إليها الأستاذ جان عزيز هذه الليلة ولم تبلغ إلى الحكومة إلا هذا الصباح، كما فهمت من وزير الأشغال، فأرسل فوراً فريقاً هندسياً للكشف عليها وإجراء ما يلزم حتى لا يقع منها أضرار أخرى.

بقي شيء لم أذكره، وهو أنه حصل بعض الانقطاع في مياه المدينة وسببه كان أن أنبوباً يمر فوق نهر إبراهيم لنقل المياه مغلفاً بالباطون المسلح، وقعت، بنتيجة الأمطار والعواصف، على هذا الأنبوب، صخرة ضخمة، قدر وزنها بحوالي مئة طن فكسرته وعطلت سير الماء فيه، إنما جرى تلافي ذلك بالسرعة الممكنة، وعادت الأمور إلى مجاريها فيما يختص بمياه بيروت.

هذا مجمل ما عند الحكومة في هذا الموضوع أطلعناكم عليه، ونأمل أن نطلعكم فيما بعد على ما ذكرت بشأن تفادي الأضرار.

الرئيس: حضرة الزملاء.

أرجو أن نكتفي الآن بهذا الإيضاح المختصر الذي أدلت به الحكومة، على أن الرئاسة تؤكد وتؤيد وجوب العودة إلى بحث هذا الموضوع للاستماع إلى الحكومة حول المسؤوليات الفنية بالنسبة للكارثة التي حصلت وحول المضاعفات الاجتماعية والأضرار والتدابير التي يجب أن تتخذ على صعيد تلافي هذه الأضرار، من الناحية الإنسانية، وهذا أمر يتطلب، ربما، جلسة خاصة. أما إذا قررنا الآن أن نستأنف البحث فيه فإننا سوف لا نتمكن من إقرار الموازنة، وسوف لا نصل إلى نتيجة، خاصة وأن الحكومة غير مزودة بكامل المعلومات التي تجري تحقيقات بشأنها الآن.

جان عزيز: نحن نواب المناطق لنا ملاحظات، فليتفضل دولة الرئيس ويدعونا إلى اجتماع مع هذه اللجنة الفنية كي نبدي ملاحظاتنا حول هذه الأضرار.

الرئيس: نرجو من دولة رئيس الحكومة أن يأخذ بعين الاعتبار الدعوة إلى حضور اجتماع اللجنة الفنية.

رئيس الحكومة: أعتقد أن الدعوة ليست عملية، لو سمح لي حضرة الزميل الكريم، فإني أفضل أن نتفق على شيء أفضل من ذلك، لا يمكن أن ندعو جميع النواب لحضور جلسات اللجنة، والمناقشة لن تكون فيها مجدية، فإذا كان عندما يشابه ما تكرمت به هذا الصباح، فليطلع حضرة النائب الوزير المسؤول عليه ويزوده بالمعلومات والأماكن.

جان عزيز: الحكومات السابقة كانت دائماً في حالة حدوث أحداث طارئة، تعطي وزارة الشؤون الاجتماعية مبالغ تصرفها لتخفيف نتائج الأضرار بانتظار تأليف شركات لتأمين الأضرار الزراعية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ زاهر الخطيب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

زاهر الخطيب: إن الحكومة قد اتخذت، كما يبدو الإجراءات اللازمة لتلافي الأضرار التي وقعت من جراء الفيضانات والسيول، وهي تشكر على ذلك، إنما ألفت نظر الحكومة الكريمة إلى أن هناك أضراراً حصلت بفاعل الزلزال الذي حصل بعد الفيضانات والسيول فأتمنى على الحكومة، خصوصاً وأن هناك هيئة، أو مصلحة، أنشئت خصيصاً لهذه الغاية أن تكلف مباشرة بإجراء اللازم، وهذا يتلاءم مع مهمتها الأساسية، مصلحة التعمير فتعمد إلى إجراء الكشف الفوري على الأضرار التي حصلت في المناطق التي ضربها الزلزال. وبذلك نكون قد هيئنا الفرصة وجعلنا اللجنة الفنية المخصصة لدراسة أضرار الفيضانات والسيول عناء البحث ونكون قد خصصنا هذه اللجنة للقيام بهذه المهمة، وكلفنا مصلحة التعمير أن تقوم بالمهمة التي أنشئت من أجلها.

رئيس الحكومة: وزارة الأشغال العامة جادة في تقدير الأضرار التي وقعت وربما لم تتمكن، حتى اليوم، من استقصاء جميع الأضرار. إنما هذه فكرة أيضاً أن نولج مصلحة التعمير استقصاء الأضرار التي وقعت من هذا النوع، وإذا كان عند أحد الزملاء النواب أي موضوع يلفت إليه نظر مجلس التعمير، نكون له من الشاكرين.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٥٢٢٨ تاريخ ١١/ ٩/ ١٩٧٠ والمتعلق بقطع حساب سنة ١٩٦٩ والموازنات الملحقة.

فتلي التقرير التالي. الخ...

الرئيس: من يوافق على المادة الأولى كما وردت في تقرير اللجنة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى ـ من يوافق على المادة الثانية يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية ـ والقانون معروض على التصويت بالمناداة بالأسماء، فنودي حضرة النواب بأسمائهم.

أكثرية

الرئيس: صدق القانون بالأكثرية وخالف الدكتور حسن الرفاعي نباشر بالتصويت على أبواب الموازنة، ونبدأ بموازنة رئاسة الجمهورية.

الباب الأول: رئاسة الجمهورية

الجزء الأول

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الفصل الأول ـ رئاسة الجمهورية

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور ٧٧٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الباب الثاني: مجلس النواب

الجزء الأول

الفصل الأول ـ مجلس النواب

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب المطران.

حبيب مطران: دولة الرئيس، ألاحظ في هذه الموازنة، أن موازنات الوزارات كلها قد زيدت ما عدا موازنة مجلس النواب. وأستغرب هذا العمل. مع العلم أن الرئاسة الكريمة أرسلت كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء تطلب فيه تخفيض أسعار البنزين، وتعلم الرئاسة أن غلاء المعيشة، قد تناول النواب الذين ليسوا جميعهم رأسماليين، ولا يتمكنون من القيام بالأعباء الموكولة إليهم. ولم ترد الحكومة على الكتاب لا سلباً ولا إيجاباً، وقد مضى على إيداعه رئاسة الحكومة أكثر من شهرين.

لذلك أطلب من الحكومة أن تصرح الآن ما إذا كانت مستعدة لأن تنظر في الوضع فتساوي، على الأقل وضع النواب بوضع الموظفين الصغار ومعلمي المدارس، حيث قد زيدت لهم ٤ بالمئة ما عدا النواب. وربما، بصفتي أقدم النواب، أسمح لنفسي أن أتكلم بهذا الموضوع، ولا أستحي ولا أخشى أن أتكلم به، إذ أصبح متعذراً على النواب أن يدفعوا تكاليف القيام بمهامهم لا سيما وقد زيدت أسعار الكهرباء، والتلفون والبنزين ورسوم السيارات، وأعتقد أن من حق النواب أن يتساووا بباقي الموظفين لذلك أرجو من الحكومة أن تجيب الآن وتقول هل تنوي الرد على كتاب الرئاسة الذي أرسلته إلى الحكومة سلباً أو إيجاباً؟

الرئيس: حضرة الزملاء.

الكلمة التي ألقاها حضرة الزميل حبيب المطران تتضمن أمرين: الأمر الأول، زيادة موازنة مجلس النواب، والأمر الثاني، تخفيض الرسوم وفقاً للكتاب الذي أرسله رئيس مجلس النواب إلى رئاسة الحكومة فيما يتعلق بالنواب، وبرسوم البنزين وغيره.

الأمر الأول ـ زيدت موازنة المجلس مبلغاً طلبه مكتب المجلس من أجل تجهيز مكتبة المجلس أما باقي الأمور فقد جرى اتفاق بيننا وبين الحكومة على أن يصار إلى تخصيص الاعتمادات اللازمة على ضوء الدراسات التنظيمية التي لا تزال قائمة بالنسبة لأوضاع المجلس على الصعيد الإداري وعلى الصعيد العام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما بالنسبة إلى الكتاب الذي أشار إليه الزميل حبيب المطران، فإني أؤكد أن هذا الكتاب لاقى تجاوباً عند رئيس الحكومة، ورئيس الحكومة أبلغني شخصياً، وأعضاء الحكومة المختصون أيضاً، أنهم عاكفون على وضع النصوص الملائمة التي تتناسب مع تنفيذ مضمون هذا الكتاب سواء أكان على صعيد مذكرة أو على صعيد مشروع قانون. وإذا شاء رئيس الحكومة أن يؤكد هذا الوعد فليتفضل.

رئيس الحكومة: في الواقع، لا أرى من حاجة بعد الذي أعلنه رئيس المجلس، لأن أؤكد شيئاً. فهو قد أعلن التأكيد الذي أعطيته إياه. نحن نقدر تمام التقدير ضرورة القيام بهذا العمل. وقد اتفقنا مع دولة رئيس المجلس على أن نخصص كل نائب بشيء مقطوع للتلفون وبشيء مقطوع للبانزين. وقد وجدنا أن تخفيض رسوم البانزين يتطلب تقديم مشروع قانون لهذا المجلس. واليوم بالذات، اتفقنا مع رئيس المجلس على تقديم هذا المشروع فور التصديق على الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: دولة الرئيس، المجلس كل لا يتجزأ. لا يجوز لنا نحن النواب، أن نفكر بأنفسنا فقط، بل يجب أن نفكر أيضاً بموظفي المجلس.

موظفو المجلس يقومون بأعباء، ويترتب من جراء هذه الأعباء أن تتحسن أوضاعهم بالنسبة إلى أوضاع سائر الموظفين، وأرجو من الرئاسة، في معرض التنظيم الذي تشير إليه أن تساوي بين هؤلاء الموظفين، خصوصاً أن ثمة موظفين لهم حقوق ولم يبت بها بالرغم من المراجعات العديدة.

أما لجهة إعفاء النواب من بعض الواجبات الملقاة على عاتقهم والتي يتكبدونها بالواقع في سبيل خدمة الناس، فإنني ألفت نظر الحكومة إلى أن جميع دول العالم تعفي النواب من هذه الموجبات، موجبات رسم أجور الهاتف والكهرباء وما أشبه بهذه الواجبات لأنهم بالواقع لا يجوز أن يعتبروا من أصحاب الثروات العريضة التي تغنيهم عن ذلك، أما من جهة رفع الرواتب أو غيرها فنترك تقدير الأمر للسادة النواب وللحكومة في ضوء إمكانيات الدولة، ولكن هذه الإعفاءات يجب أن يبت بها بسرعة لأنها تكلف النواب رسوماً كبيرة لا يجوز أن تحرم عن عيالهم وعن الأعمال الكبيرة التي يقومون بها.

الرئيس: حضرة الزملاء، ورد اقتراح لدى الرئاسة من الأستاذ جوزف مغبغب الذي يرى أن الضمان الصحي يجب أن يشمل أعضاء مجلس النواب.

والمطلوب جعل رسوم الهاتف بمذكرة ابتداء من أول أيار على أن ينظر بهذا الأمر فيما بعد.

والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس الوزراء: كنت شرحت لعطوفة الرئيس أننا ننتظر مشروع القانون بإنجاز الأمرين سوية، والآن استجابة لهذا المطلب سنقوم غداً بإجراءات الهاتف ونأتيكم بمشروع القانون للبنزين فور إنجاز الموازنة.

الرئيس: ورد إلى الرئاسة اقتراح هذا نصه:

أقترح زيادة اعتمادات المجلس النيابي ماية ألف ليرة وذلك للمساعدات المرضية أو للضمان الصحي.

فضل الله تلحوق ـ إميل مكرزل ـ جوزف مغبغب.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، أسوة بتعاونية الدولة أو بالضمان الصحي. أنا أعتبر بكل بساطة، دخلت مؤخراً المستشفى وكانت فاتورة التكاليف سبعة آلاف ليرة.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، أنا أتمنى على الحكومة أن تقطع تعويضات النواب، وتتكفل بكل نفقات النواب من سيارة وإنارة وهاتف إلخ...

الرئيس: حضرة الزملاء، سوف نتفق مع الحكومة على وجهة معينة للأمر ونعود الآن إلى درس أبواب الموازنة.

الباب الثاني: مجلس النواب ـ الجزء الأول. الخ...

الرئيس: قبل البند ٨.

الفصل الثالث ـ قوى الأمن الداخلي والسجون

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، نعلم جميعاً أن هناك أزمة مستوى في قوى الأمن الداخلي ومرد ذلك إلى أن الحالة المادية لأفراد قوى الأمن الداخلي لا تشجع المواطنين على الانخراط بهذا السلك.

ونرى أن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تنظم الدورة بعد الدورة فلا تعترض على العدد المطلوب ولا على العناصر الكفوءة.

من أجل ذلك نطلب بأن تعمد وزارة الداخلية إلى إجراء دراسة جدية حول هذا الموضوع، تجعل المواطنين اللبنانيين ذوي الكفاءة العلمية ومن مختلف الفئات يقبلون على التطوع في قوى الأمن الداخلي، فيكون لنا بالفعل قوى أمن داخلي على مستوى مرموق سواء أكان لجهة العلم أم لجهة الاكتفاء المادي ونحن نعلم أن ما يطلب الآن من مستوى الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها يجعل المتقدمين إلى دورات قوى الأمن الداخلي لا يتمتعون بالمؤهلات اللازمة لهؤلاء الذين يفترض فيهم أن يحموا أمن المواطن ورزقه وحياته.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك نطلب أن يرتفع المستوى المادي لهؤلاء الأفراد حتى نستطيع الحصول على نوعية فضلى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: دولة الرئيس، مع تأييدي الكامل لما ذهب إليه الأستاذ رزق، ألفت نظر دولة الرئيس بالذات، بصفته وزيراً للداخلية لهذه الأمور وأضيف مصححاً لزميلي الأستاذ رزق، أنه يا صاح، كلما تقدموا بفحص وينجح من ينجح تلغى هذه الدورات... أتدري لماذا؟ لأن هناك مشكلة الطائفية، ونحن قد وعدتنا حكومة الثورة من فوق أن تلغي هذه الطائفية وأن تتقدم بمشروع لمجلس النواب بسرعة ممكنة، وحتى اليوم وقد مضى ما مضى من الأيام، وهذه الطائفية تمنع حتى قبول المجندين في الجيش اللبناني إلا على أساس المساواة بين مسلم ومسيحي من هذا النوع، حتى الدفاع عن لبنان أصبح يجب أن يخضع إلى الشؤون الطائفية ولم يتمكن الحكم الحالي أن يعمل بهذا السبيل. فأرجو يا حضرة الزميل أن لا تربط بين غلاء المعيشة وهذه الشؤون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: دولة الرئيس، لست أدري ماذا عنى حضرة رئيس الحكومة عندما قال: الثورة من فوق، كي يتعبأ صدر الزميل عسيران ويطالب بالسرعة الممكنة بإلغاء الطائفية.

الطائفية لا تلغى هكذا... تلغى بالتمهيد لها وقد تلغى مداورة أكثر مما تلغى مباشرة، ومن الآن إلى أن تلغى الطائفية يجب أن نحافظ على التوازنات التي قام عليها الناس لحد الآن... أما ما أريد أن ألفت إليه نظر الحكومة فهو ما سبق أن قلته في هذا المجلس في عدة مناسبات ولسوء الحظ لم يترجم هذا القول إلى أفعال لا من هذه الحكومة ولا من الحكومات السابقة.

يا سيدي، أصبح الإجرام في لبنان أذكى من مكافحيه، ومهيئاً أكثر من مكافحيه للفعالية الإجرامية وللتملص من العقوبات.

طالبنا الحكومة بتعزيز قوى الأمن بالهيليكوبتر وباللاسلكي وبالفرقة السرية التي تمكن المحققين من اكتشاف الجرائم، وطالبناها كذلك بأن تعزز أجهزة الأدلة الجنائية التي فيما نمي إلي لا تحتوي إلا على شلة قليلة من الموظفين أصحاب الاختصاص، ووعدنا لدى مناقشة ميزانية وزارة الداخلية في اللجنة وعدنا خيراً. ولم أر في هذه الموازنة شيئاً مما وعدنا به.

الإجرام في لبنان يكاد يصبح أصيلاً بسبب الطارئين عليه وسنرى من جراء إهمال الحكومات المتعاقبة لهذه الناحية المصيرية الشيء الكثير... هذه الموجة الإجرامية تتزايد وتتفاقم. فأنا أطالب بادىء ذي بدء بأن تعزز وسائل مكافحة الإجرام، تعزز قوى الأمن لهذه الجهة أولاً وبطبيعة الحال. وهنا ألتقي مع ما أدلى به الزميل رزق، لا يمكن أن ننظر نظرة متفائلة إلى المستقبل من هذه الناحية إذا لم نعزز قوى الأمن بالعناصر ذات الكفاءة والأهلية خلقياً وعلمياً،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وعندئذ يطرح موضوع الزيادة. تحسين أوضاع قوى الأمن نفسه بنفسه لا يمكن أن يتقدم أحد من حملة الشهادات والكفاءات إلى هذا السلك أو ذاك من قوى الأمن إذا لم تعمد الحكومة إلى تعزيزه من الناحية المادية.

هذه نظرة إجمالية يجب أن تسبقها دراسة تقنية ويجب أن نخرج مرة ولا كل مرة من هذه الدوامة دوامة الوعود التي لا تنتهي ولا تترجم إلى أفعال في وزارات الدولة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: أحب أن أبلغ المجلس الكريم أننا أيضاً بانتظار انتهاء الموازنة لنتقدم بمتطلبات الأمن والتجهيزات التي أشار إليها الزميل الأستاذ جان عزيز. تجهيزات في جميع نواحيها وهي أيضاً تضمنت مع الخطة الخمسية للدفاع التي وعدنا هذا المجلس الكريم بتقديمها.

وقد أنجز هذا المشروع بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ٧٠ ونحن ننتظر كما قلت إقرار الموازنة لنتقدم به فوراً إليكم لاطلاعكم عليه ومناقشته وإقراره بالسرعة الممكنة لتزويد قوى الأمن لما تحتاج إليه وهذا أصبح ضرورة قصوى، ولتزويد الجيش بما يتطلبه من وسائل الدفاع.

جان عزيز: دولة الرئيس، ملاحظة بسيطة، وهي الترابط والتلازم المتكوِّن بين قضايا الأمن والنيابة العامة والقضاة. اطلعت على مشروع معالي وزير العدلية وأنا أهنئه على التفكير بالاختصاصات لرجال النيابة العامة. بدون المضي بهذه الفكرة لا يمكن أن يستقيم لا تحقيق ولا مكافحة إجرام. أريد أن أتكلم بموضوع السجون. أريد أن يعلم هذا المجلس أنه منذ عام ١٩٦٤ هناك قانون يتبع السجون بإدارة وزارة العدل وقد أنشئت في وزارة العدل مديرية خاصة وإنما بكل أسف مديرية ليس فيها سوى بضعة أشخاص في إدارتها، وكان من المأمول أن تباشر هذه المديرية أعمالها كي تستعد لإدارة السجن الحديث الذي يكلف الملايين من الليرات، وها قد بدأ السجن الحديث في استقبال نزلائه ولم نباشر حتى الآن في تطبيق النظم الحديثة في إدارة السجون وكل ما نرجوه أن تبادر الحكومة الكريمة إلى تقديم الأنظمة والقوانين اللازمة للإسراع في نقل الإدارة فعلياً من صلاحية وزارة الداخلية إلى وزارة العدل كي لا تذهب الملايين التي أنفقت هدراً مع الهدر الذي تم في الماضي.

الرئيس: الفصل الثالث ـ قوى الأمن الداخلي والسجون

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور ٣٧٦١٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند ١١.

الجزء الثاني

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، في بعض البنود نرى تحت عنوان مساهمات ومساعدات. مثلاً، في رئاسة الوزارة الخدمة المدنية مساهمات ومساعدات ١٤ مليون. وزارة الداخلية مساهمات ومساعدات مليون وكذا.

رينه معوض: هذه للتعاونيات.

لويس أبو شرف: دولة الرئيس، بمناسبة البند العشرين، كنا أثرنا صبيحة هذا النهار قضية البند العشرين في الفقرة الرابعة المساهمات والمساعدات الإنمائية التي خصص فيها لكل محافظة مئة ألف ليرة ورجونا دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أن تنفق هذه المبالغ بالاتفاق بين نواب المحافظة والمحافظ. وإذا تعذر الاتفاق كما ادعى البعض صبيحة هذا النهار فليكن التوزيع على سبيل المساواة في الأنصبة وأنا أعتقد أن النائب يعرف منطقته قرية قرية لا سيما هذه المخصصات للقرى التي ليس لها بلديات. فالقائمقام يوزع أموال المشاعات والمحافظ يوزع مئة ألف ليرة في كل محافظة، فماذا يضير لو أن هذه الاعتمادات وزعت بالاتفاق بين النواب وبين المحافظ؟ وإننا على جواب دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، نعلق أهمية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، بما يتعلق بالجزء الثاني ـ البند ٢٠ واسمه مساهمات ومساعدات إنمائية، وكان ٢٠٠ ألف ١٩٧٠ وأصبح ٤٠٠ ألف بعد أن تعدل في اللجنة المالية وأصبح لمساعدات القرى التي ليس لها بلديات بالاتفاق مع وزير المالية وهو موزع بهذا الشكل: محافظة جبل لبنان ١٠٠ ألف محافظة لبنان الشمالي ١٠٠ ألف محافظة لبنان الجنوبي ١٠٠ ألف ومحافظة البقاع ١٠٠ ألف أي بالتساوي وكل محافظ يمثل محافظته وإني أميل إلى قول الأستاذ أبو شرف بأن يشارك النواب بالمشاورة مع المحافظ ومجلس المحافظة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: أنا أفهم حق النائب الكريم على أن يوزع هذا المبلغ أو هذه المبالغ على وجهها الصحيح، ولكن ليسمح لي القول إنه لا يمكن أن يشترك النائب مع السلطة التنفيذية في التنفيذ. المحافظ هو المسؤول. على المحافظ أن يستشير النواب ليأخذ إرشادات منهم ولكن لا يمكن للمحافظ أن يشرك النواب بالتنفيذ. واسمحوا لنا بهذا، وأنا لا أقبل بأن يكون ذلك.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

لويس أبو شرف: دولة الرئيس، لو رجعنا إلى المهمات الواردة في المراسيم التنظيمية لرأينا أن مجلس المحافظة مهمته الدرس فقط.

رئيس الوزراء: أنا لا أقول مجلس المحافظة، إنما المحافظ المسؤول.

لويس أبو شرف: متابعاً، هل هناك من ضرر إذا كان تفاهم بين المحافظ ونواب المحافظة على التوزيع فهل هنالك من ضرر؟؟

رئيس الوزراء: هل تريد أن ينص القانون كي يكون هنالك تفاهماً؟

لويس أبو شرف: لا إنما مبدئياً يجب أن يكون هنالك تفاهماً.

الرئيس: حضرة الزملاء، عندما بحثنا بتوزيع الاعتمادات العائدة للطرقات الداخلية، أثيرت اعتمادات أيضاً تتعلق بمرافق أخرى في الوزارات، الكهرباء والماء مثلاً.

وقد أعلنت الحكومة بشخص رئيسها ووزيري المال والأشغال الذين كانوا حاضرين بأنهم على استعداد للتشاور والتفاهم مع النواب بالنسبة لتوزيع هذه الاعتمادات.

فلا أرى من مبرر للعودة إلى هذا الموضوع طالما أننا سنجتمع مع الأعضاء أعضاء الحكومة المختصين كل في وزارته للبحث حول توزيع هذه الاعتمادات سواء أكان فيما يتعلق بوزارة الداخلية أم بغيرها من الوزارات.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد اسبر.

احمد اسبر: دولة الرئيس، الموضوع مش حرزان «كما يقال» للمحافظات وبالنسبة للأقضية، يصيب كل قضاء بقدر عشرين أو خمسة وعشرين ألف ليرة. دولة الرئيس، فكر أن هذه العشرين أو الخمسة والعشرين في كل قضاء يتشاور في طريقة إنفاقها. الحقيقة هي غير ذلك يا دولة الرئيس، هذا المبلغ يوضع في تصرف القائمقام، والقائمقام بالاشتراك مع نواب المحافظة، يتصرفوا بوضع وتوزيع هذه الاعتمادات البالغة عشرين ألف ليرة.

وأنا أقول: قد يكون عضوا المحافظة من جهة معينة. وهذه الحقيقة يجب أن تقال، فتنفق هذه المبالغ بمعرفة هذين العضوين المحترمين في مجالات لا ينبغي أن تنفق بها.

لذلك فإن طلب حضرة النائب ليس طلباً فيه شطط، يحصل توازن ولا يجوز كما تفضلت دولتك بأن يبذل هذا الشيء، ولكنه تمن على دولتم بوصفكم وزيراً للداخلية عند توزيع هذه الاعتمادات أن تؤخذ ملاحظات نواب المناطق بعين الاعتبار.

الرئيس: الجزء الثاني

الفصل الأول ـ الدوائر الإدارية

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

البند ٢٠ ـ مساهمات ومساعدات إنمائية ٤٠٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٢.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، كان بودي لو أتيح لي في المناقشة العامة أن أنوّه بالتقرير الذي تقدّم به معالي وزير المال. وأنا أقول إن في هذا التقرير مسألتين: إن فيه تحليلاً لماض ولواقع ووعداً بمستقبل.

لجهة التحليل لم يكن في وسع الوزير الحالي إلا أن يأخذ الواقع كما هو وأن ينقده ويقدمه إلينا بأسلوب علمي ثم يعدنا بمستقبل تكون فيه الموازنة مستندة إلى أسس علمية وإلى مفاهيم جديدة، لأننا نعتبر أنه فيما عدا التوضيح الذي تقدم به الوزير في بيانه وأسماه توزيعاً وظيفياً، فيما عدا ذلك أن هذه الموازنة إنما أتت نسخاً لما قبلها سواء أكان في زيادة أم في نقصان لبعض الاعتمادات.

على أننا نستفسر بأن الأسلوب العلمي قد بدأ يجد سبيله إلى هذه الوزارة مع هذا الوزير، ونحن نصدق ما بذل من وعد في هذا التقرير على أننا نريد أن نطالب بالموعد في آونة قريبة لئلا يصنف في باب الوعود التي تبقى حبراً على ورق.

نحن لنا ملء الثقة بعلم الوزير وكفاءته ومناقبيته ونحن ننتظر الموازنة التي ما برح اللبنانيون ينتظرونها منذ بدء الاستقلال والتي لم يحصلوا عليها حتى الآن والتي ينظرون إلى وعد الوزير بها، وعدا شخصياً فيها نظرة تفاؤل.

الرئيس: البند ٣ ـ لوازم إدارية ١٠٥٧٥٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٧.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، كانت النظرة التقليدية إلى وزارة التربية الوطنية أنها وزارة تشكيلات معلمين ومناقلات معلمين لا أكثر ولا أقل، ثم فوجئنا وفوجئت الدولة والبلاد بتفجير القضايا التربوية والطلابية فإذا بالوزارة تتحول فجأة وهي منهمكة انهماكاً لا مثيل له من جهاز روتيني إلى جهاز يحاول أن يواجه المتطلبات الجديدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نحن يا دولة الرئيس، نطلب أن تكون وزارة التربية الوطنية وزارة تربية ووزارة وطنية في آن واحد، ولا تقتصر كما كان شأنها حتى الأمس القريب على تعيينات روتينية ومناقلات حزبية. وإني أقترح بالمناسبة اعتماد مبدأ للمناقلات تحفظ فيه حقوق المواطنين بالمساواة فيعطى المدرس الذي لا تتمكن وساطته من نقله إلى المكان الذي يطلبه أو يتلاءم مع إمكانات معيشته أن يعطى علاوة حتى تنتفي الشكوى وحتى تتحقق المساواة.

فأرجو أن يؤخذ بمبدأ إعطاء العلاوة للمدرس الذي لا تتمكن وساطته من أن تضعه في المكان الذي يطالب به فيرى إلى زميل له وهو ينقل إلى مكان يلائمه عائلياً ومعيشياً، يعطى علاوة بالنسبة للمسافة البعيدة عن المكان الذي هو فيه.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: لا بد لي أن أتفق هذه المرة اتفاقاً كاملاً مع الزميل الكريم والقضية هامة جداً كما تفضلت وطالما لعبت بها الأهواء مما أدى إلى الإضرار في الأفراد من المعلمين والإضرار بالمصلحة العامة في التربية والتعليم. ولذلك وإدراكاً من وزارة التربية في هذا الواقع وعملاً على تصحيحه. فقد قررت اللجوء هذه المرة إلى الإلكترونيات، بمعنى أن تعطى المواصفات الكاملة لكل ما هو مطلوب وعلى أساسه تعطينا النتيجة بمن يجب أن يكون هنا ومن يجب أن يكون هناك دون أن يكون أي تدخل لا لمتنفذ ولا لوزارة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: دولة الرئيس، معالي وزير التربية،

سمعت يا معالي الوزير أنك بصدد وضع مشروع من أجل مشاريع إنشاء مدارس في شتى المناطق اللبنانية. فأرجو أن تشرح لنا هذه الأسس لكي نتبين ما هي الواجبات التي يجب أن نتعاون معك بها من أجل إقامة وإنشاء هذه المدارس، لأن حضرة الوزير لديه من المشاريع الممتازة الخيرة البناءة أطلعني على قسم منها وأرجو أن نفهم ما هي هذه المشاريع بالضبط حتى نتمكن من معاونتك في هذه المشاريع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور سليم حيدر.

سليم حيدر: دولة الرئيس، لي كلمة مختصرة أوجهها لمعالي وزير التربية الوطنية.

وزارة التربية الوطنية اليوم في صدد تعديل برامج التعليم، وتطلع علينا الصحف بنبذات عن تغيير هذا البرنامج، لاحظت فيما يختص ببرنامج اللغة الفرنسية شيئاً أعتبره خطيراً جداً، إبدال الفرنسي الأساسي بكلمة الفرنسي العادي... لست أدري ماذا يقصد من الفرنسي العادي؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حسب مفهومي هي لغة الدارج، هي هذه اللغة التي يحكيها ابن الشارع والتي لا ضابط لها والتي لم نتعوَّد تدريسها في مدارسنا ولا فرنسا تدرِّسها في مدارسها.

ما يمتاز به لبنان في ثقافته هو أنه يركِّز على الفكر الأصيل، فإذا أتينا وأبدلنا اللغة الفرنسية الأساسية هي والكتب التي ألفت بها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، وتهيأ على يد الخبراء الفرنسيين ولم تنزل بعد إلى السوق، إذا أبدلنا ذلك باللغة الفرنسية الدارجة، خصوصاً وقد لاحظت في بعض الكتب والمؤلفات الفرنسية المذكورة في البرنامج الحديث، وخلافاً لكل مألوف، ذكر اسم المكتبة أو الناشر، أخشى أن يكون من وراء ذلك يا معالي الوزير مسعى من إحدى دور النشر ومن إحدى المكتبات لتيسير كمية من الكتب بالفرنسي الدارج، لا سيما وقد لاحظت بعض المؤلفات التي لا تمتّ إلى التربية الصحيحة بصلة من كبار المؤلفين الفرنسيين، ولكن على الصعيد الخلقي يجب أن لا نسلمها لتلامذتنا الأطرياء، لابن الرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر، لا نسلمه مؤلفات متطرفة من إميل زولا مثلاً يقرأها فيما بعد وليس في هذه السن.

إلى هذا أردت أن ألفت نظر معالي وزير التربية الوطنية، وأرجو أن يدقِّق في الموضوع أكثر مما دقق.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية.

وزير التربية الوطنية: حضرة الزملاء الكرام، أظن أن حضرة الدكتور حيدر لم يقرأ البرامج كما وضعت، إننا لم نضع حتى الآن البرامج المتوسطة والبرامج التي وضعت وضعت في المرحلة الابتدائية فقط وأن واضعي برامج اللغة الإفرنسية كانوا من اختصاصيي اللغة الإفرنسية وضعت من قبلهم ونشرت من قبل وزارة التربية الوطنية ولم تعط لأي ناشر خارج دار التربية الوطنية وأيضاً لا أعلم من أين أتيت بهذا الخبر الذي يقول إننا وضعنا في البرامج اسم ناشر. إن هذه الكتب قد ألفت من قبل اختصاصيين فرنسيين ونشرت من قبل وزارة التربية الوطنية وطبعت في مطابع وزارة التربية الوطنية ولا يوجد هناك ناشر وبائع.

أما فيما يختص في المدارس، حضرة السيد عسيران، أن هناك مشروع تجمع المدارس. المطلوب هنا هو... تجميع مدارس بطريقة تضمن عدداً كافياً لكل مدرسة بطريقة يكون في الصف الواحد عدد كاف لأستاذ واحد.

الآن تعلمون أن معدل الصف هو ١٨ تلميذاً للأستاذ الواحد وهذا يكلف أموالاً باهظة. إننا الآن بصدد بناء المدارس بطريقة تجمعهم بين كتل من القرى وخصوصاً في الريف كي نتمكن من إنشاء بيئة مدرسية في المنطقة الواحدة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حسن الرفاعي.

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، نتغنى بلبنان بلد الإشعاع والنور، بلد اللغات وواقعنا المؤلم خلاف ذلك، أسأل معالي وزير التربية: هل يقرّ أن بين أساتذة جامعاتنا ومدارسنا من بإمكانه التأليف في اللغات الأجنبية لطلابنا؟ نعم، أو لا؟

يجزم الجامعيون الأساتذة أن الخبراء من أين أتوا لا يستطيعون تفهم عقلية خاصة.

فالأمر يا دولة الرئيس جدي جداً، الخبراء الفرنسيون لا أنقص من قيمتهم الدولية، إنما ما يحدث وقد عرفت ذلك من الأساتذة الأجانب أنفسهم قالوا: هناك نظريات متعددة في فرنسا اليوم، فإذا ما أتى خبير فرنسي وإلى جانبه خبير آخر ربما يتناقضان في النظرية الواحدة لذلك هم أنفسهم يقولون أصلح السبل أن يأتي خبير واحد يتولى رئاسة لجنة لبنانية لتنظيم برامج التعليم باللغات الأجنبية. إلى جانب ذلك نقل الأساتذة وتعليم اللغات، لقد ذكرت يا دولة الرئيس لسوء الحظ أن في منطقتي معلمين وأساتذة في اللغات الأجنبية غير متوفرين.

فيا دولة الرئيس، ويا معالي الوزير، اقترحتم كما ذكر في الصحف إعطاء ساعات إضافية في تعليم اللغات الأجنبية في المدارس التكميلية.

يأتي الطالب إلى المستوى التكميلي فتبدأ بإعطائه دروساً خاصة وهو في معرض تهيئة نفسه لتقدمة شهادات فهل يستوعب، أو هل يتسنّى له أن يستوعب دراسة اللغة التي كان يجب أن يتعلمها وهو ما زال طفلاً في الصفوف الابتدائية؟

فإذا كان لا بد من تطبيق نظرية الكومبيوتر عملية الكومبيوتر، ونحن بدنا زمان في بعلبك لنعرف ما هي أساليبها. أرجو أن يضاف عنصر، وهو أن يؤخذ عنصر اللغة الأجنبية في توزيع الأساتذة في لبنان، ليس فقط الأحوال العائلية، اللغات الأجنبية أيضاً، لأنه ربما يأتيك أساتذة كلهم بحاجة أن يكونوا في منطقتي ولا واحد منهم يستطيع أن يعلم اللغة الأجنبية. فوزعوا هذا أيضاً بالقسطاس والعدل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ علي ماضي.

علي ماضي: دولة الرئيس، هناك قضية أريد أن ألفت نظر معالي وزير التربية إليها وهذه القضية تتعلق بالأموال التي تخصص سنوياً للتخصص بالخارج، هناك نوعان من التخصص بالخارج، أموال تنفق لتعطى منحة دراسية وفقاً لمباراة تقدِّمها وزارة التربية الوطنية في صيف كل عام، وهناك قسم آخر من هذه المساعدات يعطى للطلاب الذين يذهبون للدراسة على نفقة ذويهم. هؤلاء ليس من ضير كبير في قضيتهم لأن الأموال التي تنفق عليهم هي ضئيلة نسبياً. أما القضية الأولى فهي تتعلق بهدر أموال الدولة. وبدلاً من أن ننثر الأموال التي تنفق على تخصيص هؤلاء الطلاب

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وهم من أكفأ الطلاب في لبنان، نرى أننا أيضاً نهدر الطاقة البشرية، أي أن هؤلاء الطلاب «وأرجو من معالي وزير التربية أن يتأكد من هذا الأمر» هؤلاء الطلاب عندما يعودون إلى لبنان بعد فترة تخصص قد تزيد عن خمس سنوات، وقد تمتد من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات، ويأتون حاملين أعلى درجات العلوم في فروع علمية لا تتوافر هنا عندنا في لبنان. هؤلاء الطلاب المتخصصون على نفقة الدولة نرى أن الكثيرين منهم معظمهم لم يعطوا عملاً في لبنان يتلاءم مع التخصص الذي أرسلتهم الدولة من أجله.

فنكون في هذا المجال قد هدرنا الأموال على تخصصهم ومن ثم قد هدرنا الطاقة البشرية التي يتمتعون بها والطاقات العلمية التي حصلوا عليها.

لذلك أرجو من معالي وزير التربية الوطنية أن يأخذ هذا بعين الاعتبار وأن يتلافاه على الأقل في المستقبل.

الفصل الثاني ـ المديرية العامة للتربية

الرئيس: البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور ٧٥٨٢٨٨٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٨.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب بك المطران.

حبيب مطران: دولة الرئيس، هناك قضية في وزارة الصحة، لقد خصص اعتماد لبعض موظفين وأطباء في وزارة الصحة وقد حول هذا المبلغ لمصلحة مجلس الجنوب وفي جلسة المناقشة العامة أثرت هذه القضية ولم ينتبه لها أحد. طبعاً كان الوزير غائباً ووزير المال كان رئيساً بالوكالة وأظنه كان في حالة اضطراب من إحراجي لهذا الموضوع. إنما له أهميته. فهؤلاء الموظفون والأطباء أصبحوا في خلال تسعة أشهر يعملون بدون راتب يا دولة الرئيس، نعم منذ تسعة أشهر وكان قد خصص لهم مبلغ والمبلغ مرصود لدفع راتب الموظفين وبعض الأطباء، منذ تسعة أشهر لم يقبضوا غرشاً واحداً هؤلاء مياومون يقال لهم: عندما تنتهي الموازنة ندفع لكم. ولكني أستغرب كيف لا تدفع هذه الأجور ونحن في آخر كل شهر نصوِّت على الموازنة الاثنتي عشرية؟

ثم إذا قلنا إنه لم ينظروا إلى هؤلاء في الموازنة لسنة ١٩٧٠ وقد نظروا في ١٩٧١ فسندفع لهم الأربعة أشهر الماضية، أما الخمسة أشهر الباقية، فكيف ندفعها لهم؟

ستضطر الحكومة عندئذ أن تتقدم بمشروع قانون لتتمكن من صرف أجور الخمسة أشهر الباقية إلى هؤلاء المياومين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس يجب في هذه القضية، إعادة المبلغ في الاحتياط إلى وزارة الصحة حتى تدفع هذه الأجور لهؤلاء المساكين.

رئيس الوزراء: حضرة الزميل ما هي قضية هؤلاء؟

حبيب مطران: متابعاً، دولة الرئيس، في سنة ١٩٧٠ عندما كنت أنا وزيراً للصحة عملت وفراً بالتعاقدات، وهذا المبلغ أرسل إلى الاحتياط وطلبت أنا من وزير المالية وقتئذ فتح اعتماد في مقابل أجور هؤلاء الموظفين. وفعلاً فتح اعتماد وصرف من الاعتماد مبلغ لبعض الموظفين أو لبعض الأطباء وتبقى قسم آخر كان قد تأخر في معاملات إدارية. ثم عندما طلبت حكومتكم أن ترسل كل الأموال الإضافية إلى الاحتياط لمجلس الجنوب فأرسل من وزارة الصحة ١٦٠ ألف ليرة هذه ١٦٠ ألف ليرة هي الأجور المرصودة لمعاشات الموظفين. لذلك بقي هؤلاء الموظفون بدون معاش. فكيف يمكن تسديد أجور هؤلاء الموظفين؟ لا يجوز أن يبقى أطوال هذه المدة بدون أجور...؟

لذلك أرجو فتح اعتماد، مجدداً في الاحتياط لتسديد ديون أو رواتب هؤلاء الموظفين.

الرئيس: الفصل الثاني ـ المختبر المركزي للصحة العامة

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور ٣٤٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٨.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس، من بضع ساعات كنت في جزيرة العصافير الكناري ـ ولكنها في الأصل، جزيرة الكلاب ويظهر أن الكلاب هناك تقدمت، أما كلبنا، كلب نهر الكلب فلم يتقدم. وقد قيل لي إن في الجزيرة ٣٠٠ لبناني، اجتمعت إلى البعض منهم، وطلبت من بعض الذين وفقهم الله في أعمالهم أن يعودوا إلى لبنان، ولكن يومها وردت الصحف في لبنان وفيها صور الشاحنات المحروقة وصور حاملي السلاح فقالوا، نحن هنا لا نرى السلاح ولا نسمع طلقات الرصاص لا بالأفراح ولا بالأحزان، فكيف تريد منا أن نعود إلى لبنان. قلت، طيب والإذاعة؟ قالوا، الإذاعة تسمعنا أسطوانات فقط.

لذلك، أريد منك يا معالي الوزير أن تراقب الإذاعة المخصصة لبلدان الاغتراب. الأسطوانات ذاتها موجودة في كل بلدان العالم، أسطوانات فيروز موجودة في أميركا وكذلك أسطوانات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

صباح، إنما أخبار لبنان غير موجودة، والمغتربون مشتاقون إلى الأخبار عن لبنان، بإمكانك يا معالي الوزير أن تطلب من المختصين في الإذاعة أن يخبروا المغتربين عن أخبار الساعة. طبعاً لن أطلب أن تحكوا عن التحسينات، ولا عن الأخبار التي تلمحون إليها.

من واجباتي كنائب أن أنقل إلى الحكومة طلب هؤلاء المغتربين. الإذاعة لا تسمع في الخارج، وإذا سمعت فإنها تذيع في أوقات لا يستطيع جميع المغتربين أن يستمعوا إليها بسبب الوقت الذي يجري البث فيه. المغتربون لا يريدون أن يستمعوا فقط إلى أخبار العاصمة والأخبار السياسية، بل يرغبون أن يسمعوا شيئاً عن الأخبار الصناعية والاقتصادية والزراعية.

ومن هذه الناحية، أرجو من معالي الوزير أن يعيد النظر في مواضيع الإذاعة وأوقات البث.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: دولة الرئيس، أنا أريد أن أسأل معالي وزير المالية: في البند ٨ يوجد دائماً مبالغ كبيرة، مساعدات مساهمات، وهذا البند يتكرر دائماً في كل الفصول والأبواب.

وزير المالية: إذا قرأت في صفحة التفاصيل تجد أن هذا البند مخصص لمساعدة نقابة الصحافة اللبنانية ونقابة محرري الصحافة اللبنانية وجمعية مراسلي الصحافة الأجنبية.

جان عزيز: متابعاً، وبهذه المناسبة أريد أن أسأل أيضاً أين صار مشروع الإذاعة الجديدة؟ وهل أعد هذا المشروع لكي يفي بالالتزامات التي طالب بها الآن حضرة العميد. وهل هذا جاهز وانتهت الدراسات وأرصدت الاعتمادات؟

وزير الأنباء: نعترف بأن الإذاعة في وضعها الحالي لا تكفي وقد أعددنا مشروع قانون أحلناه إلى وزارة المالية، وهو قيد الدرس الآن في وزارة التصميم. والإذاعة المقترحة ستكون قوتها ما بين ألف وألف ومايتي كيلوات أي بقوة إذاعة القاهرة، والإذاعات القوية في العالم، على الموجة المتوسطة.

الدروس تحتاج إلى وقت، ربما يستغرق ثلاثة أشهر، بعد إقرار الاعتمادات، لأن هذه الدروس ليست سهلة، كما يخيل إلينا في أول وهلة، نظراً لطبيعة لبنان، وطبيعة وديانه وجباله، وطبيعة البلدان المجاورة له، ونظراً لقوة الإذاعات الأجنبية التي تبث على نفس الموجة التي تبث عليها إذاعتنا.

كل ذلك يحتاج إلى درس، وقد نضطر لأن نستدعي خبيراً في المواصلات، إذا لم نجد خبيراً في لبنان.

إن هذه الدروس لن تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر بعد إقرار الاعتمادات اللازمة من قبل المجلس الكريم. خاصة أن بعض هذه الدروس قد أجري بشكل جزئي في العهد السابق، ولم تعط النتيجة الحاسمة فيما يختص بامتداد الإذاعة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جان عزيز: هناك أيضاً مشروع دمج الصحف، وقد قتل درساً، هل أحيل إلى المجلس.

أصوات ـ لقد مات هذا المشروع ودفن.

الرئيس: نعود إلى إكمال التصويت على باقي البنود.

الفصل الثاني ـ مديرية الإذاعة

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور ٢١٤٨٧٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٢٤.

أرفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس المقبل الساعة الخامسة والنصف مساء.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٢ نيسان سنة ١٩٧١ الساعة الخامسة والنصف مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمينا السر

سايد عقل

عصام حجار

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٧١

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ التصديق على ما تبقى من أبواب الموازنة وهي: الرابع عشر، الخامس عشر، السادس عشر، السابع عشر، الثامن عشر، التاسع عشر، العشرون، الحادي والعشرون، الموازنات الملحقة، قسم الواردات وقانون الموازنة والجداول الملحقة به.

٣ ـ تصديق محضر الجلسة.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: ابراهيم شعيتو، جان عزيز، ممدوح العبد الله، خليل الخوري، عزيز عون، كمال جنبلاط، ميشال المر، بشير العثمان، حبيب كيروز، رشيد كرامي، ساید عقل، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، جورج عقل، حسن الميس، ناظم القادري.

واعتذر السادة: يعقوب الصراف، فؤاد غصن، رفيق شاهين، أمين الحافظ، نهاد بويز، كميل شمعون، صبري حمادة، بيار فرعون، عثمان الدنا، عادل عسيران، الأمير مجيد أرسلان، عبد المجيد الزين، خاتشيك بابكيان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي الوزراء السادة: الياس سابا، جميل كبي، هنري إده، نجيب أبو حيدر، هنري طربيه.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في العشرين من نيسان سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، إبراهيم شعيتو، معروف سعد، ممدوح العبد الله، يوسف سالم، أندريه طابوريان، أنطوان سعادة، خليل الخوري، سليم لحود، عزيز عون، فؤاد طحيني، كمال جنبلاط، أحمد الفاضل، أنطوان فرنجية، رشيد كرامي، ساید عقل، فؤاد البرط، جورج عقل، حسن المس، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: عثمان الدنا، عبد المجيد الزين، بيار فرعون، رفيق شاهين، عادل عسيران، بشير الأعور، كميل شمعون، الأمير مجيد أرسلان، محمود عمار، نهاد بويز، أمين الحافظ، بشير العثمان، فؤاد غصن، قبلان عيسى الخوري، صبري حمادة.

وتمثّلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: منير حمدان، جميل كبي، الياس سابا، نجيب أبو حيدر، جعفر شرف الدين، هنري إده، حسن مشرفية.

افتتحت الرئاسة الجلسة بإعلان البدء بالتصويت على أبواب الموازنة، وطلب الأستاذ جان عزيز إفساح المجال للتعليق على أضرار العاصفة، فأدلى دولة رئيس مجلس الوزراء ببيان عن أضرار العاصفة، ثم صدق المجلس على قانون قطع حساب موازنة ١٩٦٩ والموازنات الملحقة، كما صدق من أبواب الموازنة: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٢ نيسان سنة ١٩٧١ الساعة الخامسة والنصف مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر، حضرة النواب المحترمين.

نتابع دراسة بنود الموازنة والتصويت عليها.

والآن قررت الرئاسة تأجيل درس الباب الثالث عشر وهو الأشغال العامة لتهيىء نفسها وزارة الأشغال العامة للنقاش وأيضاً لأجل تأمين النصاب حتى آخر الجلسة أيضاً.

to obtain the original document, Please contact Mr. Adnan Daher

الباب الرابع عشر ـ وزارة الزراعة

الجزء الأول

الفصل الأول ـ الدوائر الإدارية والفنية

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور ٣٨٣٥٦٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الباب الثامن عشر ـ وزارة الموارد المائية والكهربائية

الجزء الأول

الفصل الأول ـ الدوائر الإدارية المشتركة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبدو صعب.

عبدو صعب: دولة الرئيس، لقد راجع مرات عديدة نواب دائرة بعبدا ـ المتن الأعلى ـ المسؤولين في هذه الإدارة من رؤساء مصالح ودوائر حتى أنهم راجعوا المدير العام وصاحب المعالي وزير هذه الوزارة بقضية هامة جداً لتأمين ومعالجة قضية المياه في ساحل المتن الجنوبي ولتأمين المياه للمتن الأعلى، وقد وعدنا بعد اجتماعات عديدة، صاحب المعالي وزير الموارد المائية والكهربائية بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٧٠ مثبتاً لنا أن المياه في المتن الأعلى ستؤمن بمدة أقصاها عشرين يوماً، هذا من تاريخ ٥ كانون الأول سنة ١٩٧٠ ونحن اليوم في ٢٦ نيسان سنة ١٩٧١ والمياه لم تؤمن في هذه المنطقة. فنطلب من صاحب المعالي الجواب للرأي العام، وهنا الصحف، عليها أن تأخذ هذا الحوار لكي نتمكن من إبلاغ أصحاب العلاقة والأهالي في تلك المنطقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نديم نعيم.

نديم نعيم: دولة الرئيس، أنا أثني على كلام زميلي الأستاذ عبدو صعب بهذا الصدد وأكثر من ذلك كان هناك مبلغ ستة ملايين ليرة مرصودة للساحل الجنوبي وقد أكد لنا معالي الوزير ذلك. «واليوم وكل مرة مش عم نتوفق فيه» حتى يجيبنا بالتأكيد وعند تقديم الموازنة لم يكن موجوداً، وهو اليوم غير حاضر في هذه الجلسة.

ستة ملايين ليرة أكد لنا معالي المرحوم أنور الخطيب أنها موجودة في الميزانية ولكن عندما توزعت علينا الموازنة، فتشنا عنها بدقة فوجدنا أن الستة ملايين ليرة طارت.. وقيل لنا إنه يوجد مشروع روزنامة وقد رصدت الستة ملايين من أجل تأمين المياه للمتن الجنوبي فهل هذا المشروع للمياه سيعرض على المجلس؟ وهذه قضية حيوية جداً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزيف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، كلمة عابرة أقولها بالنسبة إلى هذه الوزارة، الشوف يغرق بالمياه، ولكن مع الأسف منذ مدة غير قصيرة نراه بحاجة إلى المياه وخصوصاً الشوف لجهة الإقليم ولجهة الساحل وبكل حال على صعيد الشوف الساحلي بشكل خاص، الأهلون يتلقون المياه فقط خمسة عشر يوماً بعد إصلاح القناة وبعد ذلك لا يعودون يعرفون طعم المياه، وهذا يجري بالضخ.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية عملية اعتمادات مياه الري، من المؤسف هذه الموازنة في هذه السنة خالية من الاعتمادات لمياه الري خصوصاً وأن الأقنية الفرعية أصبحت أمراً حيوياً لأن هذه الأقنية تؤمن المياه وتجعل من تأمين توزيع المياه أمناً وحياة للمواطنين.

أما بالنسبة للأحداث التي حصلت أخيراً وخاصة حادثة الليطاني يا دولة الرئيس، أعتقد أنه حتى هذا الأسلوب كانت السياسة كافية، حتى لا نعاقب وحتى لا نبحث عن المسؤول... أما وقد حصل ما حصل، فالكارثة التي تعرضنا لها والتي تعرض لها سد القرعون لا يمكن أن تمر بدون تحديد المسؤولية. يجب أن تحدد المسؤولية كما يجب أن ينزل العقاب.

رئيس الحكومة: إن هناك لجاناً قد ألّفت وستقدم بتقرير.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، أين هي؟ وأين ذهبت؟ لأن هناك قضايا واضحة للعيان تتضمن أخطاء فادحة وتتضمن مخالفات يجب أن تلاحق ولحد الآن، طالما أثيرت في هذا المجلس قضايا كبيرة، كبيرة ثم تتضاءل ثم تتحول... والناس تتساءل: ماذا حلّ بها؟... فلا نريد أن تذهب هذه القضية كسابقاتها.

الرئيس: حضرة الزملاء، أنا أعلم أن الحكومة ممثلة، ورئيس الحكومة بصورة خاصة يمثل كل وزير في وزارته، ولكن هنالك معلومات وإيضاحات خصوصاً على الصعيد الفني لا يملكها إلا الوزير. فأود أن أذكر الزملاء بأننا اتفقنا مع وزير الموارد بأن يعقد المجلس النيابي اجتماعاً مع الوزير للبحث في هذه الاعتمادات وفي كيفية تنفيذها وفي تخصيص كل منها.

والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: أما وقد ذكرت قضية الليطاني وما وقع من أضرار بسبب العواصف والأمطار مؤخراً، فلا يجوز أن تمر بذلك دون أن أردد مرة أخرى أمام المجلس الكريم بأننا قد ألفنا فوراً لجنة فنية للتحقيق من مسؤولين نثق بهم تمام الثقة وهم جادون في عملهم وقد قدموا تقريراً أولاً وتقريراً ثانياً.

وقبل مرور عشرة أيام على ما أعتقد سيكون تقريرهم الأخير في الموضوع، وأحب أن أؤكد أننا لن نتهاون مطلقاً مع أي مسؤول تقع عليه مسؤولية التقصير فيما وقع. وإذا قال النائب الكريم بأن هنالك ملامح تشير إلى أنه كان هنالك إمكان لتلافي الأمر، فأنا معه في ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: دولة الرئيس،

بناء على ما أثاره بعض الزملاء أرى أن تؤجل الرئاسة طرح موازنة وزارة الموارد المائية والكهربائية إلى جلسة قادمة وأن يحضرها وزير هذه الوزارة بالذات لإعطائنا إيضاحات كافية عما سنوجهه إليه من أسئلة فيما يتعلق بموازنة وزارته.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليم لحود.

سليم لحود: دولة الرئيس، إن الحكومة ألّفت لجنة للبحث في قضايا الليطاني، وهذه اللجنة تضم أربعة أعضاء لهم قدرهم، إنما أشك بأن تتوصل هذه اللجنة في وقت قريب وبسهولة إلى معالم الأمر. إنني أتهم.

إن الأمر الذي يحاولون طمره، ليس في الحكومة من يحاول، تعذر على اللجنة أن تحصل على وثائق أولية وكانت موجودة في المصلحة على نسخات عدة.

أنا أتهم الذي وقع في الغلط بأنه هو الذي يسعى لطمس هذه المستندات.

كان لدي إمكانية إعطاء هذه المستندات وقد أعرتها للدولة واسترجعتها. ويجب أن تكون هذه المستندات في الدولة، والتفتيش الأولي هو الذي طمس هذه المستندات، والتفتيش اليوم يجب أن يشمل من يحاول أن لا يعطي هذه المستندات إلى اللجنة. أعطي مثلاً، للآن لم تحصل هذه اللجنة على مستند تصريف المياه في نهر بسري، ومن البديهي أن يكون هذا في أكثر من مصلحة. يجب أن يكون في وزارة الموارد وفي الليطاني وفي الزراعة. نعم، هذه المستندات لم تعط.

طلب مني أن أبين فداحة الأمر، طلبت مني ذلك إحدى الصحف، فرفضت أن أقول أي شيء، إلا أنني قلت إنني لو عرفت أن هذه البحيرة المشؤومة بنيت حيث بنيت لكنت نسفتها وذهبت للمحكمة للدفاع عن نفسي، لأن وضعها هناك وإنفاق خمسة أو ستة ملايين لبنائها كان جريمة، وليس وضعها هناك فقط جريمة بل نقلها من أسفل إلى فوق، وقد طلبت...

جعفر شرف الدين: مقاطعاً، من المسؤول؟

سليم لحود: لا أعرف، إنما أنا أدعي أمام هذه الحكومة وأضع نفسي تحت تصرف الدولة للشهادة، شرط أن يكون هناك متهم.

سبق لي وقلت إنني لا أتهم أحداً. أنا أتهم إنشاءات ومراكزها، وأنا أقول إن هذه الإنشاءات ليست في مراكزها، وأطلب من الدولة أن تتحرى وتعرف من وضعها هناك وأخذ المسؤولية على نفسه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ربما يكون على صواب. وأكتفي بذلك. إنما لا يجوز أن نضيع المال على لبنان وأن نخسر صيت الفنيين الجميل، وأن نبقى في الظلمة ونجعل نفسنا عرضة لحملة صحفية تمس الدولة بكل أجهزتها.

أنا أتهم شخصاً أو جهازاً، وأرجو أن لا تتوانى الدولة عن التحري عن هذا المتهم.

لماذا بنيت هذه البحيرة هناك. وكانت سداً منيعاً تجاه المياه؟

الأب الدويهي: سم الأسماء، لماذا تقول مجهول؟...

سليم لحود: يا أبانا، أنا أتهم ولا أسمي وعلى الحكومة أن تتحقق، التحقيق النيابي شيء والتحقيق العدلي شيء آخر. أنا أعتبر أن الحق العام يجب أن يتحرك وتتحرك دعوى تلك البركة، إن هذه اللجنة إذا لم تتحرك، وأرجو من دولة الرئيس أن يزيل العقبات من أمامها، لأنه إذا لم تنجل الحقيقة يمكن أن يكون دولة الرئيس مقصراً وأنا أجله عن التقصير لأنني شهدت ما عمله في الدقيقة الأولى، ويجب أن لا تضمحل هذه القضية كما اضمحلت قضايا الكابل البحري وراديو أوريان وغيرها من الاتهامات...

أنا ذهبت إلى المحلة ورأيت أن الطبيعة أخذت مجراها، حيث أخطأ المهندسون أصابت الطبيعة ورجع المجرى إلى ما كان عليه تماماً، ولدي إيضاحات تبرهن على ذلك. لو كان المجرى مفتوحاً كما هو الآن لم تحصل الكارثة. وقد فاتحني بعض الناس ممن قد لا يكون ضميرهم مرتاحاً، قيل لي، ما معك حق.. وأنا أدعو إلى الله كل يوم أن لا ينهار سد الليطاني ـ سد القرعون ـ أنا سليم لحود، أضرع إلى الله كل يوم حتى لا ينهار هذا السد ولا يكون لذلك مسبب. إن قوة الله لم تبق هذا السد على ما هو حتى الآن، ربما سيبقى وعندما أقول ربما، قد يكون هناك احتمال أن يحصل العكس، أن ينهار، وتكون كارثة لا حد لها.

أنا أقول، إنه بالإمكان أن يقاوم هذا السد وأقول إنه قد لا يمكن أن يقاوم، وأكرر القول لو أن عيني وقعت على تلك البحيرة بحيرة شارل حلو، لكنني هدمتها وذهبت إلى المحكمة، أما الآن وأنا لم أهدمها فقد هدمتها الطبيعة، ومع الأسف لا يمكن سوق الطبيعة إلى المحكمة بصفتها المسؤولية عن ذلك لأنها أخذت حقها.

الرئيس: الرئاسة تؤيد هذا الكلام، فهل لديك نظرية غيرها تريد أن تبديها؟

سليم لحود: نعم، أنا أسأل، لماذا تتوانى المصلحة في تعميم الري، أنا أفهم بأن هناك تواني، وحين تفاهمت بيني وبين المسؤولين، قيل لي هذه القضية تمر بين المنسوب ٦٠٠ والمنسوب ٨٠٠ فأجبت بأن ليس هناك أية قضية، إنما قيل لي (الدولة ما بتخلينا) فقلت، هل التزمتم بحل، وقالت الدولة لا؟ ليس عندي فرق بين المنسوب ٦٠٠ والمنسوب ٨٠٠، فالمنسوبات عندي سواء إنما في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خطابي عند إعطاء الثقة لهذه الحكومة الموقرة، قلت، إن هناك حلولاً لكل الأشياء. المطلوب هو الجرأة والجزم، وأكرر هذا الكلام اليوم، وأرجو من الحكومة الموقرة أن تظهر لنا من هو المتهم ومن هو المجرم، لأن وراء هذا الاتهام يجب أن يكون مجرم.

إذا كان في نية الحكومة أن تمضي في هذا الأمر الذي هو حق لكل لبناني ولن يضيع هذا الحق إذا ظل وراءه مطالب. وأنا أعتبر أن دولة الرئيس والوزراء يطالبون وهم يطالبون دوماً وإذا أعوزهم أحد لأن يطالب معهم، فأنا أطالب معهم، والسلام عليكم.

الرئيس: حضرة الزملاء، الرئاسة كانت ترغب بتأجيل التصويت على بنود هذه الوزارة إلى أن يأتي الوزير المختص لولا أن الوقت يداهمنا بالنسبة لإقرار الموازنة. فلا يجوز أن ينصرم الشهر الحالي على ما أعتقد ولا يجوز أن نستمر في تسويف إقرار هذه الموازنة حتى بدء الشهر المقبل. لذلك فإنني أطلب من الزملاء الاختصار وأن هذا البحث لن يغير شيئاً من إقرار الموازنة. لنا عودة جميعاً إلى هذا الموضوع في جلسات مقبلة وستكون جلسة قريبة مخصصة للمناقشة العامة ربما يثار هكذا موضوع بتبسط أكثر وجدية أكثر.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: دولة الرئيس، كنت أتمنى أن أتنازل عن حقي في الكلام لو كنت أعلم أو أتأكد من أن هناك دورة استثنائية لفتح جلسة مناقشة عامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزيف أبو خاطر.

جوزيف أبو خاطر: دولة الرئيس، تفضلت دولتك وذكرت أنه بالإمكان انتظار الجلسة الخاصة بالمناقشة. أنا أود أن ألفت النظر، أن ألفت نظر دولة رئيس مجلس الوزراء الذي مرّ بزحلة نهار الأحد إلى دمشق وشاهد بأم عينه أن سهول البقاع الغربية ابتداء من قب الياس إلى ما بعد، تغمرها المياه من أولها إلى آخرها.

الرئيس: مقاطعاً، حضرة الزميل، فكرت أنك ستعطي ملاحظة عابرة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب بك المطران.

حبيب مطران: دولة الرئيس، أنا سأختصر الموضوع، إنما يؤلمني ويؤسفني أني أطالب ببعض المشاريع المرصود لها ميزانيات من سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ في هذه الندوة، وكل حكومة تأتي تعد بتنفيذها وهي باقية إلى الآن هذه المشاريع غير معمول بها ولا هي مأخوذة بالجد ومنها القضية الاضطرارية البحتة وهي مشروع العاصي. فأجبت مؤخراً أن الحكومة للآن لم تضع النسبة المئوية بيننا وبين الحكومة السورية... وهذا مؤسف جداً. وكنت أنذرت مراراً الحكومات المتوالية، وأكرر اليوم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لهذه الحكومة وعلى الأخص لدولة الرئيس لأن الوزير المختص غائب على أن سوريا تضعنا أمام أمر واقع في حقوق تنبع في أرضنا «العاصي ينبع في أرض لبنان» ولا يستفيد منه لبنان بغرش واحد. . . إن هنالك ميزانيات مرصودة ومبالغ مرصودة لهذا المشروع ولم يعمل في جميع هذه الميزانيات. لأجل هذا فإن في ذلك خطراً كبيراً على لبنان كخطر الليطاني وأكثر لأننا سنحرم من حقوق وسنصبح نحن أمام أمر واقع من جهة الحقوق الدولية.

لذلك يجب على الحكومة أن لا تتغاضى عن هذا المشروع، وما زلت أكرر هذا القول منذ أكثر من عشرين سنة.

كما أني ألفت نظر الحكومة إلى أن هنالك مشاريع مقررة ومكرّسة لها بعض الميزانيات تنبع في أرضنا كعيون أرغش وتنفذ في تركيا ولا يستفيد لبنان من أي شيء ونحن لاهون ببعض المشاريع الصغيرة.

كل هذه المشاريع إذا جمعت لا تكلف أكثر من أربعين مليون ليرة وتروي أكثر من ٢٠٠ ألف دنم، إذا قارنا بين الفوائد الزراعية من الليطاني الذي يروي ٢٣٠ ألف دنم وكلف أكثر من ٣٠٠ مليون ليرة وبين هذين المشروعين اللذين لا يكلفان أكثر من أربعين مليون ليرة ويرويان نصف مساحة لبنان.

لذلك أرجو من الحكومة ومن دولة الرئيس وقبل أن يفوتنا القطار وتنتهي العملية ونبكي على المياه بعد أن يأخذوها ونحن ننظر إليها ولا يحق لنا أن نشرب دمعة، أن ينهوا القضية مع سوريا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس، يظهر أن هنالك فضيحة، ولكن ليس لهذه الفضيحة علاقة بعدد طيور الفري التي اصطادها زميلنا المحترم الأستاذ ميشال ساسين. إنما هذه الفضيحة كما قرأت في الصحف وقعت في معمل الجية. إنني لا أفهم كيف أن معملاً جديداً فيه طروبينان تعطلا فجأة، الأول تعطل على أثر تجربة، والثاني على أثر استعمال المعمل. لذلك كنت أود لو كان معالي الوزير المختص حاضراً لأنه لا يجوز أن نمر مرور الكرام بهذه الملايين التي تذهب ونحن النواب ننتظر عشرة آلاف ليرة لرفع مستوى القرية.

رئيس مجلس الوزراء: هنالك تحقيق بهذا الأمر. والمعلومات الأولية التي أتتنا أن هناك مجموعتين انفجرت في إحداهما المراجل وتعطل المعمل. وكان لا بد للقائمين بالعمل من أن يرسلوا ويستجلبوا أدوات أخرى لإصلاح ما تعطل. وتوقفت التجربة في المجموعة الثانية حتى لا يكون هناك خطر من انفجارها كالأولى. . لنتأكد من أن الأولى هي سليمة وأن سبب الانفجار هو كما يدعي المتعهد.

هذا طبعاً، كما يعلم الجميع لا يعفي المتعهد من مسؤولياته.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كان على المتعهد أن يسلم في تاريخ معين والتأخير بالتسليم يوجب على المتعهد حسب دفتر الشروط مسؤوليات وغرامات، ولن تتوانى الحكومة عن تطبيق ذلك، هكذا يتم تطبيق دفتر الشروط ولا بد للحكومة في أن تستعجل الإنتاج في المعمل، مع الأسف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، درجت الوزارات قبل إنشاء وزارة الموارد المائية والكهربائية وكانت وزارة الأشغال العامة تضع في الموازنة اعتماداً خاصاً لإصلاح مجاري الأنهر والوديان وإذا بموظفي وزارة الموارد المائية والكهربائية يأتون باجتهاد جديد وضع أيام الانتداب. هذا الاجتهاد يحرم المواطنين من أن تصرف الدولة على إصلاح هذه المجاري، مجاري الأنهر إبان الطوفانات ومجاري الأنهر الشتوية في الوديان التي تأتي بأضرار جسيمة على المواطنين.

إنني أتمنى على رئيس الحكومة وعلى معالي وزير المالية أن يعيدا النظر طالما أن ميزانية وزارة الموارد المائية والكهربائية لا تزال قيد الدرس ببنودها وأبوابها.

ثانياً، من جهة التحقيق واللجنة المحترمة طالما ليس هنالك تحقيق عدلي فهنالك لفلفة، وهناك إخفاء، وهناك إلى ما شاء الله..

فإنني أطلب إلى الحكومة الجليلة وأنني موال والموالاة تقضي على أن أكون مخلصاً مع من أوالي..

أطلب أن تحال هذه الكارثة إلى المحكمة المسؤولة وإلى قاضي التحقيق حتى يتضح الأمر. إنني أرى هذه الحكومة الجليلة الماثلة أمامنا وأتمثل الآن بخبر أريد أن أرفه به على الحكومة وعلى المجلس الكريم. «فيما مضى كان هنالك شيخ خازني في حالة عجز وفي حالة فراق، فإذا بالكاهن يقف فوق رأسه لكي يؤهبه لملاقاة ربه، كان يقول له: قول يا رب إنني صلبتك، إنني سمرتك على المسامير، إنني طعنتك في صدرك، إنني بسبب خطاياي ضللت عن الطريق، وإذا بطفل يحمل شمعة مساعداً الكاهن يكاد يحرق الصليب، فبكل وعي وانتباه وخفة ولطف من قبل المريض المحتضر يصرخ به قائلاً: «إحذر يا بني لا لا أكون مسؤولاً عن حرق الصليب هذا» وإنني أرى بهذه الهجمات المتوافرة الآن كأنكم أنتم الذين اقترفتم. وإنني أطالب بتحويل هذه القضايا إلى العدلية، إلى قاضي تحقيق مخلص، فلكي لا يقال يوماً إنكم أيضاً مسؤولون عن هذه الأعمال.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: سيدي الرئيس، القضية هامة وجرت على الألسن وأقول باتهامات، والآن نطالب مرة أخرى بأن نحيل القضية على القضاء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا يصح لنا أن نحيل هذه القضية إلى القضاء قبل أن يتضح الأمر عن يد اللجنة الفتية التي عينت. وقد سمعتم من النائب صاحب الفن في هذا الأمر قوله بأنها لجنة كفؤ ويمكن الاعتماد عليها في هذا المجال. إنما أضاف إلى ذلك بأن هنالك بعض العراقيل لا تمكنها من الحصول على مستندات تتطلبها فهذا، نحن في الحكم مسؤولون عنه، وإذا وجدنا أنه لا يمكن اجتياز هذه العراقيل إلا باللجوء إلى أساليب أخرى فلن نتأخر، ولكن ليثق المجلس الكريم بأننا لن نتوانى في أن تأخذ الأمور مجراها وتصل اللجنة إلى القرار الحاسم الذي يبين الأمور في وضوح كلي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد اسبر.

احمد اسبر: دولة الرئيس، أملنا فيكم كبير يجعلنا نتباسط معكم بلسان الصدق والصراحة، إذا حاول مواطن في بيروت أن يعتدي على قسطل ماء أو على عيار طمعاً بسرقة ماء هو بحاجة إليه تتخذ بحقه التدابير اللازمة فيغرم وقد يسجن. السبب أنه اعتدى، وأنا مع الدولة في أن تقتص من كل معتد ولكن منذ سنة ١٩٦٠ وأنا أسمع في هذا المجلس أن بعض المتعهدين ومعهم أيضاً بعض الموظفين المتواطئين يسرقون الدولة، أي يسرقون الشعب ولا يتعهدون بما أسموا من أجله متعهدين؟ . . . فلا يوفون بعهدهم ولا تعهدهم، وحتى الساعة لم أر واحداً منهم يدخل السجن حيث يستحق.

إنني أنتظر من هذه الحكومة ومن دولة رئيس هذه الوزارة بالأخص أن يأتي يوم ويقف هنا ويقول: أحلت متعهداً أثرى إثراء غير مشروع وأحلت معه موظفاً متواطئاً لا أثر للوطنية في نفسه ولا في قلبه، أحلناهما إلى السجن وأخذنا منهما الأموال التي سرقاها ثروات تبنى وتهدم والمتعهد باقٍ. . مشاريع كبيرة تصنع وتبذل من أجلها الأموال ويقف هذا الشعب اللبناني ينتظر نتائجها بفارغ الصبر، وإذا بها بين لحظة تنفجر أو تهدم أو تتداعى أو تكسر، والخوف كل الخوف مما سمعناه الساعة من زميل مختص فني أثار في نفسي كثيراً من المخاوف عندما شكك بصمود سد القرعون. . إنها قد تؤدي إلى كارثة يا دولة الرئيس، ما يعنيني في هذا الموضوع هو أنني أعيش في بلاد جبيل وأنا الساعة آت من بلدة أو من قرية من أكبر قرى جبيل «قرطبا» سكانها عشرة آلاف نسمة يعيشون على ستين متراً مكعباً من الماء، نبع الماء، غزارة الماء، كثافة الماء، تحركت الدولة وأقامت مشروعاً اسمه مشروع شفة مياه بلاد جبيل من نبع الطاسة. هل تدري يا دولة الرئيس ماذا حصل؟ ولنكن منصفين ولم يكن ذلك في عهدكم.

عندما حاولوا الضخ وقد كلف هذا المشروع مئات الألوف بل الملايين، انفجرت القساطل. . وعطل المشروع، والشعب منذ سنة ١٩٦٢ منذ تسع سنوات يعيش في العطش وينتظر وينتظر والموظف المتآمر والمتعهد المتواطىء لا يزالان يسرحان ويمرحان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كفانا يا دولة الرئيس، إذا كنا فعلاً نريد أن نصلح البلاد فلتصلح من هنا، هذا مشروع يصفق لك الناس وتصفق لك قلوب الشعب إذا قلت إننا أخذنا بناصية متعهد كسل فارغ وأودعناه السجن لأن السجن خلقت لمثل هؤلاء المتعهدين والموظفين.

وبالمناسبة أرجوك أن تطلب من وزير الموارد الذي كان يجب أن يكون هنا في هذه الجلسة أن يصلح هذه القساطل، فقد تصلح هذه الأنابيب ببضعة ألوف من الليرات وتحل مشكلة كبيرة هي مشكلة العطش إذا عطشت يا دولة الرئيس، أظنك تخرج على الناس شاهراً سيفك لأن فيك من كرامة علي ومن رجولته ما لا يسمح لك بأن تظل متقاعساً متناوماً. إن في بلاد جبيل عطاشى، إنهم يستصرخون ضميرك أن تسرع إلى إنقاذهم من العطش وأن تصلح هذا المشروع بأسرع ما يمكن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، نحن نعرف تماماً أن الحكومة تمثل برئيسها أو بأي من أفرادها، ولكننا كنا نتمنى لو أن كل واحد من أصحاب المعالي والوزراء المختصين حضر في أثناء مناقشة الموازنة المتعلقة بوزارته إذ لكنا توهمنا أنه يمكن لهذا الكلام المهدور أن تكون له أصداء ما لأن الرئاسة الكريمة قالت إن المناقشات تعلمون أنها لا تقدم ولا تؤخر في بنود الموازنة ولكن نحن نعتبر أن المناقشة هي بعض متنفس لهذا المجلس الذي يمجه الصمت والصمت الثقيل.

رئيس الوزراء: من قال ذلك؟ لن يذهب كلامك هدراً وهو العكس تماماً.

ادمون رزق: متابعاً، الذي وددت أن أقوله إن هناك بعض الأشياء حصلت والأضرار لحقت بالناس في غير الليطاني وعبر الليطاني أريد أن أقول إن هناك قساطل تفجرت من جراء الانهيارات والزلازل التي حصلت، وأن هناك قرى عديدة قطعت عنها المياه ولا تزال مقطوعة ليس من جراء تفجر معامل الليطاني وإنما من جراء ما حصل من سيول وانهيارات ومنها في منطقة جزين، وأحصص فأقول إن هناك نبعاً ينسب إلى مار جرجس في قرية في قضاء جزين تدعى عارية ولا تزال المياه مقطوعة من جراء الانهيارات التي حصلت وفجرت القساطل فأرجو أن يكون في مقاعد الحكومة سامع يستطيع أن يوعز إلى المسؤول المختص أن يبادر إلى نجدة هؤلاء الأهلين القابعين في قرية نائية تدعى عاريه مهددة حالياً بانهيارات معتادة موسمية من الصخور الشواهق المعلقة في ظاهر البلدة وهي تشكو العطش وأنا عائد لتوي من تفقدها.

فأرجو الحكومة الكريمة أن توعز إلى من يلزم لتدارك هذا العمل الذي لا يحتاج إلى تحقيقات والذي لا يحتاج إلى الملايين إنما يحتاج إلى من يسهر على المصلحة العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جعفر شرف الدين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جعفر شرف الدين: دولة الرئيس، القضايا التي أثارها الزملاء الكرام هي قضايا مثارة لدى المواطنين في جميع أنحاء البلاد. فالمتعهدون الذين زرعوا قساطل المياه خلافاً لدفتر الشروط، دفتر الشروط، مثلاً، نص في المرحلة الثانية من إرواء قضاء صور أن تكون قساطل المياه من الفولاذ المزيبق، ولكن المتعهد الكريم مد القساطل من نوع الأترنيت ومدها على سطح الأرض، بحيث إن الولد العابث في الطريق يستطيع أن يمزق هذه القساطل.

دفتر الشروط ينص على أن القساطل من الفولاذ المزيبق، ولكن المتعهدين المحظوظين.

رئيس الحكومة: أين هذا؟

جعفر شرف الدين: على طريق دير قانون معروب ـ دريقا، قساطل المرحلة الثانية في قضاء صور لمياه الشفة.

جميع المواطنين، من القرى التي وصلتها قساطل المياه يشتركون ويدفعون رسوم المياه ولكن المياه لا تصلهم. لعل القساطل تفجرت.

أنتقل إلى التهم الخطيرة التي ساقها المهندس الخبير، الزميل سليم لحود، هذه التهم التي تدين المتهمين المجهولين على حد زعمه، والمعلومين، لدينا ولديكم ولدى الرأي العام.

منذ عام ١٩٦٦، يوم كان عطوفة الرئيس كامل الأسعد وزيراً للموارد المائية والكهربائية اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً بري الجنوب من الليطاني على مستوى ٨٠٠ متر، ومضت السنون ونحن الآن في السنة الواحدة والسبعين، أي بعد مضي خمس سنوات، على قرار الحكومة، الذي ضربت به مصلحة الليطاني عرض الحائط. لقد أحال وزير الموارد سنة ١٩٦٦ مدير مصلحة الليطاني إلى المجلس التأديبي، ولكنه، بعد أن ذهبت الحكومة علقوا له وساماً لأنه أساء إلى الجنوب على اعتبار أن الجنوب ليس من لبنان.

إن السبب الحقيقي الكامن وراء تأخير ري الجنوب على المستوى الذي أقرته الدولة هو لصالح إسرائيل، لصالح الاستعمار، لا لصالح لبنان...

إن الذين يصرّون في مصلحة الليطاني على عدم إرواء الجنوب من الليطاني، ويهددون أموال المكلف اللبناني على ما لا خير فيه من مشاريع كهرباء، يحولون دون تنفيذ هذا المشروع الحيوي ليتيحوا للرأي العام العالمي ولإسرائيل أن تقول إن مياه الليطاني تذهب هدراً، إن مياه الليطاني يشربها البحر، فبالأحرى، لإسرائيل أن تحتل الجنوب لتستثمر مياه الليطاني، لأن إسرائيل أهل للحياة.

هذا واقع مؤلم، إن وزيراً يحيل مديراً إلى المجلس التأديبي لأخطاء وضع يده عليها ثم تأتي وزارة تلي تلك الوزارة فتعلق له وساماً. إن هذه الذهنية وهذه العقلية بعيدة عن الأصالة اللبنانية وعن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الوطنية اللبنانية لأنها تبعد خيراً كبيراً عن جناح لبنان الأقوى، عن الجنوب المحروم دائماً وفي كل العهود، إلا أن هذا العهد الذي لمسنا به تباشير خير ولمسنا أن هذه الحكومة بالذات ورئيس هذه الحكومة بالذات، يشير معنا بإصبعه إلى المتهمين ليخرجهم خارج الهيكل، ومن ثم ليعود نهر الليطاني في مجراه الطبيعي، مجرى إرواء الجنوب أرضاً وبشراً. . .

إننا بانتظار الخطوة الحاسمة في التحقيق الذي تجرونه، نحيي الحكومة ونرجو لها التوفيق، لأن هذه الحكومة ليست مسؤولة عن المآسي التي يتخبط بها لبنان، وقد ابتدأت بالإصلاح.

المدير المقصود معروف، وأنتم تعرفونه، والجنوبيون يا دولة الرئيس ينتظرون كلمتك الحاسمة في إبدال هذا المدير بمدير صالح.

الرئيس: مع التوضيح، الوزير لا يمكن أن ينفرد بالإحالة على المجلس التأديبي، الوزير يقترح ومجلس الوزراء يحيل على المجلس التأديبي. هذا دليل على أن قرار الإحالة مرتبطة فيه الدولة بشكل معنوي ككل.

ونتابع درس أبواب الموازنة.

الباب الثامن عشر ـ وزارة الموارد المائية والكهربائية

الجزء الأول

الفصل الأول ـ الدوائر الإدارية المشتركة

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور ٨٠٢٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الباب الثامن عشر ـ وزارة الموارد المائية والكهربائية

الجزء الثالث

الفصل ٢٣٦ ـ مياه

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، شيء أساسي هو وجوب المحافظة على التبويب، والتبويب الصحيح فيه لم يلحظ فيه شيء عن خزان ميفدون ولكن أرى أن الحكومة توافق معي على وجوب بقائه وذكره حتى في المستقبل لأسباب سياسية، لظرف ميفدون، ولأسباب اقتصادية، كما هو وارد في الموازنة في الصفحة ٢٦٠ وأرى أن يبقى اعتماد نهر بيروت ولكن أيضاً أن تبقى كلمة ميفدون.

رئيس الوزراء: نعم يجب بقاءه وأن تزاد الفقرات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: البند ١ ـ مياه الري ٩٠٠٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٨.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس، أود أن أسأل الحكومة إذا كان سيستمر هذا النوع من الازدواجية؟ وزارة السياحة لا أدري من رتبها ولكنه يوجد وزارة سياحة لها مجلس يهتم بأمور السياحة، وهذا المجلس له اعتماد وأعتقد بأنه يقارب ٨٠٠ أو ٩٠٠ ألف ليرة. ومنذ أسبوع تقريباً التقيت مع بعض السياح الذين يزورون جبيل وبعد عودتهم منها وعرفوا أنني أنا نائب جبيل قالوا لي: نريد أن نقدم لك ملاحظة صغيرة. فقلت بكل ممنونية ما هي هذه الملاحظة؟ قالوا: إن هناك مكتبة تمثل هذا المجلس الذي يهتم بالسياحة «وطبعاً فيها معلومات، وصور، وخرائط» هؤلاء السياح جاؤوا يطلبون من مديرها شيئاً للذكرى عن مدينة جبيل، وطلبوا الكتيب الصغير الذي يحوي الآثار التذكارية فقالت لهم الموظفة الموجودة هناك في تلك المكتبة: «لم يبق عندنا من هذه الكتيبات التي تطلبون ولكن إذا شئتم أعطيتكم شيئاً يمثل مناظر جعيتا». ولكن مغارة جعيتا لم تكن تهمهم كثيراً مع احترامي لمغارة جعيتا فهم يريدون أن يفهموا شيئاً عن جبيل وعن بيبلوس.

إذاً، هذه ال ـ ٨٠٠ أو ٩٠٠ ألف ليرة وضعت لا لشيء كما أني لا أفهم شيئاً لهذه الازدواجية... وزارة السياحة، ومجلس السياحة، وما هي حسنات الأولى وما هي حسنات الثانية؟ وما هو هدف المجلس طالما أنه يوجد وزارة تجهل وليس بعلمها أن كتيباً عن مدينة جبيل ليس موجوداً في مكتبة جبيل؟

لذلك، أسأل بكل بساطة: هل هذه الازدواجية ستزول أو ستستمر، طالما أن دولة الرئيس ضد جميع أنواع الازدواجية هل أنها ستزول أو أنها ستستمر؟ وأطلب على هذا جواباً.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: أنا كنت دائماً مع العميد ضد الازدواجية وكنت أيضاً أتصور أن هناك ازدواجية في هذا الصدد، ولكن هنالك وزير مسؤول في السياحة أثق به كما يثق به حضرة الزميل الكريم وبعد أن درس الموضوع جدياً أعطانا قراراً، للحكومة، أن من رأيه استمرار مجلس السياحة مع وزارة السياحة، إنما هذا لا يعني أن هنالك قبولاً بأي تقصير يصدر عن مجلس السياحة أو عن وزارة السياحة. إذاً ليس من ازدواجية ولكنها لمصلحة العمل، بنظر الحكومة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزيف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، لقد سبق وطالبت بإلغاء وزارتين وهما وزارة السياحة ووزارة التصميم، ولكن ليس للتقليل من شأنهما، بالعكس، في جميع بلدان العالم وخصوصاً في الدول المتقدمة الكبرى التي تحترف السياحة مفوضيات، مفوضيات عامة تكون لمؤسسات مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث، بمجرد أن نقول وزارة في هذا البلد، أوتوماتيكياً هذا يعني خلاف في تقدير النفقات. وأعتقد أنه من المجدي ومن الممكن التوفيق بين جميع الاعتبارات إذا ما اعتبرنا أن هناك مفوضية تصميم تجمع بين المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص وبين مختلف قطاعات الدولة.

لذلك أرجو يا دولة الرئيس التوقف ولو قليلاً عند هذه الملاحظات التي تقضي باستبدال الوزارات والمجالس بمفوضيات تشترك فيها الدولة ويشترك فيها القطاع العام كما يتحمل القطاع الخاص مسؤوليته في هذا الصدد. وبذلك يحصل وفر كبير يمكن أن تستعمل في أوجه أكثر جدوى بالنسبة لما ذكرت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور سليم حيدر.

سليم حيدر: دولة الرئيس، سبق السؤال الذي طرحه الزميل العميد الأستاذ ريمون إده وكان بودي أن أطرحه أنا. وسمعت جواب دولة رئيس الوزراء وأود من صميم قلبي أن يكون الأمر كما أجمله لنا، ولكني لم أر في جواب دولة الرئيس ما يجيب على السؤال المطروح.

ما هي صلاحيات وزارة السياحة، وما هي صلاحيات المجلس العام للسياحة؟

لماذا اثنان؟ إذا كان لا يوجد اثنان، نريد أن نعرف؟ نحن حتى الآن نعرف أنه هناك ازدواجية بالفعل. هل لمجلس السياحة المحترم صلاحية تختلف عن صلاحية وزارة السياحة؟ ونوعية العمل ما هي؟ لأنه بالفعل نحن يلتبس علينا الأمر ولنا أن نعتبر أن هنالك ازدواجية.

الرئيس: الفصل الثاني ـ المديرية العامة للآثار

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور ٦٤٢٩٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الجزء الثاني

الفصل الأول ـ المديرية الإدارية المشتركة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ محمد دعاس زعيتر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

محمد دعاس زعيتر: دولة الرئيس، كنت أرجو لو أن دولة رئيس الحكومة حاضراً ليتكرم بما وعد هذا المجلس الكريم في السابق بخصوص المليوني ليرة للطرق الرئيسية والثانوية أو المحلية في المناطق المتخلفة وغيرها من عموم لبنان فأرجو أن يسمعنا دولة الرئيس هذه الكلمة التي وعدنا فيها في جلسة سابقة وأنا بصفتي رئيساً للجنة الأشغال العامة أحاول أن أرجو منكم التكرم بإعادة هذا الوعد أمام المجلس الكريم ليسمعه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، لا شك أن في الاجتماع الذي عقد أخيراً حصل اتفاق بين الحكومة وأعضاء هذا المجلس على تعديل يتناول البند ٢٢ وفي الأصل البند ٢٢ موزع بالشكل الآتي:

فقرة ١ ـ طرق دولية ١٧٥٠٠٠٠ ل. ل.

فقرة ٢ ـ طرق رئيسية وثانوية ٢٠٠٠٠٠٠ ل. ل.

فقرة ٣ ـ طرق محلية وداخلية ١٠٠٠٠٠٠ ل. ل.

والتعديل الذي حصل هو دمج البند ٢ و٣ بحيث يصبحا بنداً واحداً.

طرق رئيسية وثانوية ومحلية وداخلية ٣٠٠٠٠٠٠ ل. ل. بحيث يصبح بإمكان النائب أن يوزع ٣٦ ألف ليرة على الطرق المحلية أو الداخلية أو الرئيسية أو الثانوية حسب ما يرتأي هو أو حسب منفعة منطقته. هذا هو التعديل الأول.

واتفقنا أيضاً مع الحكومة، ويقوم بكتابة الاقتراح الأستاذ أحمد اسبر، على تقديم لوائح من قبل النواب شرط أن لا يقلّ الاعتماد المرصد لكل طريق عن ألف ليرة لبنانية.

وأيضاً اتفقنا مع معالي وزير الأشغال وهو على حق، إنه بمبلغ ألف ليرة لا يمكن القيام بملفات تلزيم لمشريع لها أول وليس لها آخر، وطلب أن تكون هذه بالأمانة ووافقنا على ذلك وطلب أيضاً إذا كان المبلغ أقل من خمسة آلاف أن لا يخصص لشق طرقات واستملاك لأن ذلك لا يكفي ولا يمكنه من ذلك فكل فاتورة هي دون ذلك يجب أن لا تحتوي على هذا النوع من الأشغال وأيضاً وأيضاً قاعدة رابعة اتفقنا عليها وهذا طبعاً كان بالأكثرية وهو أنه يمكن للإدارة أن تجمع الاعتمادات المرصدة لأكثر من طريق لقضاء واحد وتنفذها بملف واحد. والغاية منها جمع ست أو سبع ملفات بمنطقة واحدة شرط أن تلزم التزاماً واحداً عوضاً عن أن يكون ملف لكل طريق.

ثم إن دولة الرئيس وعد بأن هناك مليونا ليرة من عائدات البترول ستوزعها الدولة بمرسوم على الطرقات الرئيسية وفقاً لحاجات المناطق بالتشاور مع النواب وعلى كل حال هذه هي الأمور التي اتفقنا عليها فأرى أن ننهي هذه الصيغة اللازمة ونخلص من هذا إلى التصديق عليها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء،

رئيس مجلس الوزراء: نزولاً عند طلب رئيس اللجنة الكريم أعود فأكرر أمام هذا المجلس الكريم أن ما كنا اتفقنا عليه أمام اللجنة النيابية أو اللجان المجتمعة، وهو أن الحكومة عندما لمست ما عند الزملاء النواب من إلحاح في زيادة هذا المبلغ وعدت بأن تخصص مليوني ليرة لهذا الموضوع على أن تأتي بذلك في جلسة مقبلة أو بمرسوم بعد تصديق الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس، قبل بحث هذا الموضوع هناك موضوع هام أريد أن ألفت نظر معالي وزير الأشغال العامة إليه عندما كنت وزيراً للأشغال العامة لاحظت أنه درس الشروط العامة ودرس الشروط الخاصة شبيهين ويفسحا المجال للتلاعب وكنت ألفت لجنة وهناك عدة نقاط لمفهوم مشروع درس من قبل مجلس الشورى.

لذلك أطلب من معالي الوزير أن يهتم بهذا الأمر.

دولة الرئيس، يجب الاهتمام بصورة خاصة بدفتر الشروط الجديد، لأن هناك وزراء يدرسون وأنا أعرف أن وزيراً لا يزال يدرس منذ ستة أشهر وهو صاحبي وسينتهي المجلس ولا يزال الوزير يدرس.

دولة الرئيس، أنا أتساءل؟ هل يمكن أن يوضع نص في دفتر الشروط لإيجاد عقوبة جزائية على الملتزمين؟ لأنه كما سبق ورأينا أنه لا يوجد عقوبة جزائية. أنا لم أدرس هذا الموضوع. فيمكن أن يوضع ليس فقط جزاء ولكن يجب أن تكون أيضاً عقوبة حبس لأن الملتزم لا يهتم بالمخالفة التي تحصل فبالمداخلات والمحاباة يتمكن الملتزمون من القبض وخاصة إذا تنازل عن نصف الأرباح ويقبض المبلغ وهو الرابح وأكثر الملتزمين قبضوا في السابق ملايين الليرات والدولة في ذلك تخسر وأيضاً المواطن يخسر.

ثم إن هذه الاعتمادات التي يهتم بها النواب، وربما يتساءل وزير الاقتصاد ما هي أهمية الاعتمادات التي يهتم بها النواب هي مهمة جداً، لأن الوزير إذا لم يذهب إلى القرى النائية وخاصة التي لا يوجد فيها بلدية لا يمكنه أن يصلح بها طريق مدفن، طريق جامع، طريق كنيسة، طريق إلخ... وفي هذه القرى يوجد لبنانيون وليس حيوانات، ولهم الحق أن يكون لهم طرقات. إذاً الطريق الوحيدة لإصلاح طرق هذه القرى هي في تنفيذ هذه الاعتمادات.

لذلك أرجو من معالي الوزير أن يكون له صدر رحب ولا يستغرب تمسك النواب في تنفيذ الطرق الداخلية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما الطرق الرئيسية فبالإمكان أن نحصل على الاعتمادات من البترول ومن غير البترول ونهتم بها. ولكن من واجب كل نائب أن يهتم بالطرق الداخلية. لذلك لا مجال للاستغراب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج سعادة.

جورج سعاده: دولة الرئيس، أؤيد تمام التأييد ما ذهب إليه حضرة العميد بما يتعلق بقضية الطرقات الداخلية، إن كان بعض الوزراء يعتبر ذلك من المراجعات المتعلقة بالأمور الانتخابية وأستغرب أن يطلب إلينا اليوم أن نوافق على اعتمادات وزارة الأشغال العامة وخاصة ١٧٥٠٠٠٠ ألف ليرة المتعلقة بالطرقات الدولية.

لقد وزّع هذا الاعتماد بمذكرة صدرت عن معالي وزير الأشغال العامة بتاريخ ١٣ نيسان وزع المبلغ ١٧٥٠٠٠٠ قبل أن نصوت نحن النواب على هذا المبلغ. ما يدعو إلى الاستغراب أيضاً أن هذا المبلغ لم يوزع بالتساوي بين جميع المحافظات. إن محافظة الشمال لم يصبها من هذا المبلغ أي قرش. كنت قد وجهت إلى معالي وزير الأشغال العامة عدة سؤالات كانت تتعلق بمراجعاتي المتعددة بشأن الاعتمادات التي كانت قد خصصت سابقاً لمنطقة البترون وهي اعتمادات حيوية ومن جملتها الجسر الذي يصل إلى قلعة المسيلحة الأثرية وهي قلعة أعتقد أن الزملاء المحترمين هنا يدركون أهميتها، فالسواح الذين يصلون إلى قرب القلعة يعودون، وكان قد أعدّ مشروع مرسوم بالتخطيط وأعدّ ملف التلزيم، فتبيّن لنا بعد ذلك أن المبلغ قد نقل من منطقة البترون وكذلك هنالك اعتمادات أخرى فصلتها في مراجعاتي المتعددة كطريق حتون وكان لها مبلغ ٢٣ ألف ليرة وباشرت الإدارة بالاستملاكات ثم فوجئنا أن المبلغ قد نقل أيضاً. وهناك مدرسة دوما الفنية المهنية التي أعيد تلزيمها منذ مدة ولم يصدق التلزيم حتى الآن. لذلك أرى أني مضطراً ههنا أن أوجه هذه السؤالات إلى معالي وزير الأشغال العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أنطوان سعادة.

انطوان سعاده: دولة الرئيس، أستغرب كل الاستغراب كيف أن هنالك إجماعاً من ٩٩ نائباً على وجوب الاهتمام بطرقات القرى المحلية، والحكومة لا تستجيب إلى هذا الطلب...

كما أستغرب كيف أن هنالك إهمالاً مركزاً على القرية اللبنانية، على الريف اللبناني، فلا يخصص لهذه القرى إلا النذر القليل القليل، كما أن الطرقات الرئيسية العائدة للمناطق مهملة وقد أهملت منذ سنوات عديدة. وقد طالبنا ونطالب، ودولة رئيس الوزراء الذي كان في المعارضة كان يعاوننا على هذه المطالبة، ولكن لسوء الحظ لم تتخذ أية إجراءات من أجل إنصاف هذه المناطق وهذه القرى، لا من أجل هذه القرى فحسب، بل من أجل لبنان.

القرية اللبنانية تركها أهلوها والبلاد تركها الفلاحون وتركتها اليد العاملة، وبسبب هذا الإهمال

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

نجد أنه لم يبق لنا يد عاملة زراعية واحدة. نحن بحاجة إلى الغرباء لكي نحرث أرضنا، لكي نعتني بمزروعاتنا، لكي نتمكن من إنشاء البساتين والسبب في كل ذلك هو إهمال الريف اللبناني والقرية اللبنانية. لا أدري ما هو السبب في الإسراف على إهمال هذه المناطق؟ في الماضي خصصت اعتمادات لطرقات في المناطق، في منطقة الفتوح المحرومة مثلاً، وأعطي مثلاً عن ذلك، لأن هناك مناطق لبنانية محرومة.

فتحت الاعتمادات ولزمت الأشغال ثم شرع في العمل وفجأة نقلت هذه الاعتمادات إلى غير محلات ونحن منذ أشهر وأشهر نطالب بأن تعاد بعض الاعتمادات من أجل تزفيت هذه الطرقات لكي لا تذهب الأموال التي أنفقت عليها هدراً. إن السيول اجتاحت هذه الطرقات وكل ما أنفق على هذه الطرقات اليوم قد ذهب هو أيضاً كذلك. . .

يا دولة الرئيس، إن الريف اللبناني، القرية اللبنانية يجب أن نعتني بها كل الاعتناء أكثر من الأوتوستردات، وأكثر من المواقف، وأكثر من الملاعب والمدن، والمدن الرياضية، وحتى أكثر من المدارس. كل هذا لأننا أصبحنا اليوم أمة غير متكاملة تنقصنا اليد العاملة بصورة أولية كما تنقصنا اليد الصناعية وكل ذلك قد تسبب لأن هنالك مسؤولين وجهوا أنظارهم بصورة خاصة إلى المشاريع الإنشائية في المدن وعلى الشواطىء، وتركوا هذه القرى دون أية عناية، فلا طرقات ولا مياه ولا كهرباء.

وأذكر بصورة خاصة منطقة الكفور إذ يوجد هنالك ما يزيد عن الخمسة وثلاثين قرية حتى هذه الساعة محرومة من المياه، مياه الشفة، ما هي الأسباب، ولماذا بعد خمس وعشرين سنة من الاستقلال نجد هذه القرى لا تزال تشرب من الآبار. لماذا إهمال هذه القرى؟

عندما تهملون الريف اللبناني إنما تهملون نصف لبنان الذي لا يمكن أن يعيش هذا النصف بدون النصف الآخر لأن الأساس في كل شيء هي اليد العاملة.

دولة الرئيس، أرجو أن تعاد الثلاثة ملايين ليرة فوراً كما طلب العميد وكما طلب الزميل الأستاذ الدكتور جورج سعادة وكما يطلب جميع النواب وكلنا نقول بأننا سوف لا نصوت على هذه الموازنة فيما إذا لم تخصص على الفور هذه الثلاثة ملايين ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، إن الأهمية الكبرى للطرق المحلية والداخلية تساوي أهمية الطرق الدولية، وإني لأتساءل عندما تصرف الدولة ملايين الليرات على طريق دولية ومن ثم تقف، وألفت نظر وزير الأشغال العامة إلى طريق دولي كلف الملايين وهو طريق الزهراني ـ النبطية ـ مرجعيون المصنع. ومنذ خمس سنوات انتهت الأعمال على هذا الطريق ولم يزفت يا معالي الوزير.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لذلك، وبعد أن اطلعت صدفة على هذه المذكرة أتمنى وأصرّ على أن يخصص لهذا الطريق الذي أمّن منذ خمس سنوات أن يخصص مبلغ لتزفيته إذ إنه طريق دولي يستعمل في فصل الشتاء عندما تنقطع طريق ضهر البيدر.

عندما أرى في هذه المذكرة ٥٠٠ ألف ليرة بيروت ـ الحدود السورية، ثم أرى ١٠٠ ألف ليرة الحازمية ـ الشياح.

يا سيدي، الحازمية هي على طريق بيروت ـ الحدود السورية أما ترى معي أن نضع ١٠٠ ألف ليرة لطريق الزهراني ـ مرجعيون وهو طريق دولي يوازي طريق بيروت ـ الحدود السورية.

لذلك، ألفت النظر إلى تخصيص مبلغ لهذه الطريق الدولية ليصار إلى تنفيذها هذا العام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، يطلب إلى المهاجرين لكي يعودوا إلى أوطانهم فيجيب المهاجرون بأسباب لها أول وليس لها آخر، يطلب إلى المواطنين الذين نزحوا عن القرية ونزحوا من الأرياف ولجأوا إلى المدينة أن يعودوا إلى قريتهم، وأصبح لدى كل واحد منهم تحت حوزته سيارة تؤمن له مواصلاته، يجيب: كيف نتمكن من الوصول إلى قريتنا؟ أولاً، ليس لنا طريق، وإذا كان عندنا طريق فلا نتمكن من السير عليها.

نجد بالمقابل أن هناك كسرة خبز لا يجوز أن يقال فيها خصصت فقط للطرق بين دولية ورئيسية ومحلية وداخلية لا يتجاوز قدرها الثلاث ملايين ليرة بينما خصص للمجلس السياحي، لأبناء الذوات ثلاث ملايين وثلاثمئة ألف ليرة لبنانية في هذه الميزانية وبينما يقوم بعمل المجلس السياحي شركة وطنية لبنانية محض لبنانية، اسمها طيران الشرق الأوسط، هي تقوم بأعمال الدعاية وحدها، وليس غيرها بينما أولاد الذوات والذين «نكبهم الدهر وليس بإمكانهم أن يؤمنوا العيش» أصبحوا يؤلفون جيشاً لجباً في مجلس السياحة.

لذلك، فإنني أطلب من الحكومة أن تعيد النظر في تأليف هذا المجلس وإلغائه وترك وزارة السياحة. وأن يؤخذ ثلاث ملايين ليرة من السياحة للطرق الرئيسية والمحلية والداخلية عوضاً عن أن تصرف على أبناء الذوات الذين عينوا في العهد السابق خبراء في الخارج وكذا، وكذا، وكذا لكي يصرفوا ويتلذذوا هناك في المغتربات.

الرئيس: حضرة الزملاء، لقد جرى اتفاق بين النواب والحكومة حول اعتمادات الطرق وحول إضافة مليوني ليرة. هذا المبلغ الذي كان مخصصاً في السابق لاعتمادات الطرق المحلية والرئيسية والثانوية أيضاً وهذه الصياغة سيتلوها حضرة النائب الأستاذ أحمد اسبر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

احمد اسبر: حضرة الزملاء، إن جميع الاقتراحات التي نوقشت في اللجنة وفي هذا المجلس الكريم قد جرى الاتفاق عليها وتوصلنا إلى صياغة الاقتراح بتعديل البند ٢٢ الفقرة ٢ و٣ أرجو الاستماع إلى تلاوته.

اقتراح بتعديل البند ٢٢

فقرة ٢ ـ الطرق الرئيسية الثانوية ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة.

فقرة ٣ ـ الطرق المحلية والداخلية ١٠٠٠٠٠٠ ليرة.

فتصبح الفقرتان ٢ و٣.

فقرة ٢ ـ الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية ٣٠٠٠٠٠٠ ل. ل. على أن لا يقلّ الاعتماد المرصد لكل طريق عن أربعة آلاف ليرة إذا كان التنفيذ يستلزم التخطيط والاستملاك.

ويمكن تنفيذ الاعتمادات المرصدة والتي لا تزيد عن خمسة آلاف ليرة لبنانية بالأمانة.

توزع هذه الاعتمادات بموجب لوائح يقدمها نواب المناطق إلى الإدارة بواسطة رئاسة مجلس النواب.

يمكن للإدارة جمع الاعتمادات المرصدة لأكثر من طريق في قضاء واحد وتنفيذها بملف واحد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس، لي ملاحظة صغيرة على أساس التجربة الأخيرة. قدمنا لوائحنا لرئاسة المجلس وبقيت هذه اللوائح في جارور دولة الرئيس ثلاثة أو أربعة أشهر وإلى الأمس القريب إلى أن وصلت هذه اللوائح إلى الوزارة، وكنا نرتجي وضع مهلة للنواب لتقديم هذه اللوائح، فإذا أنا أسرعت وتقدمت بلائحة وبمدة عشرة أيام فيجب أن أنتظر ثلاثة أشهر إلى أن تقدم جميع اللوائح.

فأقترح أن كل شخص أو نائب أنهى توزيع لائحة أن يقدمها للرئاسة والرئاسة بدورها تقدمها رأساً للوزارة والذي يتأخر فلا يحق له بعدها بالمطالبة.

الرئيس: الرئاسة تتعهد باتخاذ هذا التدبير الذي أشار إليه حضرة العميد.

الجزء الثاني

الفصل الأول ـ المديرية الإدارية المشتركة. الخ...

تفصيل قسم الواردات من الموازنة العامة

الجزء الثاني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

باب وحيد ـ واردات استثنائية.

الفصل الأول ـ واردات استثنائية (مختلفة)

البند ١ ـ واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة ٧٧٠٠٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١ ـ ننتقل إلى التصويت على قانون الموازنة.

تتلى المادة الأولى

فتليت المادة الأولى التالية:

المادة الأولى: تحدد أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٧١ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٧١ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

الرئيس: المادة الأولى ـ كما تليت عليكم، من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى، تتلى المادة الثانية. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نصري المعلوف بالاقتراح.

نصري المعلوف: دولة الرئيس، أثناء دراسة الموازنة أمام اللجنة المالية اقترحت على الحكومة المحترمة بالنظر لضخامة الرقم الذي يمثل الضرائب المتأخرة الذي يرحل من سنة إلى سنة مضافاً إليه جميع أنواع الغرامات، غرامة التأخير غرامة الكتمان أي عدم التصريح إلخ... بمعنى أن المكلف إذا فرض عليه ضريبة قدرها ألف ليرة وتأخر عن الدفع أو كان قد كتم هذه الضريبة، يضاف إليها بموجب القانون خمسون بالمئة فتصبح ١٥٠٠ ليرة ثم يضاف إليها ١٢ بالمئة عن كل سنة فتتراكم الغرامات فوق الضريبة الأصلية فتنتهي بعد بعد عدة سنوات إلى مبلغ يعجز عن إيفائه، ونحن نسر بأن الرقم كبير يرحل من سنة إلى سنة فيبلغ عشرات ثم مئات الملايين.

اقترحت على الحكومة أن تمنح مهلة لا تتجاوز الستة أشهر لكل مكلف حسن النية يريد أن يبرىء ذمته تجاه الخزينة فيتقدم من صندوق الدولة ويدفع ما يترتب عليه من تكاليف أصلاً، فإن فعل ذلك ضمن مهلة ستة أشهر يعفى من جميع الغرامات.

يستفيد من هذا التدبير الخزينة أولاً التي يقبل عليها المكلفين لتبرئة ذمتهم، ثم يستفيد أيضاً الذي تأخر في دفع الضريبة والذي كتم أو لم يصرح بالضريبة، ويستفيد أيضاً من ورث ولم يصرح بأنه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أخذ إرثاً عن المورث، فأصبحت الضريبة بالنسبة إليه أضعاف أضعاف ما كانت في الأصل، ويستفيد الذي بنى بيتاً ولم يصرح بأنه بنى، فتضربه الغرامات فيصبح التكليف المفروض عليه أكثر من كلفة البيت نفسه فلا يستطيع أن يتقدم بتسجيل الإنشاءات الجديدة على الصفحة العينية العقارية، إلى آخر من يستفيد، ولكن يكون في هذا: أولاً تسهيل للمكلفين بأن يبرئوا ذمتهم ثم إغناء الخزينة بما سيرد عليها وقد ننتهي بهذا من ذلك الرقم الضخم الذي يسمى متأخرات.

الحكومة قبلت الاقتراح في جزء منه ولم تقبله في الجزء الآخر، قبلت الحكومة أن يشمل الإعفاء غرامات التأخير، يعني: من يكون قد صرح بأن عليه ضريبة ولم يدفعها يعفى من غرامات التأخير الواحد بالمئة في الشهر أي ١٢ بالمئة ولكن الحكومة رفضت أن توافق على الاقتراح لجهة غرامة الكتمان وكانت الحجة أن المالية أجهدت نفسها في اكتشاف المختلس الذي لم يصرح بهذه الضريبة.

أنا أقول: إن هذا الإجهاد غير وارد، فالذي لم يدفع، الطبيب الذي لم يدفع لم يكلفها الكثير لتعرف أنه لم يصرح بضريبة الدخل. ما كان عليها إلا أن تأخذ جدول الأطباء. وهكذا المهندس، والمحامي إلخ.. ليس كل المكلفين تجاراً يتعاطون التجارة في الخفاء ويربحون ويكتمون عن الخزينة، ثم لنفرض أنها أجهدت نفسها، أجهدت نفسها بأن اكتشفته ولكنها لم تجهد نفسها في أن تجعله يدفع الضريبة.

يا سيدي، جاء في النص: كل مبلغ يسدد لغاية أول شهر أيلول سنة ١٩٧١ من تكاليف كل مبلغ، يعني من تكاليف مختلف الضرائب والرسوم بما فيها رسوم البلدية يعفى من غرامات التأخير فقط.

لذلك فأنا اقترحت أن تضاف العبارة التالية:

يعفى من غرامات التأخير ومن أي غرامة أخرى (ذلك في المادة الثامنة عشرة في السطر الثاني). في القوانين إلخ... لا يهمني إنما يجب أن تضاف «ومن أية غرامة أخرى».

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، الخلاف على موضوعين بين صاحب الاقتراح ووزارة المالية، أولاً، قلنا، كل مبلغ يسدد، حتى يشمل الإعفاء المبالغ المسددة. موضوع البحث، إن معالي الوزير كان يلاقي صعوبة بأن الذي سدد يعود ويرجع له الفرق للإعفاء من جديد فلا يمكنه ذلك وأنا أوافقه على ذلك.

نصري المعلوف: لا لا، أبداً أنا لا أقول بهذا أيضاً. الإعفاء يشمل فقط الغرامات.

رينه معوض: متابعاً، قطعاً للجدل، الموضوع أثير في اللجنة المالية ونحن اعتبرنا وأقرينا الرأي الآتي: الإعفاء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من غرامة التأخير فقط وباقتراح الأستاذ نصري المعلوف فيما يتعلق باللجنة المالية نحن نصرّ على نص القانون الوارد.

نصري المعلوف: نحن هنا أصبحنا نواب ونطالب ونقترح وليس هذا شأن اللجنة.

الرئيس: هذا لا يمنع من أن يبدي رئيس اللجنة المالية بأنه بوصفه رئيساً للجنة المالية.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل مكرزل.

إميل مكرزل: دولة الرئيس، أريد أن أسأل الحكومة عن المكلف الذي دفع اضطرارياً قبل شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر واضطر لأخذ براءة ذمة ودفع الغرامات مع العلم أن تأخير تطبيق الموازنة لم يصدر عن هذا المكلف المسكين بل صدر عن النواب والحكومة. سيدي، طالما أنه دفع اضطرارياً فماذا يكون مصير هذا المكلف؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سعيد فواز.

سعيد فواز: دولة الرئيس، أريد أن أبدي ملاحظة صغيرة حول كلمة لغاية أول شهر أيلول. أعتقد أن هذه الكلمة في هذا المجال لا تعني المقصود بها، يجب أن تسدد قبل أول شهر أيلول أو لنهاية شهر أيلول. لغاية شهر لا تفيد الغاية في شيء.

رئيس الوزراء: بل لغاية آخر شهر أيلول.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس، عندما تقدمت الحكومة من المجلس الكريم بمشروع قانون الموازنة، كان هذا المشروع خلواً من هذه المادة، وخلال مناقشته في اللجنة المالية تقدم الأستاذ نصري المعلوف وبعض النواب المحترمين بفكرة إعفاء المكلفين من غرامات التأخير وبعض الغرامات الأخرى المفروضة على التأخير وعدم التصريح من الضرائب وحجة أصحاب الاقتراح كانت الحرص على أموال الخزينة بمعنى أن تدبيراً مثل هذا سيحثّ المواطنين والمكلفين على دفع الضرائب متى أعفوا من غرامات التأخير التصاعدية في بعض الأحيان. ومع اقتناع الحكومة الجازم بأن مثل هذا التدبير لن يؤثر الشيء الكثير في تحصيل الضرائب المتأخرة وهذا القول يسند إلى تدابير مماثلة جرى إدخالها إلى موازنات سابقة ولدينا إحصاءات كاملة بأن مثل هذا التدبير لم يكن له في السابق أي مفعول يذكر في زيادة أو في حثّ المواطنين على دفع الضريبة المتأخرة. ومع ذلك وافقت الحكومة أولاً على إعفاء الضرائب المتأتية من غرامة التأخير. وهذه هي في الواقع الغرامة القوية على ضرائب التأخير. حيث هي قوية، لذلك أعفيناها.

وكما أنه أثير موضوع آخر وهو غرامة عدم التصريح. فكان موقف الحكومة كما يلي: الحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تقبل أن تعفي من غرامة عدم التصريح المكلف غير المكتوم، يعني المكلف الذي جرى تكليفه من قبل. أما أن تعفي الحكومة المكلف الذي لم يجر تكليفه، هذا هو المكلف المكتوم، يعفى من غرامة عدم التصريح المكلف الذي لم يجر تكليفه بعد، إذا قدم تصريحاً عن مداخيله ضمن مهلة شهرين تبدأ من تاريخ نشر الموازنة. الغرض من ذلك هو تشجيع المكلف المكتوم على أن يتقدم ويصرح لأن المكلف الذي يكلف دون أن يكون مصرحاً قبلاً يغرم بعدم التصريح. هنا المفارقة بين حسن النية وغير حسن النية، إذا كان هناك مكلف مكتوماً وأراد أن يبدي حسن نية من جهته فيتقدم خلال شهرين من نشر هذا القانون بتصريح عما يتوجب عليه من ضريبة، فيعفى في هذا الوقت من غرامة عدم التصريح. والحكومة إذ تشرح هذا الموضوع تصر على المادة كما ورد الاتفاق عليها في اللجنة النيابية.

الرئيس: الكلمة لصاحب الاقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ نصري المعلوف.

نصري المعلوف: دولة الرئيس، لا أدري بعد أن قبل مبدأ الإعفاء لماذا هذا التفريق فإن قيل ربما يوجد مكلف قد دفع الغرامة، كيف يمكن أن نستردها، وإن لم نستردها كيف نميز بين الذي دفعها من شهر وبين الذي سيدفع بعد شهر؟

عندما يقبل المشترع مبدأ الإعفاء لا ينظر إلى هذا التمييز بدليل عندما نعفي فاعل جرم من جرم ما، هنالك مجرم فر من وجه العدالة وهنالك مجرم رضخ للقانون ودخل السجن وقضى مدة العقوبة، فيأتي العفو ويعفي الذي فر ولم يرضخ للقانون وتقع الواقعة على الذي خضع للقانون، ومع ذلك فالعفو هو العفو. نحن قلنا إننا نقبل الإعفاء لمبدأ تشجيع المكلف على تخليص ذمته مع الخزينة. نحن لما قبلنا الإعفاء لكي نسهل على الناس الإقبال على دفع الضرائب، فعندما نقول له شجعتك لتدفع وأعفيتك من ١ بالمئة في الشهر أي من ١٢ بالمئة بالنسبة ولكنني لا أشجعك عندما لا أعفي من الـ ٥٠ بالمئة، يعني: تعطيني الخمس ليرات وتمنع عني الـ ٤٥ ليرة. هذا ليس بعدل ولا تكون قد شجعت الناس ولا قد سهلت ويسرت عليهم أمورهم.

أما القول: الذي دفع يكون حسن النية وهذا هو المحك أو الميزان... لا يا سيدي، ليس كل من كلفت ولم يدفع سيىء النية، هنالك مكلف كلفته ولم يدفع لأنه ليس معه مال نحن نريد أن نقول كل شيء وهذا لمصلحة الخزينة أنت بتقدر تعمل واجبك ونحن علينا واجبنا.

سيدي الرئيس، أنا لا أريد أن أزيد شيئاً وأطلب أن يطرح هذا الاقتراح على التصويت ويعطي النواب رأيهم فيما يرونه في مصلحة الخزينة والمكلف اللبناني.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم الأستاذ نصري المعلوف الذي نعتبره مرجعاً في القانون. لا يجوز قانوناً زيادة الاعتمادات من قبل النائب إذا لم توافق الحكومة، وعندما يطالب النائب بالإعفاء هذا من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شأنه أن يزيد في النفقات كما من شأنه أن يقلل من الواردات وأن هذه النقطة دقيقة جداً وأن هنالك مخالفة دستورية في طرح هذا الاقتراح. المادة ٨٤ من الدستور والمادة ٩٥ من النظام الداخلي. بموجب هاتين المادتين لا يجوز طرح اقتراح من شأنه أن يزيد في النفقات أو يقلل من الواردات على المجلس النيابي أثناء درس الموازنة إذا لم توافق الحكومة عليه.

تتلى المادة ٨٤ من الدستور اللبناني والمواد ٩٦ و٩٩ من النظام الداخلي.

فتليت المادة التالية:

الدستور اللبناني المادة ٨٤: لا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الاعتمادات الإضافية والاستثنائية أن يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في بقية المشاريع المذكورة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح غير أنه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة أن يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة.

النظام الداخلي المادة ٩٦: لا يجوز تقرير نفقة أو عبء على موازنة الدولة أو زيادة أعباء أو نفقات إلا بقرار من مجلس النواب.

النظام الداخلي المادة ٩٩: لا يجوز للمجلس زيادة الاعتمادات المقدرة في الموازنة وفي مشاريع النفقات إلا بموافقة الحكومة ولكن له حق خفضها أو نقلها من بند إلى بند أو من فصل إلى فصل أو من باب إلى باب.

الرئيس: المادة الثامنة عشرة، كما تليت عليكم من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثامنة عشرة.

نصري المعلوف: دولة الرئيس واقتراحي أين هو.

الرئيس: حضرة الزميل لم يطرح الاقتراح لأن هذا من شأنه بصورة غير مباشرة أن يزيد في النفقات وهذا شيء طبيعي.

نصري المعلوف: إذا كان هذا الاقتراح مخالف للدستور يجب أن يقول المجلس ذلك.

الرئيس: الرئاسة تتحمل المسؤولية.

والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: أرجو أن نأخذ الأمور بالهدوء المطلوب لنصل إلى ما فيه المصلحة. يعني زيادة العنف في القول لا تؤدي إلى النتيجة المطلوبة، وأنت تعرف ذلك.

المادة الثامنة عشرة، أنا أنبّه المجلس الكريم إلى أن التصويت على هذه المادة إذا قبلت يكون سارياً وإذا لم يقبلها تسقط المادة كلها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: حضرة الزميل المحترم، الرئاسة تحملت مسؤوليتها بهذا التدبير بأنه لا يجوز دستورياً أن يطرح هذا الاقتراح على المجلس النيابي.

المادة الثامنة عشرة، كما تليت عليكم، من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثامنة عشرة، تتلى المادة التاسعة عشرة. الخ...

المادة العشرون ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: المادة العشرون، كما تليت عليكم، من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة العشرون.

تتلى الجداول الملحقة بقانون الموازنة.

فتليت الجداول التالية. الخ...

الرئيس: صدق القانون بالإجماع.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد العادي الأول لسنة ١٩٧١ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٧١ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: إبراهيم شعبتو، جان عزيز، ممدوح العبد الله، خليل الخوري، عزيز عون، كمال جنبلاط، ميشال المر، بشير العثمان، حبيب كيروز، رشيد كرامي، ساید عقل، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، جورج عقل، حسن الميس، ناظم القادري.

واعتذر السادة: يعقوب الصراف، فؤاد غصن، رفيق شاهين، أمين الحافظ، نهاد بويز، كميل شمعون، صبري حمادة، بيار فرعون، عثمان الدنا، عادل عسيران، الأمير مجيد أرسلان، عبد المجيد الزين، خاتشيك بابكيان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ صائب سلام وأصحاب المعالي الوزراء السادة: الياس سابا، جميل كبي، هنري إده، نجيب أبو حيدر، هنري طربيه.

صدق محضر الجلسة السابقة، وتابع المجلس التصويت على أبواب الموازنة فصدق منها الأبواب التالية: الرابع

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

عشر، الخامس عشر، السادس عشر، السابع عشر، الثامن عشر، التاسع عشر، العشرين، الحادي والعشرين. ثم صدق الموازنات الملحقة والباب الثالث عشر، وقسم الواردات، كما صدق على قانون الموازنة والجداول الملحقة به. وتلي هذا الملخص وصدق.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر، وأرفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمينا السر

سايد عقل

عصام حجار

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher